



المطابَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمَدِينِيَّةُ  
وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَلِيِّ  
الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ  
مَمْنُونَةُ لَهْمَنْ لَهْمِي  
رَحْمَةُ الْإِسْلَامِ (١٩٦٦)

# أَحْكَامُ الزِّيَارَةِ

## فِي زِيَارَةِ الْعِبَادَاتِ

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ الْعَيْشِيُّ

أَجْرُهُ الثَّانِي

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٤٢٨ هـ

أحكام الزيادة  
في غير العبادات

٢

ح) الجامعة الإسلامية، ١٤٢٧هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العيد، محمد

أحكام الزيادة في غير العبادات. / محمد العيد.

المدينة المنورة، ١٤٢٨هـ

ص. ص.؛ .سم

ردمك: ٠-٥٨١-٠٢-٩٩٦٠

١- المعاملات (فقه إسلامي) أ. العنوان

ديوي ٢٥٣ ١٤٢٨/٣٦٢١

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٦٢١

ردمك: ٠-٥٨١-٠٢-٩٩٦٠

جميع حقوق الطبع محفوظة  
للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



المجلس الشورى الإسلامي  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية بالدينونة  
سماوة للمطبعة  
نم البرادر (٩٦)

# احكام الزيارات في غير العبادات

تأليف  
محمد العيد

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الباب الثاني

### الزيادة في النكاح

وفيه سبعة فصول

- |               |                              |
|---------------|------------------------------|
| الفصل الأول:  | ما يحرم الجمع بينه من النساء |
| الفصل الثاني: | في الصداق                    |
| الفصل الثالث: | في الخلع والطلاق             |
| الفصل الرابع: | في الإحداد                   |
| الفصل الخامس: | في الإيلاء والنفقة           |
| الفصل السادس: | في العدة                     |
| الفصل السابع: | في الرضاع والقسمة            |



## الفصل الأول

ما يحرم الجمع بينه من النساء

وفيه ثلاثة مباحث

- المبحث الأول: هل للحر أن يزيد على أربع نسوة؟  
المبحث الثاني: هل للعبد أن يزيد على اثنتين  
المبحث الثالث: إذا أسلم المشرك وعنده زيادة على  
أربع نسوة





### المبحث الأول: هل للحر أن يزيد على أربع نسوة

قال ابن حزم: «اتفقوا أن نكاح<sup>(١)</sup> الحر البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور المسلم أربع حرائر مسلمات غير زوان صحائح فأقل: حلال، واتفقوا على أن نكاح أكثر من أربع زوجات لا يحل لأحد بعد رسول الله ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- قول الله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ

وَرُبَاعَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) والنكاح في اصطلاح الفقهاء: هو عقد يرد على تمليك منفعة البضع قصدا. كتاب التعريفات (ص ٢٤٦)، وانظر: الذخيرة (٤/١٨٨)، المنصباح المنير (٢/٦٢٤)، المغني (٩/٣٣٩).

(٢) مراتب الإجماع (ص ٦٢-٦٣) وقال أيضا: «... وخالف في ذلك قوم من الروافض لا يصح لهم عقد الإسلام» المحلى (٩/٤٤١)، وانظر: فتح الباري (٩/٤٢).  
ومن نقل الإجماع القاضي عبد الوهاب وقال: «ولا خلاف في ذلك يعتمد عليه ... وهذا كله معلوم ضرورة من دين الأمة». المعونة (٢/٨٠٩)، وقال أيضا: «ولولا أن هذا قد ذكر في الخلاف لما كان يجب أن نذكره». الإشراف (٢/٩٨)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/٢٦٥)، الاستذكار (١٦/٣٧٤)، مغني المحتاج (٣/١٨١)، المغني (٩/٤٧١)، مجموع الفتاوى (٣٢/٧٢)، السيل الجرار (٢/٢٥٥).

(٣) النساء (٣).

وجه الدلالة: إنَّ الظاهر من الآية التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾<sup>(١)</sup> فقصره على هذا العدد دليل على منع الزيادة عليه<sup>(٢)</sup>.

٢— عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أسلم غيلان بن سلمة<sup>(٣)</sup> وتحتة عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ «خذ منهنَّ أربعاً»<sup>(٤)</sup>.

(١) النساء (٣). وانظر: فتح الباري (٤٢/٩).

(٢) المعونة (٢/٨٠٩)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/٢٦٦)، الأم (٥/٦٦—٦٧)، المغني (٩/٤٧٢).

(٣) هو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب ... الثقفي، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وكان أحد وجوه ثقيف ومقدميهم، وكان شاعرا محسنا. مات ﷺ في آخر خلافة عمر ﷺ. انظر: الاستيعاب (٣/١٨٩—١٩٢)، الإصابة (١٨٩—١٩٢).

(٤) أخرجه الترمذي: كتاب النكاح: باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة (٣/٤٣٥) برقم (١١٢٨)، وابن ماجه: كتاب النكاح: باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة (٢/٤٦٤) برقم (١٩٥٣) واللفظ له. والحديث تكلم فيه، إلا أنه صحيح بمجموع طرقه كما قال الألباني وأشار إلى ذلك الشوكاني، و لذا صححه جمع من أهل العلم منهم ابن حبان والحاكم وابن القطان والبيهقي وابن كثير وابن حزم. انظر: الإرواء (٦/٢٩١) برقم (١٨٨٣)، السيل الجرار (٢/٢٥٥)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٩/٤٦٢—٤٦٦) برقم (٤١٥١—٤١٥٥—٤١٥٨)، مستدرک الحاكم (٢/١٩٣)، سنن البيهقي (٧/١٨٤ و١٨١)، تفسير ابن كثير (١/٤٢٧)، التلخيص الحبير (٣/١٦٨—١٦٩)، المحلى (٩/٤٤١).

- ٣— عن قيس بن الحارث<sup>(١)</sup> رضي الله عنه قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال «اختر منهنّ أربعاً»<sup>(٢)</sup>.
- وجه الدلالة من الحديثين: أنه إذا منعنا من استدامة زيادة على أربع، فالابتداء أولى<sup>(٣)</sup>، إذ لو كانت الزيادة على الأربع حلالاً لما أمره فدل أنه منتهى العدد المشروع وهو الأربع<sup>(٤)</sup>.
- ٤— ولأنه لم ينقل عن أحد في حياة رسول الله ﷺ ولا بعده إلى يومنا هذا أنه جمع بين أكثر من أربع نسوة في نكاح صحيح<sup>(٥)</sup>.
- ٥— ولأنّ في الزيادة على الأربع خوف الجور عليهنّ بالعجز عن القيام بحقوقهنّ، قال العلامة ابن القيم: «أنّه حرم نكاح أكثر من أربع،

(١) هو قيس بن الحارث بن جدار الأسديّ، له صحبة، يعدّ في الكوفيين.

انظر: طبقات ابن سعد (٦٠/٦)، تهذيب الكمال (٦/٢٤-٨).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق: باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان (٦٧٧/٢-٦٧٨) برقم (٢٢٤١-٢٢٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح: باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة (٤٦٤/٢) برقم (١٩٥٢) واللفظ له. والحديث حسن بمجموع طرقه كما قال ابن كثير والشوكاني والألباني. انظر: تفسير ابن كثير (١/٤٢٧)، نيل الأوطار (٦/١٥٠)، الإرواء (٢٩٥/٦) برقم (١٨٨٥).

(٣) مغني المحتاج (٣/١٨١)، المغني (٩/٤٧٢).

(٤) بدائع الصنائع (٢/٢٦٦)، وانظر: المعونة (٢/٨٠٩).

(٥) المبسوط (٥/١٦١).

لأنّ ذلك ذريعة إلى الجور، وقيل: العلة فيه أنّه ذريعة إلى كثرة المؤنة المفضية إلى أكل الحرام، وعلى التقديرين فهو من باب سدّ الذرائع. وأباح الأربع - وإن كان لا يؤمن الجور في اجتماعهنّ - لأنّ حاجته قد لا تندفع بما دونهنّ، فكانت مصلحة الإباحة أرجح من مفسدة الجور المتوقعة»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أعلام الموقعين (٣/١٥٢)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/٢٦٦).

المبحث الثاني: هل للعبد أن يزيد على اثنتين  
أجمع أهل العلم على أن للعبد أن ينكح اثنتين<sup>(١)</sup>، واختلفوا في  
الزيادة على ذلك إلى قولين:

القول الأول: ليس له أن يزيد على ذلك.

وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٢)</sup> ورواية عن مالك<sup>(٣)</sup>  
والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: له أن يزيد على ذلك إلى أربع.

وبه قال المالكية في المشهور<sup>(٦)</sup> والظاهرية<sup>(٧)</sup>.

(١) المغني (٤٧٢/٩).

(٢) مختصر الطحاوي (ص ١٧٦)، المبسوط (١٢٤/٥)، بدائع الصنائع (٢٦٦/٢)،  
مختصر القدوري مع اللباب (٢٣/٣)، الهداية مع البناء (٥٥٦/٤).

(٣) القوانين الفقهية (ص ١٣٩)، الكافي لابن عبد البر (٥٤٤/٢)، المنتقى (٣٣٦/٣)،  
الذخيرة (٢٠٥/٤)، حاشية العدوي على الخرشي (٢١٠/٣).

(٤) الأم (٦٧/٥)، مختصر المزني (ص ١٨٠)، الوسيط (١١٢/٥)، الروضة (١٢٢/٧)، اللباب في  
الفرق الشافعي (ص ٤٢١).

(٥) مسائل الإمام أحمد - لابنه عبد الله - (١٠٣١/٣)، مختصر الخرقي (ص ٩٤)، الهداية  
(٢٥٤/١)، الفروع (٢٠٤/٥)، الإنصاف (١٣١/٨)، كشاف القناع (٨١/٥).

(٦) الموطأ (٥٤٣/٢)، المدونة (١٦١/٢)، التفریع (٤٥/٢)، الكافي لابن عبد البر  
(٥٤٤/٢)، الرسالة مع الفواكه الدواني (٢١/٢)، مختصر خليل (ص ١١٧).

(٧) المحلى (٤٤٤/٩).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— قال عمر : «ينكح العبد امرأتين، ويطلق تطليقتين، وتعتد الأمة حيزتين»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية «أنّ عمر بن الخطاب سأل الناس: كم يحلّ للعبد أن ينكح؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: اثنتين، فصمت عمر، كأنه رضي بذلك وأحبّه»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: فهذا قول عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف

(١) رواه الدارقطني: كتاب النكاح: باب المهر (٣/٣٠٨) برقم (٢٣٧)، وعبد الرزاق: كتاب النكاح: باب المملوك يسترقّ وباب عدة الأمة (٧/٢٢١) برقم (١٢٨٧٢) وفي باب كم يتزوج العبد (٧/٢٤٧) برقم (١٣١٣٤)، والطحاوي في مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما تعلق به قوم من أن العبد لا طلاق له (٤/٩٤)، والبيهقي: كتاب النكاح: باب نكاح العبد وطلاقه (٧/١٥٨)، والأثر صححه الألباني في الإرواء (٧/١٥٠) برقم (٢٠٦٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق: كتاب النكاح: باب كم يتزوج العبد (٧/٢٧٤) برقم (١٣١٣٥)، والبيهقي: كتاب النكاح: باب نكاح العبد وطلاقه (٧/١٥٨) واحتج

وكان بمحض من الصحابة وغيرهم، فلم يُنكر، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم، فكان إجماعاً<sup>(١)</sup>.

٢- قال الحكم بن عتيبة<sup>(٢)</sup>: «أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن المملوك لا يجمع من النساء فوق اثنتين»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إن الإجماع حجة، وقد ثبت عندنا إجماع الصحابة ﷺ كما في هذا الأثر<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المبسوط (١٢٤/٥)، تبين الحقائق (١١٣/٢)، الأم (٦٧/٥)، المهذب (١٥٨/٤)، المغني (٤٧٣/٩)، شرح الزركشي (١٣٠/٥).

(٢) هو أبو محمد -وقيل غير ذلك- الحكم بن عتيبة الكندي، مولاهم الكوفي، الإمام الكبير عالم أهل الكوفة، وكان صاحب سنة وأتباع، قال ابن إدريس: «وكان الحكم بن عتيبة ثقة فقيها عالماً عالياً رفيعاً كثير الحديث»، مات رحمه الله بالكوفة سنة خمس عشرة ومئة في خلافة هشام بن عبد الملك. انظر: طبقات ابن سعد (٣٣١/٦-٣٣١)، سير أعلام النبلاء (٢٠٨/٥-٢١٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة: كتاب النكاح: باب في المملوك، كم يتزوج من النساء (١٤٥/٤)، وعنه البيهقي: كتاب النكاح: باب نكاح العبد وطلاقه (١٥٨/٧)، والأثر لا يخلو من مقال، لأن فيه المحاربي وهو عبد الرحمن بن محمد المحاربي، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في مراتب الموصوفين بالتدليس، ولا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع، وقد عنعن هنا. انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٣ و ٩٣).

(٤) انظر: الحاوي (١٦٨/٩)، العزيز (٤٧/٨)، الكافي (٤٥/٢)، شرح الزركشي (١٣٠/٥).



ويمكن الاعتراض عليه: بأن الأثر في صحته نظر، فلا يتم الاحتجاج به.  
 ٣— ولأن ما نقص في عدله و معناه شاطر العبد فيه الحر  
 كالحدود<sup>(١)</sup>.

٤— ولأنه حق من الحقوق مقدّر، فلا يساوي العبد الحر فيه  
 كالعدة<sup>(٢)</sup>.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— قال الله عزوجل ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَتِلْكَ  
 وَرِيَاغٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إن الآية عامة، ولم يخص عبدا من حر، فهما سواء في ذلك<sup>(٤)</sup>.  
 واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: بأن إجماع الصحابة يخصّص عموم الآية<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاروي (١٦٨/٩).

(٢) المقنع في شرح مختصر الخرقى (٨٩٨/٣).

(٣) النساء (٣).

(٤) المحلى (٤٤٤/٩)، الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٩٨/٢)، مسالك الدلالة (ص ١٨٩).

(٥) المغني (٤٧٣/٩)، شرح الزركشي (١٣١/٥).

الوجه الثاني: ولأنّ سياق الكلام في الآية من أوله إلى آخره متوجه إلى الأحرار دون العبيد، لأنّ قوله في أوله ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾<sup>(١)</sup> متوجه إلى الأحرار، لأنّهم يكونون على الأيتام، وقوله ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ متوجه إلى الأحرار، لأنّ العبد لا يملك أن ينكح ما طاب لنفسه، وقوله ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> متوجه إلى الأحرار، لأنّ العبد لا يملك<sup>(٣)</sup>.

٢— ولأنّ هذه طريقة اللذة والشهوة، فساوى العبد الحرّ فيها كالماكول<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ النكاح يفارق الماكول، فإنّ النكاح مبني على التفضيل، ولهذا فارق النبي ﷺ فيه أمته، ولأنّ فيه ملكا، والعبد ينقص في الملك عن الحر<sup>(٥)</sup>.

٣— ولأنّ النكاح من العبادات، والعبد والحرّ فيهما سواء<sup>(٦)</sup>.

(١) النساء (٣).

(٢) النساء (٣).

(٣) الحاوي (١٦٨/٩)، شرح الزركشي (١٣١/٥).

(٤) مسالك الدلالة (ص ١٨٩)، وانظر: المنتقى (٣٣٧/٣)، الفواكه الدواني (٢٢/٢).

(٥) المغني (٤٧٣/٩)، وانظر: كشاف القناع (٨١/٥).

(٦) الخرشي (٢١٠/٣).

٤- ولأنه يجوز له الجمع بين اثنتين فجاز بين أربع كالحر<sup>(١)</sup>.  
ويمكن الاعتراض على ذلك: بقوله تعالى ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ  
أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾<sup>(٢)</sup>،  
فدلّ على أن العبد غير مساو للحر<sup>(٣)</sup>، ولهذا تسقط عنه بعض العبادات  
كالجمعة والحج وغيرهما.

#### سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى كون العبودية وصفا لها تأثير في  
إسقاط هذا العدد كما لها تأثير في إسقاط نصف الحدّ الواجب على الحر في  
الزنا، وكذلك في الطلاق عند من رأى ذلك، وذلك أن المسلمين اتفقوا على  
تنصيف حده في الزنا: أعني أن حده نصف حد الحر، واختلفوا في غير ذلك<sup>(٤)</sup>.

#### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأول وهو عدم  
جواز الزيادة للعبد في النكاح على اثنتين.

(١) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٢/٩٨-٩٩).

(٢) الروم (٢٨).

(٣) الحاروي (٩/١٦٨).

(٤) بداية المجتهد (٢/٤٠-٤١).

## أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١- لقوة أدلة أصحاب هذا القول، لا سيما هو قول بعض الصحابة كعمر رضي الله عنه وغيره ولا يعلم لهم مخالف في ذلك.
- ٢- ولأنهم لا يختلفون أن طلاق العبد لزوجته تطليقتان، كالحد على النصف مما على الحر، فكذلك العدد في النكاح<sup>(١)</sup>.
- ٣- ولعدم وجود دليل صريح لأصحاب القول الثاني، مع كثرة الاعتراضات الواردة عليهم وإلزامهم بما خالفوه في غير هذا الموطن - لا سيما فقهاء المالكية-، قال ابن عبد البر: «وكل من قال: حده نصف حدّ الحر، وطلاقه تطليقتان، وإيلاؤه شهران، ونحو ذلك من أحكامه، فغير بعيد أن يقال: تناقض في قوله: ينكح أربعاً»<sup>(٢)</sup>.
- ٤- ولأنّ النكاح من باب الفضائل، فلم يلحق العبد فيه بالحر، كما لم يلحق الحر بمنصب النبوة في الزيادة على أربع<sup>(٣)</sup>.

(١) مختصر اختلاف العلماء (٣٠٨/٢).

(٢) الاستذكار (٣١٠/٦١).

(٣) مغني المحتاج (١٨١/٣)، وانظر: الحاوي (١٦٨/٩).

المبحث الثالث: إذا أسلم المشرك وعنده زيادة على أربع نسوة  
قال ابن قدامة: «وجملة ذلك أن الكافر إذا أسلم، ومعه أكثر من  
أربع نسوة، فأسلمن في عدتهنّ، أو كنّ كتابيات، لم يكن له إمساكهنّ  
كلهنّ، بغير خلاف نعلمه، ولا يملك إمساك أكثر من أربع»<sup>(١)</sup>.  
واستدلوا على ذلك: بما تقدم ذكره من الأدلة في المبحث الأول  
من هذا الفصل.

(١) المغني (١٤/١٠)، وفي كيفية الإمساك تفصيل وخلاف بين الفقهاء. انظر: مختصر  
الطحاوي (ص ١٨٠)، مختصر اختلاف العلماء (٣٣٥/٢)، بدائع الصنائع  
(٣١٥-٣١٤/٢)، المدونة (٢١٨/٢)، الإشراف للقاضي عبد الوهاب  
(١٠٤-١٠٣/٢)، الذخيرة (٣٣٣-٣٣٢/٤)، الأم (٧٦/٥ و٧٧-٢٤٤-٢٤٦)،  
الوسيط (١٤١/٥)، الحاوي (٢٥٦/٩-٢٥٨)، المغني (١٤/١٠-١٥)، الإفصاح  
(١٠٤/٢)، المغني (١٤/٩-١٥)، معونة أولي النهى (٢٢٥/٧-٢٢٦).

## الفصل الثاني

### في الصداق

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول: زيادة الصداق وحكمها في الطلاق قبل

الدخول

المبحث الثاني: حكم الزيادة في الصداق قبل القبض

المبحث الثالث: الزيادة في الصداق بعد العقد

المبحث الرابع: إذا زاد الوكيل في المهر المسمى

المبحث الخامس: هل لولي الأمر تحديد الصداق قبل

القبض؟

المبحث السادس: الاتفاق على مهر في السر وإعلان

زيادة على ذلك



المبحث الأول: زيادة الصداق وحكمها في الطلاق

وتحتاه مطلبان:

المطلب الأول: زيادة متصلة

المطلب الثاني: زيادة منفصلة



### المطلب الأول: زيادة متصلة

إذا أصدق<sup>(١)</sup> الزوج زوجته عينا من الأعيان، ثم طلقها قبل الدخول، وقبل الطلاق حدثت في العين زيادة متصلة كسمن مهزول أو كبير أو تعلم قرآن ونحو ذلك في يد الزوجة - أي بعد القبض -<sup>(٢)</sup>، فلمن تكون هذه الزيادة؟

اتفق الفقهاء على أن الزوج إذا أصدق زوجته عينا من الأعيان، ثم طلقها قبل الدخول، فإن العين تنصف لقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ثم اختلفوا في الزيادة المتصلة إلى قولين:

(١) والصداق بفتح الصاد وكسرهما في اصطلاح الفقهاء: العوض المسمى في عقد النكاح، أو ما قام مقامه.

وله ثمانية أسماء: الصداق، والمهر، والنحلة، والفريضة، والأجر، والعقر، والحباء، والعلائق، وقد نظمها بعضهم في بيت وهو:

صداق ومهر ونحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق

انظر: التعريفات الفقهية (ص ٣٤٧)، المصباح المنير (١/٣٣٤)، المطلع (ص ٣٢٦).

(٢) وأما قبل القبض، فسيأتي حكمها في المبحث الثاني (ص ٥٨٥).

(٣) البقرة (٢٣٧). وانظر: الاستذكار (١٦/١١٩)، بداية المجتهد (٢/٢٣)، المغني (١٠/١٢٢).

القول الأول: تكون كلها للزوجة، وعليه: تكون الزوجة مخيرة بين

دفع نصف الصداق زائدا وبين دفع نصف قيمته يوم العقد<sup>(١)</sup>.

وبه قال الحنفية - فيما إذا كانت الزيادة المتصلة غير متولدة كالثوب

إذا صبغ والأرض إذا بنى فيها بناء، وكذا إذا كانت الزيادة متصلة متولدة

كالسمن والكبر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف -<sup>(٢)</sup> والمالكية في قول<sup>(٣)</sup>

(١) تنبيه: وهذا الحكم - أي التخيير - فيما إذا كانت العين يمكن فصلها وقسمتها، وأما إن لم يمكن رجوع بنصف قيمة الأصل يوم الإصداق.

كما أن هذا الحكم عند الشافعية والحنابلة وقالوا: «إلا إذا كانت محجورا عليها لسفه أو صغر، فليس له إلا نصف القيمة، لأن الزيادة لها وليس لها ولا لوليها التبرع بما لا يجب عليها».

انظر: الروضة (٧/٢٩٤ و ٢٩٥)، الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/٣٧٥)، المغني (١٠/١٢٤)، الإنصاف (٨/٢٦٥)، معونة أولي النهى (٧/٢٨٠).

(٢) بدائع الصنائع (٢/٢٩٩)، وانظر: مختصر الطحاوي (ص ١٨٧)، مختصر اختلاف العلماء (٤/٢٧٣)، الفتاوى الهندية (١/٣١٤)، حاشية ابن عابدين (٣/١٠٥)، وعنهم: يجب على الزوجة نصف قيمة الأصل. انظر: بدائع الصنائع (٢/٢٩٩) وغيره.

(٣) انظر: عقد الجواهر الثمينة (٢/١١٨)، الذخيرة (٤/٣٦٠-٣٦١)، حاشية الدسوقي (٢/٣١٨).

والشافعية<sup>(١)</sup> والصحيح عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: تنصّف الزيادة كما تنصّف الأصل، وعليه: يجب دفع

النصف بزيادته.

وبه قال الحنفية - فيما إذا كانت الزيادة متصلة متولدة في قول

محمد-<sup>(٣)</sup> والمالكية على المشهور<sup>(٤)</sup> والحنابلة في رواية<sup>(٥)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- أن المهر المتميز يدخل في ضمائها بمجرد العقد، فتعتبر صفته

وقت العقد<sup>(٦)</sup>.

(١) الأم (٩٤/٥)، للهندي (٢٠٦/٤)، العريز (٢٩٦/٨)، الروضة (٢٩٣/٧)، مغني المحتاج (٢٣٦/٣).

(٢) مختصر الخرقى (ص ٩٩-١٠٠)، الهداية (٢٦٧/١)، الكافي (١٠٠/٣)، المحرر

(٣٦/٢)، الفروع (٢٨٠/٥)، الإنصاف (٢٦٤/٨)، كشاف القناع (١٤٢/٥).

(٣) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢)، وانظر: مختصر الطحاوي (ص ١٨٨)، الفتاوى الهندية

(٣١٤/١)، حاشية ابن عابدين (١٠٥/٣).

(٤) انظر: المدونة (١٧٧/٢)، التفرغ (٤١/٢)، الكافي لابن عبد البر (٥٥٤/٢)،

القوانين الفقهية (ص ١٣٦)، عقد الجواهر الثمينة (١١٨/٢).

(٥) المحرر (٣٦/٢)، شرح الزركشي (٢٩٠/٣)، الإنصاف (٢٦٤/٨)، المبدع (١٥٣/٧).

(٦) معونة أولي النهى (٢٨٠/٧).

٢- ولأنّ فيه زيادة تختص بملكها دون الزوج لا تتميز عن الأصل<sup>(١)</sup>.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً

فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

وجه الدلالة: جعل سبحانه وتعالى في الطلاق قبل الدخول في نكاح فيه فرض نصف المفروض، فمن جعل فيه نصف قيمة المفروض فقد خالف النص، وإذا وجب تنصيف أصل المفروض ولا يمكن تنصيفه إلا بتنصيف الزيادة فيجب تنصيف الزيادة ضرورة<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأن الآية لا حجة فيها، لأنّ مطلق المفروض ينصرف إلى المفروض المتعارف وهو الأثمان دون السلع، والأثمان لا تحتل الزيادة والنقصان كالزيادة في المبيع<sup>(٣)</sup>، ولأنّ عدم إمكان تنصيفه لا يلزم منه إسقاط حق الغير - وهي الزيادة - لا سيما وقد يمكن بدفع القيمة.

(١) الحاروي (٤٢٧/٩).

(٢) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

(٣) المرجع السابق (٣٠٠/٢).

٢- ولأن الزيادة تابعة للأصل<sup>(١)</sup>.

ويمكن الاعتراض عليه: بأن الزوج يثبت حقه في نصف المفروض دون الأصل، ولهذا لو وجده ناقصاً، كان له الرجوع إلى نصف مثله أو قيمته<sup>(٢)</sup>، وكونها نماء الأصل لا يلزم منه أخذ الزيادة التي ليست حقه.

سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة -عند بعضهم- إلى خلاف في تملك المرأة الصداق قبل الدخول ملكاً مستقراً بالعقد على الكلّ وعدم استقراره؟

فمن قال إنها لا تملكه ملكاً مستقراً قال: هما فيه شريكان، ومن قال إنها تملكه ملكاً مستقراً والتشطير حق واجب تعين عليها عند الطلاق وبعد استقرار الملك أوجب الرجوع عليها بجميع ما ذهب عندها<sup>(٣)</sup>.  
وعليه سأذكر هذه المسألة مختصرة مع ذكر الأقوال وبيان الراجح فيها فأقول:

اختلف الفقهاء في استقرار الملك بالعقد على الكلّ وعدم استقراره

إلى قولين:

(١) المرجع السابق (٢/٢٩٩-٣٠٠).

(٢) انظر: المغني (١٠/١٢٥).

(٣) انظر: بداية المجتهد (٢/٢٥)، عقد الجواهر الثمينة (٢/١١٨)، المقنع شرح مختصر

الخرقي (٣/٩٣٥-٩٣٦).

القول الأول: الزوجة مالكة لجميع الصداق بنفس العقد ملكا مستقرا.

وبه قال الحنفية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: الزوجة تملك الصداق بالعقد ملكا غير مستقر، وعليه تملك نصفه فقط وبالدخول باقيه.

وبه قال المالكية وهي رواية عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَأَتَوْنَا نِسَاءَ صَدَقَاتِنَا نَحْلَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: دلت الآية على أن الزوجة مالكة لجميع الصداق بنفس العقد ملكا مستقرا من وجهين:

الوجه الأول: إضافة جميع الصداق إليهن، فاقضى أن يكون ملك جميعه لهن<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصنائع (٢/٢٨٧-٢٨٨)، الأم (٥/٨٨ و٩٦)، الإنصاف (٧/٢٦١).

(٢) المعونة (٢/٧٥٤)، الإنصاف (٧/٢٦١).

(٣) النساء (٤).

(٤) الحاوي (٩/٤٢٠)، وانظر: شرح الزركشي (٣/٢٨٩).

الوجه الثاني: أمره بدفع جميعه إليهن، فاقضى أن يكون جميعه حقا  
لهن<sup>(١)</sup>.

٢— قوله ﷺ «إن أعطيتها إياه -أي إزارك- جلست لا إزار لك»<sup>(٢)</sup>.  
وجه الدلالة: دل الحديث على أن الصداق كله للمرأة، لا يبقى  
للرجل منه شيء<sup>(٣)</sup>.

٣— ولأن الزوج قد ملك بالعقد جميع البضع، فوجب أن تملك  
عليه بالعقد جميع المهر، كما أن المشتري لما ملك بالعقد جميع المبيع ملك  
عليه جميع الثمن<sup>(٤)</sup>.

٤— ولأنه لما كان لها المطالبة بجميعه قبل الدخول وحبس نفسها إن  
امتنع، وأن تضرب بجميعه مع غرمائه إن أفلس، دلّ على أنها مالكة لجميعه،  
لأنه لا يجوز أن يثبت لها حقوق الملك مع عدم الملك<sup>(٥)</sup>.

(١) المرجعان السابقان.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح: باب السلطان وليّ ... (١٩٧٣/٥—١٩٧٤) برقم

(٤٨٤٢)، ومسلم: كتاب النكاح: باب الصداق ... (١٠٤٠/٢—١٠٤١) برقم

(١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) المغني (١٠/١٢١).

(٤) الحاوي (٩/٤١٩).

(٥) المرجع السابق.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- أنه لو كان ملكها قد استقر عليه لم يجز أن يبطل بعد استقراره، ولا أن يطرأ عليه ما يبطله كما لو دخل، وقد ثبت أنها لو ارتدت أو اختارت نفسها بالعتق قبل الدخول لن تستحق شيئاً، أصله لو طلقت قبل الدخول للملكة النصف دون الجميع، فدل ذلك على أن ملكها له غير مستقر، وأنه يستقر بالدخول أو الموت<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن استرجاع الزوج نصفه بالطلاق قبل الدخول لا يمنع أن تكون مالكة لما استرجعه كما لو ارتدت قبل الدخول، أو فسخت نكاحه بعيب استرجع جميعه ولم يمنع أن تكون مالكة لما استرجعه، وكما يسترجع المشتري الثمن إذا زاد بعيب ولا يمنع أن يكون البائع مالكة له<sup>(٢)</sup>.

الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأول وهو أن المرأة تملك الصداق ملكاً مستقراً بمجرد العقد.

(١) المعونة (٢/٧٥٤).

(٢) الحارثي (٩/٤٢٠)، وانظر: المغني (١٠/١٢١).



### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- لقوة أدلة أصحاب هذا القول، وضعف أدلة القول الثاني مع وجود الاعتراض عليه، لذا قلّ العمل بهذا القول عند الفقهاء، قال الإمام ابن عبد البر: «هذا موضع اختلف فيه السلف والآثار، وأما الفقهاء اليوم فعلى أنها تملكه»<sup>(١)</sup>.

٢- ولأنّ المعاوضة المطلقة تقتضي ثبوت الملك في العوضين في وقت واحد، وقد يثبت الملك في أحد العوضين وهو البضع عقيب العقد، فيثبت في العوض الآخر عقبيه تحقيقاً للمعاوضة المطلقة<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فإنّ الذي يترجح - في نظري والله أعلم - أنّ الزيادة المتصلة لا تتصّف مع الأصل، وتكون كلها للزوجة، وعليها نصف قيمة الأصل يوم العقد.

وأما تخييرها بأن تدفع نصف الصداق بزيادته إن سمحت، فالأمر فيه واسع، بل لها دفع كل الصداق بزيادته، لأنّ المسامحة والتراضي أمره واسع، قال الشوكاني: «فذلك باب لا يحتاج إلى ذكره، لأنّ التراضي هو

(١) نقلا عن ابن قدامة في المغني (١٠/١٢١).

(٢) بدائع الصنائع (٢/٢٨٨).

المحلل لأموال بعض العباد لبعض»<sup>(١)</sup>.

أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أن الزيادة المتصلة لم تكن موجودة عند العقد، فلا يكون لها حكم المهر، فلا يمكن فسخ العقد فيها بالطلاق قبل الدخول، لأنّ الفسخ إنما يرد على ما ورد عليه العقد، والعقد لم يرد عليه أصلاً، فلا يرد عليه الفسخ كالزيادة المنفصلة<sup>(٢)</sup>.

٢- ولأنّ هذه الزيادة غير مفروضة، ولا يمكن الردّ دونها، فجعل المفروض كالهالك<sup>(٣)</sup>.

٣- ولأنّ الصحيح: أن المرأة تملك الصداق ملكاً مستقراً بمجرد العقد كما تقدم.

٤- ولأنّ الزيادة ملك لها وهي متصلة بالأصل، فلم تجبر على بذل شيء منها.

(١) السيل الجرار (٣/١٤٠). وقد تقدم في (ص ٤٤).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/٣٠٠).

(٣) مغني المحتاج (٣/٢٣٦).

### المطلب الثاني: زيادة منفصلة

وأما إذا حدثت زيادة منفصلة في يد الزوجة -بعد القبض- قبل الطلاق كولد الأمة أو نتاج الماشية أو كسب ونحو ذلك، فلمن تكون هذه الزيادة؟

اختلف الفقهاء في ذلك إلى قولين:

**القول الأول:** الزيادة كلها للمرأة، وعليه: يرجع الزوج في نصف الأصل فقط.

وبه قال الحنفية -فيما إذا كانت الزيادة المنفصلة غير المتولدة، وكذا عند الثلاثة فيما إذا كانت الزيادة المنفصلة المتولدة-<sup>(١)</sup> والمالكية في قول<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة في الأصح<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** الزيادة مشتركة: نصف للزوجة ونصف للزوج،

(١) بدائع الصنائع (٢/٣٠٠)، وانظر: مختصر الطحاوي (ص ١٨٨)، مختصر اختلاف

العلماء (٤/٢٨٠)، الفتاوى الهندية (١/٣١٤)، حاشية ابن عابدين (٣/١٠٥).

(٢) عقد الجواهر الثمينة (٢/١١٨)، الذخيرة (٤/٣٦٠-٣٦١)، الشرح الكبير مع

حاشية الدسوقي (٢/٣١٨).

(٣) الأم (٥/٩٦٠)، المهذب (٤/٢٠٦)، التهذيب (٥/٤٩٣)، العزيز (٨/٢٩٥-٢٩٦)،

مغني المحتاج (٣/٢٣٦).

(٤) مختصر الخرقى (ص ١٠١)، الهداية (١/٢٦٧)، المسائل الفقهية (٢/١١٩)، الكافي

(٣/١٠٠)، المحرر (٢/٣٥)، الإنصاف (٨/٢٦٣)، كشاف القناع (٥/١٤٢).

وعليه: يرجع الزوج في نصف الأصل بزيادته.

وبه قال زفر من الحنفية - في الزيادة المنفصلة المتولدة -<sup>(١)</sup> والمالكية في المشهور<sup>(٢)</sup> والحنابلة في رواية<sup>(٣)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- أن الزيادة حدثت في ملكها، فلم تتبع الأصل في التنصيف، لأنها نماء ملكها<sup>(٤)</sup>.

٢- ولأن الظاهر قبل الدخول يقتضى الرجوع في نصف الصداق، وقد أمكن الرجوع فيه من غير ضرر على أحد، فوجب أن يثبت حكم الرجوع عملاً بالمقتضى السالم عن المعارض<sup>(٥)</sup>، بدون زيادة.

(١) بدائع الصنائع (٢/٣٠٠)، وانظر: مختصر اختلاف العلماء (٤/٢٨٠)، الفتاوى الهندية (١/٣١٤).

(٢) للبونة (٢/١٧٦ و١٧٧)، التفرغ (٢/٤١)، المعونة (٢/٧٥٤)، الكافي لابن عبد البر (٢/٥٥٤)، القوانين الفقهية (ص ١٣٦).

(٣) المسائل الفقهية (٢/١١٩)، المحرر (٢/٣٥)، الفروع (٥/٢٨٠)، الإنصاف (٨/٢٦٣)، المبدع (٧/١٥٣).

(٤) انظر: مغني المحتاج (٣/٢٣٦)، شرح الزركشي (٣/٢٩٠)، المتنع في شرح المتنع (٥/١٧٩).

(٥) المتنع في شرح المتنع (٥/١٧٩)، كشاف القناع (٥/١٤٢).

٣— ولأنّ الأجرة تملك جميعها بعقد الإجارة، فيجب أيضا أن يملك جميع المهر بعقد النكاح، لأنّ كل واحد منهما عقد على المنفعة<sup>(١)</sup>، وعليه فالزيادة لها دون الزوج.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— أن المرأة تملك الصداق بالعقد ملكا غير مستقر، وعليه تملك المهر نصفه لا كلّه بالعقد، فكذا الزيادة<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ الراجح أنّ المرأة تملك الصداق بالعقد ملكا مستقرا، وقد تقدم قريبا.

٢— ولأنّ الزيادة تابعة للأصل، لأنها متولدة منه، فتنصّف مع الأصل، كالزيادة الحادثة قبل القبض<sup>(٣)</sup>.

ويمكن الاعتراض عليه: بأنّ الزيادة الحادثة قبل القبض مختلف فيها بين الفقهاء، ولا يصح أن يكون القياس على أصل مختلف فيه، كما أنّ الراجح أنّ الزيادة الحادثة قبل القبض تكون كلها للمرأة كما سيأتي بيانه في المبحث الثاني قريبا.

(١) المسائل الفقهية (١١٩/٢)، وانظر: المقنع في شرح مختصر الخرقى (٩٣٦/٣).

(٢) انظر: المعونة (٧٥٤/٢)، المسائل الفقهية (١١٩/٢).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٣٠٠/٢).

### سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة - عند بعضهم - إلى نفس الخلاف في الزيادة المتصلة المتقدم.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأول وتكون الزيادة كلها للمرأة.

وعليه: يرجع الزوج في نصف الأصل فقط أو قيمته إن تعذر<sup>(١)</sup>.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أن الزيادة المنفصلة متميزة، حادثة من ملكها، فلم تتبع الأصل في الرد، كما في الرد بالعيب<sup>(٢)</sup>.

٢- ولأن الزيادة المنفصلة حدثت عن أصل كانت مالكة لجميعه<sup>(٣)</sup>.

(١) والمتعذر: كالرجوع بنصف الأمة ونحوه. انظر: بدائع الصنائع (٣٠٠/٢)، الروضة (٢٩٣/٧)، مغني المحتاج (٢٣٦/٣)، القواعد لابن رجب (ص ١٦٣)، الإنصاف (٢٦٤/٨).

(٢) المهذب (٢٠٦/٤)، الكافي (١٠٠/٣).

(٣) انظر: الحاوي (٤٢٧/٩).

٣— ولأنَّ الله سبحانه وتعالى إنّما جعل للزوج نصف المفروض،  
والنماء ليس مفروضاً<sup>(١)</sup>.

٤— ولأنَّ هذه الزيادة لم تكن عند العقد، فلم تكن مهراً، والفسخ  
إنّما يرد على ما له حكم المهر، فلا تنتصف الزيادة، وتبقى على ملك  
المرأة كما كانت قبل الطلاق<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح الزركشي (٣/٢٩٠).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/٣٠٠).

المبحث الثاني: حكم الزيادة في الصداق قبل القبض

وتحتاه مطلبان:

المطلب الأول: زيادة متصلة

المطلب الثاني: زيادة منفصلة



### المطلب الأول: زيادة متصلة

إذا أصدق الزوج زوجته عينا من الأعيان، ثم طلقها قبل الدخول، وقبل الطلاق حدثت في العين زيادة متصلة في يد الزوج -أي قبل القبض-، فلمن تكون هذه الزيادة؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

**القول الأول:** الزيادة كلها للمرأة، وعليه: تكون الزوجة مخيرة بين

دفع نصف الصداق زائدا وبين دفع نصف قيمته يوم العقد<sup>(١)</sup>.

وبه قال الحنفية -فيما إذا كانت الزيادة متصلة غير متولدة-<sup>(٢)</sup>

والمالكية في قول<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** تنتصف الزيادة كما ينتصف الأصل، وعليه: يجب

دفع النصف بزيادته.

(١) على التفصيل السابق في المبحث الأول، انظر: (ص ٥٧١) حاشية رقم (١) وما بعدها.

(٢) بدائع الصنائع (٢/٢٩٩)، وانظر: مختصر الطحاوي (ص ١٨٧)، الفتاوى الهندية (١/٣١٤)، حاشية ابن عابدين (٣/١٠٥).

(٣) المدونة (٢/١٧٦)، عقد الجواهر الثمينة (٢/٩٧).

(٤) الحاوي (٩/٤٢٧)، العزيز (٨/٢٩٦)، الروضة (٧/٢٩٣)، مغني المحتاج (٣/٢٣٦).

(٥) المذهب الأحمد (ص ١٣٢)، المغني (١٠/١٢٥)، الإنصاف (٨/٢٦١)، كشف القناع (٥/١٤١).

وبه قال الحنفية - فيما إذا كانت الزيادة متصلة متولدة -<sup>(١)</sup> والمالكية في المشهور<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١- أن الزيادة نماء ملكها، فكان لها ذلك كسائر أملاكها<sup>(٣)</sup>.
- ٢- ولأن فيه زيادة تختص بملكها دون الزوج، لا تتميز عن الأصل<sup>(٤)</sup>.
- ٣- ولأن هذه الزيادة ليست بمهر لا مقصودا ولا تبعا، لأنها لم تتولد من المهر فلا تكون مهرا فلا تنصف، ولا يمكن تنصيف الأصل بدون تنصيف الزيادة فامتنع التنصيف، فيجب عليها نصف قيمة الأصل يوم الزيادة، لأنها بالزيادة صارت قابضة للأصل، فتعتبر قيمته يوم حكم بالقبض<sup>(٥)</sup>.

(١) المبسوط (٧١/٥)، بدائع الصنائع (٢٩٩/٢)، الفتاوى الهندية (٣١٤/١)، حاشية ابن عابدين (١٠٥/٣).

(٢) المدونة (١٧٥/٢-١٧٦)، الذخيرة (٣٦١/٤)، شرح منح الجليل (١٣٦/٢).

(٣) معونة أولي النهى (٢٧٥/٧)، حاشية ابن القاسم على الروض المربع (٣٨١/٦).

(٤) الحاوي (٤٢٧/٩).

(٥) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- ١- أن الزيادة في حكم جزء من العين، والحادث من الزيادة بعد العقد قبل القبض كالموجود وقت العقد قياساً على البيع<sup>(١)</sup>.
  - ٢- ولأن الزيادة تابعة للأصل، لكونها نماء للأصل<sup>(٢)</sup>.
- ويمكن الاعتراض عليه: بأن الزوج يثبت حقه في نصف المفروض دون الأصل، ولهذا لو وجدته ناقصاً، كان له الرجوع إلى نصف مثله أو قيمته<sup>(٣)</sup>، وكونها نماء للأصل لا يلزم منه أخذ الزيادة التي ليست حقه.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول بعدم تنصّف الزيادة مع الأصل، وتكون كلها مع الأصل للزوجة، وعليها نصف قيمة الأصل يوم العقد.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١- أن الزيادة المتصلة ليست بصدّاق، إذ لم تكن موجودة عند العقد، فلا تأخذ حكمه في التصيف.

(١) المبسوط (٧١/٥)، وانظر: بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

(٢) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

(٣) انظر: المغني (١٢٥/١٠).

٢— ولأنّ جعل الزيادة لها بعد القبض، لا يمنع أن تكون لها قبل القبض<sup>(١)</sup>.

٣— ولأنّ الملك ملكها قد استوفته، وآته لو تلف كان منها<sup>(٢)</sup>، فالغنم بالغرم والخراج بالضمان.

٤— ولأنّ هذه الزيادة غير مفروضة، ولا يمكن الردّ دونها، فجعل المفروض كالمالك، كما أنّ الصحيح أنّ المرأة تملك الصداق ملكاً مستقراً بمجرد العقد.

(١) انظر: الحاوي (٤٢٢/٩).

(٢) المدونة (١٧٦/٢).

## المطلب الثاني: زيادة منفصلة

وأما إذا حدثت زيادة منفصلة في يد الزوج - قبل القبض - قبل الطلاق كولد الأمة أو كسب ونحو ذلك، فقد اختلف الفقهاء في هذه الزيادة لمن تكون إلى قولين:

القول الأول: الزيادة كلها للمرأة، وعليه: يرجع الزوج في نصف الأصل فقط.

وبه قال أبو حنيفة - فيما إذا كانت الزيادة منفصلة غير متولدة -<sup>(١)</sup> والمالكية في قول<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: الزيادة مشتركة: نصف للزوجة ونصف للزوج، وعليه: يرجع الزوج في نصف الأصل بزيادته.

وبه قال الصحابيان - فيما إذا كانت الزيادة منفصلة غير متولدة -<sup>(٥)</sup> والمالكية في المشهور<sup>(٦)</sup>.

(١) المبسوط (٧١/٥)، بدائع الصنائع (٢٩٩/٢)، حاشية ابن عابدين (١٠٥/٣).

(٢) المدونة (١٧٦/٢)، عقد الجواهر الثمينة (٩٧/٢).

(٣) الأم (٩٦/٥)، العزيز (٢٩٥/٨)، الروضة (٢٩٣/٧)، مغني المحتاج (٢٣٦/٣).

(٤) المذهب الأحمد (ص ١٣٢)، المغني (١٢٥/١٠)، الإنصاف (٢٦١/٨)، كشاف القناع (١٤١/٥).

(٥) المبسوط (٧١/٥)، بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

(٦) المدونة (١٧٥/٢ و ١٧٦ و ١٧٧)، الذخيرة (٢٦١/٤)، شرح منح الجليل (١٣٦/٢).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١— أن الزيادة نماء ملكها، فكان لها ذلك كسائر أملاكها<sup>(١)</sup>.
- ٢— ولحدوث الزيادة عن أصل، كانت مالكة لجميعه<sup>(٢)</sup>.
- ٣— ولأن هذه الزيادة ليست بمهر، لا مقصودا ولا تبعا، أما مقصودا فظاهر: لأن العقد ما ورد عليها مقصودا، وأما تبعا: فلأنها ليست بمولدة من الأصل، فدل أنها ليست بمهر لا قصدا ولا تبعا<sup>(٣)</sup>.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- ١— أن هذه الزيادة تملك بملك الأصل، فكانت تابعة للأصل، فتتنصف مع الأصل كالزيادة المتصلة والمنفصلة المتولدة<sup>(٤)</sup>.
- ويمكن الاعتراض عليه: بأن الزيادة المتصلة والمنفصلة المتولدة مختلف فيهما بين الفقهاء، ولا يصح أن يكون القياس على أصل مختلف

(١) معونة أولي النهى (٢٧٥/٧)، حاشية ابن القاسم (٣٨١/٦).

(٢) الحاوي (٤٢٧/٩).

(٣) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

(٤) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

فيه، كما أنّ الراجح في الزيادة المتصلة والمنفصلة المتولدة أنّها كلها للمرأة.

الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأول وتكون الزيادة كلها للمرأة، وعليه: يدفع الزوج نصف الأصل مع كل الزيادة، ويبقى عنده نصف الأصل فقط أو قيمته إن تعذر<sup>(١)</sup>.

أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أنّ الزيادة المنفصلة حدثت في ملك المرأة، لأنّها مالكة لجميع الأصل على الصحيح، والطلاق إنّما يقطع ملكها من حين وجوده لا من أصله<sup>(٢)</sup>.

٢- ولأنّ جعل الزيادة لها بعد القبض، لا يمنع أن تكون لها قبل القبض<sup>(٣)</sup>.

٣- ولأنّ الملك ملكها قد استوفته، وأنّه لو تلف كان منها<sup>(٤)</sup>، فالغنم بالغرم والخراج بالضمان.

٤- ولأنّ الزوج متهم لو جعلت له الزيادة إذ يحتمل أن يكون قد

(١) انظر ما تقدم في (ص ٥٨٣) حاشية رقم (١).

(٢) انظر: الحاوي (٤٢١/٩)، مغني المحتاج (٢٣٦/٣).

(٣) انظر: الحاوي (٤٢٢/٩).

(٤) المدونة (١٧٦/٢).

طلقها رغبة فيما حدث من زيادة الصداق، لا سيما لما كان في يده، فممنع منها<sup>(١)</sup>.

٥— ولأنّ الله سبحانه وتعالى إنّما جعل للزوج نصف المفروض، والنماء ليس مفروضا.

---

(١) انظر: الحاوي (٩/٤٢٧).



### المبحث الثالث: الزيادة في الصداق بعد العقد

إذا زاد الزوج على المهر المسمى زيادة معلومة بعد تمام العقد<sup>(١)</sup> وتراضى الطرفين على العقد - كأن يتزوج الرجل المرأة على مهر ثم يراها فيزيد في مهرها بناء على صفة اقتضت ذلك-، فهل تجرى الزيادة بحرى المهر، بحيث تكون لاحقة بالعقد -تستقر بالدخول وتنصف بالطلاق قبله وتسقط جميعها إذا حدث فسخ من قبل الزوجة- أم أنها جارية بحرى الهبة فتأخذ حكم الهبة وشروطها؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

**القول الأول:** أن الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق به، ويصير

حكمها حكمه.

وبه قال أبو يوسف في قوله الأول<sup>(٢)</sup> والمذهب عند المالكية<sup>(٣)</sup>

والأصح عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

(١) وأما قبل العقد فحائز وتكون من الصداق بلا إشكال. انظر: شرح الزرقاني على خليل

(٢/٤)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/٣١٩)، زوائد الكافي (٢/٤٣).

(٢) المبسوط (٥/٦٥)، بدائع الصنائع (٢/٢٩٨). الهداية مع البناء (٤/٦٦٦)، الاختيار

(٣/١٠٣).

(٣) المدونة (٢/١٧٨)، التفريع (٢/٥٠)، الكافي لابن عبد البر (٢/٥٥٤)، مختصر خليل

(ص ١٢٨).

(٤) المسائل الفقهية (٢/١٣٢)، الكافي (٢/٩٢)، الفروع (٥/٢٦٧-٢٦٨)، الإنصاف (٨/٢٩٥).

القول الثاني: إن الزيادة على الصداق بعد العقد لا تلحقه، وإنما حكمها حكم الهبة وشروطها وأهمها القبض - أي إن قبضتها جازت ولا تنتصف بالطلاق قبل الدخول، وإن لم تقبضها بطلت -.

وبه قال الحنفية في ظاهر الرواية<sup>(١)</sup> والمالكية في قول<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> وأحمد في رواية<sup>(٤)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

(١) وإليه رجع أبو يوسف. انظر: مختصر الطحاوي (ص ١٨٨)، مختصر القدوري مع اللباب (١٦/٣)، المبسوط (٦٥/٢)، بدائع الصنائع (٢٩٨/٢)، الهداية مع البناء (٦٦٧/٤)، إلا أن الحنفية يرون سقوط الزيادة كلها بالطلاق، وتكون للزوج، وأما إن مات عنها أو دخل بها فالزيادة كلها للمرأة. انظر: المراجع السابقة.

(٢) الكافي لابن عبد البر (٥٥٤/٢)، أحكام القرآن (٣٩٥/١).

(٣) مختصر اختلاف العلماء (٢٦٧/٢)، الذخيرة (٣٦٥/٤)، الإفصاح (١١٣/٢)، المغني (١٧٨/١٠).

تنبیه: لم أجد نصاً صريحاً عن الشافعية في ذلك - فيما وقفت عليه - إلا أن كتب الخلاف من تطرقت لهذه المسألة وكتب المذاهب الثلاثة ممن تعنى بذكر المذاهب أحياناً، تكاد بجمعة في نسبة هذا القول للشافعي. والله أعلم

(٤) المسائل الفقهية (١٣٢/٢)، الإنصاف (٢٩٥/٨).

١- قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إن الزيادة مفروضة فيجب تنصيفها في الطلاق قبل الدخول مطلقاً، لأن ما بين العقد والدخول أو الطلاق مكان للفرض، حيث أن الله سبحانه وتعالى لم يفصل في الآية بين ما كان مفروضاً في العقد أو بعده<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: إن المراد بالنص الفرض في العقد، لأنه هو المتعارف، فينصرف المطلق إليه، والدليل عليه قوله تعالى ﴿وَكَأَجْنَحٍ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فدل أن الزيادة ليست بفريضة<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثاني: إن الفرض المطلق ينصرف إلى المتعارف بين الناس، وهو المقدر لدى العقد، ولا يتناول غيره، لأن المطلق لا عموم له<sup>(٥)</sup>.

(١) البقرة (٢٣٧).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/٢٩٨)، الخرشي (٣/٢٨١)، أحكام الصداق في الفقه الإسلامي (ص ١١٨).

(٣) النساء (٢٤).

(٤) بدائع الصنائع (٢/٢٩٩)، وانظر: الاختيار (٣/١٠٣).

(٥) حاشية شلبي (٢/١٤١).

٢- قوله تعالى ﴿فَاتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ فَرِيضَةً وَكَأَجْنَحٍ عَلَيْكُمُ فِيمَا تَرَاضَيْتُمُ بِهِ

مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أنه إذا وجب الصداق وعلم، فلا بأس بالزيادة عليه أو النقص منه إذا وقع التراضي عليه من الزوجين، أو من يقوم مقامهما<sup>(٢)</sup>، ويكون حكمها حكمه.

واعترض عليه: بأن الاستدلال بالآية على جواز الزيادة غلط، فإن الآية ما وردت في موضع الزيادة، فإنه لما قال تعالى ﴿فَاتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ

فَرِيضَةً﴾ اقتضى جواز إعطاء ما فرض لها أولاً، فقوله ﴿وَكَأَجْنَحٍ عَلَيْكُمُ﴾ يرجع إلى الرخصة في ترك الإيتاء، بعد الأمر بالإيتاء في غير موضع الرخصة<sup>(٣)</sup> فمن باب أولى عدم الاستدلال بلحوق الزيادة في أصل المهر.

٣- أن الزوج ما ألزم نفسه بهذه الزيادة إلا على أنها من الصداق،

سواء كانت من جنسه أو لا، قبضته أو لا<sup>(٤)</sup>.

(١) النساء (٢٤).

(٢) انظر: البحر الرائق (١٥٩/٣)، أحكام القرآن (٣٩٠/١)، الخرشي (٢٨١/٣)،

الكافي (٩٢/٣).

(٣) أحكام القرآن للكميا الهراسي (٤١٤/١).

(٤) شرح الزرقاني على خليل (٣٠/٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣١٩/٢).

٤— ولأنّ لفظة -الزيادة- تدل على أنّها من الصداق، والمزيد على الشيء من ذلك الشيء<sup>(١)</sup>.

٥— ولأنّ الزيادة في الصداق بعد العقد لها حكم الصداق المفروض في أصل العقد، كالزيادة في الثمن في البيع بعد العقد، فيتنصف كالمفروض في العقد<sup>(٢)</sup>. واعترض عليه: بأنّ الزيادة بعد العقد لا تلتحق بما فرض في أصل العقد، لأنّها وجدت متأخرة عن العقد حقيقة، وإلحاق المتأخر عن العقد بأصل العقد خلاف الحقيقة، فلا يصار إليه إلا للحاجة، والحاجة إلى ذلك إنّما تكون في البيع دفعا للخسران، وليس النكاح كذلك، فلا ضرورة إلى تغيير الحقيقة<sup>(٣)</sup>.

#### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: فيه دليل على أنّ الزيادة ليست بفريضة<sup>(٥)</sup>، فلا تلتحق

بالمهر الذي هو فرض.

(١) الشرح الصغير مع بلغة السالك (٣٨٩/١).

(٢) بدائع الصنائع (٢٩٨/٢).

(٣) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

(٤) النساء (٢٤).

(٥) بدائع الصنائع (٢٩٩/٢).

ويمكن الاعتراض عليه: بما تقدم في الاعتراض على أصحاب القول الأول عند استدلالهم بهذه الآية.

٢- قوله تعالى ﴿فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

وجه الدلالة: أي سميتم في العقد، فأما الزيادة بعد العقد لا تشملها فلا تلحق بالمهر<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ قوله تعالى ﴿فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ يتناول بطريق العموم ما بعد العقد ... ولو كان النص على المفروض عند العقد، كنا نلحق به المفروض بعد العقد بطريق الاعتبار، مثل إلحاق الشيء بمثل ما في معناه<sup>(٢)</sup>.

٣- أن الزوج ملك البضع بالمسمى في العقد، فلم يحصل بالزيادة شيء من المعقود عليه، فلا تكون عوضاً في النكاح، كما لو وهبها شيئاً<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأنه يظل بجميع الصداق، فإن الملك ما حصل به، ولهذا صحّ خلوه عنه، ولأنه يصح تسمية الصداق بعد العقد في نكاح المفوضة، ويلزم كلزومه حال العقد، فلو طلقها قبل الدخول لاستحقت

(١) انظر: المبسوط (٦٥/٥).

(٢) أحكام القرآن للكميا الهراسي (٤١٤/١).

(٣) المغني (١٧٩/١٠).

نصفه، وبعد الدخول استحقت جميعه، فيجب أن يجري مجراه في باب الزيادة<sup>(١)</sup>.

٤— ولأنه عقد معاوضة، فالزيادة فيه بعد لزومه لا تلحق به كالبيع<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأنه عقد مكارمة، فإنه تكرمه للمرأة وتفرقة بين النكاح والسفاح، فلا يقاس على البيع الذي هو عقد معاوضة محضة<sup>(٣)</sup>.

٥— ولأن الزيادة لم تكن مسماة في أصل العقد، والتنصيف مختص بالمفروض في العقد<sup>(٤)</sup>.

#### سبب الخلاف:

ذكر بعض المعاصرين أن سبب الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى سببين:

السبب الأول: اختلافهم في تفسير قوله تعالى ﴿فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، فمن رأى أن المقصود منه المفروض وقت العقد لا غير، عملاً بالمتعارف بين الناس وهو إطلاق المفروض على المسمى وقت العقد، قال:

(١) المسائل الفقهية (٢/١٣٢)، المغني (١٠/١٧٩).

(٢) المسائل الفقهية (٢/١٣٢).

(٣) انظر: الشروط في النكاح في الشريعة الإسلامية (ص ١٦٠—١٦١).

(٤) الباب (٣/١٦).

بعدم لحوق الزيادة على الصداق بعد العقد، ومن رأى أن المقصود منه المفروض مطلقاً، عملاً بمقتضى اللغة، لأنَّ الفرض هو التقدير، وهو يشمل كل ما قدر، سواء أكان وقت العقد أم بعده، قال: بلحوق الزيادة على الصداق بعد العقد<sup>(١)</sup>.

السبب الثاني: هو تردد الزيادة بين أن تكون هبة مستأنفة، وبين أن تكون بعضاً من المهر الذي زيدت عليه<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو أن ما زيد على الصداق بعد العقد على أنه من الصداق فإنه يلحق به، وما ليس كذلك كهدية ونحوها فلا تلحق به ولها حكم الهبة<sup>(٣)</sup>.

(١) الفقه الإسلامي وأدلته (٢٩٥/٧).

(٢) الشروط في النكاح في الشريعة الإسلامية (ص ١٦١).

(٣) قال أحمد الدردير: «إنَّ ما زيد على الصداق بعد العقد على أنه من الصداق فإنه يتشطر كالصداق،

ومعنى زيادته على أنه من الصداق بأن يقال له: ما جعلته من الصداق ووقع عليه التراضي هو قليل بالنسبة للزوجة، أو تقوم به قرينة على ذلك فيزيدها شيئاً عليه سواء كان من جنسه أو غير جنسه كان موجلاً بأجله أم لا ... وأما الهدية من نحو فواكه وحلوى وسكر وبن وحمار وعمامة ... » وقد لخص رأيه أحمد الصاوي بقوله: «حاصل ما ذكره -أي أحمد الدردير- أن الهدية متى كانت قبل العقد أو حينه فإنها تشطر سواء اشترطت أو لا، كانت لها أو لغيرها، وإن كانت بعد العقد ولا يتأتى اشتراطها، فإن كانت لغيرها فلا تشطر، وإن كانت لها اختصت بما ولا تشطر على الراجح» ا.هـ.

الشرح الصغير مع بلغة السالك (٣٨٩/٢ - ٣٩٠)، وانظر: الإنصاف (٢٩٣/٨).



## أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

وجه الدلالة: جعل سبحانه وتعالى عند الطلاق شرط المفروض، وإذا تبين ذلك، فهذا الذي زيد، إن كان صداقا كان مفروضا، فإذا طلقها وقد فرض لها، فيجب أن يشتر ذلك، فإن الله حكم بتشطير نصف المفروض، وما ليس كذلك فلا يأخذ حكمه<sup>(١)</sup>.

٢- أن في الزيادة على المهر بعد العقد شيئا بالهبة وشيئا بالمهر، فلا يمكن ترجيح أحد الشبهين إلا بقرينة، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالذي رجحناه.

٣- ولأن في الأخذ بهذا القول عملا بجميع الأدلة وجمعا بين النصوص مع خلوه من الاعتراضات. والله أعلم بالصواب.

(١) انظر: أحكام القرآن للكبّي المراسي (١/٤١٥).

### المبحث الرابع: إذا زاد الوكيل في المهر المسمى

إذا وكل الرجل الرجل على أن يزوجه امرأة بعينها على مهر قد سماه، فزوجها إياه وزاد عليه في المهر - كأن وكله أن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجه إياها بألفين - فما الحكم؟

لا خلاف بين الفقهاء - فيما وقفت عليه - على عدم جواز ذلك<sup>(١)</sup>، على تفصيل في ذلك عند بعضهم أذكره فيما يلي:

نص فقهاء الحنفية: على أن الرجل إذا أمر رجلا: «أن يزوجه امرأة بعينها على مهر قد سماه فزوجها إياه وزاد عليه في المهر، فإن شاء الزوج أجازته وإن شاء رده، لأنه أتى بخلاف ما أمر به فكان مبتدئا فيتوقف عقده على إجازته، وإن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فهو بالخيار أيضا، لأن دخوله بما كان باعتبار أنه امتثل الوكيل أمره فلا يصير به راضيا بما خالف فيه الوكيل، فإن الرضا بالشيء لا يتحقق قبل العلم به، فكان على خياره: إن شاء أقام معها بالمهر المسمى، وإن شاء فارقها وكان لها الأقل من المسمى ومن مهر مثلها...»<sup>(٢)</sup>، وإن لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل: أنا أغرم الزيادة وألزمكما النكاح لم يكن له ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (٩٥/٣)، الكافي لابن عبد البر (٥٢٠/٢)، الروضة (٧٦/٧)،

المحلى (٢٤٥/٨)، وانظر ما تقدم عند كلامنا على الوكالة المقيدة في (ص ٣١٦) وما بعدها.

(٢) المبسوط (٢١/٥).

(٣) الفتاوى الهندية (٢٩٦/١).

ونص فقهاء المالكية: بأنه إذا «علم بذلك قبل البناء إن رضي بهما، وإلا فرق بطلقة إلا أن ترضى المرأة بألف، فإن التزم الوكيل الزائد، وامتنع الزوج لم يلزم العقد دفعا للمنة، وإن لم يعلم حتى دخل بها لم يلزم الزوج غير الألف، ولا يلزم الوكيل شيء لأنها صدقته، وإن أقر المأمور -أي الوكيل- بالتعدى لزمه الجميع، علمت المرأة أم لا، لأنه رضي بذلك»<sup>(١)</sup>.

ونص فقهاء الشافعية على أنه: «إن عقد وكيل الزوج بأكثر مما أذن له فيه الزوج، صح بمهر المثل على المذهب المنصوص»<sup>(٢)</sup>.

(١) الذخيرة (٤/٢٥٠).

(٢) معني المحتاج (٣/١٥٩)، حواشي الشرواني وابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج

بشرح المنهاج (٧/٢٦٦).

المبحث الخامس: هل لوليّ الأمر تحديد الصداق قبل القبض بدون زيادة إن كثيرا من المجتمعات الإسلامية تعاني كثيرا من انصراف الشباب عن الزواج، ومن أهم أسباب ذلك الانصراف: المغالاة في المهور، فهل لوليّ الأمر أن يتدخل في هذه المشكلة العامة، ويضع حدًا ينتهي الناس إليه ولا يزداد عليه<sup>(١)</sup>؟

لم أجد -فيما وقفت عليه- نصوصا صريحة عن الفقهاء في هذه المسألة، لكن كثيرا من العلماء المعاصرين والباحثين تطرقوا إليها واختلفوا على قولين:

القول الأول: يجوز لوليّ الأمر أن يحدّد حدًا للصداق لا يزداد عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) ويتفاوت ذلك التحديد بتفاوت المرأة بكاره وثبوبة، وصغرها وكبرها، وجمالها وقبحها، وحسبها وصناعة... الخ مما تتفاوت رغبات الخطاب فيه مما يعرفه الفقهاء بمهر المثل، وقد أصدر سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله بيانا في ذلك، واقترح مبالغ معينة من الريالات حسب المدن ومناطق المملكة كحدّ أعلى للمهور، وتحديد الولايم والحفلات... .

انظر: حكم التسعير في الشريعة الإسلامية (ص ٣١٢ و٣٥٢ و٤٨٨—٤٨٩).

(٢) انظر: تيسير الكريم الرحمن (٤٣/٢)، تيسير العلام (٢٢٨/٢)، حكم التسعير في

الشريعة الإسلامية (ص ٣٥٦).

القول الثاني: ليس لولي الأمر تحديد الصداق حدًا لا يزداد عليه<sup>(١)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— أن من قواعد الشريعة الإسلامية: إذا تعارضت المصالح قدم أرجحها، وإذا لم يمكن ترك المفسد كلها وجب ترك أعظمها ضررا ولو بارتكاب أقلها ضررا، وإذا تعارضت المصالح والمفسد قدم الراجح منها، وإذا تساوت في نظر المجتهد فإنّ درء المفسد مقدم على جلب المصالح<sup>(٢)</sup>.

ومصالح التحديد كثيرة منها:

١— تيسير الزواج، مع بقاء النسل وتكثيره بطريق شرعي.

٢— حفظ كيان الأسرة والعمران بنسل شرعي.

٣— تحصين الفروج وغيض البصر.

(١) انظر: محاسن التأويل (١١٦٦/٥)، تفسير التحرير والتنوير (٢٨٦/٤)، أبحاث هيئة

كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (٤١١/٢—٤١٢)، أحكام الصداق في الفقه الإسلامي (ص ٦٠).

(٢) انظر: قواعد الأحكام (١/١٦٦ و ٢٠٠ و ٧١٥) وغير ذلك، أبحاث هيئة كبار العلماء

(٤٠٨/٢).

٤— استفراغ الشهوة واستتراف مواد المضرة وإصلاح الجسد بالطريق الشرعي.

٥— خلو المجتمع من العناصر الفاسدة ومن الفساد.

ومضار عدم التحديد كثيرة منها:

١— قلة الزواج الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وكثرة الفواحش مع عدم وجود ترابط في المجتمع.

٢— وجود شيء من هذه المفاسد في شخص ما، يجعله عضواً أشل لا ينتفع به في مجال البناء السليم دينياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ... وغير ذلك من الأمور التي تنفع في الدنيا والآخرة.

٣— أن الشخص إذا تعذر عليه الزواج من بلده نتيجة غلاء المهر، اضطر إلى أن يتزوج من الخارج، والزواج من الخارج في هذا الوقت له آثاره السيئة على الفرد والمجتمع والدولة.

٤— ولأن الآباء قد يمنعون الأكفاء لأنهم لا يستطيعون دفع مهر كثير، ويزوجون غير الأكفاء لأنهم يدفعون ما يرضي الآباء من المهر<sup>(١)</sup>. واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: إن تحديد المهور ليس بعلاج عملي ناجح في دفع

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٢/٤٠٧—٤٠٨)، تيسير العلام (٢/٢٢٨)، حكم

التسعير في الشريعة الإسلامية (ص ٣٥٦)، تيسير الكريم الرحمن (٢/٤٣).

مغلاة الناس فيها لأمر:

١— أن الناس جبلوا على التقليد، فينظر الضعيف منهم للقوي والفقير للغني، فإذا وجدوا الوجهاء والأغنياء غلوا في مهور بناقهم أو من يتزوجونهم بمجاملة أو إكراما أو فخرا قلدوهم في ذلك.

٢— أن النقود اليوم قد هبطت قيمتها نتيجة لعدة عوامل، فإذا قيست على المهور سابقا فقد لا تعتبر مُغالاً فيها، وربما تعلق أولياء البنات بهذا وادعوا أن ما تعطاه البنت من المهر لا يقوم بما تحتاجه من الأثاث والملابس وغيرها.

٣— إن تحديد المهور بمبلغ قليل ربّما يسهل على الزوج أمر الطلاق ويكثر منه، وهذا مما لا يتفق مع مقاصد الشريعة في النكاح من الاستقرار وطمأنينة النفس وبناء الأسرة.

الوجه الثاني: لأن العلاج ممكن بدون تحديد وذلك بما يأتي:

١— توعية الناس بطرق الإعلام والخطابة في الجوامع والمجامع المناسبة ...

٢— منع الناس من الإسراف في مراسم الزواج.

٣— التطبيق العملي من الطبقة الواعية من الناس، بأن يزوجوا مولياتهم من الأكفاء ويقتنعوا بما تيسر<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٢/٤٠٩).

٢— ولأنّ تحديد المهور أولى من تحديد أثمان السلع أو مثلها على الأقلّ، اللذان يعد حفظهما من ضرورات مقاصد الشريعة<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ هناك فرق بين تحديد أثمان السلع وتحديد المهور من عدة أمور:

١— أنّ تحديد أثمان السلع يمكن ضبطها، أما تحديد المهور فلا يمكن ضبطه، لأنّ العادات في إظهار الاهتمام مختلفة، والرغبات لها مراتب متفاوتة، وظروف الناس وإمكاناتهم وقدراتهم تختلف فيعطي كل بحسب حاله.

٢— أنّ المقصود في المعاملات المالية سواء أكانت أعيانا أو منافعاً هو المال، أما في النكاح فالمقصود ذات المرأة والاستمتاع بها وذات الزوج لا المال.

٣— أنّ المعاوضة في السلع والمنافع يغلب عليها المغالبة، أمّا بذل المال في النكاح فيغلب عليه قصد التكرم دون المغالبة<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

(١) حكم التسعير في الشريعة الإسلامية (ص ٣١٣).

(٢) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٢/٤٠٩).



١- عن مسروق<sup>(١)</sup> قال: «ركب عمر بن الخطاب منبر رسول الله ﷺ ثم قال: أيها الناس ما إكثاركم في صدقات النساء، وقد كان رسول الله ﷺ وأصحابه الصدقات فيما بينهم أربعمئة درهم، فما دون ذلك، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله أو كرامة لم تسبقوهم إليها، فلأعرفن ما زاد رجل في صدق امرأة على أربعمئة درهم، قال: ثم نزل، فاعترضته امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين فهيت الناس أن يزيدوا في مهر النساء على أربعمئة درهم؟ قال: نعم، فقالت: أما سمعت ما أنزل الله في القرآن؟ قال: وأي ذلك؟ فقالت: أما سمعت الله يقول ﴿وَأْتَيْتُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ قَنَطَارًا﴾<sup>(٢)</sup> الآية. قال: فقال اللهم غفرا، كل الناس أفقه من عمر، ثم رجع فركب المنبر فقال: أيها الناس إني كنت تهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمئة درهم فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب»<sup>(٣)</sup>.

(١) هو أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية ... الوادعي، الهمداني الكوفي، الإمام القدوة العلم، من أقواله الدالة على نبوغه وتضلعه في الفقه قوله رحمه الله: «لأن أفتي يوما بعدل وحق، أحب إلي من أغزو سنة»، وقال يحيى بن معين: «مسروق ثقة، لا يسأل عن مثله». توفي رحمه الله سنة اثنتين وستين، وقيل سنة ثلاث وستين. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٦٣-٦٨)، تهذيب التهذيب (٤/٥٩-٦٠).

(٢) النساء (٢٠).

(٣) رواه أبو يعلى بإسناد جيد قوي كما قال ابن كثير وأقره أحمد شاكر، وقال الهيثمي:

«رواه أبو يعلى في الكبير وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق»، وأما الألباني

فقد أعله. مجالد بن سعيد والانقطاع وقال: «ضعيف منكر» وفيه نظر. وقال شيبه

وجه الدلالة : الظاهر من هذه الرواية أن عمر رجع عن تحجير المباح، لأنه رآه ينافي الإباحة بمقتضى دلالة الإشارة، ولذلك عدل عن منعه الزيادة على أربعمائة درهم لأنه ينافي إذن الشرع في فعله أو نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن الأثر غير ثابت<sup>(٢)</sup>.

الحمد: "و لم يثبت خبر اعتراض المرأة بهذا على عمر من وجه صحيح، وإنما أخرجه عبد الرزاق وأبو يعلى والزبير بن بكار من طرق كلها معلولة"، واحتج بقصة المرأة ابن حجر والشوكاني وغيرهما. والله أعلم

انظر: تفسير ابن كثير (٤٤٢/١)، عمدة التفسير (١٣٣/٣)، مجمع الزوائد (٢٨٣/٤—٢٨٤)، الإرواء (٣٤٧/٦—٣٤٨)، فقه الإسلام شرح بلوغ المرام (١١٣/٧)، مصنف عبد الرزاق (١٨٠/٦) برقم (١٠٤٢٠)، سنن سعيد بن منصور (١٩٥/١/٣) برقم (٥٩٨)، سنن البيهقي (٢٣٣/٧)، الجرح والتعديل (٣٦١/٨—٣٦٢)، تذيب الكمال (٢١٩/٢٧—٢٢٥)، فتح الباري (٩/ )، نيل الأوطار (١٧٠/٦).

(١) تفسير التحرير والتنوير (٢٨٦/٤).

(٢) أي قصة المرأة واعتراضها على عمر رضي الله عنه، وأما أصل القصة فهي ثابتة بإسناد صحيح كما قال الحاكم ووافقه الذهبي والألباني وغيرهما، وهي في سنن أبي داود برقم (٢١٠٦)، والترمذي برقم (١١١٤) وقال: "حسن صحيح"، والنسائي برقم (٣٣٤٩)، وابن ماجه برقم (١٨٨٧) وغيرهم. انظر: مستدرک الحاكم مع ذيله (١٧٥/٢)، الإرواء (٣٤٧/٦) برقم (١٩٢٧)، ولكن مع هذا كله لم يوجد في قصة عمر رضي الله عنه أنه حدّ حدًا لا يزداد عليه، إلا في رواية أبي يعلى والزبير بن بكار وانظر: تفسير ابن كثير (٤٤٢/١—٤٤٣).

٢- قوله تعالى ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ...﴾<sup>(١)</sup>  
 وقوله تعالى ﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ  
 أُجُورَهُنَّ...﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن لفظ الأموال ولفظ الأجور عام يشمل القليل  
 والكثير<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأن الجواز بالكثير لا إشكال فيه، لاسيما لمن يملك  
 ذلك، ولكن إذا كان الرجل لا يملك ذلك الصداق المطلوب وأراد أن  
 يحصن فرجه فإن شرع الله أوسع<sup>(٤)</sup>.

#### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الثاني وهو عدم  
 جواز تحديد الصداق حدًا لا يزداد عليه.

#### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

(١) النساء (٢٤).

(٢) المائدة (٥).

(٣) أبحاث هيئة كبار العلماء (٢/٤٠٢).

(٤) انظر: حكم التسعير في الشريعة الإسلامية (ص ٣٥٦).

١- قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ .

وجه الدلالة: قال الإمام أبو عبيد<sup>(١)</sup> : « عن طيب نفس بما دون جبر وحكومة، وما أخذ بالحكام فلا يقال له نحلة<sup>(٢)</sup>، والتحديد فيه نوع من الإجبار والتحكيم.

٢- قوله تعالى ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ .

وجه الدلالة: قال العلامة الشوكاني: «وقد وقع الإجماع على أن المهر لا حدّ لأكثره بحيث تصير الزيادة على ذلك الحدّ باطلة للآية<sup>(٣)</sup>.  
وقال الإمام ابن المنذر: «ولا حدّ لأكثر الصداق ... وليس لأحد أن يحد حدًا يفرض به فريضة إلا بحجة، ولا نعلم حجة تثبت صداقا معلوما لا يجوز غيره<sup>(٤)</sup>».

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، صاحب التصانيف المؤنقة التي سارت بها الركبان، وكان صاحب سنة، ومما يدل على ذلك قوله رحمه الله مرة: «المتبع سنة كالقابض على الجمر، هو اليوم عندي أفضل من ضرب السيف في سبيل الله». توفي رحمه الله بمكة في خلافة المعتصم سنة أربع وعشرين ومئتين. انظر: تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢-٤١٦)، سير أعلام النبلاء (٥٠٩-٤٩٠/١٠).

(٢) الاستذكار (٦٦/١٦).

(٣) نيل الأوطار (٦/١٧٠).

(٤) الإشراف (ص ٤٨ و٤٩).

٣- ولوجود المقتضى من عهد الصحابة رضي الله عنهم كما في قصة عمر رضي الله عنه، ومع هذا لم يحدّد حدّاً ينتهي الناس إليه<sup>(١)</sup>، وكذا من بعدهم من التابعين إلى الآن<sup>(٢)</sup>.

٤- ولأنّه يمكن علاج هذه المشكلة بدون تحديد، عن طريق الوعي والإرشاد والتطبيق العملي وغير ذلك، كما هو الظاهر من قصة عمر رضي الله عنه.  
٥- ولأنّ الناس لا ينتهون عن ذلك ولو فرض عليهم التحديد، لعموم البلوى لا سيما في هذا الزمان، مع وقوع مفسد من آثار التحديد قلّ أن تعلم الآن.

٦- ولأنّ من الحكم في عدم التحديد -والله أعلم- هي: التيسير على هذه الأمة، لأنّ اختلاف أفرادها في الغنى والفقر، واختلاف الأزمان والعملات قد يكون التحديد فيه عقبة أمام بعض الناس فلا يستطيع الزواج، وربّما يكون فيه ظلم للرجل والمرأة إذا حدّد الصداق، فترك الناس أحرار في ذلك، ولا بدّ أن يكون في عدم التحديد خير لا محالة. فالإسلام لا يقرّ إلا ما فيه صلاح الدنيا

(١) هذا على عدم ثبوت قصة اعتراض المرأة على عمر رضي الله عنه، وإلا فهي نص صريح، وعلى كلا الاحتمالين فالقصة حجة لنا لا علينا.

(٢) قال ابن العربي: "وهذا لم يقله عمر على طريق التحريم، وإنّما أراد به الندب إلى التعليم، وقد تناهى الناس في الصدقات حتى بلغ صداق امرأة ألف ألف، وهذا قلّ أن يوجد من حلال. وقد سئل عطاء عن رجل غالى في صداق امرأة أيرده السلطان؟ قال: لا" أحكام القرآن (١/٣٦٤).

والآخرة<sup>(١)</sup>.

٧— ولوجود الصعوبة والمشقة الكبيرة في ضبط ذلك وتحديدده، إذ العادات في إظهار الاهتمام مختلفة، والرغبات لها مراتب شتى، ولهم في المشاحة طبقات، فلا يمكن تحديده عليهم، كما لا يمكن أن يضبط ثمن الأشياء المرغوبة بحدّ مخصوص<sup>(٢)</sup>.

(١) أحكام الصداق في الفقه الإسلامي (ص ٦٠). وبه يعلم الفرق بين التسعير في أثمان السلع ومنافعها وبين التسعير في النكاح، لأن التسعير في أثمان السلع ومنافعها فيه تقدم المصلحة العامة - لجميع الناس - على المصلحة الخاصة - للتجار - بخلاف التسعير في النكاح لتفاوت الناس، ولأن هناك فروق أخرى بين التسعير في أثمان السلع ومنافعها وبين التسعير في النكاح المتقدمة في (ص ٦٠٥)، ولأن ثمن الأشياء المرغوبة لا تسعر كما مرّ في (ص ١٣١-١٣٢) فكذا هنا، وبه يعلم سبب ترجيحنا في القول بالتسعير في أثمان السلع ومنافعها دون التسعير في النكاح.

(٢) انظر: محاسن التأويل (١١٦٦/٥).

المبحث السادس: الاتفاق على مهر في السر وإعلان زيادة على ذلك  
إنَّ كلام عامة الفقهاء في هذه المسألة مجمل<sup>(١)</sup>، مع كثرة صورها  
وهي متداخلة عند بعضهم، لذا أحببت أن أذكر كل مذهب على حدة،  
مع ذكر الصور والخلاف إن وجد، ثم الأدلة ثم الترجيح.  
مذهب الحنفية:

قال أبو يوسف: «وإذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان  
أسر قبل ذلك مهرا وأشهد شهودا عليه، وأعلم الشهود أن المهر الذي  
يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمَع بها القوم، وأنَّ أصل المهر هو كذا  
وكذا الذي في السر، ثم تزوج فأعلن الذي قال. فإنَّ أبا حنيفة رضي الله عنه كان  
يقول: المهر هو الأول، وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي  
أظهر للقوم. وبه نأخذ»<sup>(٢)</sup>.

وفي تحفة الفقهاء: «أمَّا إذا كان الهزل في مقدار المهر: بأن اتفقا في  
السر على أن يكون المهر مائة، ويظهر مائتي درهم، فتزوجا على مائتين  
ظاهرا، فعن أبي حنيفة روايتان:

١- المهر ما أظهره، وما ذكر في الباطن لا يعتبر.

(١) انظر: بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٥٤).

(٢) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٧٦)، وانظر: مختصر اختلاف العلماء

(٢/٢٨٧)، المبسوط (٥/٨٧)، بدائع الصنائع (٢/٢٨٧).

٢- المهر مائة، ولا يصح مع الهزل وهو قول أبي يوسف ومحمد.  
وأما إذا كان الهزل في الجنس: بأن تواضعا على أن يكون المهر ألف درهم، ولكن أظهرها مائة دينار، سمعة ورياء، وعقدا على مائة دينار. ففي رواية: لها مهر المثل. وفي رواية: لها مائة دينار<sup>(١)</sup>.

وفي مختصر الطحاوي: «ومن تزوج امرأة على صداق في السر، وسمع في العلانية أكثر منه، فإن اتفقا على ذلك رجع الصداق إلى ما كانا أسرا منه، وإن اختلفا فيه رجع إلى العلانية فحكم به مع يمين المرأة على ما يدعى من السر إن طلب الزوج يمينها عليه»<sup>(٢)</sup>.

#### مذهب المالكية:

نص فقهاء المالكية: بأن الزوجين إذا اتفقا على صداق بينهما في السر - وهو قليل - وأظهرها صداقا في العلانية - ويكون زائدا تفاخرا وتباهايا - يخالفه قدرا أو صفة أو جنسا، فإن المعول عليه - عند التنازع - ما اتفقا عليه في السر، ولا يعمل بما اتفقا عليه في العلانية، وسواء كان شهود السر هم شهود العلانية أو غيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) تحفة الفقهاء (٢/٢١٨)، وانظر: المبسوط (٥/٨٧)، بدائع الصنائع (٢/٢٨٦)،

الفتاوى الهندية (١/٣١٦)، حاشية ابن عابدين (٣/١٦٢).

(٢) مختصر الطحاوي (ص ١٨٧)، وانظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المدونة (٢/١٧١)، جامع الأمهات (ص ٢٧٩)، مختصر خليل مع جواهر الإكليل

(١/٣١١)، الخرشي (٣/٢٧٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/٣١٣).



## مذهب الشافعية:

نص فقهاء الشافعية: بأنه لو توافق الولي والزوج على مهر كمائة كان سرا - ما اطلع عليه شخص واحد - وأعلنوا زيادة كمائتين، فالمذهب وجوب ما عقد به - أي المهر مهر السر إذا تعاقدوا عليه، وإذا لم يتعاقدوا عليه وتعاقدوا على العلانية فالمهر مهر العلانية، فالعبرة ما عقد به النكاح أولا - سواء اتحدت شهود السر والعلانية أم لا<sup>(١)</sup>.

وقيل: المهر مهر السر. وقيل: المهر مهر العلانية. وقيل: يجب مهر المثل ويفسد المسمى<sup>(٢)</sup>.

## مذهب الحنابلة:

نص فقهاء الحنابلة على أنه إن تزوجها على صداقين: سرّ وعلانية، أخذ بالعلانية على المذهب، وإن كان قد انعقد بالسرّ - إلا إذا كان السرّ أزيد أخذ به -، وقيل: بأولهما - أي العبرة بما عقد به النكاح أولا -،

(١) الحاوي (٤٦٥/٩)، العزيز (٢٦٩/٨ - ٢٧٠)، الروضة (٢٧٥/٧)، نهاية المحتاج (٣٣٩/٦).

(٢) مختصر المزني (ص ١٩٤)، التهذيب (٥٠٣/٥)، الحاوي (٤٦٥/٩)، العزيز (٢٦٩/٨ - ٢٧٠)، الروضة (٢٧٤/٧ - ٢٧٥).

وقيل: بالسر، وقيل: بأزيدهما<sup>(١)</sup>.

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية: جعل لهذه المسألة صورتين:  
الصورة الأولى: أن يعقدوه في العلانية بألفين وقد اتفقوا قبل ذلك  
على أن المهر ألف وأن الزيادة سمعة من غير أن يعقدوه بالأقل: فظاهر  
كلام أحمد « أن المهر هو المسمى في العقد، ولا اعتبار بم اتفقوا عليه قبل  
ذلك وإن قامت به البينة أو تصادقوا عليه وسواء كان العلانية من جنس  
السر وهو أكثر منه أو كان من غير جنسه».

الصورة الثانية: إذا تزوجها في السر بألف ثم تزوجها في العلانية  
بألفين مع بقاء النكاح الأول: فمذهب أحمد «المهر مهر السر»<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة الحنفية:

استدل الحنفية على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- أما دليل أبي حنيفة في قوله «المهر مهر الأول» - أي السر -

(١) مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (٣/١٤٠)، مختصر الخرقى (ص ١٠٠-١٠١)،  
الهداية (١/٢٦٣-٢٦٤)، المنع في شرح مختصر الخرقى (٣/٩٤٢)، الكافي  
(٣/٩٢)، المحرر (٢/٣٣)، الفروع (٥/٢٦٧)، الإنصاف (٨/٢٩٣-٢٩٤)، المبدع  
(٧/١٦٥)، كشف القناع (٥/١٥٥).

(٢) بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٥٥-١٦٠)، وانظر: الإنصاف  
(٨/٢٩٣-٢٩٥).

فيما إذا أشهد على مهر السر، وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره سمعة: فلأنّ النكاح قد انعقد في السر حقيقة، فلا يكون الظاهر معتبرا<sup>(١)</sup>، ولأنّهما في الإشهاد أظهرًا أنّ مرادهما الهزل بالزيادة على مهر السر، والهزل ببعض المسمى مانع من الوجوب<sup>(٢)</sup> - أي المذكور في العقد الثاني لغو لأنّهما هزلا به حيث جعلاه سمعة والهزل يعمل في المهر فيبطله-<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ الهزل كما أثر في عقد النكاح فلزم به، يلزم هنا أيضا أن يؤثر الهزل في المهر فيلزم الجميع<sup>(٤)</sup>.

وأجيب عنه: بأنّ لزوم عقد النكاح بالهزل لورود النص بأنّه لا اختيار للمكلف بعد تعاطى سبب العقد، بخلاف المهر فإنّ الشارع أباح للمكلف في صفته: قدرا أو جنسا أو نوعا حرّية الاختيار، فافترقا من هذه الناحية<sup>(٥)</sup>.

٢- وأمّا دليل الرواية الأولى «المهر ما أظهره» فيما إذا كان الهزل في مقدار المهر: فلأنّ المهر تابع للنكاح، وإنّه يصح مع الهزل فكذا المهر<sup>(٦)</sup>، ولأنّ تلك الموافقة ما كانت لازمة، وجعل ما عقدا عليه في

(١) تحفة الفقهاء (٢/٢١٨).

(٢) المبسوط (٥/٨٧).

(٣) بدائع الصنائع (٢/٢٨٧).

(٤) الشروط في النكاح (ص ٢٤٣).

(٥) المرجع السابق.

(٦) تحفة الفقهاء (٢/٢١٨).

العلانية بمتزلة الزيادة في مهرها<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن عقد النكاح هو ما ذكر أولاً، والعقد الثاني لا يصح، والصداق من أحكام العقد، وما دام العقد غير صحيح فما يتبعه غير صحيح ولا يلزم، وجعله زيادة على الصداق غير صحيحة، لأنّ الزيادة لا بد فيها من الرضى من الطرفين كما قال تعالى ﴿وَأَجْنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ وتحصل الزيادة بغير عقد<sup>(٢)</sup>.

٣— وأما دليل الرواية الثانية: «المهر مهر السر» فيما إذا كان الهزل في مقدار المهر: فلأنّ المهر ما يكون مذكوراً في العقد، والعقد هو الأول، لأنّ النكاح لا يحتمل الفسخ والإقالة، فالثاني لا يرفع الأول فلم يكن الثاني عقداً في الحقيقة فلا يعتبر المذكور عنده فكان المهر هو المذكور في العقد الأول<sup>(٣)</sup>.

٤— وأما دليل الرواية الأولى «المهر مهر المثل» فيما إذا كان الهزل في الجنس: فلأنّ ما تواضعا عليه وهو الألف لم يذكره في العقد، وما ذكره وهو المائة دينار ما تواضعا عليه فلم توجد التسمية فيجب مهر المثل كما لو تزوجها ولم يسم لها مهر<sup>(٤)</sup>.

(١) المبسوط (٨٧/٥)، وانظر: بدائع الصنائع (٢٨٧/٢).

(٢) أحكام الصداق في الفقه الإسلامي (ص ١٢٤).

(٣) بدائع الصنائع (٢٨٧/٢).

(٤) المرجع السابق.

٥— وأما دليل الرواية الثانية: «المهر مهر العلانية» فيما إذا كان الهزل في الجنس: فلأنّ المائة دينار هي المذكورة في العقد، والمهر اسم للمذكور في العقد<sup>(١)</sup>.

#### أدلة مذهب المالكية:

استدل المالكية على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١— إنّ المتعاقدين قصدا بإعلان الزائد التجمّل والمفاخرة والتسمّع فلم يلزم<sup>(٢)</sup>.

#### أدلة مذهب الشافعية:

استدل الشافعية على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١— أما دليل ما عليه المذهب -أي العبرة بما عقد به النكاح أولا-: اعتبارا بالعقد، لأنّ الصداق يجب به سواء كان العقد بالأقل أم بالأكثر<sup>(٣)</sup>، فلو كان النكاح هو الأول المعقود سرا فالثاني لا حكم له، ولو كان الثاني هو العقد، فلزم ما تضمنه لأنّ الأول موعده<sup>(٤)</sup>.

٢— وأما دليل من قال: «المهر مهر السر» فلتقدّمه<sup>(٥)</sup>.

(١) بدائع الصنائع (٢/٢٨٦—٢٨٧).

(٢) انظر: شرح الزرقاني على خليل (٤/٢١).

(٣) مغني المحتاج (٣/٢٢٨)، فحاية المحتاج (٦/٣٣٩).

(٤) الحاوي (٩/٤٦٥).

(٥) المرجع السابق.

٣- وأما دليل من قال «المهر مهر العلانية» فلتعلق الحكم بظاهره<sup>(١)</sup>.

### أدلة مذهب الحنابلة:

استدل الحنابلة على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- أما دليل ما عليه المذهب « وهو الأخذ بالعلانية »: فلأنه إذا عقد في الظاهر عقدا - بعد عقد السر - فقد وجد منه بذل الزائد على مهر السر، فيجب ذلك عليه، كما لو زادها على صداقها<sup>(٢)</sup>، ولأن العلانية قد أشهد على نفسه فلزمه<sup>(٣)</sup> - أي الزوج أقر به فيؤاخذ بما أقر به<sup>(٤)</sup>، ولأنها تسمية صحيحة في عقد صحيح فوجب كما لو لم يتقدمها اتفاق على خلافها<sup>(٥)</sup>.  
واعترض عليه: بأن في إيجاب الصداق العلانية ضررا، وذلك أنه إذا كان المذكور في العلانية أكثر فإنه لم يرض به حيث سبق الرضى من الطرفين بما ذكر في السر، ولو طلق قبل الدخول ففيه ضرر على المرأة حيث سيطلبها بنصف ما ذكر في العلانية إذا هي لم تستلم إلا صداق

(١) المرجع السابق.

(٢) المغني (١٧٣/١٠)، المبدع (١٦٥/٧)، وقد تقدم الاعتراض عليه.

(٣) مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (١٤٠/٣).

(٤) انظر: بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٥٦)، الإنصاف (٢٩٣/٨).

(٥) المغني (١٧٣/١٠).

السر، وقد قال ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(١)</sup>.

٢— وأما دليل الاستثناء «إذا كان السر أزيد أخذ به»: فلائته وجب

عليه بعقده، ولم تسقطه العلانية، فبقي وجوبه<sup>(٢)</sup>.

٣— وأما دليل من قال «العبرة بما عقد به النكاح أولاً»: فلائته الذي

ثبت به النكاح<sup>(٣)</sup>.

٤— وأما دليل من قال «يؤخذ بالسر»: فلأن العلانية ليس بعقد،

ولا يتعلق به وجوب شيء<sup>(٤)</sup>.

٥— وأما دليل من قال «يؤخذ بأزيدهما»: فلأن الزيادة قد وجبت

بالعقد، ولا مقتضى للإسقاط<sup>(٥)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو أن العبرة بما عقد عليه

النكاح أولاً - عند التنازع -، إلا أنني أرى أن الزوج يؤخذ بالعلانية

(١) تقدم تخريجه في (ص ٣٢١). وانظر: أحكام الصداق في الفقه الإسلامي

(ص ١٢٢).

(٢) الإنصاف (١٠/٢٩٤).

(٣) المغني (١٠/١٧٣).

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: شرح الزركشي (٣/٣٠٨).

حكما - لا فيما بينه وبين الله -<sup>(١)</sup>.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أن النكاح يثبت بالعقد، والصداق يجب به، دون النظر إلى الزيادة وغيرها لأنها ليست بعقد.

٢- ولأن مثل هذه الصور نوع من الحيل، إذ فيها إظهار صورة العقد لسمعة لا يلتزمون بموجبها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإبطال هذه الحيلة بأن يلتزموا بموجبه حتى لا يجترىء أحد أن يعقد العقود إلا على وجه الرغبة في مقصودها دون الاحتيال بها إلى غير مقاصدها»<sup>(٢)</sup>.

٣- ولما في هذه الصور من المراءات والسمعة والكذب -على الناس ظاهرا-، وكل ذلك من الكبائر، والوسائل لها أحكام المقاصد، فينبغي غلق هذا الباب والمعاملة بنقيض القصد -حيث يؤخذ بالعلانية-<sup>(٣)</sup>.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يؤخذ ظاهرا فقط، وأنهم في الباطن لا ينبغي لهم أن يأخذوا إلا بما اتفقوا عليه -لقوله ﷺ «المسلمون على شروطهم»- وهذا قول قوي له شواهد كثيرة». بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٦٠).

(٢) بيان الدليل على إبطال التحليل (ص ١٦٦).

(٣) فإن قيل: هنا من جهة الزوج، وأما من جهة الزوجة فأين للمعاملة بنقيض القصد وغلق الباب في ذلك؟ فالجواب: يقع ذلك فيما إذا طلق الزوج قبل الدخول، حيث تؤخذ بنصف ما ذكر في العلانية مع أنما لم تستلم إلا صداق السر، وكذا فيما إذا كان العلانية أقل -وإن كان نادرا-.



٤— ولأنّ الفروج يحتاط لها، والمواخذة بالأكثر<sup>(١)</sup> هو المناسب عند التنازع<sup>(٢)</sup>.

٥— ولأنّ الأصل عدم نكاح السر، وقول الزوج غير مقبول على نكاح السر، فالقول قول المرأة في المواخذة بالعلانية<sup>(٣)</sup>، وقد قال تعالى ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وهذا يعمّ التسمية في العقد والاعتراف بعده، فلزمته العلانية إذ رضي بها والتزمها<sup>(٥)</sup>.

(١) قال المرادوي: «والعادة أن يكون العلانية أزيد بل هو الواقع». الإنصاف (٢٩٤/٨).

(٢) انظر: بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٥٦).

(٣) انظر: المقنع في شرح مختصر الخرقى (٣/٩٤٢)، شرح الزركشي (٣/٣٠٧)، المبدع (١٦٥/٧).

(٤) آل عمران (٨١).

(٥) انظر: بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٥٦).

## الفصل الثالث

### الخلع والطلاق

#### وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الزيادة على الصداق في الخلع

المبحث الثاني: خلع المرأة في مرض موتها بزيادة من ميراثه  
منها

المبحث الثالث: الزيادة في الطلاق على الثلاث



### المبحث الأول: الزيادة على الصداق في الخلع

لا خلاف بين الفقهاء في جواز اختلاع<sup>(١)</sup> المرأة بمثل مما يصير لها من الزوج في صداقها وبأقل منه - إذا كان النشوز من قبلها<sup>(٢)</sup>، واختلفوا فيما إذا كان الخلع بزيادة على صداقها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز ذلك بلا كراهة.

وبه قال الحنفية في قول<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup> وأحمد في

(١) والخلع بالضم اصطلاحاً: هو افتداء المرأة نفسها من زوجها بما تراضيا عليه. انظر: كتاب التعريفات (ص ١٠١)، أنيس الفقهاء (ص ١٦١)، المطلع على أبواب المقنع (ص ٣٣١).

(٢) واستدلوا بالآية وحديث ابن عباس رضي الله عنهما الأتي ذكرهما، وأما إذا كان النشوز من قبله - وأضرّ بها - حتى اختلعت، فنصّ فقهاء الحنفية على كراهية أخذ شيء مما أعطاهما وقيل لا يجوز - في حكم الديانة -، فإن أخذ جاز في القضاء - أي في الحكم -، ومنع المالكية أخذ شيء مما أعطاهما مطلقاً، وكره فقهاء الشافعية ذلك مع نفوذه وهو مذهب الحنابلة. قال القرطبي: «وأجمعوا على تحظير أخذ مالها إلا أن يكون النشوز وفساد العشرة من قبلها».

انظر: مختصر اختلاف العلماء (٤٦٤/٢)، الاختيار (١٥٧/٣)، المدونة (٢٣٤/٢)، الروضة (٣٧٤/٧)، الإفصاح (١١٨/٢)، الجامع لأحكام القرآن (٩١/٣).

(٣) الجامع الصغير (ص ٢١٦)، تبين الحقائق (٢٦٩/٢)، الهداية مع البناية (٢٩٧/٥ - ٢٩٩)، فتح باب العناية (١٤٤/٢).

(٤) الموطأ (٥٦٥/٢)، المدونة (٢٣٤/٢)، التفریع (٨٨/٢)، الرسالة (ص ١١١)، المقدمات (٥٦١/١).

(٥) المهذب (٢٦١/٤)، التهذيب (٥٥١/٥)، الروضة (٣٨٩/٧)، نهاية المحتاج (٣٩١/٦).

رواية<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: كراهة ذلك، فإن فعل صح.

وبه قال الحنفية في قول -وهو الصحيح عندهم-<sup>(٢)</sup> والمذهب عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: لا يجوز الخلع بزيادة على صداقها، فإن فعل ردّ الزيادة.

وبه قال أحمد في رواية<sup>(٤)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا

يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) حاشية ابن القاسم على الروض المربع (٤٧١/٦).

(٢) مختصر الطحاوي (ص ١٩١)، مختصر القلوري مع اللباب (٦٤/٣)، تبين الحقائق

(٢/٢٦٩)، الاختيار (٣/١٥٧)، الفتاوى الهندية (١/٤٨٨)، حاشية ابن عابدين (٣/٤٤٦).

(٣) مسائل الإمام أحمد لأبي داود (ص ١٧٩)، مختصر الخرقى (ص ١٠٢)، الهداية

(١/٢٧٢)، الفروع (٥/٣٤٧)، الإنصاف (٨/٣٩٨)، كشف القناع (٥/٢١٩).

(٤) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ (١/٢٣٣)، الهداية (١/٢٧٢)، المغني (١٠/٢٦٩)،

الفروع (٥/٣٤٧)، الإنصاف (٨/٣٩٨).

(٥) البقرة (٢٢٩).

وجه الدلالة: ظاهر هذه الآية الكريمة أن الخلع يجوز بأكثر من الصداق، لأنه تعالى عبر بما الموصولة ﴿فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾، وقد تقرر في الأصول أن الموصولات من صيغ العموم، لأنها تعم كل ما يشمله صلاحها<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن المعنى: من الذي أعطاها، لتقدم قوله ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا...﴾ أي: من ذلك، ولهذا قال بعده ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأجيب عنه: بأن الآية عامة، وأنه غير جائز إحالة ظاهر عام إلى باطن خاص إلا بحجة يجب التسليم لها، ولا حجة يجب التسليم بها بأن الآية مراد بها بعض الفدية دون بعض من أصل أو قياس، فهي على ظاهرها وعمومها<sup>(٣)</sup>.

٢— عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «كانت أختي تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة، وكان بينهما كلام، فارتفعا إلى رسول الله ﷺ، فقال «تردين عليه حديقته ويطلقك؟ قالت: نعم وأزيدة، قال:

(١) أضواء البيان (١/١٦٥)، فتح باب العناية (٢/١٤٤)، المدونة (٢/٢٣٤)، الحاوي (١٣/١٠)، المغني (١٠/٢٧٠).

(٢) البقرة (٢٢٩)، وانظر: تفسير ابن كثير (١/٢٦١).

(٣) تفسير ابن جرير الطبري (٢/٢٨٧).

رددي عليه حديثه وزيديه»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: دل الحديث على جواز الزيادة على صداقها في الخلع مطلقا بلا كراهة، وهو صريح في ذلك<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأن إسناده هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة، مع مخالفته للروايات الصحيحة الأتي ذكرها<sup>(٣)</sup>.

٣- قال البخاري<sup>(٤)</sup>: «وأجاز عثمان الخلع دون عقاص<sup>(٥)</sup>»

(١) أخرجه الدارقطني: كتاب النكاح: باب المهر (٢٥٤/٣) برقم (٣٧)، والبيهقي: كتاب الخلع والطلاق: باب الوجه الذي تحمل به الفدية (٣١٤/٧). والحديث في إسناده: الحسن بن عمارة البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي قاضي بغداد: متروك. وفيه أيضا: الحارث بن نبهان وهو ضعيف. فالإسناد ضعيف جدا. انظر: التعليق المغني على الدارقطني (٢٥٤/٣)، تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس (٩٩٤/٣-٩٩٥)، نيل الأوطار (٢٥١/٦)، تمذيب الكمال (٢٨٩/٥)، و(٢٦٦/٦-٢٧٢).

(٢) انظر: المدونة (٢٣٤/٢).

(٣) وانظر: السيل الجرار (٣٦٦/٢)، نيل الأوطار (٢٥١/٦).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، الإمام في علم الحديث، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ، قال نعيم بن حماد: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»، وقال عمرو الفلاس: «حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث». مات رحمه الله سنة ست وخمسين ومئتين. انظر: تاريخ بغداد (٤/٢-٣٤)، سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢-٤٧١).

(٥) العقاص: بكسر المهملة وتخفيف القاف وآخره صاد مهملة جمع عقصة: وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه. فتح الباري (٣٠٨/٩)، وانظر: معجم الوسيط (٦٢١/٢).

رأسها»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: معنى هذا أنه يجوز أن يأخذ منها كل ما بيدها من قليل وكثير، ولا يترك لها سوى عقاص رأسها<sup>(٢)</sup>، ومثل هذا يشتهر، فلم ينكر، فيكون إجماعاً، ولم يصحّ عن أحد خلافه<sup>(٣)</sup>.

٤— ولأنه عوض مبذول في الخلع يجوز أن يكون مثله عوضاً في غير الخلع، فجاز أن يكون عوضاً في الخلع. أصله مقدار الصداق<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— عن ابن عباس رضي الله عنهما أن جميلة بنت سلول<sup>(٥)</sup> أتت النبي

(١) ذكرها البخاري معلقاً بصيغة الجزم: كتاب الطلاق: باب الخلع وكيف الطلاق فيه؟ (٢٠٢١/٥)، ووصله عبد الرزاق في المصنف: كتاب الطلاق: باب المفتدية بزيادة على صداقها (٥٠٤/٦) برقم (١١٨٥٠)، والبيهقي: كتاب الخلع والطلاق: باب الوجه الذي نحل به الفدية (٣١٥/٧) بسند حسن كما قال مقبل ابن هادي الوادعي وعبد القادر وشعيب الأرنؤوطان. تفسير ابن كثير: خرج أحاديثه: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (٥٠٧/١)، زاد المعاد بتحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوطان (١٩٤/٥).

(٢) تفسير ابن كثير (٢٦٠/١).

(٣) انظر: الحاوي (١٣/١٠)، المغني (٢٧٠/١٠)، المبدع (٢٣٠/٧).

(٤) المعونة (٨٧٠/٢)، وانظر: الروضة (٣٨٩/٧).

(٥) وهي جميلة بنت أبي الخزرجية أخت عبد الله بن أبي ابن سلول. فتح الباري

(١٠/٣٠٩—٣١٠)، وانظر: الإستيعاب (٢٦٣/٤—٢٦٥)، الإصابة (٢٦١/٤ و٢٦٣—٢٦٤).



ﷺ فقالت: والله! ما أعتب على ثابت<sup>(١)</sup> في دين ولا خلق، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، لا أطيعه بغضا، فقال لها النبي ﷺ «أتردين عليه حديثه؟ قالت: نعم، فأمره أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد»<sup>(٢)</sup>.

٢- وعن عطاء «أن امرأة أتت النبي ﷺ تشكو زوجها، فقال: أتردين عليه حديثه؟ قالت: نعم، وزيادة. قال: أما الزيادة فلا»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إنَّ الحديثين صريحان في الحكم، فنجمع بين الآيتين - أي التي استدل بها أصحاب القول الأول - والخبر، فنقول: الآية دالة

(١) وهو أبو محمد، وقيل أبو عبد الرحمن ثابت بن قيس بن شماس بن زهير ... بن الخزرج، خطيب الأنصار وكان من نجباء أصحاب محمد ﷺ، ولم يشهد بدراء، شهد أحدا وبيعة الرضوان. توفي ﷺ يوم اليمامة شهيدا في خلافة أبي بكر ﷺ. انظر: الإستيعاب (١٩٢/١-١٩٥)، سير أعلام النبلاء (٣٠٨-٣١٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطلاق: باب المختلعة تأخذ ما أعطهاها (٥١٩/٢) برقم (١٠٥٦). والحديث صححه الألباني في الإرواء (١٠٣/٧) برقم (٢٠٣٧).

(٣) أخرجه البيهقي: كتاب الخلع والطلاق: باب الوجه الذي تحل به الفدية (٣١٣/٧)، وهو مرسل كما قال البيهقي وغيره، وله طريق آخر عند البيهقي أيضا (٣١٤/٧) والدارقطني (٢٥٥/٣) برقم (٣٩) وعبد الرزاق في المصنف (٥٠٢/٦-٥٠٣) برقم (١١٨٤٣) من طريق أبي الزبير مرسلا. قال ابن حجر: «وسنده قوي مع إرساله». ويعتضد بحديث ابن عباس السابق ومرسل عطاء كما قال ابن القيم وابن حجر والألباني وغيرهم. زاد المعاد (١٩٥/٥)، فتح الباري (٣١٣/٩ و٣١٠/٩)، الإرواء (١٠٥/٧)، نصب الراية (٢٤٤/٣).

على الجواز، والنهي عن الزيادة للكراهية<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١ — حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق وغيره وفيه «...»

فأمره ﷺ أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن الأمر في الحديث للوجوب، وظاهر النهي للتحريم،

وعليه يرد الزيادة لعدم جوازها<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: إن الآية وقول الصحابة ﷺ يمنعان حمل الحديث على

التحريم، ويحمل على الكراهة فقط<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: إن الأحاديث التي استدل بها المانعون، تدل على جواز

الخلع بالمهر ولا يمنع من الزيادة عليه كما لا يمنع من النقصان منه، لأن الزوج لم

يطلب زيادة كما لم تطلب الزوجة نقصاناً<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني (١٠/٢٧٠)، المبدع (٧/٢٣٠)، وانظر: الاختيار (٣/١٥٧).

(٢) شرح الزركشي (٥/٣٥٧)، المبدع (٧/٢٣٠)، المتع في شرح المقنع (٥/٢٦٥)،

نيل الأوطار (٦/٢٥٠).

(٣) انظر: شرح الزركشي (٥/٣٥٧)، حاشية ابن القاسم على الروض المربع

(٦/٤٧١).

(٤) انظر: الحاوي (١٠/١٣).

٢- عن عليّ عليه السلام: «لا يأخذ منها فوق ما أعطاها»<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ هذا لا يصح عن عليّ عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

٣- ولأنّه بذل في مقابلة فسخ، فلم يزد على قدره في ابتداء العقد، كالعوض في الإقالة<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ قياس الخلع على الإقالة في البيع، قياس مع الفارق، لأنّ البيع معاوضة محضة، والنكاح ليس كذلك<sup>(٤)</sup>.  
سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى تعارض الآية والقياس - في الظاهر - مع الأحاديث المانعة من ذلك، فمن أخذ بعموم الآية وشبه الخلع بسائر الأعواض رأى أنّ القدر فيه راجع إلى الرضا، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يميز أكثر من ذلك، وكأنّه رأى من باب أخذ المال بغير حق<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه عبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب المفتدية بزيادة على صداقها (٥٠٣/٦) برقم (١١٨٤٤)، وابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب من كره أن يأخذ من المختلعة بأكثر مما أعطاه (١٢٣/٥) بسند منقطع. قال ابن حزم: «وهذا لا يصح عن عليّ لأنه منقطع وفيه ليث» المحلى (٢٤٠/١٠)، وانظر: الحاوي (١٣/١٠)، المغني (٢٧٠/١٠)، معونة أولي النهى (٤٣٣/٧).

(٢) انظر: المغني (٢٧٠/١٠)، المبدع (٢٣٠/٧).

(٣) المغني (٢٧٠/١٠)، المتع في شرح المقنع (٢٦٥/٥).

(٤) أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية (ص ١٧٢)، وانظر: أحكام القرآن للحصص (٣٩٥/١).

(٥) بداية المجتهد (٦٧/٢)، وانظر: شرح الزركشي (٣٥٧/٥).

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الثاني وهو كراهية أخذ الزيادة على الصداق في الخلع.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، ولما فيه من جمع بين

الأدلة والعمل بكلها.

٢- ولأن الأحاديث الواردة في المنع لا يلزم منها التحريم، لاسيما

وقد وردت في سياق السؤال، قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: «ولكن ليس فيه - أي

حديث المنع - دلالة على الشرط، فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة

رفقا بها»<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن محمد ... الكتاني العسقلاني المصري، ثم

القاهري الشافعي، ويعرف بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه، إمام الأئمة،

الحافظ الكبير الشهير بالإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة،

حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع. توفي رحمه الله سنة اثنتين

وخمسين وثمان مئة. انظر: الضوء اللامع (٣٦/٢ - ٤٠)، البدر الطالع

(١/٨٧ - ٩٢).

(٢) فتح الباري (٣١٣/٩).

٣— ولأنّ القول بأخذ الزيادة مطلقا بلا كراهة فيه نظر، إذ ليس ذلك من مكارم الأخلاق ولا من التسريح بإحسان كما قال بعض السلف<sup>(١)</sup>، بل قال ابن جرير الطبري<sup>(٢)</sup> : «أختار للرجل استحبابا لا تحميما، إذا تبين من امرأته أن افتدائها منه لغير معصية الله، بل خوفا منها على دينها، أن يفارقها بغير فدية ولا جعل، فإن شحّت نفسه بذلك، فلا يبلغ منها جميع ما آتاها»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٢٣/٥)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٢٣/٧)، المحلى (٢٤٠/١٠).

(٢) هو أبو جعفر محمد بن يزيد بن كثير الطبري، الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، قال الذهبي: «وكان من أفراد الدهر علما، وذكاء، وكثرة تصانيف، قلّ أن ترى العيون مثله». توفي رحمه الله سنة عشر وثلاث مئة. انظر: تاريخ بغداد (١٦٢/٢—١٦٩)، سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤—٢٨٢).

(٣) تفسير الطبري (٢٨٨/٢).

المبحث الثاني: خلع المرأة في مرض موثما بزيادة من ميراثه منها  
قال ابن قدامة: «وجملة الأمر أن المخالعة في المرض صحيحة، سواء  
كان المريض الزوج أو الزوجة، أو هما جميعا، لأنه معاوضة، فصحّ في  
المرض كالبيع، ولا نعلم في هذا خلافا»<sup>(١)</sup>.

فإذا خالعت الزوجة المريضة<sup>(٢)</sup> زوجها، فإنّ الخلع يقتضى أن تبذل  
الزوجة مقدارا من مالها لزوجها نظير الخلع، ولما كانت حقوق الورثة  
والغرماء تتعلق بمال الزوجة من حين المرض، فقد اختلف الفقهاء في المقدار  
الذي تملك الزوجة المريضة بذله للزوج نظير الخلع<sup>(٣)</sup> إلى خمسة أقوال:

(١) المغني (٣١٣/١٠)، وذهب بعض المالكية - خلافا للأكثرين - إلى عدم جواز ذلك، وهو  
مرجوح كما سيأتي.

(٢) وأما إن كان في مرض الزوج، فقد اتفقت المذاهب الأربعة على صحته، وأن مرضه  
غير مؤثر في الخلع، فيعطى البدل المسمى - أي ما سمي الزوج من الطلاق -، سواء  
مات من ذلك المرض أم لا، لأن المريض لو طلق زوجته وهو مريض لم يحق للورثة  
الاعتراض على هذا التصرف مع أنه بلا مقابل، فإذا خالعت المريضة زوجها بعوض كان  
ذلك جائزا من باب أولي، ولأنه يستفيد لورثته وغرمائه بأخذ بدل الخلع وليس  
يفوت عليهم مالا. انظر: المبسوط (١٩٣/٦)، عقد الجواهر الثمينة (١٤٢/٢)، الأم  
(٢٩٣/٥)، المغني (٣١٣/١٠). وللمالكية قول آخر خلاف ذلك وهو مرجوح.

(٣) وإن صحّت من مرضها ذلك، صحّ الخلع، وله جميع ما خالعتها به. لأننا تبيّنا أنه ليس  
بمرض الموت، والخلع في غير مرض الموت، كالخلع في الصحة. انظر: حاشية ابن عابدين

(٤٦٠/٣)، الشرح الصغير مع بلغة السالك (٤١٣/١)، المغني (٣١٣/١٠).

القول الأول: إن بدل الخلع يحسب من ثلثها، كالوصية، فما زاد عليه وقف على الإجازة من الورثة.

فإن كانت مدخولا بها وماتت في عدتها: أعطي الزوج الأقل من ثلاثة أشياء دفعا لتهمة المواضعة:

١- ثلث التركة.

٢- بدل الخلع.

٣- ميراثه منها.

وإن لم تكن مدخولا بها أو ماتت بعد انقضاء عدتها أعطي الزوج الأقل من شيئين:

١- ثلث التركة.

٢- بدل الخلع.

وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يجوز بدل الخلع بمقدار ميراثه منها فأقل، وما زاد عليه

يوقف على إجازة الورثة.

(١) انظر: الحجة على أهل المدينة (٩٧/٤)، مختصر اختلاف العلماء (٤٧٠/٢)، المبسوط (١٩٢/٦-١٩٣)، بدائع الصنائع (١٤٩/٣)، الهداية مع البناية (٣١٩/٥)، الاختيار (١٦٠/٣)، حاشية ابن عابدين (٤٦٠/٣).

وبه قال أكثر المالكية<sup>(١)</sup> وهو المذهب عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: يجب على الزوج أن يرد جميع ما يأخذه من الزوجة إذا خالعتها في مرض موتها - وطولب الزوج برده إليها في حياتها وإلى ورثتها بعد موتها-.

وهو قول للمالكية<sup>(٣)</sup>.

القول الرابع: إن خالعتها جائز على ورثتها إذا خالعت بخلع مثلها، وما زاد على خلع المثل يوقف على الاجازة من الورثة. وهو قول آخر للمالكية<sup>(٤)</sup>.

القول الخامس: إن الزوج يعطى مهر المثل فأقل، وما زاد عليه فهو وصية يعتبر من الثلث.

(١) المدونة (٢٤١/٢)، الكافي لابن عبد البر (٥٩٦/٢)، المنتقى (٦٦/٤)، المقدمات (٥٥٩/١)، جامع الأمهات (ص ٢٨٨)، الخرشبي مع العدوي (٢٠/٤).

(٢) مختصر الخرقى (ص ١٠٣)، الهداية (٢٧٣/١)، المغني (٤١٩/١٠)، المحرر (٤٨/٢)، كشف القناع (٢٢٨/٥)، وانظر: الفروع (٣٥٨/٥)، الإنصاف (٤١٩/٨) وقد ذكرنا قولاً آخر غير مشهور.

(٣) المدونة (٢٤١/٢)، المنتقى (٦٦/٤)، المقدمات (٥٥٩/١). وهذا القول رواية ابن القاسم عن مالك، والقول الأول مذهب ابن القاسم وكلاهما في المدونة. وقد جمع أكثر المالكية بين القولين: بأن قول مالك محمول على ما زاد على قدر ميراثه منها، وأما قدره فما دونه فيجوز أن تخلع به. انظر: الخرشبي (٢٠/٤)، بلغة السالك مع الشرح الصغير (٤١٣/١).

(٤) المنتقى (٦٦/٤)، المقدمات (٥٥٩/١).



وبه قال زفر<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١— أما دليل اعتبار بدل الخلع من الثلث: فلأنه لا قيمة للبضع عند الخروج، وليس من الحوائج الأصلية فكان كالوصية<sup>(٣)</sup>.  
واعترض عليه: بأن ما لا قيمة له لا تجوز المعاوضة فيه كالحشرات، ولما جازت المعاوضة على البضع في ملك الزوج بالخلع دلّ على أن له قيمة كسائر الأموال<sup>(٤)</sup>.
- ٢— وأما دليل التفريق بين موتها في العدة وبعدها: فلأنها إذا ماتت قبل انقضاء العدة فسبب ميراثه باق ببقاء العدة ويجوز أن يكون قصدها بهذا الخلع المنفعة المالية إلى الزوج، ولكن هذه التهمة في الزيادة على قدر ميراثه، فأما في الأقل فلا تهمة، فلهذا كان له الأقل من ميراثه ومما سمت له، وإذا ماتت بعد انقضاء العدة فليس بينهما سبب التوارث عند موتها

(١) المبسوط (١٩٢/٦).

(٢) الأم (٢٩٣/٥)، مختصر الزني (ص ٢٠٤)، الوسيط (٣٢٣/٥)، المهذب (٢٦٨/٤)،

الروضة (٣٨٧/٧)، مغني المحتاج (٢٦٥/٣).

(٣) الاختيار (١٦٠/٣)، وانظر: المبسوط (١٩٢/٦).

(٤) الحاوي (١٠٢/١٠).

فيكون له جميع المسمى من الثلث بمتزلة ما لو أوصت له أو أقرت له بشيء بعد ما طلقها ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: إن هذا التفصيل ليس بوجيه، لأنهم قالوا بهذا خشية أن تكون الزوجة أرادت نفع زوجها عن طريق الخلع فلها لا يأخذ إلا الأقل مما ذكر، وهذا المعنى لا يتأثر بكون الزوجة توفيت في عدتها أو بعدها، فجعلهم الواجب للزوج الأقل من أحد ثلاثة في حال وفاة الزوجة في عدتها والأقل من أحد اثنين في حال وفاتها بعد العدة تفريق لا يظهر له وجه، لأن الزوج إذا كان له مقدار الإرث فأخذه فإنه لا يأخذه عن طريق الإرث، بل يأخذه على أنه بدل الخلع فلم يعد هناك حاجة إلى إبقاء العدة، وهذا يختلف عن قولهم في المطلقة في المرض حيث قالوا: إنها تستحق الميراث ما دامت في العدة، لأنها تأخذه على أنه ميراث، فاشترطهم لثبوت ميراث المطلقة بقاء العدة له ما يبرره، أما هنا فليس كذلك<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: ولأن قولهم يبقى شبهة التهمة: فيما إذا كان كل من الثلث

والبدل المسمى أكثر من ميراثه منها، فتتهم بقصد إيصال الزيادة إلى زوجها

(١) المبسوط (١٩٢/٦—١٩٣).

(٢) مرض الموت وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي (ص ٩٦).

لأنها متسببة في إخراجها من الميراث بالخلع<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: ولأن اعتبار الزوج غير وارث في بعض الحالات، لا يبرأ المريضة من التهمة، لأنها متسببة في خروجه من الإرث بإقدامها على الاختلاع منه في مرضها<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— أن الميراث كان له إن ماتت من مرضها، فإن خالعته بأقل من ذلك فقد رضي بإسقاط بعض حقه، فكان له ما أبقى منه<sup>(٣)</sup>.

٢— ولأنها متهمّة في الزيادة على قدر الإرث، إذ قصدت الخلع لتوصّل إليه شيئاً من مالها بغير عوض على وجه لم تكن قادرة عليه وهو وارث له، فبطل كما لو أوصت له، بخلاف قدر الميراث فلا تهمّة فيه، لأنّها لو لم تخالعه لورث ميراثه<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١— أن ما خالعت به أراد أن يأخذه الزوج من رأس مالها عاشت

(١) المريض مرض الموت: وأحكام تبرّعاته وإقراره في الفقه الإسلامي (ص ٢٦٨).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٦٩).

(٣) المنتقى (٦٦/٤)، المبدع (٢٤٣/٧).

(٤) انظر: المعني (٣١٣/١٠).

أو ماتت وهو جور بين، فوجب أن يبطل وإن كان أقل من ميراثه<sup>(١)</sup>.  
واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: بأن الجور المذكور يمكن أن يزال برد الزائد على ميراثه منها إلى الورثة، لانتفاء الجور في اختلاعها بقدره، لكونه حقا له، لو لم يحصل خلع<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: بأن هذا مبني على تحريم الخلع في المرض، والراجع بخلافه<sup>(٣)</sup>.

#### أدلة القول الرابع:

استدل أصحاب القول الرابع بما يلي:

١— أن هذا معاوضة بما يرسل الزوج من ملك بضعتها، وهي في مرضها غير ممنوعة من المعاوضة بما لها، وإنما هي ممنوعة من المحاباة، فلذلك كان خلع مثلها ومنع المحاباة إن زادته على خلع مثلها<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه: بأن هذا ليس بوجيه: لأن المرأة إذا خالعت زوجها في مرض موتها فهي متهمة بأنها قصدت نفعه عن طريق الخلع بإعطائه

(١) حاشية العدوي على الخرشى (٢٠/٤).

(٢) المريض مرض الموت (ص ٢٦٩).

(٣) مرض الموت وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي (ص ٩٦).

(٤) المنتقى (٦٦/٤).

البدل المسمّى في الخلع عوضاً عن نصيبه من الميراث، لهذا لا بدّ أن يكون الواجب للزوج الأقل من بدل الخلع أو نصيبه من الميراث حماية للحقوق إذ يكون منفذاً واسعاً تستطيع الزوجة المريضة بواسطته أن تعطى زوجها أكثر من نصيبه من الإرث إذ قد يكون خلع مثلها أكثر بكثير من نصيب الزوج من الميراث<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الخامس:

استدل أصحاب القول الخامس بما يلي:

- ١- أن بدل الخلع مال بذله أحد الزوجين في مقابلة البضع، فوجب أن يكون مهر المثل فيه معتبراً من أصل المال كالنكاح<sup>(٢)</sup>.
  - ٢- ولأنه عقد معاوضة يصح مؤجلاً ومعجلاً، فوجب أن يكون عوض المثل من أصل المال كالبيع<sup>(٣)</sup>.
  - ٣- ولأنه لا يقابلها بدل، فاعتبرت من الثلث كالهبة<sup>(٤)</sup>.
- واعترض على هذه الأدلة من وجهين:

(١) مرض الموت وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي (ص ٩٧).

(٢) الحاوي (١٠٢/١٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المهذب (٢٦٨/٤).

الوجه الأول: إنَّ مهر المثل لا يعتبر، لأنَّ خروج البضع من ملك الزوج لا قيمة له فيما يذله كالهبة، واعتبار مهر المثل تقويم له<sup>(١)</sup>، ولأنَّه ليس في مقابلته ما يقوم به، وصدق المثل لا يعتبر إلا في هذا<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: بأنَّ ما ذكره من الأدلة ليس بوجيه: لأنَّ الزوجة إذا خالعت زوجها وهي مريضة فهي متهممة بأنَّها أرادت إعطاء زوجها أكثر من نصيبه في الميراث عن طريق الخلع، فمنعنا لهذا لا بدَّ من جعل الواجب للزوج الأقل من بدل الخلع أو نصيبه في الميراث، إذ قد يكون مهر المثل أكثر بكثير من نصيب الزوج من الميراث<sup>(٣)</sup>، ولهذا لا تسلم من التهمة إن كان مهر المثل أكثر من ميراثه منها<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري - هو القول الثاني وهو: جواز بدل الخلع بمقدار ميراثه منها فأقل، وما زاد عليه يوقف على إجازة الورثة.

### أسباب الترجيح:

(١) المغني (٣١٣/١٠)، وانظر: المقنع في شرح مختصر الخرقني (٩٥٨/٣).

(٢) المعونة (٨٧٣/٢)، وانظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٢١/٢).

(٣) مرض الموت وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي (ص ٩٧).

(٤) المريض مرض الموت (ص ٢٦٨).

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١— لقوة أدلة هذا القول، وسلامته من الاعتراضات ونفي التهمة من كل وجه، عكس بقية الأقوال الأخرى، لاسيما والعمل بالقول الراجح يكون أخذًا بالحيطه.
- ٢— وسدًا لباب الذريعة، وإغلاقًا لباب الحيل المحرمة، ولتهمة الايثار أو الفرار بالمال.
- ٣— ولأنّ ما زاد على قدر الميراث إقرار لبعض الورثة بمال دون غيره فلم يجز<sup>(١)</sup>.
- ٤— ولأنّه استحقاق بأقل من الميراث، فالباقي هو أسقط حقه منه وقد رضي بذلك، فلم يستحقه، فتعين استحقاق الأقل منهما<sup>(٢)</sup>.
- ٥— ولأنّ الميراث حق للزوج لو ماتت بلا مخالعة، فلا تهمه في خلعهما بقدره أو بأقلّ منه، وما زاد عليه رد إلى ورثتها إلا إذا أجازوه، لأنّه محاباة.

(١) المعونة (٢/٨٧٣).

(٢) انظر: المقنع في شرح مختصر الخرقى (٣/٩٥٨).

### المبحث الثالث: الزيادة في الطلاق على الثلاث

ذهب جمهور علماء السلف والخلف -منهم الأئمة الأربعة-<sup>(١)</sup> إلى وقوع الطلاق<sup>(٢)</sup> الثلاث بلفظ واحد ثلاثا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المبسوط (٩/٦)، المعونة (٨٢٧/٢)، الروضة (٧٦/٦)، الكافي (١٧٩/٣)، الإجماع (ص ٤٥)، وانظر: قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في ذلك: نيل المآرب (٣/٣٧٠).

(٢) والطلاق في اصطلاح الفقهاء: حل قيد النكاح. انظر: أنيس الفقهاء (ص ١٥٥)، المطلع (ص ٣٣٣)، القاموس الفقهي (ص ٢٣٠).

(٣) وقد ذكر ابن عبد الهادي الحنبلي مذاهب الناس في هذه المسألة وهي كالتالي: المذهب الأول: أن الثلاث تقع باللفظ الواحد ثلاثا.

المذهب الثاني: أنه لا يقع إلا واحدة.

المذهب الثالث: يقع بالمدخول بما ثلاث، وبغير المدخول بما واحدة.

المذهب الرابع: يقع بالبكر واحدة، وبغيرها ثلاثا.

المذهب الخامس: يقع بالمتقي -الله- واحدة، وبالمطلق كثيرا ثلاث.

المذهب السادس: إن كان راغبين في بعضهما من وجود ولد ونحوه وقع واحدة.

المذهب السابع: الوقف في هذه المسألة.

المذهب الثامن: إن نوى الثلاث، وأما تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره وقع، وإلا فلا.

وهناك مذهب تاسع لم يذكره المؤلف وهو: لا يقع بالطلاق الثلاث المجموع شيئا.

انظر نسبة هذه الأقوال في سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث (ص ١٦٥-١٦٦) مع تعليقات المحقق لزاما. وانظر: أعلام الموقعين (٣/٢٨٧-٢٨٨)، وغير ذلك.



واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينونة، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعياً فلا يندم<sup>(٢)</sup>، ولم ينسد الباب أمامه حتى يحتاج إلى المخرج الذي أشارت إليه الآية الكريمة... وهو الرجعة حسب تأويل ابن عباس رضي الله عنهما -الآتي- حين قال للسائل: «إِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا».

وعليه: فلو طلق ثلاثاً ولم يقع إلا واحدة، فما هي التقوى التي بالتزامها يكون المخرج واليسر، وما هي عقوبة الظالم نفسه المتعدي لحدود الله حيث طلق لغير العدة<sup>(٣)</sup>.

(١) الطلاق (١).

(٢) شرح مسلم (٧٠/١٠-٧١)، أبحاث هيئة كبار العلماء (٤٠٨/١)، وانظر: المعونة (٨٢٧/٢)، المقدمات (٥٠١/١-٥٠٢)، أضواء البيان (١٦٢/١).

(٣) أبحاث هيئة كبار العلماء (٤٠٨/١)، وانظر: المعونة (٨٢٧/٢)، المقدمات (٥٠١/١-٥٠٢).

٢- عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه<sup>(١)</sup> - في قصة لعان عويمر وزوجته<sup>(٢)</sup> - قال سهل: «فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغا. قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثا، قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إته لو كان جمع الثلاث لا ينفذ لما أقره عليه صلى الله عليه وسلم، إذ لا يخلوا طلاقها من أن يكون قد وقع وهي امرأته، أو حين حرمت عليه باللعان، فإن كان الأول فالحجة ظاهرة، وإن كان الثاني فلا شك أنه طلقها وهو يظنها امرأته، فلو كان لا يقع لبين له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها قد حرمت عليه بمجرد اللعان، وإلا كان تأخير البيان عن وقت الحاجة،

(١) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة، الخزرجي الأنصاري الساعدي، من مشاهير الصحابة، الإمام الفاضل المعمر، بقية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة، وكان من أبناء المئة. توفي رضي الله عنه سنة إحدى وتسعين، وقيل سنة ثمان وثمانين. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/٤٢٢-٤٢٣)، الإصابة (٨٨/٢)

(٢) وعويمر هو ابن الحرث بن يزيد بن جابر بن الجد العجلاني الأنصاري. وزوجته هي خولة بنت عاصم، وقيل: خولة بنت قيس. وكان اللعان بينهما في شعبان سنة عشر من الهجرة، وقيل تسع. انظر: الإستيعاب (٣/١٨-١٩)، الإصابة (٣/٤٥) و(٤/٢٩٢)، فتح الباري (١/٣٥٧) و(٩/٣٥٦-٣٥٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق: باب من أجاز الطلاق الثلاث (٥/٢٠١٤) برقم (٤٩٥٩)، مسلم: كتاب اللعان: (٢/١١٢٩-١١٣٠) برقم (١٤٩٢).

والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة كما هو مقرر في علم الأصول<sup>(١)</sup>.  
 وفي رواية: «فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله ﷺ، فأنفذه رسول  
 الله ﷺ، وكان ما صنع عند رسول الله ﷺ سنة»<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية ظاهرة في  
 محل النزاع، لأن فيها التصريح بإنفاذ ما أوقعه عويمر من الطلاق<sup>(٣)</sup>.  
 ٣— أن هذا القول: هو قول فقهاء الصحابة رضي الله عنهم، ولا يظن بهؤلاء  
 أن يتفقوا على الخطأ، وهم قد اطلعوا وفهموا الأدلة من القرآن والسنة،  
 ولو كان غير هذا القول خيرا لسبقونا إليه، وإليك بعض هذه الآثار:  
 ١— عن زيد بن وهب<sup>(٤)</sup>: «أن رجلا بطالا<sup>(٥)</sup> كان بالمدينة طلق

(١) انظر: تبين الحقائق (١٩١/٢)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣٩٣/٧)، أضواء  
 البيان (١٢٩/١)، طلاق الثلاث بلفظ واحد حكمه ووقوعه (ص ٤٨ و ٩٠ و ١٤٤).

(٢) رواه أبو داود: كتاب الطلاق: باب في اللعان (٦٨٣/٢) برقم (٢٢٥٠).  
 والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٢٤/٢) برقم (١٩٦٩)، وقال  
 الشوكاني: «ورجاله رجال الصحيح» نيل الأوطار (٢٧١/٦).

(٣) انظر: أضواء البيان (١٣١/١)، طلاق الثلاث بلفظ واحد (ص ٤٨ و ٩٠ و ١٤٤).

(٤) هو أبو سليمان زيد بن وهب الجهني الكوفي، الإمام الحجة، مخضرم قدم، قال  
 الأعمش: «إذا حدثك زيد ابن وهب عن أحد، فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه».  
 توفي رحمه الله بعد وقعة الجمامم - بظاهر الكوفة - في حدود سنة ثلاث وثمانين. انظر:  
 سير أعلام النبلاء (١٩٦/٤)، تهذيب التهذيب (٦٧١/١ - ٦٧٢).

(٥) أي ماجنا مازحا، وتبطل: اتبع طريق اللهو والجهالة. انظر: تاج العروس (٢٣٩/٧)،  
 المعجم الوسيط (٦١/١).

امراته ألفا فرجع إلى عمر فقال: إنَّما كنت ألعب، فعلا عمر رأسه بالدرّة وفرق بينهما<sup>(١)</sup>.

- ٢— عن معاوية بن أبي يحيى<sup>(٢)</sup> قال: «جاء رجل إلى عثمان فقال: إنِّي طلقت امرأتي مائة. قال: ثلاث تحرمها عليك، وسبعة وتسعون عدوان»<sup>(٣)</sup>.
- ٣— عن عبد الله بن مسعود: «إنَّه سئل عن رجل طلق امرأته مائة تطليقة؟ قال: حرمتها ثلاث، وسبعة وتسعون عدوان»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا في قول واحد (١٢/٥)، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب للمطلق ثلاثا (٦/٣٩٣—٣٩٤) برقم (١١٣٤٠)، والبيهقي: كتاب الخلع والطلاق: باب ماجاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كنَّ مجموعات (٧/٣٣٤). والأثر صححه ابن حزم في المحلى (١٠/١٧٢)، وانظر: فتح الباري (٩/٢٧٥).

(٢) ومعاوية بن أبي يحيى وقيل معاوية بن أبي تميم لم أجد في ترجمته إلا ما ذكره أبو حاتم: «روى عن عثمان رضي الله عنه مرسل، روى عنه جعفر بن برقان». الجرح والتعديل (٨/٣٧٩)، وانظر: التاريخ الكبير (٧/٣٣٢)، الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى (١/٥٠٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا في قول واحد (٥/١٣). والظاهر أن هذا الأثر مرسل كما هو ظاهر من كلام أبي حاتم المتقدم في ترجمة معاوية بن أبي يحيى. والله أعلم

(٤) رواه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا في قول واحد (٥/١٢)، وهو في مصنف عبد الرزاق من طريق آخر (٦/٣٩٥) برقم (١١٣٤٣)، والأثر صححه ابن حزم في المحلى (١٠/١٧٢) وابن القيم في زاد المعاد (٥/٢٧٠)، وانظر: مجمع الزوائد (٤/٣٣٨).

٤— عن محمد بن إياس<sup>(١)</sup>: «أنَّ ابن عباس وأبا هريرة وعبد الله ابن عمرو بن العاص، سئلوا عن البكر يطلِّقها زوجها ثلاثاً، فكلهم قالوا: لا تحلَّ له حتى تنكح زوجاً غيره»<sup>(٢)</sup>.

٥— وعن مجاهد<sup>(٣)</sup> قال: «كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال: إنَّه طلق امرأته ثلاثاً، قال: فسكت حتى ظننت أنَّه رادَّها إليه، ثم قال: ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول: يا ابن عباس، يا ابن عباس، وإنَّ الله قال ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾»<sup>(٤)</sup> وإنَّك لم تتق الله فلم أجد لك

(١) وهو محمد بن إياس بن البكير بن عبد ياليل ... اللَّيْثِيّ المدنيّ. انظر: الجرح والتعديل (٢٠٥/٧)، تهذيب الكمال (٥٠٥/٢٤—٥٠٧).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق: باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث (٦٤٨/٢) برقم (٢١٩٨)، وصحح الأثر الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤١٤/٢) برقم (١٩٢٤)، والأرناؤوطان في تحقيقهما لكتاب زاد المعاد (٢٥٩/٥).

(٣) وهو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكيّ، مولى عبد الله بن السائب المخزومي، وقيل غير ذلك، الإمام شيخ القراء والمفسرين، قال سفيان الثوري: «خلفوا التفسير من أربعة: مجاهد وسعيد بن جبر وعكرمة والضحاك». توفي رحمه الله وهو ساجد سنة ثنتين ومائة، وقيل سنة ثلاث ومئة، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤—٤٥٦)، تهذيب التهذيب (٢٥/٤—٢٦).

(٤) الطلاق (٢). والحموقة بفتح الحاء: فعולה من الحمق: أي خصلة ذات حمق، وحقيقة الحمق: وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه. النهاية (٤٤٢/١).

مخرجا، عصيت ربك وبانت منك امرأتك، وإن الله قال «يأبها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن»<sup>(١)</sup>.

٦— وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «... وأما أنت طلقته ثلاثا، فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك، وبانت منك»<sup>(٢)</sup>.

فهؤلاء صحابة رسول الله ﷺ، أئمة الهدى ومصايح الدجى، وفيهم ملهون وخلفاء ومن دعى له رسول الله ﷺ بالفقه في الدين، والآخر بالعلم حيث بسط ثوبه ودعى له وهو أبو هريرة، وسائر العبادلة الأربعة وكذا صح عن علي<sup>(٣)</sup>، فكلهم أفتوا بوقوع الطلاق الثلاث ثلاثا. قال مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية<sup>(٤)</sup>: «وهذا كله يدل

(١) رواه أبو داود: كتاب الطلاق: باب نسخ المراجعة بعد التطلقات الثلاث (٦٤٦/٢—٦٤٧) برقم (٢١٩٧)، وصححه ابن حجر في فتح الباري (٢٧٥/٩)، و الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤١٤/٢) برقم (١٩٢٣).

(٢) رواه مسلم: كتاب الطلاق: باب تحريم طلاق الحائض ... (١٠٩٤/٢) برقم (١٤٧١).

(٣) كما قال ابن القيم في كتابه إغاثة اللهفان (٣٣٠/١)، وانظر الأثر في مصنف عبد الرزاق (٣٩٤/٦)، وابن أبي شيبه (١٣/٥)، والبيهقي (٣٣٥—٣٣٤/٧).

(٤) هو مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ... الحراني، ابن تيمية، الشيخ الإمام العلامة فقيه العصر شيخ الحنابلة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان جدنا عجبا في سرد المتون وحفظ مذاهب الناس وإيرادها بلا كلفة». توفي رحمه الله بجران يوم الفطر سنة اثنين وخمسين وست مئة. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٩١/٢٣—٢٩٣)، شذرات الذهب (٢٥٧/٥—٢٥٨).

على إجماعهم على صحة وقوع الثلاث بالكلمة الواحدة»<sup>(١)</sup>.

(١) المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ (٦٠٢/٢).

تبيته: ذكر الإمام أبو داود في سننه (٦٤٨/٢) برقم (٢١٩٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إذا قال أنت طالق ثلاثا بضم واحد فهي واحدة» صححه ابن القيم في إغائة اللفهان (٢٨٧/١)، والألباني في الإرواء (١٢٢/٧).  
فقد أجيب عنه بثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: أنه من قول عكرمة كما هو ظاهر سياق أبي داود لذلك.

الجواب الثاني: ترجح رواية إسماعيل بن إبراهيم -التي فيها الوقوع بالثلاث -على رواية حماد -التي فيها الوقوع واحدة- بموافقة الحفاظ لإسماعيل في أن ابن عباس يجعلها ثلاثا لا واحدة. وعندني كلا الجوابين فيهما نظر، وأقوى الأجوبة -والله أعلم- هو:

الجواب الثالث: وهو رجوع ابن عباس عن ذلك إلى قول الجماعة كما قال أبو داود -وهو من هو في العلم والضبط- وحزم بذلك الباجي وغيره. قال الباجي: «فقد رجع ابن عباس إلى قول الجماعة، وانعقد به الإجماع». المنتقى (٤/٤)، وانظر: سنن أبي داود (٦٤٨/٢)، الجامع لأحكام القرآن (٨٥/٣).

وأما من نقل عن عليّ والزبير وعبد الرحمان بن عوف وعبد الله بن مسعود ؓ بأنهم قد أفتوا بأن من طلق ثلاثا في كلمة واحدة لا يلزمه سوى طلاقة واحدة، فيتوقف الاستدلال على ثبوت السند إليهم بذلك ولم يثبت. وكذا ما نقل من ندم عمر ؓ في آخر حياته عن إمضائه الثلاث، فهو ضعيف لا يحتج به. انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (٣٥٦/١-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩)، إغائة اللفهان (٣٣٠/١).

ولهذا قال ابن رجب: «أعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا

٤— ولأنّ النكاح ملك يصح إزالته متفرقا فصح مجتمعا كسائر الأملاك<sup>(١)</sup>.

الجواب عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

وأما ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما بقوله «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إنّ الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه»<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث من

---

من أئمة السلف المعتد بقولهم في الفتاوى في الحلال والحرام شيء صريح في أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب واحدة إذا سبق بلفظ واحد" سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث (ص ٩٨).

وقال ابن العربي: «زل قوم في آخر الزمان فقالوا: إنّ الطلاق الثلاث في كلمة لا يلزم وجعلوه واحدة ونسبوه إلى السلف الأول فحكوه عن عليّ والزبير وعبد الرحمن ابن عوف وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ... ومانسبوه إلى الصحابة كذب بحت لا أصل له في كتاب ولا رواية له عن أحد» الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم (٨٧/٢—٨٩)، وانظر: تبين الحقائق (١٩١/٣).

(١) المغني (٣٣٤/١٠)، وانظر: المعونة (٨٢٨/٢)، المنتقى (٤/٤)، الحاوي (١٢٠/١٠).

(١) رواه مسلم: كتاب الطلاق: باب طلاق الثلاث (١٠٩٩/٢) برقم (١٤٧٢).



الأحاديث المشككة<sup>(١)</sup>، ولعل أقوى الأجوبة عنه مايلي:  
 الجواب الأول: إن حديث ابن عباس رضي الله عنهما يتحدث عن  
 حالة اجتماعية مفروض فيها أن تكون معلومة لدى جمهور معاصريها،  
 وتوافر الدواعي لنقلها بطرق متعددة مما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف.  
 ومع هذا لم تنقل إلا بطريق آحاد عن ابن عباس رضي الله عنهما،  
 ولا يخفى ما عليه جماهير علماء الأصول من أن خبر الآحاد إذا كانت  
 الدواعي لنقله متوفرة، ولم ينقله إلا واحد ونحوه أن ذلك يدل على  
 شيء<sup>(٢)</sup>.

(١) كما قال النووي في شرح مسلم (٧٠/١٠).

(٢) لذا تركه كبار الأئمة كأحمد والبخاري وغيرهما. قال الأثرم: «سألت أبا عبد الله -أي  
 ابن حنبل- عن حديث ابن عباس ... بأي شيء تدفعه؟ قال: برواية الناس عن عبد الله  
 ابن عباس من وجوه خلافه». انظر: إغاثة اللهفان (٣٢٢/١)، سنن البيهقي (٣٣٧/٧)،  
 أضواء البيان (١٥١/١). ولا شك أنهم ما تركوه إلا لموجب يقتضي ذلك.  
 وقال ابن عبد البر: «ورواية طاووس وهم وغلط لم يعرج عليها أحد من فقهاء  
 الأمصار بالحجاز والعراق والمغرب والمشرق والشام» الاستذكار (١٥/١٧)،  
 وانظر: التمهيد (٣٧٨/٢٣).

ومما يؤيد ذلك: ما عليه أصحاب رسول الله ﷺ من التقى والصلاح والاستقامة وتمام  
 الإقتداء بما عليه الحال المعتر شرعا في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدر من  
 خلافة عمر، يمنع القول بانقيادهم إلى أمر عمر ؓ في إمضاء الثلاث، والحال أنهم  
 يعرفون ما كان عليه أمر الطلاق الثلاث في ذلك العهد، ومع هذا فلم يثبت بسند

ولا شك أن سكوت جميع الصحابة عنه حيث لم ينقل عنهم حرف واحد في ذلك غير ابن عباس يدل دلالة واضحة على أحد الأمرين: إما أن المقصود بحديث ابن عباس ليس معناه بلفظ واحد، بل بثلاثة ألفاظ في وقت واحد -وسياًتي-، وإما أن الحديث غير محفوظ لنقله آحاد مع توافر الدواعي لنقله<sup>(١)</sup>.

صحيح أن أحدا منهم أفنى بمقتضى ما عليه الأمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر حسبما ذكره ابن عباس في حديثه، بل الثابت خلاف ذلك عن جمع من الصحابة ﷺ كما تقدم، وقال ابن حجر: "ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه" فتح الباري (٢٧٨/٩)، ومع هذا قد صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما خلاف ما روى، وما كان ابن عباس رضي الله عنهما ليروى عن رسول الله ﷺ شيئا ثم يخالفه إلى رأي نفسه، بل المعروف عنه خلاف ذلك كما في متعة الحج والربا وغيرهما، فإن قيل: يقدم المرفوع على الموقوف إذا تعارضا، والعبارة بما روى لا بما رأى؟ فالجواب: لا تقدم الرواية المرفوعة على الموقوفة إلا إذا كانت صريحة لا محتملة كما هنا. انظر: أضواء البيان (١٥٢/١).

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء (١/٤١٣-٤١٤)، وفي المفهم: "إن ظاهر ذلك الحديث خير عن جميعهم أو عن معظمهم، والعادة تقتضي -فيما كان هذا سبيله- أن يفشو، ويتشر، ويتواتر نقله، وتحيل أن ينفرد به الواحد، ولم ينقله عنهم إلا ابن عباس، ولا عنه إلا أبو الصهباء، وما رواه طاووس عن ابن عباس في الأصل قد رواه أبو داود عن طاووس عن أبي الصهباء عن ابن عباس. ولو رواه عنه لم يخرج بروايته عنه عن كونه خير واحد غير مشهور. وهذا الوجه يقتضي القطع ببطان هذا الخبر، فإن لم يقتض ذلك، فلا أقل من أن

الجواب الثاني: ما في حديث ابن عباس من الدلالة على أن عمر أمضى الثلاث عقوبة للناس لأنهم قد استعجلوا أمرا كانت لهم فيه أناة، وهذا مشكل ووجه الإشكال: كيف يقر عمر رضي الله عنه - وهو هو التقي المحدث الملمهم - مثل هذه العقوبة التي لا تقتصر آثارها على من استحقها، وإنما تتجاوزها إلى طرف آخر ليس له نصيب في الإجماع، ونعني بالطرف الآخر الزوجات حيث يترتب عليها إحلال فرج حرام على طرف ثالث، وتحريم فرج حلال بمقتضى عقد الزواج، وحقوق الرجعة، مما يدل على أن حديث ابن عباس فيه نظر<sup>(١)</sup>.

الجواب الثالث: إن حديث ابن عباس يلزم منه ما يدل: على أن أصل

---

يفيدنا الرّية فيه، والتوقف<sup>(١)</sup> هـ - (٢٤٢/٤ - ٢٤٣). وانظر: أضواء البيان (١٥٥/١). ومما يقوي ذلك ما ذكره مسلم في صحيحه (١٠٩٩/٢): «إن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هناتك، ألم يكن الطلاق الثلاث...». قال القرطبي: «هناتك هي جمع هنة. وأصلها: أنها كناية عن نكرة، غير أن مقصوده هنا: هات فنيا من فتاويك المستغربة، أو خبرا من أخبارك المستكرهة، وهو شعار باستشناع تلك المقالة عندهم» المفهم (٢٤٥/٤) وانظر: شرح مسلم للنووي (٧٢/١٠)، فقه الإسلام شرح بلوغ المرام (٢٠٢/٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٩/٥)، مجمع بحار الأنوار في غريب التزييل ولطائف الأخبار (١٧٥/٥)، لسان العرب (٤٧١٣/٦)، المعجم الوسيط (٩٩٨/٢).

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء (٤١٥/١).

ذلك العصر الكريم كان يكثر فيهم إيقاع المحرمات والتساهل فيها، وترك الإنكار على من يرتكبها ... لأن الطلاق الثلاث محرم ومنكر؛ فكيف يكثر فيهم العمل بمثل هذا، ولا يذكرونه؟! هذا محال على قوم وصفهم الله تعالى بقوله ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك مما وصفهم الله به تعالى<sup>(٢)</sup>.

الجواب الرابع: الثلاث المذكورة فيه التي كانت تجعل واحدة ليس في شيء من روايات الحديث التصريح بأنها واقعة بلفظ واحد.

ولفظ الطلاق الثلاث لا يلزم منه لغة ولا عقلا ولا شرعا أن تكون بلفظ واحد، فمن قال لزوجته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ثلاث مرات في وقت واحد، فطلاقه هذا طلاق الثلاث، لأنه صرح بالطلاق فيه ثلاث مرات<sup>(٣)</sup>.

ولهذا فإن: «الأصح أن معناه -أي حديث ابن عباس- أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ولم ينو تأكيدا ولا

(١) آل عمران (١١٠).

(٢) المفهم (٤/٢٤١).

(٣) وانظر ما كتبه العلامة ابن القيم في ذلك: زاد المعاد (٥/٢٦١ و٢٦٧)، أعلام

الموقعين (٣/٤٥).

استثنافاً يحكم بوقوع طلقة لقلة إرادتهم الإستئناف بذلك فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة، وغلب منهم إرادة الإستئناف بها حملت عند الإطلاق الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر<sup>(١)</sup>، ويشهد بصحة هذا التأويل قول عمر رضي الله عنه: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَ لَهُمْ فِيهِ أُنَاءٌ فَلَوْ أَمْضِيَنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ» فقولته «أناة» أي مهلة وسعة بانتظار الرجعة<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي<sup>(٣)</sup>: «وهذا الوجه لا إشكال فيه

لجواز تغير الحال عند تغير القصد، لأن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما

(١) شرح مسلم (٧١/١٠)، وهذا الذي فهمه الإمام النسائي مع علمه وفهمه. وقال السبكي: «إنه أحسن محامل الحديث» مغني المحتاج (٣/٣١١) وانظر: تبيين الحقائق (١٩١/٢)، المفهم (٤/٢٤٣ و٢٤٥)، شرح السنة (٩/٢٣٠)، سنن النسائي (٦/٤٥٦)، أضواء البيان (١/١٤٥-١٤٦).

(٢) المفهم (٤/٢٤٣ و٢٤٥)، شرح السنة (٩/٢٣٠).

(٣) هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، العلامة المحقق والفهامة المدقق، فريد عصره ووحيد دهره، صاحب المصنفات المفيدة والآراء السديدة. توفي رحمه الله بمكة سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة وألف. انظر: مشاهير علماء نجد (ص ٥١٧-٥٢٠ و٥٤٠-٥٤٣)، الأعلام (٦/٤٥).

نوى ... ويدل لكون الثلاث المذكورة ليست بلفظ واحد، حديث ابن عباس - في قصة طلاق ركاة<sup>(١)</sup> - من قوله «طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد»<sup>(٢)</sup> لأنّ التعبير بلفظ المجلس يفهم منه أنها ليست بلفظ واحد إذ لو

(١) هو ركاة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المظلي، كان من مسلمة الفتح. توفي ﷺ بالمدينة في أول خلافة معاوية سنة اثنتين وأربعين، وقيل في خلافة عثمان، وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (١/٥٣١-٥٣٣)، الإصابة (١/٥٢٠-٥٢١). وامرأته هي سهيمة بنت عمير المزنية. انظر: الإستيعاب (١/٣٣٩-٣٤٠)، الإصابة (٤/٣٣٧).

(٢) رواه أحمد (١/٢٦٥)، وفيه داود بن الحصين وهو ثقة في غير عكرمة، وهنا روى عن عكرمة. قال ابن المديني وأبو داود: ما روى عن عكرمة فهو منكر. وله طريق آخر عند أبي داود (٢/٦٤٥) برقم (٢١٩٦) وفي إسناده مقال، لجهالة بعض رواته، كما هو مخالف بطريق آخر بلفظ «البتة» عند أبي داود (٢/٦٤٦) برقم (٢١٩٦) وهو أرجح منه كما قال أبو داود في سننه (٢/٦٤٦)، ومع هذا فقد اختلف العلماء كثيرا في تصحيحه وتضعيفه. ومن صححه ابن تيمية وابن القيم وحسنه الألباني، وأعله آخرون كأبي داود وابن حجر وغيرهما.

انظر: تهذيب التهذيب (١/٥٦١-٥٦٢)، الفتاوى الكبرى (٣/٢٢)، زاد المعاد (٥/٢٦٣)، الإرواء (٧/١٤٤-١٤٥)، التلخيص الحبير (٣/٢١٣)، أضواء البيان (١/١٤٢-١٤٣)، مسند الإمام أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد (٤/٢١٥-٢١٨).

قلت: هذا الحديث مما احتج به الموقعون للطلاق الثلاث واحدة، وبالتمعن في الحديث على القول بصحته - صار حجة عليهم لا لهم كما ذكره الشيخ محمد الأمين الشنقيطي. والله أعلم

كان اللفظ واحداً، لقال: بلفظ واحد ولم يحتج إلى ذكر المجلس، إذ لا داعي لذكر الوصف الأعم، وترك الأخص بلا موجب كما هو ظاهر»<sup>(١)</sup>.

وأخيراً: إذا كان ما فعله عمر رضي الله عنه اجتهاداً منه كما يراه بعض العلماء تأديباً لرعيته ولما فيه مصلحة<sup>(٢)</sup>، لما أكثروا من الطلاق الثلاث، فمن باب أولى استمرار هذا التأديب في وقتنا الحاضر، فإنّ الطلاق كثر فيه وزاد زيادة كبيرة عما كان في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصار الناس يتلاعبون بالطلاق، وخير شاهد على ذلك ما يرى من كثرة أسئلة الناس، وفي المحاكم الشرعية من قضايا كثيرة<sup>(٣)</sup>.

وهناك أجوبة كثيرة غير هذه أعرضت عنها خشية الإطالة<sup>(٤)</sup>، ولا شك إذا تطرق -لحديث وحالته هذه- أكثر من احتمال، يسقط به الاستدلال، ويضعف به التعليل، والله دَرّ شيخ الإسلام، مفتي الأنام،

(١) أضواء البيان (١/١٤٦-١٤٧).

(٢) انظر: أعلام الموقعين (٣/٤٧-٤٩).

(٣) طلاق الثلاث بلفظ واحد (١٤٧).

(٤) انظر: المفهم (٤/٢٣٩-٢٤٣)، فتح الباري (٩/٢٧٦-٢٧٨)، أضواء البيان

(١/١٤٥-١٦١).

الحجة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله<sup>(١)</sup> إذ يقول: «يكفيك ما أفتى به المحدث الملهم، ثاني خلفاء الراشدين»<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فما الحكم فيما لو زاد في الطلاق على الثلاث

صورتهما: كأن يقول رجل لامرأته: أنت طالق مائة طلقة.

قال ابن المنذر: «وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن

من طلق زوجته أكثر من ثلاث، أن ثلاثا منها تحرمها عليه»<sup>(٣)</sup>.

وهناك آثار عن الصحابة رضي الله عنهم تبين لنا ما يترتب على الزيادة في

الطلاق على الثلاث - بعد اتفاهم فيما نعلم على وقوعه ثلاثا - أذكرها

فيما يلي:

١- تعزير الفاعل بالضرب، كما تقدم في أثر عمر رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>.

٢- إن الزيادة على الثلاث في الطلاق عدوان، كما تقدم في أثر

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي ... التميمي، الإمام العلامة الشهير والداعية الإسلامي الكبير، شيخ الإسلام ومصباح الظلام ومفيد الأنام وعلم هداة الأنام، صاحب النهضة الدينية والدعوة السلفية. توفي رحمه الله سنة ست ومئتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد (ص ٢٠-٣٣)، علماء نجد خلال ستة قرون (١/٢٥-٤٧).

(٢) حاشية ابن القاسم على الروض المربع (٤٩٦/٦).

(٣) الإشراف (ص ١٦٥)، وانظر: المعونة (٢/٨٢٧).

(٤) انظر (ص ٤٠٠). قال ابن حزم: «فإنما ضربه عمر على الزيادة على الثلاث

وأحسن عمر في ذلك، وأعلمه أن الثلاث تكفي» المحلى (١٠/١٧٢).



عبد الله بن مسعود رضي الله عنه <sup>(١)</sup>.

٣— إن الزيادة على الثلاث في الطلاق وزر ومعصية كما سيأتي.

٤— إن الزيادة على الثلاث في الطلاق من اتخاذ آيات الله هزوا،

لما ثبت أن رجلا جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما: «فقال: إني طلقت امرأتي ألفا ومائة، قال: بانك منك بثلاث، وسائرهنّ وزر اتخذت آيات هزوا»<sup>(٢)</sup>. قال ابن حزم: «فلم ينكر الثلاث، وأنكر ما زاد»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الباري تعالى قد نص في كتابه الكريم على أن الطلاق

ثلاث، ثم طلق رجل أكثر من ثلاث، فقد خالف كتاب الله، وقصد الاستهزاء والتلاعب<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر (ص ٦٥٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا في قول واحد (١٣/٥)، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب المطلق ثلاثا (٣٩٧/٦—٣٩٨) برقم (١١٣٥٣)، والبيهقي: كتاب الخلع والطلاق: باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كنّ مجموعات (٣٣٧/٧). والأثر صححه ابن حزم في المحلى (١٧٢/١٠).

(٣) المحلى (١٧٢/١٠).

(٤) المنتقى (٤/٤).

تنبيه هام:

ذكر العلامة أحمد شاكر رحمه الله<sup>(١)</sup>: بأن محل التراجع بين السلف في تكرار الطلاق - أي: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق - لافي الطلاق الموصوف بعدد - كأنت طالق ثلاثا أو مائة-، وقال رحمه الله: «لاخلاف بين المتقدمين من أن الطلاق الموصوف بعدد يعد طلقة واحدة، لأنه لغو من الكلام محال عقلا باطل لغة»<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن هذا القول فيه بعد لا يخفى، نعم إن الطلاق الموصوف بعدد محال عقلا باطل لغة صحيح وقد تقدم، وأما ادّعاؤه بأن الصحابة لم يعرفوه، وأنه ليس هو محل التراجع في أنه لا يقع إلا واحدة، خطأ من وجوه:

الوجه الأول: ما تقدّم من ظاهر آثار الصحابة رضي الله عنهم، حيث لا يبقى لقارئ هذه الآثار مجال للشك بأن الصحابة عرفوه، وألزموا بوقوعه ثلاثا، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذ يقول: «وأما جمع

(١) وهو أبو الأشبال أحمد بن محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد القادر، المحدث الفقيه الأديب. توفي رحمه الله سنة سبع وسبعين وثلاث مئة وألف. انظر: معجم المؤلفين (٣٦٨/١٣)، الأعلام (٢٥٣/١).

(٢) نظام الطلاق في الإسلام (ص ٤٩)، وتبعه بعض المعاصرين كما في أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية (ص ٤٥)، ومحقق التعليقات الرضية على الروضة الندية (٢٥٤/٢).

الثلاث بكلمة، فهذا كان منكرا عندهم -أي الصحابة-، إنما يقع قليلا<sup>(١)</sup>، ومع هذا أفتوا بوقوع الثلاث كما تقدم.

الوجه الثاني: أدرك كبار المحققين هذا الأمر، ولكن مع هذا لم يفرقوا في المسألة كابن القيم وغيره<sup>(٢)</sup>، بل جاء صريحا عن بعضهم بقوله: «وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره، ولا فرق بين مفرقتها ومجموعها إذ معناهما واحد لغة وشرعا، وما يتخيل من الفرق بينهما فصورتي ألغاه الشارع قطعا في النكاح والعتق والإقرار، فلو قال المولى للنخاطب في كلمة واحدة: أنكحتك هؤلاء الثلاث، فقال: قبلت، لزم النكاح كما إذا قال: أنكحتك هذه وهذه وهذه، وكذلك في العتق والإقرار»<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتاوى الكبرى (٢٠/٣ و١٧/٣)، وهذا الذي فهمه ابن أبي شيبة عن الصحابة رضي الله عنهم حيث بوب بقوله: باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا في قول واحد كما في مصنفه (١٢/٥)، وفهمه غيره أيضا كالبيهقي وابن المنذر. انظر: سنن البيهقي (٣٣٣/٧).

(٢) انظر: زاد المعاد (٢٦١/٥ و٢٦٧)، أعلام الموقعين (٤٥/٣)، سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث (ص ١٥٠-١٥١).

(٣) المفهم (٢٤٤/٤-٢٤٥)، وانظر: كلام الشافعي في كتابه اختلاف الحديث (ص ٦٢٥)، أبحاث هيئة كبار العلماء (٤١٠/١)، وقال ابن حجر: «وهو يرد على من قال: أحلف بالله ثلاثا لا يعدّ حلفه إلا يمينا واحدة، فليكن المطلق مثله -وتعقب باختلاف الصيغتين، فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل أمد طلاقها ثلاثا، فإذا قال: أنت طالق ثلاثا، فكأنه قال: أنت طالق جميع الطلاق، وأما الحلف فلا أمد لعدد أيمانه فافترقا» فتح الباري (٢٧٨/٩).

الوجه الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ثلاث جدّهنّ جدّ، وهزلهنّ جدّ: النكاح والطلاق والرجعة»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: فإذا كان الطلاق لازماً للهازل، فالجداد أولى، والمطلق ثلاثاً بلفظ واحد، إمّا جادّ أو هازل. قال الإمام ابن عبد البر: «ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها، وإمّا هو إزالة عصمة فيها حق آدمي، فكيفما أوقعه وقع، سواء أجر في ذلك أم أثم، ولو لزم المطيع، ولم يلزم العاصي، لكان العاصي أخف حالاً من المطيع»<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فإنّ مآقره العلامة أحمد شاكر وتبعه بعض الأفاضل في ذلك هو حجة عليهم لاهم، إذ محل الخلاف في تكرار الطلاق، وأمّا الطلاق الموصوف بعدد فليس هو المراد قطعاً في حديث ابن عباس

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق: باب في الطلاق على الهزل (٦٤٣/٢—٦٤٤) برقم (٢١٩٤)، والترمذي: كتاب الطلاق: باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق (٤٩٠/٣) برقم (١١٨٤)، وابن ماجه: كتاب الطلاق: باب من طلق أو نكح وراجع لاعبا (٥١٠/٢—٥١١) برقم (٢٠٣٩)، والحديث صححه الحاكم في المستدرک (١٩٨/٢) وأقره الزيلعي في نصب الراية (٢٩٤/٣) وابن حجر في الدراية (٩٠/٢) برقم (٦٢٧)، وحسنه الألباني بمجموع طرقه في الإرواء (٢٢٤/٦) برقم (١٨٢٦) وانظر: التلخيص الحبير (٢٠٩/٣—٢١٠).

(٢) طلاق الثلاث بلفظ واحد (ص ١٤١—١٤٢)، ولم أجد قول ابن عبد البر فيما وقفت عليه من كتبه.

المشهور كما تقدم، ولكن آثار الصحابة والإجماع الذي نقله الإمام ابن المنذر وغيره يدل على وقوعه - أي الطلاق الموصوف بعدد - ثلاثاً بلا إشكال.

وهذا الذي فهمه العلماء قاطبة، والله در الإمام ابن العربي<sup>(١)</sup> إذ يقول: «زل قوم في آخر الزمان فقالوا: إن الطلاق الثلاث في كلمة لا يلزم وجعلوه واحدة ونسبوه إلى السلف الأول ... ومانسبوه إلى الصحابة كذب بحت لا أصل له في كتاب ولا رواية له عن أحد»<sup>(٢)</sup>.

وصدق الإمام ابن رجب إذ يقول: «اعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من أئمة السلف ... شيء صريح في أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب واحدة إذا سبق بلفظ واحد»<sup>(٣)</sup> والحمد لله رب العالمين.

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، الإمام الحافظ العلامة القاضي، صاحب التصانيف المليحة الكثيرة الحسنة، ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها، كان ثاقب الذهن عذب المنطق كريم الشمائل كامل السؤدد. مات رحمه الله سنة ثلاث وأربعين وخمس مئة. انظر: الصلة (٢/٥٥٨-٥٥٩)، الديباج المذهب (ص ٢٨١-٢٨٤).

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم (٢/٨٧-٨٩).

(٣) سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث (ص ٩٨).

## الفصل الرابع

في الإحداد

وفيه مبحثان

- المبحث الأول: حكم زيادة الإحداد على ثلاثة أيام  
المبحث الثاني: الزيادة في عدة الحامل المتوفى عنها على أربعة أشهر و عشر



### المبحث الأول: حكم زيادة الإحدا على ثلاثة أيام

يجوز<sup>(١)</sup> إحداء المرأة<sup>(٢)</sup> على ميت - غير الزوج - من قريب ونحوه ثلاثة أيام فما دونها، بلا خلاف بين الفقهاء، كما أنه لا يجوز زيادة الإحدا على ثلاثة أيام - كائنا من كان - إلا الزوج وحده بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.  
واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- عن أم عطية رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال «لا تحدا

(١) ولكن لا يجب، قال ابن بطال: «ومما يدل على أن الإحدا في الثلاثة أيام على غير الزوج غير واجب، إجماع العلماء على أن من مات أبوها أو ابنها وكانت ذات زوج، وطالبها زوجها بالجماع في الثلاثة الأيام التي أبيح لها الإحدا فيها أنه يقتضى له عليها بالجماع فيها» شرح صحيح البخاري (٢٦٩/٣).

(٢) والإحدا في اصطلاح الفقهاء: هو ترك الزينة المعتادة في الخلوات للأزواج. عقد الجواهر الثمينة (٢٧٢/٢)، وانظر: التعريفات الفقهية (ص ٢٦١)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٦٨/٣). وذكر بعض المعاصرين تعريفا جامعاً للإحدا فقال: «تربص تحتب فيه المرأة ما يدعو إلى جماعها أو يرغب في النظر إليها من الزينة وما في معناها مدة مخصوصة في أحوال مخصوصة» أحكام الإحدا (ص ٢٤).

(٣) البحر الرائق (١٦٣/٤)، وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٦٨/٣)، فتح الباري (٣٩٧/٩)، زاد المعاد (٦٩٦/٥).



امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج، أربعة أشهر وعشرا...»<sup>(١)</sup>.  
 ٢- عن أم حبيبة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال «لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا»<sup>(٢)</sup>.  
 وجه الدلالة: دل الحديثان على جواز الإحداد -على غير الزوج- ثلاثة أيام فما دونها، وتحريمه فيما زاد على ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري: كتاب الطلاق: باب القسط للحادة عند الطهر (٢٠٤٣/٥) برقم (٥٠٢٧)، ومسلم: كتاب الطلاق: باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام (١١٢٧/٢) برقم (٩٣٨) واللفظ له.  
 (٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق: باب الكحل للحادة (٢٠٤٣/٥) برقم (٥٠٢٥)، ومسلم: كتاب الطلاق: باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام (١١٢٣/٢-١١٢٥) برقم (١٤٨٦).  
 (٣) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٦٨/٣)، زاد المعاد (٦٩٦/٥)، فتح الباري (٣٩٧/٩)، نيل الأوطار (٢٩٥/٦).

المبحث الثاني: الزيادة في عدة الحامل المتوفى عنها على أربعة أشهر وعشر  
اتفق الفقهاء على أن الحامل المتوفى عنها زوجها إذا انقضت لها  
عدة الوفاة - وهي أربعة أشهر وعشر - ولم تضع، ولم تحل حتى تضع<sup>(١)</sup>.  
كما أنهم اتفقوا على وجوب الإحداد عليها خلال هذه المدة - أي  
أربعة أشهر وعشر<sup>(٢)</sup>، ثم اختلفوا فيما إذا زادت مدة الحمل على أربعة

(١) انظر: مراتب الإجماع (ص ٧٧)، أحكام القرآن (١/٢٠٨)، المفهم (٤/٢٨٠)، تكملة  
المجموع (١٢٧/١٨).

(٢) وشذ قوم فقالوا: بعدم الوجوب، وهو قول خلاف السنة، فلا يعرج عليه،  
ومخبرون بحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ  
فقال: يا رسول الله: إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها. أفنكحلها؟  
فقال رسول الله ﷺ: لا - مرتين أو ثلاثا، كل ذلك يقول: لا - ثم قال: إنما هي  
أربعة أشهر وعشر...».

رواه البخاري: كتاب الطلاق: باب تحدد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا  
(٢٠٤٢/٥) برقم (٥٠٢٤)، ومسلم: كتاب الطلاق: باب وجوب الإحداد ...  
(١١٢٣/٢ - ١١٢٥) برقم (١٤٨٦).

قال ابن رشد: «فعلى هذا الحديث يجب التعويل على القول بإيجاب الإحداد» بداية  
المجتهد (١٢٣/٢).

وهكذا كل الأدلة التي فيها منع المتوفى عنها زوجها من أشياء مباحة لها مدة العدة، فهو  
دليل على وجوب الإحداد.

انظر: شرح مسلم (١٠/١١٢)، الإشراف (٢/١٧١)، الحاوي (١٠/٢٧٣)، المغني  
(١٠/٢٨٤)، زاد المعاد (٥/٦٦٤)، أحكام الإحداد (ص ٤١ - ٤٧).

أشهر وعشر، فهل يسقط وجوب الإحداد، أم يستمرّ إلى حين الوضع؟  
ذهب جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> إلى استمرار الإحداد إلى حين الوضع، لأنّه  
من توابع العدة، ولهذا قيّد بمدتها، وهو حكم من أحكام العدة، وواجب  
من واجباتها، فكان معها وجوداً وعدمًا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المبسوط (٥٨/٦)، الفتاوى الهندية (١/٥٣٣)، الكافي لابن عبد البر  
(٢/٦٢٢)، إكمال المعلم (٥/٦٨)، المفهم (٤/٢٨٥-٢٨٦)، شرح مسلم  
(١٠/١١٢)، زاد المعاد (٥/٦٩٧).

وحكي عن قوم: بأن ما زاد على هذا العدد -أي أربعة أشهر وعشر- لا يلزم فيه  
الإحداد أخذاً بظاهر الحديث «أربعة أشهر وعشراً».

ذكر ذلك صاحب المفهم (٤/٢٨٥-٢٨٦)، وشرح مسلم (١٠/١١٢-١١٣)،  
ولم أقف على أسمائهم -فيما اطلعت عليه-.

(٢) زاد المعاد (٥/٦٩٧).

## الفصل الخامس

### في الإيلاء والنفقة

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: زيادة الحلف على الترك — اشتراط الحلف —

المبحث الثاني: هل من شرط الإيلاء الحلف على ترك الوطاء أربعة أشهر أو ما زاد عليها؟

المبحث الثالث: إذا احتاجت المرأة المرضعة ولدها وهي في حبال والده زيادة نفقة فما الحكم؟



المبحث الأول: زيادة الحلف على الترك

لا خلاف بين أهل العلم في أنّ الحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته إيلاء<sup>(١)</sup>، كما أنّه لا خلاف في أنّ القسم بغير الله تعالى وصفاته لا يكون إيلاء<sup>(٢)</sup>.

فإن ترك الوطاء بغير يمين، لم يكن مولياً، لأنّ الإيلاء الحلف، بشرط أن يكون ترك ذلك لعذر من مرض أو غيبة ونحوهما مع عدم وقوع الضرر عليها - بلا خلاف -<sup>(٣)</sup>، وأما إن تركه مضراً بما<sup>(٤)</sup> فهل يكون مولياً أم لا؟  
وبعبارة أوضح: زيادة الحلف على الترك - لمن قصد الإضرار -  
شرط في إلحاقها بحكم الإيلاء أو لا؟

(١) والإيلاء في اصطلاح الفقهاء: أن يحلف الرجل على ترك وطء زوجته في القبل مدة معينة. انظر: بداية المجتهد (٢/٩٩)، كتاب التعريفات (ص ٤١)، المصباح المنير (٢٠/١)، المذهب الأحمدي (ص ١٥٤)، القاموس الفقهي (ص ٢٣).

(٢) مراتب الإجماع (ص ٧٠-٧١)، المعني (١١/٧٥).

(٣) فيما وقفت عليه. وانظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٢/١٤٤)، المعني (١٠/٥٣).

(٤) وأما إذا لم يقصد الإضرار، ولكن حصل الضرر على المرأة بمجرد ترك الوطاء، ألحقه بعض الفقهاء بمسألتنا، وأنه تضرب له مدة الإيلاء أو يطلق عليه. انظر: العدوي على الخرشي (٤/٩٣-٩٤)، الإنصاف (٩/١٧٠).

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يلزمه حكم الإيلاء، وعليه: زيادة الحلف على الترك ليست شرطا في إلحاقها بحكم الإيلاء.

وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية في قول<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> ورواية عن أحمد<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: يلزمه حكم الإيلاء، وعليه: زيادة الحلف على الترك ليست شرطا في إلحاقها بحكم الإيلاء.

وبه قال المالكية في قول<sup>(٥)</sup> والحنابلة في المشهور<sup>(٦)</sup>.

(١) أحكام القرآن للحصاص (٣٥٧/١)، البناية (٢٦٩/٥)، وانظر: بدائع الصنائع (١٧٠/٣)، فتح باب العناية (١٣٨/٢).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٦٩/٣)، عقد الجواهر الثمينة (٢١٦/٢)، الكافي لابن عبد البر (٦٠٢/٢-٦٠٣) وقال: "ولكنه يؤمر بتقوى الله في أن لا يمسكها ضرارا".

(٣) العزيز (١٩٨/٩)، الروضة (٢٣٠/٨)، وانظر: الأم (٣٨٣/٥).

(٤) الكافي (٢٥٣/٣)، الإنصاف (١٦٩/٩-١٧٠)، المبدع (٤/٨).

(٥) أحكام القرآن (١٧٨/١)، الكافي لابن عبد البر (٦٠٢/٢)، المعونة (٨٨٣/٢)، القوانين الفقهية (ص ١٦٠)، حاشية الدسوقي (٤٣١/٣).

(٦) المذهب الأحمدي (ص ١٥٤)، الكافي (٢٥٤/٣)، الإنصاف (١٦٩/٩-١٧١)،

كشاف القناع (٣٥٤/٥)، المغني (٥٣/١١) وقال: "فإن وطئها، وإلا دعي بعدها

إلى الوطأ، فإن امتنع منه، أمر بالطلاق".

القول الثالث: لا يلزمه حكم الإيلاء، ولكن يفرق بينهما من غير ضرب  
أجل الإيلاء، وعليه: زيادة الحلف على الترك شرط في إلحاقها بحكم الإيلاء.  
وبه قال المالكية في الأصح<sup>(١)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— أن تعليق الحكم بالإيلاء يدل على انتفائه عند عدمه—وهو  
زيادة الحلف—، إذ لو ثبت هذا الحكم بدونه، لم يكن له أثر<sup>(٢)</sup>.  
واعترض عليه: بأن له أثر، لآته يدل على قصد الإضرار، فيتعلق  
الحكم به، وإن لم يظهر منه قصد الإضرار، اكتفي بدلالته، وإذا لم توجد  
اليمين، احتجنا إلى دليل سواه يدل على المضارّة، فيعتبر الإيلاء لدلالته  
على المقتضى لا لعينه<sup>(٣)</sup>.

٢— ولآته ليس بمولٍ في الظاهر، فلم تضرب له مدّة، كما لو لم  
يقصد الإضرار<sup>(٤)</sup>.

(١) الكافي لابن عبد البر (٦٠٢/٢)، المعونة (٨٨٣/٢)، عقد الجواهر الثمينة (٢١٦/٢)،  
مختصر خليل (ص ١٤٩)، جواهر الإكليل (٣٦٦/٢)، الشرح الكبير (٤٣٠/٣).

(٢) المغني (٥٣/١٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: بداية المجتهد (١٠١/٢)، العزيز (١٩٩/٩)، المغني (٥٣/١٠)، المبدع (٤/٨).



## أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- ١- إن الحكم إنما لزمه باعتقاده ترك الوطاء، وسواء شد ذلك الاعتقاد بيمين أو بغير يمين، لأن الضرر يوجد في الحالتين جميعاً<sup>(١)</sup>.
- ٢- ولأن ثبوت حكم الإيلاء لمن حلف، لا يمنع من قياس غيره عليه إذا كان في معناه، كسائر الأحكام الثابتة بالقياس<sup>(٢)</sup>.

## أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث: بأن ضرب الأجل يكون للحالف، وهذا غير حالف<sup>(٣)</sup>.

## الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الثالث وهو عدم لزوم حكم الإيلاء، ولكن يفرق بينهما من غير ضرب أجل الإيلاء، وعليه: زيادة الحلف على الترك شرط في إلحاقها بحكم الإيلاء.

(١) بداية المجتهد (١٠١/٢)، وانظر: أحكام القرآن (١٧٨/١)، الإشراف للقاضي

عبد الوهاب (١٤٤/٢)، المغني (٥٣/١٠).

(٢) الكافي (٢٥٤/٣)، كشاف القناع (٣٥٤/٥).

(٣) انظر: المعونة (٨٨٣/٢).

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أن الإيلاء هو الحلف والقسم، فلا يلحق غير الخالف به، وإلا لما كان هناك فائدة في ذلك.

٢- قال تعالى ﴿وَلَهْنٌ مِّثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(١)</sup> وقال سبحانه

﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتُعْتَدُوا﴾<sup>(٢)</sup> وقال ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: لاشك أن ترك وطء المرأة مدة لغير عذر ليس من المعروف في شيء، بل هو ضرر وقع عليها، ويلزم رفع الضرر عليها بقدر الإمكان، ولا يكون ذلك - بعد النصح والتذكير - إلا بالطلاق.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «صرح تعالى في هذه الآية الكريمة -

أي قوله ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتُعْتَدُوا﴾ - بالنهاي عن إمساك المرأة مضارة لها،

لأجل الإعتداء عليها»<sup>(٤)</sup>، ومن الإعتداء عليها ووقوع الضرر بما ترك الوطاء مدة

لا تصبر عليها، لا سيما إذا طالبت بذلك، وقد أمرنا بإزالة ذلك مهما أمكن.

(١) البقرة (٢٢٨).

(٢) البقرة (٢٣١).

(٣) تقدم في (ص ١٩٢).

(٤) أضواء البيان (١/١٧١)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/١٠٣).

٣— ولأنَّ ضرب مدة الإيلاء وتقديرها بذلك، يحتاج إلى دليل شرعي محكم لمن ترك الوطاء بغير يمين مع قصده الضرر، لا إلى قياس اختلف الأصوليون في حجيته في مثل هذه الأحكام<sup>(١)</sup>، لا سيما وظاهر القرآن خلافه.

٤— ولما فيه من حسم الباب للمعتدين، وسدَّ الذريعة للمتزوجين أو المراجعين بقصد إمساك المرأة ضرراً لا غير.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فالرجعة بقصد الإضرار حرام إجماعاً، كما دل عليه مفهوم الشرط المصرح به في قوله ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ الآية. وصحة رجعته حينئذ باعتبار ظاهر الأمر، فلو صرح للحاكم بأنه ارتجعها بقصد الضرر، لأبطل الرجعة»<sup>(٢)</sup> وكذلك من ترك الوطاء مدة بغير يمين قاصدا الضرر.

والله أعلم

٥— قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإنَّ للمرأة على الرجل حقا في ماله، وهو الصداق والنفقة بالمعروف، وكذلك لو كان محبوبا أو عتينا لا

(١) انظر: تيسير التحرير (٤/١٠٣—١٠٤)، المنحول (ص ٣٨٥)، الإشارة في أصول

الفقه (ص ٤١٠)، شرح الكوكب المنير (٤/٢٢٠)، إرشاد الفحول (ص ٢٢٣).

(٢) أضواء البيان (١/١٢٧)، وانظر: أحكام القرآن (١/١٧٨).

يمكنه جماعها فلها الفرقة، ووطؤها واجب عليه عند أكثر العلماء<sup>(١)</sup> فإذا كان هذا في العتّين وهو معذور، فمن باب أولى في المتعمّد التارك للوطء بغير عذر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٨٣/٢٨) وانظر ما بعده. والمجرب بفتح الميم اصطلاحاً: هو مقطوع الذكر. انظر: طلبة الطلبة (ص ١٣٧)، معجم لغة الفقهاء (ص ١٥٩)، القاموس الفقهي (ص ٥٧).  
والعتّين: هو من لا يقدر على الجماع لمرض ونحوه. أنيس الفقهاء (ص ١٦٥)، معجم لغة الفقهاء (ص ٣٢٣)، القاموس الفقهي (ص ٢٣٦).

## المبحث الثاني: هل من شرط الإيلاء الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر أو ما زاد عليها

اتفق الفقهاء على أن الرجل لو حلف على ترك وطء زوجته أقل من أربعة أشهر لا يكون إيلاء<sup>(١)</sup>.

كما اتفقوا على أن الرجل لو حلف على ترك وطء زوجته زيادة على أربعة أشهر كان إيلاء<sup>(٢)</sup>، وكذلك لو حلف: ألا يطء زوجته، ولم يذكر مدة، أو قال: أبداً، فإنه يكون إيلاء باتفاق الفقهاء أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ثم اختلفوا فيما لو حلف ألا يطء زوجته أربعة أشهر بدون ذكر زيادة عليها هل هو إيلاء ويكون مولياً؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين مشهورين<sup>(٤)</sup> :

(١) انظر: التهذيب (١٢٨/٦) وقال: "بل هو حالف، حتى لو وطئها قبل مضي تلك المدة: يلزمه كفارة اليمين". (١٢٨/٦—١٢٩) وبه قال الجماهير. انظر: المقدمات (٦١٩/١)، الإشراف (ص ٢٣٠)، المغني (١٤/١١).

(٢) انظر: ما يأتي من أقوال أهل العلم.

(٣) انظر: مراتب الإجماع (ص ٧١).

(٤) وهناك قولان آخران غير مشهورين سيأتي ذكرهما قبل الترجيح مع مناقشتهما.

القول الأول: يكون موليا بذكر الأربعة أشهر، ولا يحتاج إلى ذكر زيادة عليها.

وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية في قول<sup>(٢)</sup> ورواية عن أحمد<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: لا يكون موليا إلا بذكر الزيادة على أربعة أشهر، وإلا لا يكون إيلاء.

وبه قال المالكية في المشهور<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup>. و الحنابلة في الصحيح من المذهب<sup>(٦)</sup>.

(١) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلي (ص ١٩٦-١٩٧)، مختصر الطحاوي (ص ٢٠٧)، المبسوط (٢٢/٧)، بدائع الصنائع (١٧١/٣).

(٢) الخرشي (٩٠/٤)، جواهر الإكليل (٣٦٥/١)، وانظر: المقدمات (٦١٨/١).

(٣) المغني (٨/١١)، المحرر (٨٦/٢)، شرح الزركشي (٤٦٣/٥)، الإنصاف (١٧٥/٩).

(٤) الموطأ (٥٥٨/٢)، المدونة (٣٢٠/٢)، الرسالة (ص ١١٠)، الكافي لابن عبد البر (٥٩٨/٢)، جامع الأمهات (ص ٣٠٦)، الخرشي (٩٠/٤).

(٥) الأم (٣٨٨/٥)، مختصر المزني (ص ٢١١)، المهذب (٣٩٠/٤)، العزيز (٢٢٣/٩)، الروضة (٢٤٦/٨)، مغني المحتاج (٣٤٣/٣).

(٦) مسائل الإمام أحمد - لأبي داود - (ص ١٧٥)، مسائل الإمام أحمد - لابنه عبد الله - (١١١٩/٣)، الكافي (٢٤١/٣)، المحرر (٨٦/٢)، الإنصاف (١٧٥/٩)، كشف القناع (٣٥٧/٥).

ومنشأ القولين الاختلاف في فهم قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢٢٦) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾، وهما مبنيان على أن الفيئة هل هي مطلوبة خارج الأربعة أشهر أو فيها، وهل يقع الطلاق بمضي الأربعة أشهر أم لا<sup>(٢)</sup>، فمن يقول لا يطالب بالفيئة إلا بعد الأربعة، ولا يقع الطلاق بمجرد مضي الأربعة بل يوقف، يقول: لا يكون موليا إلا إذا حلف أزيد من أربعة أشهر - وهم أصحاب القول الثاني -، ومن يقول يطالب بالفيئة في الأربعة، ويقع الطلاق بمجرد مضي الأربعة، يقول: يكون موليا بحلفه أن لا يطأها أربعة أشهر<sup>(٣)</sup>.

وإليك أدلة الفريقين باختصار مع مناقشتها والترجيح:

### أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١ - قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ...﴾.

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة - على أن المولي يكون موليا بذكر

(١) البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧).

(٢) الخرشي (٩٠/٤)، وانظر: بدائع الصنائع (١٧٢/٣ و ١٧٦)، بداية المجتهد

(١٠١/٢)، العزيز (٢٢٣/٩)، شرح الزركشي (٤٦٣/٥).

(٣) انظر: حاشية العدوي على الخرشي (٩١/٤)، الفقه الإسلامي وأدلته

(٥٤١/٧ - ٥٤٢).

الأربعة الأشهر، من غير حاجة إلى ذكر زيادة عليها - من وجوه:  
الوجه الأول: أن الله تعالى جعل مدة التربص أربعة أشهر، والوقف  
يوجب الزيادة على المدة المنصوص عليها، وهي مدة اختيار الفيء أو الطلاق  
من يوم أو ساعة فلا تجوز الزيادة إلا بدليل<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: أننا لا نزيد على مدة التربص، وإنما نقدر بها مطالبة  
الفية في مدة التربص<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه «فإن فأؤوا فيهن» فاقضى أن  
يكون الفيء في مدة الأربعة الأشهر<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه بثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: أن القراءة لم ينقلها الثقات من أصحابه فشذت،  
والشاذ متروك<sup>(٤)</sup>.

الجواب الثاني: ولو ثبتت فغايتها أن تدلّ على جواز الفية في مدة

(١) بدائع الصنائع (١٧٦/٣)، تبين الحقائق (٢٦١/٢).

(٢) الحاوي (٣٤٢/١٠)، وانظر: زاد المعاد (٣٥٠/٥).

(٣) تبين الحقائق (٢٦٣/٢)، وانظر: فتح باب العناية (٢٦١/٢).

(٤) الحاوي (٣٤٢/١٠)، وقال الزركشي: «لا يعلم صحته»، وقال محققه الشيخ

عبد الله الجبرين: «لم أجد لها مسندة». انظر: شرح الزركشي (٤٦٣/٥—٤٦٤).



التربص، لا على استحقاق المطالبة بها في المدة، وهذا حق لا ننكره<sup>(١)</sup>.

الجواب الثالث: بأنه معارض بتفسير أصح منه عن ابن عمر رضي الله عنهما حيث كان يقول<sup>(٢)</sup>: «في الإيلاء الذي سمي الله تعالى: لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم الطلاق كما أمر الله عز وجل»<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: إنه نص على التربص أربعة أشهر فلا تجوز الزيادة عليها، كما لا تجوز الزيادة على التربص المذكور في عدة الوفاة والطلاق<sup>(٤)</sup>.  
واعترض عليه: بأن المدة فيها - أي العدة - لما تقدمتها الفرقة جاز أن تقع بها البيونة، ولما لم تتقدم مدة الإيلاء لم يجز أن تقع بها الفرقة<sup>(٥)</sup>.

٢- ولما ثبت عن كبار الصحابة رضي الله عنهم بوقوع البيونة إن لم يطأها في المدة وهي أربعة أشهر ولا يوقف<sup>(٦)</sup>. منها:

أ- قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا آلى الرجل من امرأته فمضت الأربعة

(١) زاد المعاد (٣٥٠/٥)، وانظر: الحاوي (٣٤٢/١٠).

(٢) قال ابن حجر: «وتفسير الصحابة في مثل هذا له حكم الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كما نقله الحاكم، فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف» فتح الباري (٣٣٨/٩).

(٣) رواه البخاري: كتاب الطلاق: باب قول الله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ...﴾ (٢٠٢٦/٥) برقم (٤٩٨٥).

(٤) تبين الحقائق (٢٦١/٢) وانظر (٢٦٣/٢) منه أيضاً، المبسوط (٢١/٧).

(٥) الحاوي (٣٤٢/١٠).

(٦) انظر: البحر الرائق (٦٨/٤)، تبين الحقائق (٢٦٢/٢-٢٦٣).

الأشهر، فهي تطليقة، ويخطبها في عدتها، ولا يخطبها أحد غيره، والعدة ثلاثة قروء»<sup>(١)</sup>.

ب — قال ابن عباس رضي الله عنهما: «عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر»<sup>(٢)</sup>.

وكذا ما ثبت عن علي<sup>(٣)</sup> وزيد بن ثابت<sup>(٤)</sup> رضي الله عنهما.

(١) أخرجه البيهقي: كتاب الإيلاء: باب من قال عزم الطلاق انقضاء الأربعة (٣٧٩/٧)، وانظر: مصنف عبد الرزاق (٤٥٤/٦) برقم (١١٦٣٩)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٣٠٠ و ١٢٨/٥)، وسنن سعيد بن منصور (٥٢/٢/٣) برقم (١٨٨٨)، والأثر صححه ابن حجر في فتح الباري (٣٣٧/٩—٣٣٨) وابن عبد البر في الاستذكار (٨٥/١٧) وغيرهما.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الإيلاء: باب ما قالوا في الرجل يولي من امرأته فتمضي أربعة أشهر، من قال: هو طلاق (١٢٩/٥)، وانظر: مصنف عبد الرزاق (٤٥٤/٦) برقم (١١٦٤٠)، وسنن سعيد بن منصور (٢٥٣/٢/٣) برقم (١٨٩٣). والأثر صححه ابن حجر في فتح الباري (٣٣٧/٩) وابن التركماني في الجوهر النقي (٣٧٩/٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب ما قالوا في الرجل يولي من امرأته ... (١٢٩/٥)، وانظر: مصنف عبد الرزاق (٤٥٥/٦) برقم (١١٦٤٥). والأثر حسنه ابن حجر في فتح الباري (٣٣٧/٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب انقضاء الأربعة (٤٥٣/٦—٤٥٤) برقم (١١٦٣٨)، وانظر: ابن أبي شيبة (١٢٨/٥)، وسنن البيهقي (٣٧٨/٧)، والأثر حسنه ابن حجر في فتح الباري (٣٣٧/٩).

واعترض عليه: بأنّ جمهور الصحابة على خلاف ذلك كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

٣— ولأنّ جواز الفيء قبل مضي الأشهر دليل على قولنا، ولو كان كما قالوا لما جاز<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ هذا باطل بالدين المؤجل، يجوز تقديمه قبل أجله، ولا يدل ذلك على استحقاقه فيه<sup>(٣)</sup>.

٤— ولأنّ لو كانت المدة أقلّ من ذلك أو أكثر لم يكن في التنصيص على الأربعة فائدة<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ التنصيص على الأربعة فائدته: المطالبة بعدها، فإذا انقضت المدة بأربعة فما دون، لم تصحّ المطالبة من غير إيلاء<sup>(٥)</sup>، كما أنّها نهاية مدة التخيير بين الفيء أو العزم على الطلاق.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- 
- (١) انظر: الرسالة للشافعي (ص ٥٧٧)، زاد المعاد (٣٤٥/٥).
- (٢) انظر: تبين الحقائق (٢/٢٦٣).
- (٣) الحاوي (٣٤٢/١٠)، زاد المعاد (٣٥٠/٥)، وانظر: الاستذكار (١٠٥/١٧).
- (٤) الاختيار (١٥٢/٣).
- (٥) انظر: المغني (٩/١١).

١- قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ...﴾ .

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة على أنه لا يكون موليا إلا بذكر الزيادة على أربعة أشهر، وإلا لا يكون إيلاء من وجوه:

الوجه الأول: أنه أضاف مدة الإيلاء إلى الأزواج، وجعلها لهم، ولم يجعلها عليهم، فوجب ألا يستحق المطالبة فيها، بل بعدها، كأجل الدين، ومن أوجب المطالبة فيها لم يكن عنده أجلا لهم، ولا يعقل كونها أجلا لهم، ويستحق عليهم فيها المطالبة<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: قوله ﴿فَإِنْ فَاءُ وَإِنْ أَلَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فذكر الفيئة بعد المدة بفاء التعقيب، وهذا يقتضي أن يكون بعد المدة، ونظيره قوله سبحانه ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا بعد الطلاق قطعاً<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأن الفاء فيها لتعقيب الفيء على الإيلاء<sup>(٤)</sup>.

وأجيب عنه: قد تقدم في الآية ذكر الإيلاء، ثم تلاه ذكر المدة، ثم

(١) بداية المجتهد (٢/١٠٠)، الحاوي (١٠/٣٤١)، زاد المعاد (٥/٣٤٧).

(٢) البقرة (٢٢٩).

(٣) بداية المجتهد (٢/١٠١)، الحاوي (١٠/٣٤١)، زاد المعاد (٥/٣٤٧).

(٤) تبين الحقائق (٢/٢٦٣).

أعقبها بذكر الفيئة، فإذا أوجبت الفاء التعقيب بعد ما تقدم ذكره، لم يجز أن يعود إلى أبعد المذكورين، ووجب عودها إليهما أو إلى أقربهما<sup>(١)</sup>.  
 الوجه الثالث: قوله ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾، وإنما العزم ما عزم العازم على فعله، كقوله تعالى ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأن عزمه الطلاق تركه لها إلى مضيّ المدة أي وإن عزموا أن يصيروا الإيلاء طلاقاً فإن الله سميع عليم<sup>(٣)</sup>.  
 وأجيب عنه: بأن العزم هو إرادة جازمة لفعل المعزوم عليه أو تركه، وأنتم توقعون الطلاق بمجرد مضيّ المدة وإن لم يكن منه عزم لا على وطء ولا على تركه، بل لو عزم على الفيئة، ولم يجامع طلقتم عليه بمضيّ المدة، ولم يعزم الطلاق، فكيفما قدرتم، فالآية حجة عليكم<sup>(٤)</sup>.

الوجه الرابع: أن الله سبحانه خيرّه في الآية بين أمرين: الفيئة أو الطلاق، والتخيير بين أمرين لا يكون إلا في حالة واحدة كالكفارات،

(١) الحاوي (٣٤١/١٠)، زاد المعاد (٣٤٧/٥).

(٢) البقرة (٢٣٥). وانظر: الحاوي (٣٤١/١٠)، زاد المعاد (٣٤٧/٥—٣٤٨).

(٣) تبين الحقائق (٢/٢٦٣).

(٤) زاد المعاد (٣٤٨/٥)، وانظر: الحاوي (٣٤١/١٠).

ولو كان في حالتين، لكان ترتيباً لا تختياراً، وإذا تقرر هذا، فالفيئة عندكم في نفس المدة، وعزم الطلاق بانقضاء المدة، فلم يقع التخيير في حالة واحدة<sup>(١)</sup>.

الوجه الخامس: أنه سبحانه وتعالى قال ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ

سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، فاقضى أن يكون الطلاق قولاً يسمع، ليحسن ختم الآية بصفة السمع<sup>(٢)</sup>.

الوجه السادس: أنه سبحانه جعل للمؤمنين شيئاً، وعليهم شيئين، فالذي لهم تربص المدة المذكورة، والذي عليهم إما الفيئة وإما الطلاق، وعندكم ليس عليهم إلا الفيئة فقط، وأما الطلاق فليس عليهم، بل ولا إليهم، وإنما هو إليه سبحانه عند انقضاء المدة، فيحكم بطلاقها عقيب انقضاء المدة شاء أو أبى، ومعلوم أن هذا ليس إلى المؤلي ولا عليه، وهو خلاف ظاهر النص<sup>(٣)</sup>.

٢- ولما ثبت عن كبار الصحابة رضي الله عنهم - وهم أكثر - من أنهم يجعلون

(١) زاد المعاد (٣٤٨/٥)، وانظر: المقدمات (٦١٩/١)، الرسالة للشافعي (ص ٥٨١)، الحاوي (٣٤٢-٣٤١/١٠).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) زاد المعاد (٣٤٩/٥)، وانظر: بداية المجتهد (١٠٠/٢).

المدة أجلا لاستحقاق المطالبة، قال الإمام الشافعي: «الأكثر ممن روي عنه من أصحاب النبي ﷺ عندنا: إذا مضت أربعة أشهر وقف المولي، فيما أن يفيء، وإما أن يطلق»<sup>(١)</sup>. وإليك بعضها:

أ — قال سليمان بن يسار<sup>(٢)</sup>: «أدركت بضعة عشر رجلا من الصحابة، كلهم يوقف المولي»<sup>(٣)</sup> يعني: بعد أربعة أشهر.

ب — وعن سهيل بن أبي صالح عن أبيه<sup>(٤)</sup> قال: «سألت اثني عشر

(١) الرسالة (ص ٥٧٧).

(٢) وهو أبو أيوب، وقيل أبو عبد الرحمان وأبو عبد الله، سليمان بن يسار المدني، مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية، الفقيه الإمام عالم المدينة، ومفتيها، من فقهاها السبعة وعلمائهم ممن يُرضى وينتهى إلى قولهم. قال ابن سعد: «كان ثقة، عالما، رفيقا، فقيها، كثير الحديث، مات سنة سبع ومئة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة». انظر: طبقات ابن سعد (٥/١٧٤)، سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٤—٤٤٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب في المولي يوقف (٥/١٣٢)، وانظر: سنن سعيد بن منصور (٣/٥٦/٢) برقم (١٩١٥)، وسنن البيهقي (٧/٣٧٦). والأثر صححه الألباني في الإرواء (٧/١٧٢) برقم (٢٠٨٦).

(٤) وسهيل بن أبي صالح: هو أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان المدني، مولى أم المؤمنين جويرية بنت الأحمس الغطفاني، الإمام المحدث الكبير الصادق، قال سفيان بن عيينة: «كنا نعدّ سهيل بن أبي صالح ثبنا في الحديث». توفي رحمه الله في ولاية أبي جعفر المنصور. انظر: تهذيب الكمال (١٢/٢٢٣—٢٢٨)، سير أعلام النبلاء (٥/٤٥٨—٤٦١)، تهذيب التهذيب (٢/١٢٩).

رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ عن المولي، فقالوا: ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر»<sup>(١)</sup>.

ج — قال عليّ ﷺ: «إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع به طلاق، وإن مضت الأربعة الأشهر، حتى يوقف، فيما أن يطلق، وإما أن يفىء»<sup>(٢)</sup>.

وأبوه: هو أبو صالح ذكوان السّمان الزّيّات المدنيّ، مولى أمّ المؤمنين جويرية بنت الأحس الغطفانيّ، القدوة الحافظ الحجّة، من كبار العلماء بالمدينة، قال أحمد: «ثقة ثقة، من أجلّ الناس وأوثقهم، وقد شهد الدّار زمن عثمان». توفي رحمه الله سنة إحدى ومئة بالمدينة. انظر: تمذيب الكمال (٥١٣/٨—٥١٧)، سير أعلام النبلاء (٣٦/٥).

(١) أخرجه البيهقي: كتاب الإيلاء: باب من قال يوقف المولى بعد التريص أربعة أشهر فإن فاء وإلا طلق (٣٧٧/٧)، والأثر صححه الألباني في الإرواء (١٧٢/٧).

(٢) أخرجه مالك: كتاب الطلاق: باب الإيلاء (٥٥٦/٢) برقم (١٧)، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب انقضاء الأربعة (٤٥٧/٦) برقم (١١٦٥٦)، وابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب في المولي (١٣١/٥)، وسعيد بن منصور: كتاب الطلاق: باب من قال يوقف المولي عند الأربعة الأشهر (٥٥٠/٢/٣) برقم (١٩٠٦)، والبيهقي: كتاب الإيلاء: باب من قال يوقف المولى بعد تريص أربعة أشهر فإن فاء وإلا طلق (٣٧٧/٧) وصححه، وصححه أيضا ابن عبد البر في الاستذكار (٨٢/٧) وابن حزم في المحلى (٤٧/١٠) وابن حجر في فتح الباري (٣٣٨/٩) والألباني في الإرواء (١٧٢/٧).



وهو قول ثابت عن عائشة<sup>(١)</sup> و عثمان<sup>(٢)</sup> وابن عمر<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهم وغيرهم كثير<sup>(٤)</sup>.

٣— ولأن مدة الإيلاء شرعية لم يتقدمها فرقة فلم يتعقبها بينونة كمدة العدة<sup>(٥)</sup>.

٤— ولأنها يمين بالله تعالى توجب الكفارة، فلم يقع بها الطلاق

(١) أخرجه عبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب انقضاء الأربعة (٤٥٨/٦) برقم (١١٦٥٩) و(١١٦٦٠).

انظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٣٢/٥)، سنن سعيد بن منصور (٥٦/٢/٣) برقم (١٩١٣—١٩١٤)، سنن البيهقي (٣٧٨/٧). والأثر صححه ابن حجر في فتح الباري (٣٣٨/٩) والألباني في الإرواء (١٧١/٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب انقضاء الأربعة (٤٥٨/٦—٤٥٩) برقم (١١٦٦٤)، وابن أبي شيبة: كتاب الطلاق: باب في المولي: يوقف (١٣٢/٥)، والبيهقي: كتاب الإيلاء: باب من قال يوقف المولي بعد تربص أربعة أشهر فإن فاء وإلا طلق (٣٧٧/٧)، وصححه ابن عبد البر في الاستذكار (٨٥/١٧)، وابن حجر في فتح الباري (٣٣٨/٩)، والألباني في الإرواء (١٧١/٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق: باب قول الله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ...﴾ (٢٠٢٦/٥) برقم (٤٩٨٦).

(٤) انظر: الاستذكار (٨٧—٨٤/١٧) فتح الباري (٣٣٨—٣٣٩)، الإرواء (١٦٩/٧—١٧٢). وغيرهم.

(٥) المقنع في شرح مختصر الخرقى (٩٨٦/٣).

كسائر الأيمان، وكالإيلاء على أقل من أربعة أشهر<sup>(١)</sup>.

وهذه نهاية أدلة الفريقين باختصار، وبقي قولان غير مشهورين،  
تعمدت تأخيرهما لعدم تعلقهما بسبب الخلاف المشهور بين القولين السابقين.  
والآن سأذكر القولين الباقيين، مع ذكر أدلتها ومناقشتها وبالله التوفيق.  
القول الثالث: لا يكون الرجل موليا حتى يحلف ألا يمسه أبدا.  
وبه قال ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: من حلف على ترك الوطء في قليل من الأوقات أو  
كثير، وتركها أربعة أشهر فهو مول.  
وهو منقول عن الحسن البصري<sup>(٣)</sup> وطائفة<sup>(٤)</sup>.

(١) الحاوي (٣٤٢/١٠)، وانظر: زاد المعاد (٣٤٩/٥).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور: كتاب الطلاق: باب ما جاء في الإيلاء (٥٠/٢/٣) برقم (١٨٨٠)،  
وعبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب الإيلاء (٤٤٧/٦) برقم (١١٦٠٨)، واليهيقي: كتاب الإيلاء: باب  
من قال عزم الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر (٣٨٠/٧)، وصححه ابن حزم في المحلى (٤٣/١٠).

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري،  
وقيل غير ذلك، سيد أهل زمانه علما وعملا، من كبار التابعين وكبرائهم، وجمع كل  
فن من علم وزهد وورع وعبادة، ومن أقواله الدالة على ذلك: "إنما الفقيه: الزاهد في  
الدنيا، البصير بدينه - أو بذنبه -، المداوم على عبادة ربه". توفي رحمه الله سنة عشر  
ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤ - ٥٨٧)، وفيات الأعيان (٦٩/٢ - ٧٢).

(٤) انظر: بداية المجتهد (١٠١/٢)، الإشراف (ص ٢٢٦)، المغني (٨/١١)، وغير ذلك.

الأدلة:

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- أن الزوج إذا حلف على ما دون ذلك، أمكنه التخلّص بعد التبرّص بغير حنث، فلم يكن مولياً، كما لو حلف لا وطئها في مدينة بعينها<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: بأنه لا يمكنه التخلّص بعد التبرص من يمينه بغير حنث، فأشبه المطلقة، بخلاف اليمين على مدينة معيّنة<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: ولأنه ليس في النص شرط الأبد<sup>(٣)</sup>، فظاهر عموم النص خلافه<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثالث: ولأنه ممتنع من وطء زوجته زيادة على مدة التبرص بيمين منعقدة كالحالف على التأبید<sup>(٥)</sup>.

أدلة القول الرابع:

(١) المغني (٩/١١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) بدائع الصنائع (١٧١/٣).

(٤) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٤١/٢).

(٥) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٤١/٢).

استدل أصحاب القول الرابع بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾.

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة -على أن من ترك الوطاء في قليل

من الأوقات أو كثير، وتركها أربعة أشهر فهو مول- من وجهين:

الوجه الأول: أن الحلف على ترك الوطاء في أقل من أربعة أشهر

يدل على أنه مول، لأن الإيلاء الحلف، وهذا حالف<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأنه إذا حلف على يوم يصير بعد مضيّه ممتنعاً بغير

يمين، فكان كالمبتدي للامتناع بغير يمين<sup>(٢)</sup>، وصار غير حالف.

الوجه الثاني: أن الآية فيها بيان المدة التي تضرب للمولى ليفيء

بعدها أو يطلق<sup>(٣)</sup>، فهي ذكرت المدة لثبوت حكم الإيلاء لا للإيلاء.

واعترض عليه: بأن ذكر المدة في حكم الإيلاء لا يكون ذكراً في

الإيلاء، لأن الحكم ثبت بالإيلاء، إذ به يتأكد المنع المحقق للظلم<sup>(٤)</sup>.

٢- عن أنس بن مالك قال «آلى رسول الله ﷺ من نسائه، ...

(١) انظر: المغني (٨/١١).

(٢) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٤١/٢).

(٣) الروضة الندية (٩٦/٢)، وانظر: نيل الأوطار (٢٥٨/٦).

(٤) بدائع الصنائع (١٧١/٣).

فقالوا: يا رسول الله: آليت شهرا؟ فقال: الشهر تسع وعشرون»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: دل الحديث على أنه وقع منه ﷺ الإيلاء شهرا، ودخل على نسائه بعده، فلو كان الإيلاء أربعة أشهر فصاعدا - ولا يصح أقلّ منها- لم يقع منه ﷺ ذلك<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: إنّ معنى الحديث: أي حلف لا يدخل عليهنّ شهرا، وليس المراد به الإيلاء المتعارف بين الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: ولأئنا نقول بموجبه: «بأنّ من حلف لا يدخل على امرأته يوما أو شهرا أو سنة لا يكون موليا في حق حكم الطلاق، لأنّ الإيلاء يمين يمنع الجماع وهذا لا يمنع الجماع»<sup>(٤)</sup>.

الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الثاني: وهو عدم

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق: باب قول الله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ...﴾

(٢) (٢٠٢٦/٥) برقم (٤٩٨٤).

(٣) الروضة الندية (٩٦/٢).

(٤) إكمال المعلم (٤٥/٥)، شرح مسلم (٨٨/١٠)، فتح الباري (٣٣٦/٩).

(٤) بدائع الصنائع (١٧١/٣).

المطالبة بالفيئة إلا بعد أربعة أشهر، ولا يقع الطلاق بمجرد مضيّ الأربعة بل يوقف، وعليه: لا يكون موليا إلا إذا حلف على أزيد من أربعة أشهر -أي من شرط الإيلاء الحلف على الترك أزيد من أربعة أشهر-.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١- لقوة أدلة القول الثاني مع قلة الاعتراضات الواردة عليها أو ضعفها، عكس أدلة القول الأول، فضلا عن أدلة القول الثالث والرابع.
- ٢- ولأنّ القول الثالث: وهو قول عبد الله بن عباس رضى الله عنهما: الإيلاء على الأبد، محتمل: يحتمل أن يكون معناه أنّ الإيلاء إذا ذكر مطلقا عن الوقف يقع على الأبد، وإن لم يذكر الأبد، ونحن نقول به ويحتمل أنّه أراد به أنّ ذكر الأبد شرط صحة الإيلاء في حق حكم الطلاق، فيحمل على الأول توفيقا بين الأقاويل<sup>(١)</sup>، لا سيما وله قول آخر كما تقدم، كما أنّ عموم النص على خلاف هذا الشرط.
- ٣- ولأنّ القول الرابع: وهو أنّ من حلف على ترك الوطاء في قليل من الأوقات أو كثير، وتركها أربعة أشهر فهو مول، قول شاذ كما قال

(١) بدائع الصنائع (٣/١٧١).

ابن القيم<sup>(١)</sup>، وقال ابن المنذر: «أنكر هذا القول كثير من أهل العلم، وقالوا: لا يكون الإيلاء أقلّ من أربعة أشهر»<sup>(٢)</sup>، ولأنّ المولى من لا يملك قربان امرأته في المدة إلا بشيء يلزمه، وإذا عقد يمينه على شهر، فهو يتمكن من قربانها بعد مضيّ الشهر من غير أن يلزمه شيء، فلم يكن مولياً<sup>(٣)</sup>.

٤— ولأنّ القول الذي رجحناه: هو قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإذا خرج من خلافهم - كالأئمة الأربعة - متوخياً مواطن الإتيان مهما أمكنه كان آخذاً بالحزم، وعاملاً بالأولى، وكذلك إذا قصد في مواطن، وتوخى ما عليه الأكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد، فإنه قد أخذ بالحزم والأحوط والأولى، ما لم يخالف كتاباً أو سنة»<sup>(٤)</sup>.

٥— قال الإمام ابن العربي: «وظاهر الآية يقتضي أنّها لمن آلى أكثر من أربعة أشهر، لأنّها لا تخلو من ثلاثة تقديرات. الأولى: للذين يؤلون من نسائهم أكثر من أربعة أشهر تربّص أربعة أشهر. الثاني: للذين يؤلون

(١) زاد المعاد (٥/٣٤٥)، وانظر: المفهم (٤/٢٦٤).

(٢) الإشراف (ص ٢٢٦).

(٣) المبسوط (٧/٢٢٢).

(٤) حاشية ابن القاسم على الروض المربع (١/١١).

من نسائهم أربعة أشهر تربص أربعة أشهر. الثالث: للذين يؤلون من نسائهم أقلّ من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر.

فالثالث باطل قطعاً، والأول مراد قطعاً، والثاني محتمل للمراد احتمالاً بعيداً، والأصل عدم الحكم فيه، فلا يقضى به بغير دليل يدلّ عليه<sup>(١)</sup>.

٦— ولأنّ مدة التربص، غير مدة الحلف، وهو لما جعل مدة التربص الأربعة، فلا تكون الفيئة في الأربعة، بل خارج الأربعة، فإذا الحلف لا يكون إلا على أزيد من الأربعة<sup>(٢)</sup>.

٧ — وأخيراً:— أختتم كل ما تقدم بقول الإمام الشافعي رحمه الله -ولله دره- إذ يقول: «فكيف يكون عازماً على أن يفيء كل يوم، فإذا مضت أربعة أشهر لزمه الطلاق، وهو لم يعزم عليه، ولم يتكلم به؛ أترى هذا قولاً يصحّ في العقول لأحد»<sup>(٣)</sup>ا.هـ.

والحمد لله رب العالمين.

(١) أحكام القرآن (١/١٧٩).

(٢) حاشية العدوي (٤/٩١).

(٣) الرسالة للشافعي (ص ٥٨٤).



## المبحث الثالث: إذا احتاجت المرأة المرضعة ولدها وهي في حبال والده زيادة النفقة فما الحكم؟

وصورتها: إذا أرضعت الزوجة ولدها وهي في حبال والده -سواء كانت منكوحه أو مطلقة طلاقا رجعيا-، فاحتاجت إلى زيادة نفقة<sup>(١)</sup>، فهل يلزم ذلك الأب؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: لزمه ذلك.

وبه قال الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> ووجه عند الشافعية<sup>(٤)</sup> وهو مذهب

(١) والنفقة في اصطلاح الفقهاء: هي عبارة عن الادرار على الشيء بما به يقوم بقائه. التعريفات الفقهية

(ص ٥٣٢)، وانظر: أنيس الفقهاء (ص ١٦٨)، المصباح المنير (٢/٦١٨)، المطلع (ص ٣٥٢).

وعرفها بعض الباحثين تعريفا جامعا بقوله هي: "كل ما يحتاج إليه الإنسان لإقامة حياته من طعام

وكسوة وسكنى وخدمة، وكل ما يلزم بحسب العرف". نفقة الأقارب في الإسلام (ص ٢٤).

(٢) لم أجد نقلا صريحا في ذلك، إلا أنهم نصوا على وجوب النفقة على الزوجة وإدرار ثديها إن كانت

مرضعة كما ذكر ذلك ابن الهمام، ووجوب إدرار الثدي من زيادة النفقة التي تحتاجها للرضعة في هذه

الحالة. انظر: فتح القدير (٤/٣٧٤)، تحفة الفقهاء (٢/٣٤٨)، حاشية ابن عابدين (٣/٦١٩ و٦٢٠).

(٣) بشرط إذا كان الولد حرا، أما لو كان ولدها رقاً: فالزائد على سيدها. انظر:

حاشية الدسوقي (٢/٥٠٩)، جامع الأمهات (ص ٣٣٢)، جواهر الإكليل مع مختصر

تحليل (١/٤٠٢)، الخرشي (٤/١٨٤-١٨٥).

(٤) المهذب (٤/٦٣٥)، التهذيب (٦/٣٨٨)، العزيز (١٠/٧٤)، الروضة (٦/٨٨-٨٩)،

معني المحتاج (٣/٤٥٠).

الحنابلة<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: لا يلزمه ذلك.

وبه قال الشافعية في أصح الوجهين<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١ — قال تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إنَّ زيادة النفقة لأجل إرضاع الولد من جملة المعروف

فلزمت<sup>(٤)</sup>.

٢ — ولأنَّ الزوجة تستحق النفقة على قدر كفايتها، فإذا زادت

حاجتها زادت كفايتها<sup>(٥)</sup>، وهنا احتاجت في زمن الإرضاع إلى زيادة

الغذاء فلزمت<sup>(٦)</sup>.

(١) المغني (٤٣٣/١١)، كشاف القناع (٤٨٧/٥)، معونة أولي النهى (٨٨/٨).

(٢) المهذب (٦٣٥/٤)، التهذيب (٣٨٨/٦)، العزيز (٧٤/١٠)، الروضة (٨٨/٦—٨٩)،

معني المحتاج (٤٥٠/٣).

(٣) البقرة (٢٣٣).

(٤) انظر: المغني (٤٣٣/١١).

(٥) المغني (٤٣٣/١١).

(٦) انظر: الروضة (٨٩/٦)، جواهر الإكليل (٤٠٢/١).

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- أن النفقة مقدرة فلا تجب الزيادة لحاجتها، كما لا تجب الزيادة في نفقة الأكلة لحاجتها<sup>(١)</sup>.

ويعترض عليه: بأن ذلك بناء على أن نفقة الزوجة مقدرة، وهو

غير صحيح، لأن قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup> ينفي التقدير<sup>(٣)</sup>، بل الآية مطلقة، ومن قدر فقد خالف النص<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأول.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- لقوة أدلة أصحاب القول الأول، مع وجود الاعتراضات القوية

على دليل أصحاب القول الثاني.

(١) المهذب (٤/٦٣٥)، وانظر: الحاروي (١١/٤٩٥).

(٢) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٢/١٧٦).

(٣) بدائع الصنائع (٤/٢٣)، وعليه: إن نفقة الزوجة غير مقدرة على الراجح، وبه قال

جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة. انظر: بدائع الصنائع (٤/٢٣)، الإشراف

للقاضي عبد الوهاب (٢/١٧٦)، المغني (١١/٣٤٩-٣٥٠)، وانظر: تمام البحث في هذه

المسألة وتحريرها للعلامة ابن القيم في زاد المعاد (٥/٤٩٠-٥٠٣) فقد أجاد وأفاد.

٢— ولأنّ المرأة المرضعة ولدها تحتاج في حال الرضاع إلى أكثر ممّا تحتاج إليه في غيره<sup>(١)</sup>.

٣— ولأنّ عادة المرضع تحتاج إلى زيادة أكل على غيرها<sup>(٢)</sup>، والعادة محكمة<sup>(٣)</sup>.

٤— ولأنّ المشاهد أنّ المرضعة تحتاج إلى طعام أكثر من غيرها، فوجب مراعاة هذا، وإلا أدى عدم ذلك إلى ضعفها ومرضها، وبالتالي يضعف الرضيع وربما يتعرض للهلاك<sup>(٤)</sup>.

٥— ويمكن أن نلزم الشافعية بهذه الزيادة من جهة أخرى يوافقوننا عليها، وهي: حمل الزيادة المحتاج إليها لتربية الولد، وعلى أبيه القيام بكفّايته<sup>(٥)</sup>. والحمد لله رب العالمين.

تنبيه:

ومما يحسن التنبيه عليه هنا، مسألة تطرق إليها الفقهاء تتعلق بأحكام الزيادة في باب النفقة، فأحببت ذكرها وهي: فيما إذا كانت المرأة مفارقة

(١) التهذيب (٣٨٨/٦).

(٢) حاشية العدوي على الخرشى (١٨٤/٤).

(٣) انظر تفصيل هذه القاعدة في الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٦٣-٧٠).

(٤) أحكام الرضاع في الإسلام (ص ١٠٣).

(٥) وقد صرح بذلك الإمام الرافعي في العزيز (٧٤/١٠).

- أي في غير حبال والده بأن كانت مطلقة طلاقاً بائناً- وطلبت أجره إرضاع ولدها زيادة على أجره المثل. فما الحكم؟  
ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية<sup>(١)</sup>: إلى عدم لزوم الأب إجابة ذلك، ولم تكن أحق بالرضاع بتلك الأجرة، وكان للأب استرضاع أجنبية بأجرة المثل<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- قال تعالى ﴿وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَرِّضْهُ لِأُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أي اختلفتم، وفي طلبها زيادة على أجره المثل تعاسر،

(١) الهداية مع البناية (٥/٥٣٨)، الفتاوى الهندية (١/٥٦١)، الذخيرة (٤/٢٧١)، شرح العلامة زروق على متن الرسالة (٢/٩٥)، العزيز (١٠/٧٥)، مغني المحتاج (٣/٤٥٠)، الكافي (٣/٣٨٠)، المحلى (١٠/٣٤١)، الإنصاف (٩/٤٠٧) وقال: «على الصحيح من المذهب، وقال في الواضح: لها أخذ فوق أجره المثل مما يتسامح به، وأما لو طلبت أكثر من أجره مثلها، ولم يوجد من يرضعه إلا بمثل تلك الأجرة، فالأم أحق، لتساويهما في الأجرة، وميزت الأم». وانظر: الفروع (٥/٦٠٠).

(٢) قال الماوردي: «فلو كانت ذات لبن لا يستغنى عنه المولود، وليس يوجد لبن من غيرها، أخذت جبراً بإرضاع اللبن حفظاً لحياة الولد، وأعطيت أجره المثل - أي دون الزيادة - ولو قيل: لا أجره لها، لأنه حق تعين عليها وعجز الأب عنه فجرى مجرى نفقة إذا أعسر الأب وأيسرت لكان له وجه». الحواوي (١١/٤٩٦-٤٩٧).

(٣) الطلاق (٦).

فجاز للأب أن يعدل به إلى غيرها<sup>(١)</sup>.

٢- قال تعالى ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: قوله تعالى ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ أي: أن يؤخذ منه

زيادة على أجرة المثل<sup>(٣)</sup> - أي فيقع الضرر على الأب-<sup>(٤)</sup>.

٤- ولأنها أسقطت حقها باشتطاطها، وطلبها ما ليس لها<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاوي (٤٩٦/١١)، وانظر: المبسوط (٢٠٨/٥)، تبين الحقائق (٦٣/٣)، المهذب

(٤/٦٣٥)، شرح الزركشي (٤١/٦)، وقال الشوكاني: «ومما يومیء إلى هذا الجمع

الذي ذكرناه: قوله عزوجل ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فإن تقييد

ذلك بالمعروف، مشعر بأنه الذي على الزوج لها، فليس عليه أن يزيد عليه -أي على

أجرة المثل-، ولا عليها أن ترضع بدونه -أي دون أجرة المثل ولو وجدت متبعة-

ويومیء إلى ذلك أيضا لفظ التعاسر المذكور في الآية». السيل الجرار (٤٤١/٢).

(٢) البقرة (٢٣٣).

(٣) البحر الرائق مع منحة الخالق (٢٢١/٤)، الاختيار (١٠/٤).

(٤) الحاوي (٤٩٦/١١)، المهذب (٤/٦٣٥).

(٥) المغني (٤٣٢/١١)، شرح الزركشي (٤١/٦).



## الفصل السادس

### في العدة

وفيه مبحثان

المبحث الأول: حكم ما إذا زادت مدة الحمل على

سنتين

المبحث الثاني: الحامل الزائدة على واحد بما تنقضي

عدتها؟





### المبحث الأول: حكم ما إذا زادت مدة الحمل على سنتين

تجد بعض الأحكام بنى عليها الفقهاء مذاهبهم، بناء على اختلافهم في أكثر مدة الحمل، كالمرأة إذا ولدت لأكثر مدة الحمل فما دون، من يوم موت الزوج أو طلاقه، ولم تكن تزوجت، ولا وطئت، ولا انقضت عدتها<sup>(١)</sup> بالقروء، ولا بوضع الحمل، فإن الولد لاحق بالزوج، وعدتها منقضية به<sup>(٢)</sup>، وإلى غير ذلك من الأحكام<sup>(٣)</sup>.

لذا ذكرت هذه المسألة لتعلقها بموضوع البحث، وأبين ما هي أكثر مدة الحمل التي لا يمكن أن يزداد عليها، ومن باب أولى: هل يزداد الحمل على سنتين؟  
اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى أقوال كثيرة أشهرها<sup>(٤)</sup>:

(١) والعدة في اصطلاح الفقهاء: تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح أو شبهه. التعريفات الفقهية (ص ٣٧٥)، وانظر: أنيس الفقهاء (ص ١٦٧)، المصباح المنير (٢/٣٩٦)، المطلع (ص ٣٤٩). وعرف العدة بعض الباحثين بقوله: "زمن قدره الشارع لزوال ما بقي من آثار الزواج بعد الفرقة" أحكام العدة في الفقه الإسلامي (ص ٢١).

(٢) انظر: المغني (١١/٢٣٣).

(٣) انظر: المعونة (٢/٩٢٣)، الروضة (٨/٣٧٧-٣٧٨)، المغني (١١/٢٣٣-٢٣٤).

(٤) وهناك أقوال أخرى لم أذكرها، لقلة ذكرها في كتب الفقه مع عدم ذكر أدلتها وهي:

القول السادس: أكثر مدة الحمل ثلاث سنين وبه قال الليث بن سعد.

القول السابع: أكثر مدة الحمل ست أو سبع سنين وبه قال الزهري، ورواية شاذة عن مالك.

القول الثامن: ليس لأقصاه وقت يوقف عليه، وبه قال أبو عبيد.

انظر: فتح باب العناية (٢/١٨٨)، بداية الاجتهاد (٢/٣٥٨)، عقد الجواهر الثمينة (٢/٢٦٢)، بلغة

السالك (٢/٢٦٤)، الإشراف (ص ٢٧٨)، المغني (١١/٢٣٢-٢٣٣)، المحلى (١٠/٣١٧).

القول الأول: أكثر مدة الحمل سنتين، ولا يزداد عليها.

وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup> وأحمد في رواية<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أكثر مدة الحمل أربع سنوات، ولا يزداد عليها.

وبه قال المالكية في المشهور<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة في المذهب<sup>(٥)</sup>.

القول الثالث: أكثر مدة الحمل خمس سنوات، ولا يزداد عليها.

وبه قال المالكية في أشهر القولين<sup>(٦)</sup>.

القول الرابع: أكثر مدة الحمل تسعة أشهر، ولا يزداد عليها.

وبه قال الظاهرية<sup>(٧)</sup>.

(١) مختصر القدوري مع اللباب (٩٠/٣)، المبسوط (٤٤/٦)، الهداية مع البناية

(٥/٤٦٦)، الاختيار (١٧٩/٣).

(٢) الهداية (٥٩/٢)، المسائل الفقهية (٢١٤/٢)، المحرر (١٠٤/٢)، الإنصاف

(٩/٢٧٤).

(٣) التفریع (١١٦/٢)، الكافي لابن عبد البر (٦٢٠/٢)، القوانين الفقهية (ص ١٥٧)،

جامع الأمهات (ص ٣٢٠).

(٤) مختصر المزني (ص ٢٣٣)، الوسيط (١٣٣/٦)، العزيز (٤٥١/٩)، الروضة (٣٧٧/٨)،

مغني المحتاج (٣/٣٩٠).

(٥) مختصر الخرقى (ص ١١٠)، المسائل الفقهية (٢١٤/٢)، الفروع (٥٣٧/٥)، الإنصاف

(٩/٢٧٤)، كشاف القناع (٥/٤١٤).

(٦) المدونة (٨٧/٢)، التفریع (١١٦/٢)، القوانين الفقهية (ص ١٥٧)، جامع الأمهات

(ص ٣٢٠)، عقد الجواهر الثمينة (٢/٢٦٢).

(٧) المحلى (١٠/٣١٦).

القول الخامس: أكثر مدة الحمل سنة، ولا يزداد عليها.

وبه قال محمد بن الحكم من المالكية<sup>(١)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما تزيد المرأة في الحمل

على سنتين، ولا قدر ما يتحول ظل عمود المغزل<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: دل الأثر على أنه لا يبقى الولد في رحم أمه زيادة على

(١) بداية المجتهد (٣٥٨/٢)، ومحمد بن الحكم هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحكم، كان أفقه أهل زمانه، وإليه انتهت الرياسة بمصر، له تأليف كثيرة في فنون العلم والرد على المخالفين كلها حسان. قال الشافعي: «وددت لو أن لي ولدا مثله». توفي رحمه الله سنة ثمان وستين ومائتين، وقيل سنة تسع. انظر: مرآة الجنان (١٨١/٢—١٨٢)، الديباج (ص ٢٣١—٢٣٢).

(٢) وهذه العبارة -ظل عمود المغزل- مثل في القلة، لأن ظل عمود المغزل حال الدوران أسرع زوالاً من سائر الأطلال. فتح باب العناية (١٨٨/٢).

(٣) رواه البيهقي: كتاب العدد: باب ما جاء في أكثر الحمل (٤٤٣/٧)، وسعيد بن منصور: كتاب الطلاق: باب المرأة تلد لسنة أشهر (٩٤/٢/٣) برقم (٢٠٧٧)، والدارقطني: كتاب النكاح: باب المهر (٣٢٢/٣) برقم (٢٨٠)، والأثر في إسناده جميلة بنت سعد وهي مجهولة كما قال ابن حزم في المحلى (٣١٦/١٠).

سنتين ولو بفلكة مغزل، وهذا لا يقال إلا توقيفا، ولا مدخل للاجتهاد فيه،  
فصار كأنها قال: سمعت النبي ﷺ يقول ذلك<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن هذا الأثر لا تقوم به حجة لضعفه<sup>(٢)</sup>.

٢— ولأنه قد حصل الاتفاق على سنتين، وما زاد فهو مختلف فيه،  
وليس فيه توقيف ولا اتفاق فلا تثبته<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأن الاتفاق قد انتقلنا عنه بالوجود كما يأتي عند  
ذكر أدلة أصحاب القول الثاني<sup>(٤)</sup>، مع أننا لا نسلم أن هذه المدة متفق  
عليها، لوجود من يقول بأقل من ذلك.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— أن ما لا حد له في الشرع واللغة، فإنه يرجع فيه إلى العادة،  
وقد قيل: ((المالك بن أنس رضي الله عنه: إن عائشة رضي الله عنها قالت: ما تزيد  
... فقال: سبحان الله من يقول هذا؟ هذه جارتنا محمد بن عجلان امرأة

(١) المبسوط (٤٥/٦)، الاختيار (١٧٩/٣)، المسائل الفقهية (٢١٤/٢)، المغني

(٢٣٢/١١).

(٢) انظر: المحلى (٣١٦/١١).

(٣) المسائل الفقهية (٢١٤/٢)، شرح الزركشي (٥٥٨/٥).

(٤) انظر: الحاوي (٢٠٦/١١).

صدق وزوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن في اثني عشرة سنة، تحمل كل بطن أربع سنين»<sup>(١)</sup>.

فإذا تقرر وجوده - كما في هذه القصة وغيرها-<sup>(٢)</sup> وجب أن يحكم به، ولا يزداد عليه<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: إن الأحكام تبنى على العادة الظاهرة، وبقاء الولد في البطن أكثر من سنتين إن ثبت في غاية التدرة، فلا يبنى عليه حكم، مع أنه حكاية حال فيها احتمال أن يكون الولد منها، أو من غيرها، أو كان في بطنها ريح قبل حملها ونحو ذلك...<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثاني: بأن ما روي في ذلك محتمل الخطأ، لأنه لا يعتمد على نص من كتاب أو سنة<sup>(٥)</sup>، فضلا عن أنه لا يصح علميا كما قرره الأطباء،

(١) سنن البيهقي (٤٤٣/٧).

(٢) انظر: سنن البيهقي (٤٤٣/٧)، المعونة (٩٢٤/٢)، الحاوي (٢٠٥/١١)، المغني (٢٣٣/١١).

(٣) المغني (٢٣٣/١١)، وانظر: المهذب (٥٣٣/٤)، مغني المحتاج (٣٩٠/٣)، المقنع في شرح الخرقمي (١٠١١-١٠١٠/٣).

(٤) فتح باب العناية (١٨٨/٢)، وانظر: المبسوط (٤٥/٦).

(٥) انظر: المحلى (٣١٧/١٠).

بل حكموا باستحالة ذلك، وربما هذه المرأة - وغيرها - كانت لا تحيض لمدة ثلاث سنوات ثم شاء الله لها بالحمل في السنة الرابعة، فتظن أن الحمل بقي في بطنها أربع سنين، ولهذا قد يقع نفخ البطن ناتج عن أمراض، كتورم في جانب الرحم أو عن شغف المرأة المفرط بحبها للنسل مما يوهمها بأنها حامل، حيث يظهر عليها أعراض الحمل من انتفاخ البطن وكبر النهدين، وهذا ما يسمونه بالاصطلاح الطبي «الحمل الكاذب»<sup>(١)</sup>.

٢- ولأن عمر ﷺ ضرب لامرأة المفقود أجلا أربع سنين<sup>(٢)</sup>، ولم يكن ذلك إلا لأنه غاية الحمل<sup>(٣)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- إنه قد وجد من كانت مدة حملها خمس سنوات<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: أحكام العدة في الفقه الإسلامي (ص ٢٣٠).

(٢) أخرجه مالك: كتاب الطلاق: باب عدة التي تفقد زوجها (٥٧٥/٢) برقم (٥٢)، وعبد

الرزاق: كتاب الطلاق: باب التي لا تعلم مهلك زوجها (٨٥/٧) برقم (١٢٣١٧)،

والبيهقي: كتاب العدة: باب من قال تنتظر أربع سنين ثم أربعة أشهر ثم تحل (٤٤٥/٧)

وصححه الألباني في الإرواء (١٥١/٦) برقم (١٧٠٩)، وانظر: التلخيص الحبير (٢٣٥/٣).

(٣) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٧٣/٢)، المسائل الفقهية (٢١٤/٢)، المغني

(٢٣٣/١١).

(٤) انظر: المعونة (٩٢٤/٢).

ويمكن الاعتراض عليه: بما تقدم في الاعتراض على أصحاب القول الثاني عند ذكر دليل الأول.

### أدلة القول الرابع:

استدل أصحاب القول الرابع بما يلي:

١- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ قَعَدَتْ، فَلتَجْلِسُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ حَتَّى يَسْتَبِينَ حَمْلَهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَبِنْ حَمْلَهَا فِي تِسْعَةِ أَشْهُرٍ، فَلتَعْتَدُ بَعْدَ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، عِدَّةَ الَّتِي قَد قَعَدْتَ عَنِ الْحَيْضِ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إنَّ عمر رضي الله عنه لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر<sup>(٢)</sup>. واعتراض عليه: بأنَّ الأثر لم ينص على أنَّ أكثر مدة الحمل تسعة أشهر، وإنَّما نص على أنَّ الحمل يستبين في تسعة أشهر، فالمطلقة التي حاضت حيضة أو حيضتين ثم رفع حيضها أمرت بالانتظار لمدة تسعة أشهر حتى يستبين حملها، واستبانة الحمل في هذه المدة قد تكون بالوضع وقد تكون بكبر بطن الحامل، فإذا استبان الحمل فيها بكبر البطن، فإنَّ عمر رضي الله عنه جعل التسعة الأشهر بمثابة الثلاثة الأشهر أو الأربعة الأولى في

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى (٣١٧/١٠) من طريق عبد الرزاق - ولم أعثر عليه في المصنف بعد البحث عليه - والأثر احتج به ابن حزم.

(٢) المحلى (٣١٧/١٠).



الحمل المعتاد الذي يستبين بكبر بطن الحامل في الأشهر الأولى: الثالث والرابع.

وعليه: فقوله يدل على أن الحمل قد يكون في بطن أمه أكثر من تسعة أشهر، وبهذا يكون قول عمر رضي الله عنه حجة عليهم لا لهم<sup>(١)</sup>.

#### أدلة القول الخامس:

استدل لأصحاب القول الخامس: بأن أكثر مدة الحمل سنة، لأنّ هذا هو المعتاد والثابت بالعلم والمشاهدة، ولتقرير الأطباء أن الولد لا يمكن أن يبقى في بطن أمه زيادة على سنة<sup>(٢)</sup>.

#### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأخير وهو أن أكثر مدة الحمل سنة، ولا يزداد عليها.

#### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أنّ الغالب المشاهد هو بقاء الطفل في بطن أمه سنة، والأحكام تبني على العادة الغالبة الظاهرة، وما زاد على هذه المدة نادر إن وجد، والنادر لا حكم له.

(١) أحكام العدة في الفقه الإسلامي (ص ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) انظر: الأحوال الشخصية (ص ٤٥٨).

٢- ولسلامة هذا القول من الاعتراضات، عكس الأقوال الأخرى، فإنها لا تخلو من مقال: سواء من حيث الأثر أو النظر أو الواقع، وأما كون عمر رضي الله عنه يضرب لامرأة المفقود أجلا أربع سنين، لا يلزم منه أنه غاية مدة الحمل، بل ولا فيه التصريح بذلك، ولعله ضرب هذه المدة من باب الاحتياط على حسب ما رآه رضي الله عنه من القرائن، كما أن تحديد المدة لامرأة المفقود بأجل معيّن فيه خلاف قوي بين الفقهاء<sup>(١)</sup>.

٣- ولأن الأصل في هذه المسألة الرجوع إلى أهل الخبرة، وأهل الخبرة - مع وجود الوسائل المتطورة والاستفادة منها في هذا الباب - قد قرروا ما رجحناه، بل وحكموا على أن الزيادة على ذلك من المستحيلات<sup>(٢)</sup>. والله أعلم

٤- وأختتم هذه المسألة بما ذكره العلامة ابن رشد مع تعليقه لما رجحناه بقوله: «وهذه المسئلة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة، وقول ابن عبد الحكم والظاهرية هو أقرب إلى المعتاد، والحكم إنّما يجب أن يكون بالمعتاد لا بالنادر، ولعله أن يكون مستحيلا»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة مع بيان الراجح فيها: التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية (ص ٢٢٨-٢٣٠).

(٢) انظر: أحكام العدة في الفقه الإسلامي (ص ٢٣٠).

(٣) بداية المجتهد (٢/٣٥٨).

المبحث الثاني: الحامل الزائدة على واحد بم تنقضي عدتها؟

ذهب جماهير الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية<sup>(١)</sup>: إلى أن الحمل إذا كان اثنين أو أكثر، لم تنقض عدتها إلا بوضع الآخر<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- قال تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط (٤١/٦)، بدائع الصنائع (١٩٨/٣)، المدونة (٦٧/٢-٦٨)، حاشية الدسوقي (٤٧٤/٢)، الروضة (٣٧٥/٨)، مغني المحتاج (٣٨٨/٣)، شرح الزركشي (٥٥٥/٥)، كشاف القناع (٤١٣/٥)، المحلى (٢٦٣/١٠)، مصنف ابن أبي شيبة (١٧٥/٥-١٧٦).

(٢) وعلى هذا القول: فلو وضعت أحدهما وكانت رجعية فلزوجها الرجعة قبل أن تضع الثاني أو الآخر لبقاء العدة.

وذهب عكرمة والحسن إلى: أنها تنقضي عدتها بوضع الأول، ولا تتزوج حتى تضع الآخر. فعن قتادة: عن عكرمة قال: "إذا وضعت الأول فقد بانت، قال: قيل له: تزوج؟ قال: لا. قال قتادة: خصم العبد". أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٦/٥). قال ابن قدامة: "وهذا قول شاذ، يخالف ظاهر الكتاب وأقوال أهل العلم والمعنى". المغني (٢٢٩/١١). وانظر: بدائع الصنائع (١٩٨/٣)، الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٦٧/٢)، الإشراف (ص ٢٨٢).

(٣) الطلاق (٤).

وجه الدلالة: قوله ﴿يَضَعَنَّ حَمْلُهَا﴾ وهذه لم تضع الحمل، وإثما وضعت بعضه<sup>(١)</sup>، لأنّ الحمل اسم لجميع ما في بطنها<sup>(٢)</sup>، فمتى ما بقي من حملها شيء في بطنها لم تضع حملها<sup>(٣)</sup>، ولهذا قال ﴿يَضَعَنَّ﴾ ولم يقل سبحانه «يلدن»، فعلق سبحانه انقضاء العدة بوضع الحمل لا بالولادة<sup>(٤)</sup>.

٢— ولأنّ العدة شرعت لمعرفة البراءة من الحمل، فإذا علم وجود الولد الثاني أو الثالث، فقد تيقن وجود الموجب للعدة، وانتفت البراءة الموجبة لانقضائها<sup>(٥)</sup>.

٣— ولأنّها لو انقضت عدتها بوضع الأول، لأبيح لها النكاح، كما لو وضعت الآخر، فإن وضعت ولدا، وشكّت في وجود ثان، لم تنقض عدتها حتى تزول الرّيبة، وتيقن أنّها لم يبق معها حمل، لأنّ الأصل بقاؤها،

(١) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٦٧/٢).

(٢) المبسوط (٤١/٦).

(٣) المحلى (٢٦٥/١٠).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (١٩٨/٣).

(٥) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٦٧/٢)، المغني (٢٢٩/١١)، وانظر: بدائع

الصنائع (١٩٨/٣).

فلا يزول بالشك<sup>(١)</sup>.

٤— ولأنّ العدة بالشهور وبالأقراء وبوضع الحمل، ثم قد ثبت أنّها  
تعد بثلاثة أشهر كوامل، كذلك بثلاثة أقراء كوامل، فكذلك بوضع  
الحمل كوامل<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المغني (١١/٢٢٩).

(٢) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٢/١٦٧).

## الفصل السابع

### في الرضاع والقسمة

وفيه ثلاثة مباحث

- المبحث الأول: حكم مراعاة الزيادة على الحولين  
المبحث الثاني: حكم مراعاة الزيادة اليسيرة  
المبحث الثالث: حكم ما إذا جعلت إحدى نسائه جعلاً  
بأن يزيد لها في القسم



المبحث الأول: حكم مراعاة الزيادة على الحولين

اتفق الفقهاء على أن التحريم بالرضاع<sup>(١)</sup> يثبت في الحولين<sup>(٢)</sup>، ثم اختلفوا في الزيادة - غير اليسيرة كرضاع الكبير - على الحولين هل تؤثر في التحريم وينبغي مراعاتها أولاً؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد - زيادة غير

يسيرة - على الحولين<sup>(٣)</sup>.

وبه قال جماهير الفقهاء من الحنفية<sup>(٤)</sup> والمالكية<sup>(٥)</sup> والشافعية<sup>(٦)</sup>

(١) والمراد بالرضاع - بفتح الراء وكسرها - في اصطلاح الفقهاء: مصّ الرضيع من ثدي الأدمية في مدة الرضاع. كتاب التعريفات (ص ١١١)، وانظر: المصباح المنير (٢٢٩/١)، المطلع (ص ٣٥٠).

(٢) بداية المجتهد (٣٦/٢)، الإفصاح (١٤٨/٢).

(٣) قال القرطبي: «جمهور السلف والخلف من الفقهاء وغيرهم: رأوا أن رضاعة الكبير للأجنبية لا تجوز، وإن وقعت لم يلزم لها حكم لا في النكاح ولا في الحجاب...». المفهم (١٧٨/٤).

(٤) مختصر الطحاوي (ص ٢٢٠)، مختصر القدوري مع اللباب (٣١/٣)، الهداية مع البناية (٨١٠/٤).

(٥) الموطأ (٦٠٤/٢)، المدونة (٢٨٩/٢)، مختصر خليل (ص ١٦٢).

(٦) الأم (٤٧/٥ - ٤٩)، العزيز (٥٦٠/٩)، مغني المحتاج (٤١٦/٣).



والحنابلة<sup>(١)</sup> والظاهرية ماعدا ابن حزم<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: يجوز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة غير

يسيرة- على الحولين.

وبه قال ابن حزم<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: يجوز ذلك للحاجة -فهو عندهم رخصة للحاجة لا

غير-.

وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما

الله<sup>(٤)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

(١) مختصر الخرقى (ص ١١١)، الهداية (٦٥/٢)، كشف القناع (٤٤٥/٥).

(٢) المحلى (١٩/١٠)، وانظر: فتح الباري (٥٣/٩) فقد ردّ على من توهم أن مذهب

الظاهرية -غير ابن حزم- على خلاف مذهب الجمهور.

(٣) المحلى (١٧/١٠) وقال: «ولا فرق» -أي بين رضاع الكبير والصغير- في التحريم،

وهو مذهب عطاء والليث وغيرهما كما في المحلى (١٩/١٠-٢٠) وانظر: مصنف

عبد الرزاق (٧/٤٥٨-٤٦٣)، سنن البيهقي (٧/٤٥٩-٤٦١)، زاد المعاد

(٥/٥٧٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٦٠/٣٤)، زاد المعاد (٥/٥٩٣)، وانظر: السيل الجرار (٢/٤٦٩)،

الروضة الندية (٢/١٣٠).

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنَ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ

الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: قوله ﴿حَوْلَيْنَ كَامِلَيْنِ﴾ دل على أن ما زاد على

الحولين ليس من الرضاعة المعتبرة<sup>(٢)</sup>، لأنه جعل تمام الرضاعة حولين، فدل على أنه لا حكم لها بعدها<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأنه ليس في الآية تحريم الرضاعة، ولا أن التحريم

ينقطع بتمام الحولين، بل فيها أمر الوالدات بإرضاع المولود عامين. فحسب<sup>(٤)</sup>.

وأجيب عنه: إن القول بأن الآية فيها أمر الوالدات بإرضاع المولود

عامين، لا ينافي أيضا أنها لبيان زمان الرضاعة، بل جعل الله تعالى زمان

من أراد تمام الرضاعة، وليس بعد التمام ما يدخل في حكم الشارع بأنه

قد تم<sup>(٥)</sup>.

(١) البقرة (٢٣٣).

(٢) المعونة (٩٤٩/٢).

(٣) المغني (٣٢٠/١١) وانظر: الأم (٤٨/٥).

(٤) انظر: المحلى (٢٢/١٠).

(٥) سبل السلام (٤٠٧/٣).

٢— عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل، فكأنه تغير وجهه، كأنه كره ذلك، فقالت: إنه أخي. فقال: انظرن ما إخوانكن، فإنما الرضاعة من الجماعة»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أشار ﷺ إلى أن الرضاع في الصغر هو المحرم، إذ هو الذي يدفع الجوع، فأما جوع الكبير فلا يندفع بالرضاع<sup>(٢)</sup>، فلم يثبت له فيه حكم<sup>(٣)</sup>.

٣— عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح: باب من قال: لا رضاع بعد حولين (١٩٦١/٥) برقم (٤٨١٤)، ومسلم: كتاب الرضاع: باب إنما الرضاعة من الجماعة (١٠٧٨/٢) برقم (١٤٥٥).

(٢) بدائع الصنائع (٥/٤).

(٣) الحاوي (٣٦٧/١١).

(٤) أخرجه الترمذي: كتاب الرضاع: باب ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين (٤٥٨/٣) برقم (١١٥٢) وقال: «حديث حسن صحيح». وأعله ابن حزم بالانقطاع ولم يأخذ به كما في المحلى (٢١/١٠). والصواب ما قاله الترمذي، وللحديث شاهد بسند صحيح عند ابن ماجه (٤٦١/٢) برقم (١٩٤٦) والحديث صححه الطحاوي والألباني وغيرهما، مختصر اختلاف العلماء (٣١٦/٢)، الإرواء (٢٢١/٧) برقم (٢١٥٠)، وانظر ما ذكره ابن القيم في الرد على ابن حزم في دعواه الانقطاع في كتابه زاد المعاد (٥/٥٩٠—٥٩١).

وجه الدلالة: إنَّ رضاع الصغير هو الذي يفتق الأمعاء، لا رضاع الكبير، لأنَّ أمعاء الصغير تكون ضيقة لا يفتقها إلا اللبن لكونه من أطف الأغذية كما وصفه الله في كتابه الكريم بقوله ﴿لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فأما أمعاء الكبير فمتفقة لا تحتاج إلى الفتق باللبن<sup>(٢)</sup>. وهذا نص صريح في محل التزاع<sup>(٣)</sup>.

٤— عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «لا رضاع إلا ما كان في الحولين»<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: دل الحديث على أن الرضاع لا يثبت إلا إذا كان فيما دون الحولين، وهي حالة الصغر وهذا نص صريح في محل التزاع<sup>(٥)</sup>.

٥— ولأنه قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم، وهذه أقوال بعضهم:

(١) النحل (٦٦).

(٢) بدائع الصنائع (٥/٤)، المعونة (٩٤٩/٢).

(٣) انظر: زاد المعاد (٥٨٥/٥).

(٤) رواه الدارقطني: في الرضاع (١٧٤/٤) برقم (١٠)، والبيهقي: كتاب الرضاع:

باب ما جاء في تحديد ذلك بالحولين (٤٦٢/٧) وصحح وقفه ورححه ابن عدي

وابن كثير، وخالفهم ابن التركماني في الجوهر النقي (٤٦٢/٧) ورجح المرفوع، لأن

الرفع زيادة، وقد جاء بما ثقة وهو الهيثم بن جميل، فزيادته مقبولة، ولذلك صحح ابن

القيم المرفوع في زاد المعاد (٥٥٤/٥) وأقره الألباني في التعليقات الرضية (٣٢٨/٢).

(٥) انظر: بدائع الصنائع (٥/٤).

قال عمر رضي الله عنه: «لا رضاع إلا في الحولين في الصَّغَر»<sup>(١)</sup>.  
 وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «لا رضاعة إلا لمن أَرْضِع في الصَّغَر،  
 ولا رضاعة لكبير»<sup>(٢)</sup>.  
 قال الإمام ابن القيم: «وصح ذلك عن عمر وابن مسعود»<sup>(٣)</sup>  
 وأبي هريرة<sup>(٤)</sup> وابن عباس<sup>(٥)</sup> وابن عمر<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) أخرجه مالك: كتاب الرضاع: باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر (٦٠٦/٢) برقم (١٣)، والدارقطني: في الرضاع (١٧٤/٤) برقم (١١)، والبيهقي: كتاب الرضاع: باب ما جاء في تحديد ذلك بالحولين (٤٦٢/٧)، وانظر: مصنف عبد الرزاق (٤٦١/٧-٤٦٢) برقم (١٣٨٨٩ إلى ١٣٨٩٢)، والأثر صححه ابن عبد البر في التمهيد (٢٦٠/٨) وغيره.
- (٢) أخرجه مالك: كتاب الرضاع: باب رضاعة الصغير (٦٠٣/٢) برقم (٦)، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب لا رضاع بعد الفطام (٤٦٥/٧) برقم (١٣٩٠٥)، وابن أبي شيبة: كتاب النكاح: باب من قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين (٢٩١/٤)، والبيهقي: كتاب الرضاع: باب رضاع الكبير (٤٦١/٧)، والأثر صححه ابن عبد البر في التمهيد (٢٦٠/٨) وغيره.
- (٣) انظر: سنن أبي داود (٥٤٩/٢) برقم (٢٠٥٩)، والموطأ (٦٠٧/٢) برقم (١٤)، ومصنف عبد الرزاق (٤٦٣/٧) برقم (١٣٨٩٥)، والدارقطني (١٧٣/٤)، والبيهقي (٤٦١/٧)، وسنن سعيد بن منصور (٢٨٢-٢٨١/١/٣) برقم (٩٨٧)، والأثر صححه أيضاً أبو الطيب في التعليق المغني على الدارقطني (١٧٤/٤) والألباني في الإرواء (٣٨٨/٧) برقم (١٨١٤).
- (٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٩١/٤).
- (٥) انظر: مصنف عبد الرزاق (٤٦٥/٧) برقم (١٣٩٠٣٩)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٩٠/٤)، سنن البيهقي (٤٦٢/٧)، سنن الدارقطني (١٧٤/٤) برقم (١٠)، سنن سعيد بن منصور (٢٧٨/١/٣) برقم (٩٧٣)، والأثر صححه البيهقي في سننه (٤٦٢/٧) أيضاً وغيره.
- (٦) زاد المعاد (٥٧٧/٥).

وقال الإمام ابن عبد البر: «ومن رويننا لك عنه وضح لدينا عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب<sup>(١)</sup> وعبد الله بن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وسائر أمهات المؤمنين غير عائشة<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وكان أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يرى تحريم رضاعة الكبير، ثم رجح عن ذلك لما بين له الحق ابن مسعود رضي الله عنه وقال رضي الله عنه: «لا تسألونا وهذا الخبر فيكم»<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: إن الله عمّم زمن الرضاع في هذه الآية، ولم يقل

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (٤٦٤/٧) برقم (١٣٨٩٨)، مصنف ابن أبي شيبة

(٢٩٠/٤)، سنن البيهقي (٤٦١/٧)، كما أنه روي عن علي رضي الله عنه خلافه كما في مصنف

عبد الرزاق (٤٦١/٧) برقم (١٣٨٨٨) وغيره. قال ابن عبد البر: «ولا يصح عنه».

التمهيد (٢٥٦/٨-٢٥٧)، وانظر: فتح الباري (٥٣/٩).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١٠٧٨/٢) برقم (١٤٥٤) وانظر: (ص ٧٣٦) وما بعدها.

(٣) التمهيد (٢٦٠/٨).

(٤) انظر: التعليق السابق برقم (٢) في نفس الصفحة.

(٥) النساء (٢٣).

تعالى في حولين ولا في وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخر<sup>(١)</sup>.  
واعترض عليه: بأنه ليس المراد من الآية الكريمة رضاع الكبير، لأنَّ  
النبي ﷺ فسر الرضاع المحرم بكونه دافعا للجوع منبتا للحم منشرا للعظم  
فاتقا للأمعاء، وهذا وصف رضاع الصغير لا الكبير، فصارت السنة مبينة  
لما في الكتاب<sup>(٢)</sup>.

٢— عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت سهلة بنت سهيل<sup>(٣)</sup>  
إلى النبي ﷺ. فقالت: يا رسول الله! إني أرى في وجه أبي حذيفة<sup>(٤)</sup> من  
دخول سالم<sup>(٥)</sup> وهو حليفه. فقال النبي ﷺ «أرضعيه، قالت: وكيف

(١) المحلى (٢٢/١٠).

(٢) بدائع الصنائع (٥/٤).

(٣) وهي سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية ... أسلمت قديما. انظر:  
الإستيعاب (٣٢٥/٤)، الإصابة (٣٣٦/٤—٣٣٧).

(٤) وهو أبو حذيفة ابن شيخ الجاهلية عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن  
كلاب القرشي العبشمي البدري، السيد الكبير الشهيد، أحد السابقين. استشهد أبو حذيفة  
ﷺ يوم اليمامة سنة اثني عشرة هو ومولاه سالم، وذلك في خلافة أبي بكر الصديق ﷺ.

انظر: طبقات ابن سعد (٨٤/٣—٨٥)، سير أعلام النبلاء (١٦٤/١—١٦٦).

(٥) وهو سالم بن معقل، والى أبا حذيفة، من السابقين الأولين البدرين المقرّبين العالمين،  
الحافظ القاري، والإمام الجاربي.

انظر: حلية الأولياء (١٧٦/١—١٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٦٧/١—١٦٩).

أرضعه؟ وهو رجل كبير. فتبسّم رسول الله ﷺ وقال: قد علمت أنه رجل كبير»<sup>(١)</sup>.

٣- عن أم سلمة أنها قالت لعائشة رضي الله عنهما: «إنه يدخل عليك غلام الأيفع»<sup>(٢)</sup> الذي ما أحب أن يدخل عليّ. قال: فقالت عائشة: أما لك في رسول الله ﷺ أسوة؟ قالت: إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله إن سالما يدخل عليّ وهو رجل. وفي نفس أبي حذيفة منه شيء. فقال رسول الله ﷺ «أرضعيه حتى يدخل عليك»<sup>(٣)</sup> وفي رواية: أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقول: «أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهنّ أحدا بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله! ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة: فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة. ولا رائينا»<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع: باب رضاعة الكبير (١٠٧٦/٢) برقم (١٤٥٣).
- (٢) الأيفع: هو الذي قد شارف -أي قارب- الاحتلام، ولم يحتلم. وجمع يافع: أيفاع. المفهم (١٦٨/٢)، وانظر: معجم الوسيط (١٠٦٥/٢).
- (٣) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع: باب رضاعة الكبير (١٠٧٧/٢) برقم (١٤٥٣).
- (٤) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع: باب رضاعة الكبير (١٠٧٨/٢) برقم (١٤٥٤)، وخص من هذا العموم عدا عائشة، حفصة أيضا، فقد ذكر الطبري في تهذيب الآثار بإسناد صحيح كما قال ابن حجر عن حفصة مثل قول عائشة. انظر: فتح الباري (٥٣/٩).



وجه الدلالة: دلت هذه الآثار على وقوع التحريم بالرضاع الكبير، كما أنها بينت مراد الله في الآيات المذكورات أن الرضاعة التي تتم بتمام الحولين، أو بتراضي الأبوين قبل الحولين إذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع، إنما هي الموجبة للنفقة على المرأة المرضعة، والتي يجبر عليها الأبوان أحبا أم كرها<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه من أربعة وجوه:

الوجه الأول: إنه منسوخ بالأحاديث المفيدة لاشتراط الصغر. ووجهه: أن قصة سالم المذكورة كانت في أول الهجرة عند نزول قوله تعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

وقد دل حديث ابن عباس -المتقدم- على اعتبار الصغر، ولم يقدم المدينة قبل الفتح، وغيرها من رواية أحداث الصحابة رضي الله عنهم، والمتأخر ينسخ المتقدم<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عنه: بأن المخالفين لعائشة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يحتجوا عليها بالنسخ، كما أنه -أي ابن عباس رضي الله

(١) انظر: المحلى (٢٢/١٠)، زاد المعاد (٥٨١/٥).

(٢) الأحزاب (٥).

(٣) انظر: ما ذكره محققا كتاب التهذيب للبغوي (٢٩٧/٦)، وانظر: بدائع الصنائع

(٦/٤)، فتح الباري (٥٣/٩).

عنهما - لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ، بل لم يسمع منه ابن عباس إلا دون العشرين حديثاً، وسائرهما عن الصحابة رضي الله عنهم، فدعوى النسخ لا بد أن تكون بنص ثابت غير محتمل<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: إن رضاع الكبير حرم عند جواز التبني، لأن سهولة وأبا حذيفة تبني سالماً، وكان التبني مباحاً، وكان يريان سالماً ولداً، فلما حرم التبني، ونزل الحجاب حرمه رسول الله ﷺ بالرضاع عن تبنيه المباح ليعود به إلى التبني الأول، فلما نسخ الله تعالى حكم التبني بقوله تعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ سقط ما يتعلق به من رضاع الكبير، لأن الحكم إذا تعلق بسبب ثبت بوجوده وسقط بعده، فصار رضاع الكبير غير محرم لعدم سببه لا لنسخه<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثالث: لاحتمال كونه مخصوصاً بذلك، كما هو مسلك سائر أزواج النبي ﷺ عدا عائشة في ذلك، ويؤيد ذلك: أن السؤال حصل بعد نزول آية الحجاب وهي أجنبية، لا يصح إبداء زينتها لسالم، والرضاع

(١) انظر: المفهم (٤/١٨٩)، المحلى (١٠/٢٣)، زاد المعاد (٥/٥٨٦-٥٨٧).

(٢) الحاروي (١١/٣٦٥-٣٦٦)، وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال

يستدعي إبداء الزينة عادة، وهو حرام لعموم قوله تعالى ﴿وَأُيُودِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ...﴾<sup>(١)</sup> الآية.

وحيث أمر سالما بذلك، وكان في الشرع ما يعارضه، وهو عموم الآية الدالة على حرمة إبداء الزينة التي يستلزمها الرضاع عادة، علم أن هذا خاص به، وليس أمرا للجميع، وإلا لزم إهمال أحد الدليلين، وإعمال الدليلين حين الإمكان أولى من إهمال أحدهما، كما هو معلوم من فن الأصول<sup>(٢)</sup>.

الوجه الرابع: لمعارضته لظاهر الكتاب، وهو قوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ...﴾.

وجه الدلالة: إنه ليس المراد بإتمام الرضاعة عدم حاجة الصبي إليها، فإنه قد يستغني عنها قبل الحولين، ويحتاج إليهما بعدها لضعفه، بل المراد أن الحكم المختص بالرضاع لا يثبت إلا عند حصوله في هذه المدة<sup>(٣)</sup>.

٢— ولما صح عن عائشة رضي الله عنها كما تقدم، وهي أفقه نساء الأمة<sup>(٤)</sup>.

(١) النور (٣١).

(٢) انظر: ما ذكره محققا كتاب التهذيب (٢٩٨/٦)، وانظر: بدائع الصنائع (٦/٤)، المقدمات (٤٩٤/١)، الأم (٤٧/٥—٤٨)، المغني (٣٢٠/١١).

(٣) انظر: ما ذكره محققا كتاب التهذيب (٢٩٦/٦).

(٤) انظر: المحلى (٢٤/١٠)، زاد المعاد (٥٨٣/٥—٥٨٤).

واعترض عليه: بأن عملها معارض بعمل سائر أزواج النبي ﷺ،  
والمعارض لا يكون حجة<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١— إن هذا القول: «يكون جمعا بين النصوص، لأن الجمهور نصوصهم عامة، وحديث عائشة خاص بالحاجة»<sup>(٢)</sup>، قال العلامة ابن القيم: «والأحاديث النافية للرضاع في الكبير إما مطلقة فتقيد بحديث سهلة، أو عامة في الأحوال، فتخصص هذه الحال من عمومها، وهذا أولى من النسخ ودعوى التخصيص بشخص بعينه، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين، وقواعد الشرع تشهد له»<sup>(٣)</sup>.

### سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف إلى ما يظهر من تعارض الآثار في ذلك، حيث أنه ورد في ذلك حديثان: أحدهما حديث سالم، والثاني حديث عائشة رضي الله عنها «إنما الرضاعة من الجماعة»، فمن ذهب إلى ترجيح حديث عائشة قال: لا يحرم اللبن الذي لا يقوم للمرضع مقام الغذاء، إلا أن حديث

(١) بدائع الصنائع (٦/٤).

(٢) انظر: السيل الجرار (٤٦٩/٢).

(٣) زاد المعاد (٥٩٣/٥).

سالم نازلة في عين، وكان سائر أزواج النبي ﷺ يرون ذلك رخصة لسالم، ومن رجح حديث سالم وعلل حديث عائشة بأنها لم تعمل به. قال: يحرم رضاع الكبير<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو قول جماهير الفقهاء من عدم ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد - زيادة غير يسيرة كرضاعة الكبير - على الحولين، وهو اختيار سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- لقوة أدلة الجماهير مع قلة الاعتراضات عليها عكس القول الآخر.

٢- ولأن الخطاب في سالم قضية في عين لم يأت في غيره، وسبق له تبين، وهذه وصفة لا توجد بعد في غيره، فلا تقاس عليه - ومنه يعلم ضعف ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث -، مع ما لأمهات المؤمنين من

(١) بداية المجتهد (٢/٣٦).

(٢) نيل المآرب (٤/٤١٢-٤١٣).

شدة الحكم في الحجاب واختصاصهنّ بالتغليظ في ذلك<sup>(١)</sup>.

٣— ومما يؤيد حمل حديث سالم على الخصوصية كونه معارضا لقواعد كثيرة منها:

قاعدة الرضاع: فإن الله تعالى قد قال ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لَعَنَ لَعْنُ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ فهذه أقصى مدة الرضاع المحتاج إليه عادة، المعتبر شرعا، فما زاد عليه بمدّة مؤثرة غير محتاج إليه عادة، فلا يعتبر شرعا، لأنه نادر، والنادر لا يحكم له بحكم المعتاد.

ومنها: قاعدة تحريم الاطلاع على العورة، فإنه لا يختلف في أن الثدي الحرّة عورة، وأنه لا يجوز الاطلاع عليه، لا يقال: يمكن أن يرضع ولا يطلع، لأننا نقول: نفس التقام حلمة الثدي بالفم اطلع، فلا يجوز.

ومنها: أنه مخالف لقوله ﷺ «إنما الرضاعة من الجماعة»، وهذا منه ﷺ تقعيد قاعدة كلية، تصرّح بأن الرضاعة المعتبرة في التحريم إنما هي في الزمان الذي تغني فيه عن الطعام، وذلك إنما يكون في الحولين وما قاربهما<sup>(٢)</sup>.

(١) إكمال المعلم (٤/٦٤٢).

(٢) المفهم (٤/١٨٨).

قال الحافظ ابن عبد البر: «هذا يدل على أنه حديث ترك قديما ولم يعمل به<sup>(١)</sup>. ولم يتلقه الجمهور بالقبول على عمومه. بل تلقوه على أنه خصوص. والله أعلم<sup>(٢)</sup>».

٤— ولأن الأصل أن الرضاع لا يحرم، فلما ثبت ذلك في الصغر، خولف الأصل له وبقي ما عداه على الأصل، وقصة سالم واقعة عين يطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها<sup>(٣)</sup>.

٥— ولأنه يعارض كثيرا من الأحاديث الصحيحة، وعلى الأقل: الدليلان إذا تعارضا تساقطا، ما لم يرجح جانب أحدهما، وهاهنا قد ترجح جانب ما دل على اشتراط الصغر في التحريم بالرضاع بتضافر الكتاب والسنة، وبأنه قول الكثير من أجلاء الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup>.

٦— ولأن القول الثالث لا أعلم له سلفا -فيما وقفت عليه من

(١) بدليل قول ابن أبي مليكة -وهو أحد رواة هذا الحديث-: «قال: فمكثت سنة أو قرينا منها لا أحدث به وهبته، ثم لقيت القاسم -وهو شيخ ابن أبي مليكة في هذا الحديث- فقلت له: لقد حدثني حديثا ما حدثته بعد، قال: فما هو؟ فأخبرته. قال: فحدثه عني، أن عائشة أخبرته» صحيح مسلم (١٠٧٦/٢-١٠٧٧) برقم (١٤٥٣).

(٢) التمهيد (٢٦٠/٨)، وانظر: أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص (٤١٠/١)، المنتقى (١٥٥/٤)، إكمال المعلم (٤٦٢/٤)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٩٧/٧).

(٣) فتح الباري (٥٣/٩).

(٤) انظر: ما ذكره محققا كتاب التهذيب (٢٩٧/٦).

الآثار عند التبع-، ويكفي أن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا على قولين لا ثالث لهما، ولا شك أن الخير والصواب في أحدهما لا في قول ثالث خارج عنهما. ٧- ولأن أصحاب القول الثالث قيّدوه بالحاجة، ولا ندرى ما ضابط الحاجة عندهم، لا سيما وصف التبنّي المذكور في الحديث قد نسخ، فما هو ضابط الحاجة التي نرجع إليها عند الإختلاف، وهذا مما يؤيد ضعف هذا القول، ولهذا لم يقل به أحد من الصحابة رضي الله عنهم - فيما وقفت عليه-.

٨ - ولأنه سدّ للذريعة وأخذ بالأحوط وحسم للباب، وإلا لم تكن حاجة بأولى من حاجة أخرى<sup>(١)</sup>، مع قلة الورع وكثرة المحتالين وفساد غالب الناس في هذه الزمان.

٩ - وأخيراً: أختتم هذا البحث بقول الإمام ابن بطال المالكي<sup>(٢)</sup> إذ يقول: «وقوله تعالى ﴿حَوَائِنِ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ وقوله رضي الله عنه «الرضاعة من المجاعة» قاطع للخلاف في هذه المسألة، وما جعله الله حداً لتمام فلا مزيد لأحد عليه»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المعونة (٢/٩٤٩)، أحكام الرضاع في الإسلام (ص ٧٣).

(٢) هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري، القرطبي ثم البنسي، ويعرف بابن اللجام، العلامة من كبار المالكية، كان من أهل العلم والمعرفة والفهم عني بالحديث العناية التامة. توفي رحمه الله سنة أربع وأربعين وأربع مئة. انظر: الصلة (٢/٣٩٤)، الديباج (ص ٢٠٣-٢٠٤).

(٣) شرح صحيح البخاري (٧/١٩٧).



### المبحث الثاني: حكم مراعاة الزيادة اليسيرة

إن الجماهير القائلون بعدم ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة غير يسيرة- على الحولين، اختلفوا فيما بينهم في ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة يسيرة- على الحولين إلى خمسة أقوال:

القول الأول: لا يجوز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة يسيرة- على الحولين.

وبه قال الصحابان والمفتي به عند الحنفية<sup>(١)</sup> ومالك في رواية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: يجوز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة يسيرة- على الحولين بستة أشهر.

(١) موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني (ص ١٩٦)، مختصر الطحاوي (ص ٢٢٠)، اللباب (٣/٣١)، رد المحتار مع حاشية ابن عابدين (٢٠٩/٣).

(٢) الموطأ (٢/٦٠٤)، الكافي لابن عبد البر (٢/٥٣٩-٥٤٠)، الإشراف لابن المنذر (٢/١٧٤-١٧٥).

(٣) الأم (٥/٤٩)، مختصر المزني (ص ٢٤١)، العزيز (٩/٥٦٠)، الروضة (٩/٧)، نهاية المحتاج (٧/١٦٥).

(٤) مختصر الخرفي (ص ١١١)، الهداية (٢/٦٥)، المحرر (٢/١١٢)، الإنصاف (٩/٣٣٤)، كشاف القناع (٥/٤٤٥).

وبه قال أبو حنيفة وبعض الحنفية<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: يجوز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة يسيرة- على الحولين بشهرين.

وبه قال المالكية في المشهور<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: يجوز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة يسيرة- على الحولين بسنة.

وبه قال زفر من الحنفية<sup>(٣)</sup>.

القول الخامس: العبرة في ثبوت التحريم بالرضاع الفطام، وسواء كان بعد الحولين أو قبلهما.

(١) موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن (ص ١٩٦)، مختصر اختلاف العلماء (٣١٤/٢)، الهداية مع البناية (٨١٠/٤)، الاختيار (١١٨/٣).

(٢) المدونة (٢٨٩/٢)، مختصر خليل (ص ١٦٢)، الفواكه الدواني (٥٩/٢)، جامع الأمهات (ص ٣٢٩-٣٣٠) وقال: "بعد الحولين بمدّة قريبة ... وفي القرية أقوال: أيام يسيرة، وشهر، وشهران، وثلاثة". وانظر: المقدمات (١٩٣/١)، عقد الجواهر الثمينة (٢٨٦/٢). كما أن المشهور عندهم اشتراط ذلك بالفطام. انظر: المدونة (٢٩٠/٢)، والمراجع السابقة.

والفرق بين هذا القول والقول الخامس: أن القول الخامس يرى العبرة بالفطام بعد الحولين ولم يحدّ الزيادة بحدّ، عكس القول الثالث فإنه يحدّ الزيادة بحدّ. والله أعلم. انظر: حاشية العدوي مع الخرشي (١٧٨/٤).

(٣) مختصر اختلاف العلماء (٣١٥/٢)، المبسوط (١٣٦/٥)، تبين الحقائق (١٨٢/٢).

وبه قال بعض السلف كالإمام الحسن البصري واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>.

### الأدلة:

#### أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— بما تقدم في المبحث الأول عند ذكر أدلة الجماهير، وهي أدلة صحيحة صريحة في باهما<sup>(٢)</sup>.

#### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِمَا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) الإنصاف (٣٣٤/٩)، الاختيارات الفقهية (ص ٢٨٣)، وانظر: المغني (٣٢١/١١)، زاد

المعاد (٥٧٧/٥)، الإشراف (ص ١١٢)، مختصر اختلاف العلماء (٣١٥/٢)، مصنف

عبد الرزاق: كتاب الطلاق: باب لا رضاع بعد الفطام (٤٦٥/٧) برقم (١٣٩٠٨).

(٢) انظر: فتح باب العناية (٨٣/٢—٨٤)، الذخيرة (٢٧٢/٤)، الحاوي (٣٦٨/١١)،

المغني (٣٢٠/١١).

(٣) البقرة (٢٣٣).

وجه الدلالة: دلت الآية على أن الله سبحانه أثبت للوالدين إرادة الفصال بعد الحولين، لأنّ الفاء للتعقيب، فيقتضي بقاء الرضاع بعد الحولين ليتحقق الفصال بعدهما، كما أنه أثبت لهما إرادة الفصال مطلقا عن الوقت، ولا يكون فصالا إلا عن رضاع، فدل على بقاء حكم الرضاع في مطلق الوقت إلى أن يقوم الدليل على التقييد<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ المقصود بإرادة الفصال إنّما هو قبل الحولين بدليل تقييده بالتراضي والتشاور، وبعد الحولين لا يحتاج إلى التراضي والتشاور<sup>(٢)</sup>.

٢— قوله تعالى ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إنّ الله تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة، فكانت لكل واحدة منهما بكاملها كالأجل المضروب للدينين<sup>(٤)</sup>، إلا أنه قام المنقص في

(١) بدائع الصنائع (٦/٤).

(٢) البحر الرائق (٢٣٩/٣)، وانظر: حاشية ابن عابدين (٢١١/٣).

(٣) الأحقاف (١٥).

(٤) صورته: كأن باع رجل إلى آخر عبدا وأمة إلى شهر، فإن الشهر يكون أجلا لكل واحد منهما، كما أن الآية تقتضي أن يكون الثلاثون شهرا أجلا لكل واحد من الحمل والفصال. انظر: الاختيار (١١٨/٣).

أحدهما، فبقي الثاني على ظاهره<sup>(١)</sup>.

ومعنى ذلك: إنَّ قوله ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ يدل على أنَّ

مدة الحمل ثلاثون شهرا، ومدة الفصال ثلاثون شهرا، ولكن قام الدليل المنقّص في الحمل<sup>(٢)</sup> دون الفصال<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: إنّه لو كان معنى الآية «وحمله ثلاثون شهرا، وفصاله

ثلاثون شهرا»، لم يصح دعوى تنقيص مدة الحمل بحال، لأنّه يكون خيرا محضا، والخبر المحض لا يحتمل النسخ، فكيف يقال: إنَّ قول عائشة رضي الله عنها -الذي لم يثبت- دليل على تنقيص ذلك المقدار الثابت بنصّ الكتاب<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثاني: أن أكثر مدة الحمل على ما ذهب إليه الحنفية

سنتان<sup>(٥)</sup>، فكيف تقولون إنّها ثلاثون شهرا؟ وهذا في غاية التناقض،

(١) الباب (٣٠/٣)، وانظر: بدائع الصنائع (٧/٤)، الهداية مع البناية (٨١٠/٤-٨١١).

(٢) المراد به أثر عائشة رضي الله عنها - المتقدم - في (ص ٧١٧): «ما تريد المرأة في الحمل على سنتين...».

(٣) انظر: التنبيه على مشكلات الهداية (٦٥٧/١).

(٤) التنبيه على المشكلات الهداية (٦٥٨/١).

(٥) انظر ماتقدم في (ص ٧١٥).

وكيف يراد بلفظ ثلاثين في إطلاق واحد حقيقة ثلاثين وأربعة وعشرين باعتبار إضافتين<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: إنَّ التنظير بالأجل المضروب للمدتين نظر، فإنَّ الأجل المضروب للدينين غير الأجل المضروب لأمر يكون أحدهما بعد الآخر<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرِّضَاعَةِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أثبت سبحانه الحرمة بالرضاع مطلقا عن التعرض لزمان الإرضاع، إلا أنه قام الدليل على أن زمان ما بعد الثلاثين شهرا ليس بمراد، فيعمل بإطلاقه فيما وراءه<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه: بأنه قد قام الدليل على التقييد، وهو قوله ﴿وَفِصَالُهُ فِي

عَامَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>، والفصال في اللغة الفطام<sup>(٦)</sup>.

(١) أحكام الرضاع في الإسلام (ص ٧٨)، البحر الرائق (٣/٢٣٩) و(٤/١٧٧)، حاشية ابن عابدين (٣/٢١١).

(٢) التنبية على مشكلات الهداية (١/٦٥٨).

(٣) النساء (٢٣).

(٤) بدائع الصنائع (٤/٦).

(٥) لقمان (١٤).

(٦) أحكام الرضاع في الإسلام (ص ٧٦)، وانظر: الحاوي (١١/٣٦٨).

٤— ولأنّ الإرضاع إنّما يوجب الحرمة لكونه منبتا للحم منشرا للعظم على ما نطق به الحديث، ومن المحال عادة أن يكون منبتا للحم إلى الحولين، ثمّ لا ينبت بعد الحولين بساعة لطيفة، لأنّ الله تعالى ما أجرى العادة بتغير الغذاء إلا بعد مدة معتبرة<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ هذا القول غير قوي، لأنّ الطفل يألف الطعام قبل العامين، فإنّ عامة الأطفال يطعمون مع الرضاع، فما تنقضي الستان إلا وقد ألفت الطفل الطعام، وخلاف هذا نادر<sup>(٢)</sup>، كما أنّها مدة زائدة على الحولين يستغنى فيها بالطعام فلم يؤثر إرضاعه فيها كالسنة<sup>(٣)</sup>.

٥— أن تحديد ذلك بستة أشهر يكون أخذًا بالأحوط<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه: بأنّه لا يخفى أنّه لا احتياط بعد ورود النص بالحولين، مع أنّ الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين، وأقواهما دليلا قولهما -أي الصحابان-<sup>(٥)</sup>.

٦— كما أنّ أصحاب هذا القول حملوا أدلة الجماهير على

(١) بدائع الصنائع (٦/٤).

(٢) التنبيه على مشكلات الهداية (٦٥٩/١).

(٣) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٧٥/٢)، الحاوي (٣٦٨/١١).

(٤) موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن (ص ١٩٦)، وانظر: الاختيار

(١١٨/٣).

(٥) تحفة الأحوذى (٣١٥/٤).

الاستحقاق - أي مدة استحقاق الأجر بالإرضاع على الأب -<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن هذا تخصيص بغير مخصّص<sup>(٢)</sup>.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- قوله ﷺ «إنما الرضاعة من الجماعة».

وجه الدلالة: إنّه معلوم أنّ الطفل لا يستغني بالطعام بعد يوم أو

يومين من فطامه، فكان ذلك كرضاعه في الحولين<sup>(٣)</sup>.

٢- ولأنّه إرضاع مع الجماعة إليه كالحولين<sup>(٤)</sup>.

واعترض - على هذين الدليلين - : بأنّه غير صحيح، لأنّ تقدير

الرضاع بالحولين يقتضي أن يكون معتبرا بالزمان دون غيره، ولأنّ تعلقه

بالحولين نص، واستغناؤه بالطعام اجتهاد، وتعليق الحكم بالنص أولى من

تعليقه بالاجتهاد، ولأنّ اعتباره بالحولين عام، واعتباره بالاستغناء خاص،

واعتبار ما عمّ أولى من اعتبار ما خص<sup>(٥)</sup>.

كما أنّ تعليلهم معارض بالنص، والرأي في مقابلة النص باطل<sup>(٦)</sup>.

(١) الهداية مع البناية (٣/٨١١-٨١٢)، تبين الحقائق (٢/١٨٢).

(٢) التنبيه على مشكلات الهداية (١/٦٥٩).

(٣) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٢/١٧٥).

(٤) المرجع السابق.

(٥) الحاروي (١١/٣٦٨).

(٦) أحكام الرضاع في الإسلام (ص ٧٥).



## أدلة القول الرابع:

استدل أصحاب القول الرابع بما يلي:

١— أن الرضيع لا يمكنه التحول من الرضاع إلى الطعام في ساعة واحدة، فلا بدّ من الزيادة، والحول حسن للتحوّل من حال إلى حال لاشتماله على الفصول الأربعة<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا القول غير قوي، لأنّ الطفل يألف الطعام قبل العامين، فإنّ عامة الأطفال يطعمون مع الرضاع، فما تنقضي الستتان إلا وقد ألفت الطفل الطعام، وخلاف هذا نادر<sup>(٢)</sup>. والنادر لا حكم له.

الوجه الثاني: بأنّه معارض بالنص، والرأي في مقابلة النص باطل<sup>(٣)</sup>.

## أدلة القول الخامس:

استدل أصحاب القول الخامس بما يلي:

١— عن أمّ سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ «لا يحرّم من الرّضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام»<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: إنّ ظاهر الحديث دل على أنّ العبرة بالفطام مع فتق

(١) تبين الحقائق (١٨٢/٢).

(٢) التنبيه على مشكلات الهداية (٦٥٩/١).

(٣) أحكام الرضاع في الإسلام (ص ٧٥).

(٤) تقدم تخريجه في (ص ٧٣٢).

الأمعاء لا غير<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن الفطام المذكور في الحديث، يعتبر بمدته لا بنفسه، وقد دلت النصوص على أن مدته حولان كاملان لا غير<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: إن الفطام المراد به في الحديث هو ما كان قبل تمام الحولين، فإن استمر الرضاع بعد الحولين لضعف الطفل ونحو ذلك، فلا مانع منه للحاجة، ولكن لا يترتب عليه أحكامه من التحريم وأخذ الأم المطلقة أجرا عليه<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: إن تقدير الرضاع بالحولين يقتضي أن يكون معتبرا بالزمان دون غيره، ولأن تعلقه بالحولين نص، واستغناؤه بالفطام اجتهاد، وتعليق الحكم بالنص أولى من تعليقه بالاجتهاد، كما أن اعتباره بالحولين عام واعتباره بالفطام خاص، واعتبار ما عمّ أولى من اعتبار ما خص<sup>(٤)</sup>.

سبب الخلاف:

يرجع سبب اختلافهم في هذه المسألة إلى اختلافهم في الحال، وهو القدر الذي جرت العادة فيه باستغنائه بالطعام عن الرضاع، كما ما يظن

(١) انظر: المقدمات (٤٩٣/١)، التمهيد (٢٦٢/٨)، زاد المعاد (٥٧٧/٥).

(٢) انظر: المغني (٣٢١/١١).

(٣) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته (٧١٠/٧).

(٤) انظر: الحاوي (٣٦٨/١١).

من معارضة آية الرضاع لحديث عائشة المتقدم، وذلك أن قوله ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ...﴾ يوهم أن ما زاد على هذين الحولين ليس هو رضاع مجاعة من اللبن، وقوله ﷺ «إنما الرضاعة من المجاعة» يقتضي عمومه أن ما دام الطفل غذاؤه اللبن، أن ذلك رضاع محرم<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأول: وهو عدم جواز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد - زيادة يسيرة - على الحولين.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١ - لقوة الأدلة التي استندوا إليها، كقوله تعالى ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ وقوله ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ وماذا بعد التمام؟ ويؤيده قوله ﷺ «لا رضاع إلا ما كان في الحولين»، فهو نكرة في سياق النفي فتعم<sup>(٢)</sup>.

(١) المعلم (١٦٧/٢)، بداية المجتهد (٣٧/٢).

(٢) انظر: التنبيه على مشكلات الهداية (٦٥٩/١)، الإشراف (ص ١١٣)، وما تقدم

ذكره في المبحث الأول (ص ٧٣١).

٢- ولأنَّ الله سبحانه جعل تمام الرضاعة حولين، فلا سبيل إلى أن يزداد عليهما إلا بنص أو توقيف، ممن يجب له التسليم، وذلك غير موجود<sup>(١)</sup>.

٣- ولأنَّ التقدير بزمان -الحولين-، أولى من تقديرها باجتهاد يكثر فيه الخلاف والتراع، لاسيما مسألتنا، خاصة قد يتعلق بها تحريم شيء وحلّه، ينبني عليه أحكام كثيرة.

٤- ولأنَّ الفقهاء اتفقوا على أنَّ المرضعة سواء كانت أمًّا أو غيرها، لا تستحق أجرا على الرضاع لأكثر من حولين، فكذا عدم ثبوت التحريم<sup>(٢)</sup>.

٥- وأخيرا: أختتم هذا المبحث بقول الإمام ابن بطال المالكي إذ يقول: «والقول: قول من قال بالحولين، لشهادة كتاب الله وسنة رسوله»<sup>(٣)</sup>.

(١) التمهيد (٢٦٣/٨).

(٢) انظر: البحر الرائق (٢٣٩/٣).

(٣) شرح صحيح البخاري (١٩٨/٧).

المبحث الثالث: حكم ما إذا جعلت إحدى نسائه جعلاً بأن يزيد لها في القسم

نص فقهاء الحنفية<sup>(١)</sup> على أن: «المرأة إذا جعلت لزوجها جعلاً - من مال ونحوه - ليزيدها في قسمها<sup>(٢)</sup>، ففعل لم يجز، وترجع بما أعطته». ولم أقف على قول باقي المذاهب - فيما اطلعت عليه<sup>(٣)</sup>.  
واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن هذا الفعل رشوة، لأنه أخذ المال لمنع الحق عن المستحق<sup>(٤)</sup>، وهذا بمثالة الرشوة في الحكم، وهو من السحت<sup>(٥)</sup>.

(١) المبسوط (٢٢١/٥)، بدائع الصنائع (٣٣٣/٢)، الاختيار (١١٧/٣)، الفتاوى الهندية (٣٤١/١) وفيه «فالشرط والجعل باطل».

(٢) والقسم بفتح القاف وكسر السين في اصطلاح الفقهاء: «تسوية الزوج بين الزوجات في المأكول والمشروب والملبوس والبيتوتة». التعريفات الفقهية (ص ٤٢٩).

(٣) وقد ذكر ابن نجيم هذه المسألة ومسائل أخرى، ثم قال: «ولا خلاف في هذه المسائل»، البحر الرائق (٤٦٣/٣)، وهذا الذي يظهر من كلام الفقهاء في هذا

الباب، ففي الذخيرة: «لو التمسث الثيب الزيادة منعت لحق غيرها» (٤٦٣/٤). وانظر: عقد الجواهر الثمينة (١٣١/٢)، الكافي لابن عبد البر (٥٦٣/٢). والله

أعلم

(٤) بدائع الصنائع (٣٣٣/٢).

(٥) المبسوط (٢٢١/٥).

٢- ولأنَّ الزوج أخذ الرشوة على أن يرضى بالجور، فكان الجعل مردوداً<sup>(١)</sup>.

٣- ولأنَّه لا خلاف بين أهل العلم في وجوب العدل بين الزوجات في القسم<sup>(٢)</sup>، وكون المرأة تجعل لزوجها جعلاً ليزيدها في القسم على سائر نساءه، ليس من العدل في شيء، كما أنَّه مخالف لقوله تعالى ﴿عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٣)</sup> وليس هذا الفعل من المعروف، ومخالف لقوله ﷺ «من كانت له امرأتان، فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل»<sup>(٤)</sup> ولا شك أنَّ الزيادة في القسم بشرط الجعل من المرأة، من الميل والظلم المنهي عنهما.

(١) انظر: المبسوط (٢٢١/٥-٢٢٢).

(٢) المغني (٢٣٥/١٠)، بداية المجتهد (٥٥/٢) وغيرهما.

(٣) النساء (١٩).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح: باب في القسم بين النساء (٦٠٠/٢-٦٠١) برقم

(٢١٣٣)، والترمذي: كتاب النكاح: باب ما جاء في التسوية بين الضرائر (٤٤٧/٣)

برقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء: باب ميل الرجل إلى بعض نساءه دون

بعض (٧٤/٧-٧٥) برقم (٣٩٥٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح: باب القسمة بين

النساء (٤٧٤/٢) برقم (١٩٦٩) من حديث أبي هريرة. والحديث صححه الحاكم

ووافقه الذهبي وابن دقيق العيد والألباني. انظر: مستدرک الحاكم (١٨٦/٢)، التلخيص

الحبير (٢٠١/٣) برقم (١٥٧٩)، الإرواء (٨٠/٧) برقم (٢٠١٧).



## الباب الثالث

### الزيادة في الجنايات والحدود والقضاء

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول:	في القصاص
الفصل الثاني:	في الديات
الفصل الثالث:	في الحد والتعزير
الفصل الرابع:	في القسامة والقضاء





## الفصل الأول

### في القصاص

#### وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: زيادة المستوفي القصاص في النفس على حقه

المبحث الثاني: الزيادة في الاستيفاء فيما دون النفس

المبحث الثالث: الجناية على الأعضاء الزائدة في الجسم

المبحث الرابع: حكم قطع أنملة لها طرفان إحداهما

زائدة والأخرى أصلية

المبحث الخامس: الحكم فيما إذا كانت الجناية على

جنين واحد



المبحث الأول: زيادة مستوفي القصاص في النفس على حقه صورتها: إذا قتل رجل رجلاً فدفعت إلى وليه، فقطع وليّ مستوفي القصاص<sup>(١)</sup> في النفس أطراف المقتصر أو بعضها - كأن قطع يده عمداً - قبل أن يقتله، فما الحكم<sup>(٢)</sup>؟

لا خلاف بين الفقهاء - فيما وقفت عليه - في عدم جواز مثل هذا الفعل<sup>(٣)</sup>.

- (١) القصاص بالكسر القود، والمراد به في اصطلاح الفقهاء: أن يفعل المجني عليه، أو وليه بالجاني مثل ما فعل، أو عوضه. المطلع (ص ٣٥٩)، وانظر: أنيس الفقهاء (ص ٢٩٢)، المصباح المنير (٢/٥٠٥-٥٠٦).
- والجنايات جمع جناية، وهي في اصطلاح الفقهاء: عبارة عن التعدي الواقع في النفس أو المال.
- إلا أن الفقهاء خصوا لفظ الجناية بالتعدي الواقع في النفس والأطراف، والغصب والسرقة بالتعدي الواقع في المال.
- انظر: الباب (٣/١٤٠)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/٥٢٧)، أنيس الفقهاء (ص ٢٩١)، شرح حدود بن عرقه (٢/٦٣٢)، المقدمات (٣/٣٢١-٣٢٢)، العزيز (١٠/١١٧)، المغني (١١/٤٤٣).
- والعلاقة بين الجناية والقصاص: السببية، فقد تكون الجناية سبباً لوجوب القصاص. انظر: بدائع الصنائع (٧/٢٣٤).
- (٢) انظر: المبسوط (٢٦/١٥٠)، المغني (١١/٥١٣).
- (٣) المحرر (٢/١٣٣)، المدع (٨/٢٩٣)، كشاف القناع (٥/٥٣٩)، وانظر ما يأتي عند عرض أقوال الفقهاء في هذا المبحث.

واستدلوا على ذلك: بقوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ

سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إنَّ قطع وليِّ مستوفي القصاص في النفس أطراف المقتصَّ أو بعضها، يعدّ زيادة على ما أتى به بغير حق، فيكون داخلا في عموم الإسراف في القتل المنهي عنه في الآية<sup>(٢)</sup>.

ثم اختلفوا فيما يترتب على هذه الزيادة على أربعة أقوال:

القول الأول: لا ضمان عليه، ولكن قد أساء، ويعزّر، -وسواء عفا عن القاتل أو قتله-.

وبه قال صاحبان<sup>(٣)</sup> والمالكية في قول<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup>.

(١) الإسرائ (٣٣).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/١٦٦)، المبدع (٨/٢٩٣)، كشف القناع (٥/٢٣٩). وسيأتي ذكر أدلة أقوال الفقهاء في هذا المبحث، تدل على عدم جواز مثل هذا الفعل من باب أولى.

(٣) الجامع الصغير (ص ٥٠٤)، مختصر الطحاوي (ص ٢٤٠)، المبسوط (٢٦/١٥٠)، الهداية مع البناية (١٢/١٨٠-١٨١)، تبين الحقائق (٦/١٢١).

(٤) النوار والزيادات (١٤/٥٠)، جامع الأمهات (ص ٤٩١)، عقد الجواهر الثمينة (٣/٢٣٠).

(٥) الأم (٦/٣٠)، الإشراف (٢/١١٩-١٢٠)، الحاروي (١٢/١١١)، وانظر: العزيز (١٠/٢٦٦).

القول الثاني: تجب فيه ديته -أي في العضو الزائد المقطوع مثلاً-،  
سواء عفا عنه -أي بعد قطع العضو الزائد- أو قتله.  
وبه قال الحنابلة<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: التفريق بين العفو والقتل، فتجب فيه ديته إذا عفا،  
وأما إذا لم يعف -أي قتله بعد قطع العضو الزائد-، فلا ضمان عليه.  
وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: للمقتصّر القود -أي القصاص في العضو الزائد  
المقطوع-، ثم لأولياء المقتول قتله بعد ذلك.  
وبه قال المالكية في المشهور<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني (٥١٣/١١)، المحرر (١٣٣/٢)، الفروع (٦٦٥/٥)، كشف القناع  
(٥٣٩/٥)، الإنصاف (٤٩٣/٩) وقال: "وهو من مفردات المذهب".

(٢) البناية (١٨١/١٢)، تكملة البحر الرائق (٣٦٤/٨)، وانظر: الجامع الصغير  
(ص ٥٠٤)، مختصر اختلاف العلماء (١٣٢/٥)، الفتاوى الهندية (٧/٦).

(٣) النوادر والزيادات (٤٩/١٤)، جامع الأمهات (ص ٤٩١)، عقد الجواهر الثمينة (٢٣٠/٣)،  
الذخيرة (٣٧٥ و ٣٢٢/١٢)، مختصر خليل (ص ٢٧٣)، شرح الزرقاني (٧/٨).

تنبیه: إن أصحاب القول الأول والثاني والثالث لا يرون القصاص مطلقاً في العضو  
الزائد المقطوع، بل بعضهم حكى عدم الخلاف في ذلك.

انظر: الأم (٣٠/٦)، مختصر اختلاف العلماء (١٣٢/٥)، المغني (٥١٤/١١).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١- أمّا دليل سقوط القصاص عنه: فلأنّ القصاص عقوبة تدرأ بالشبهات، والشبهة ها هنا متحقّقة، لأنّه مستحقّ لإتلاف هذا العضو الزائد ضمنا -تبعاً- لاستحقاقه إتلاف الجملة -النفس-<sup>(١)</sup>.
- ٢- و لأنّ وليّ مستوفي القصاص في النفس قد ملك إتلاف نفس المقتصّ بحق<sup>(٢)</sup>، فمن ضرورة ثبوت حقه في النفس ثبوت حقه في الأطراف -مثلاً-، لأنّ الحق في التبع إنّما يثبت بثبوته في الأصل<sup>(٣)</sup>.
- واعترض عليه: بأنّه يثبت له الحق في استيفائها تبعاً لا مقصوداً، فإذا استوفى الطرف مقصوداً كان مستوفياً ما ليس بحق له<sup>(٤)</sup>، فيضمن.
- ٣- ولأنّ الأطراف تابعة للنفس، فإذا كان فعله في النفس على وجه يكون ممنوعاً منه - كما لو حرقه بالنار - لا يوجب الضمان عليه

(١) وهذا أيضاً دليل لأصحاب القول الثاني والثالث في سقوط القصاص. انظر: المغني

(١١/٥١٤)، الهداية مع البناء (١٢/١٨٢)، الحاوي (١٢/١١١).

(٢) الحاوي (١٢/١١١)، وانظر: عقد الجواهر (٣/٢٣٠).

(٣) المبسوط (٢٦/١٥٠-١٥١).

(٤) المرجع السابق.

فكذلك في الطرف<sup>(١)</sup>.

ويمكن الإعتراض عليه: بأن التحريق بالنار وقع على النفس لا على الطرف، والنفس مقصودة في الاستيفاء بعينها عكس الطرف.

٤— وأما دليل تعزير وليّ مستوفي القصاص في النفس: فلتعديده<sup>(٢)</sup>، إذ حقه في الاستيفاء القتل لا غير.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— أن وليّ مستوفي القصاص في النفس قطع طرفاً -عضوا زائدا- له قيمةٌ حال القطع بغير حق، فوجب عليه ضمائه، كما لو عفا عنه ثم قطعه<sup>(٣)</sup>.

٢— ولأنّ قطع الطرف حصل بفعل تعدد، فإذا تعذر القصاص وجبت الدية، كما لو لم يكن المقطوع مكافئاً<sup>(٤)</sup>.

٣— وأما دليل عدم التفريق بين العفو والقتل: فلاّته يضمنه -أي قطع الطرف- إذا عفا عنه، فكذلك إذا لم يعف عنه<sup>(٥)</sup>.

(١) المبسوط (٢٦/١٥٠).

(٢) الحاوي (١٢/١١١)، العزيز (١٠/٢٦٦).

(٣) المغني (١١/٥١٣-٥١٤).

(٤) المتع في شرح المقنع (٥/٤٥١).

(٥) انظر: المغني (١١/٥١٤)، المبدع (٨/٢٩٤).



## أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- أمّا دليل وجوب الدية في حالة العفو، فقد استدلوا بما تقدم من أدلة أصحاب القول الثاني<sup>(١)</sup>، وأمّا دليل عدم الضمان في حالة القتل فقد استدلوا بما تقدم من أدلة أصحاب القول الأول<sup>(٢)</sup>.

وقد أوضح بعض الحنفية وجه التفريق بين حالة العفو والقتل بـ: «أنّ قبل العفو متمكن من أن يجعله تبعاً للنفس بأن يقتله، فيكون كل واحد من الفعلين قتلاً، ويصير الطرف تبعاً للنفس فلا يضمن شيئاً، وأمّا بعد العفو فقد سقط حقه في النفس وبقي الطرف مقصوداً بالاستيفاء، ولا حق له فيه مقصوداً فكان مضموناً عليه»<sup>(٣)</sup>.

## أدلة القول الرابع:

استدل أصحاب القول الرابع بما يلي:

١- إن أطراف القاتل -المقتصّ منه- معصومة بالنسبة إلى مستحق الدم وإلى غيره<sup>(٤)</sup>، فمتى فعل وليّ مستوفي القصاص في النفس شيئاً في طرف القاتل -المقتصّ كالقطع- كان له القصاص في العمد، والدية في

(١) وانظر: الهداية مع البناءة (١٨٢/١٢)، تبين الحقائق (١٢١/٦).

(٢) وانظر: المبسوط (١٥٠/٢٦)، تبين الحقائق (١٢١/٦).

(٣) انظر: المبسوط (١٥١/٢٦).

(٤) انظر: الذخيرة (٢٧٥/١٢)، الخرشي (٦/٨).

الخطأ<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني وهو وجوب الدية - في العضو الزائد المقطوع مثلاً - سواء عفا عنه - بعد قطع العضو الزائد - أو قتله.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أن هذا الفعل حصل بالتعدي، لأنه زيادة على ما أتى به بغير حق، وكان القياس وجوب القصاص - يعني في العضو الزائد المقطوع مثلاً -، إلا أنه سقط للشبهة، فإذا تعذر القصاص وجبت الدية، لئلا تذهب جنايته مجاناً<sup>(٢)</sup>.

٢- ولأن أطراف القاتل معصومة بالنسبة إلى مستحق الدم، فإذا تعذر القصاص وجبت الدية، كما لو لم يكن المقطوع مكافئاً<sup>(٣)</sup>.

٣- ولأن وليّ مستوفي القصاص في النفس استوفى غير حقه فيضمن، لأن حقه في القتل، وهذا قطع وإبانة، فبينهما مغايرة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) انظر: معونة أولي النهى (١٨٧/٨).

(٣) انظر: الممتع في شرح المقنع (٤٥١/٥).

(٤) انظر: تبين الحقائق (١٢١/٦).

٤— وسدّ للذريعة: إذ لو قلنا بعدم الضمان مطلقاً، للعب الناس بأطراف المقتصرّ وأسرفوا في ذلك، وكل ذلك منهي عنه، «كما أنّه لا وجه لما قيل: إنّه لا يلزمه في قطع هذا العضو شيء، فإنّ ذلك ظلم بحت لعله مختلفة»<sup>(١)</sup>.

٥— ولأنّ القصاص سقط بالشبهة لتحققها، ووجه الشبهة: أنّ له إتلاف الطرف تبعاً للنفس، والحدود تدرأ بالشبهات - لا سيما والمسألة خلافية اجتهادية-، وإذا سقط لا يلزم منه عدم وجوب الدية، بدليل امتناعه لعدم المكافأة<sup>(٢)</sup>.

٦— ولأنّ نفس من عليه القصاص متقومة في حق سائر الناس، فكذلك في حق من له القصاص، إلا أنّ تقومها سقط في حق الاستيفاء بالنفس، ولا حق له في استيفاء غير ذلك - كالعضو الزائد المقطوع مثلاً-<sup>(٣)</sup>.

٧— والتفريق بين القتل والعفو فيه نظر، إذ يسدّ باب العفو المرغّب فيه شرعاً، وذلك لو قلنا بأنّ العفو يوجب الدية دون القتل، لزهد الناس في العفو خشية وجوب الدية عليهم، التي قد تكون مكلفة فتثقل عليهم، فيلجأون إلى القتل حتى لا يجب عليهم شيء.

(١) السيل الجرار (٤/٤٠٤).

(٢) انظر: المغني (١١/٥١٤).

(٣) انظر: المبسوط (٢٦/١٥٠).

وعليه: فالقول بعدم التفريق بين العفو والقتل في وجوب الدية قول وجيه، إذ أن وليّ مستوفي القصاص في النفس ما دام اعترف أنه اعتدى على طرف المقتصّ، ويعلم أن الدية ستجب عليه، فلعلّ يتصالح مع المقتصّ بشيء كي لا تلزمه الدية، ويكون قد انتهى إلى ترك القصاص على المقتصّ المرغب فيه شرعاً، لا سيما إذا كان -المقتصّ- مما يردعه ذلك.

## المبحث الثاني: الزيادة في الاستيفاء فيما دون النفس

صورتها: إذا زاد المقتصر في الاستيفاء من طرف المقتصر منه، مثل:

أن يستحق قطع إصبع، فيقطع اثنين، فما الحكم؟

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup>: إلى أن

المقتصر يسأل، فإن اعترف بالتعمد وجب عليه القود في الزيادة، وإن كان

(١) هذا الذي ظهر لي من إطلاق كتب المالكية، لا سيما وقد صرحوا بذلك في زيادة الاستيفاء في النفس كما تقدم، وفي زيادة الاستيفاء في الجراح كما سيأتي. انظر: جامع الأمهات (ص ٤٩٤)، عقد الجواهر الثمينة (٣/٢٤١)، مواهب الجليل (٨/٣١٤)، الخرشني (٨/١٥)، الشرح الكبير (٤/٢٥٢)، بلغة السالك (٢/٣٨٨).

وأما الحنفية فلم أجد - فيما وقفت عليه - نصا في ذلك، إلا ما نقلوه "من إجماع العلماء على عدم جواز أخذ شيء من الأعضاء إلا بمثله من القاطع، كما أنه ليس للمجني عليه أن يتعدى ما قابله من عضو الجاني إلى غيره".

انظر: مختصر اختلاف العلماء (٥/١٣٠)، الفتاوى الهندية (٦/١٢)، حاشية ابن عابدين (٦/٥٥٣).

(٢) المهذب (٥/٦٥)، العزيز (١٠/٢٨٩)، الروضة (٧/١٠٣)، مغني المحتاج (٤/٤٨)، وانظر: الأم (٦/٨٢).

(٣) الكافي (٤/٤٥)، المبدع (٨/٢٩٤)، كشف القناع (٥/٥٣٩).

خطأ وجب عليه الأرش<sup>(١)</sup> الزائد<sup>(٢)</sup> - الدية -.

واستدلوا بأدلة كثيرة منها:

١- قوله تعالى ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ

بِالْعَيْنِ...﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة على جريان القصاص في النفس

والأطراف والجراح، سواء كانت الجناية عمدا ابتداء أو استيفاء.

٢- قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى

عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) والمراد بالأرش في اصطلاح الفقهاء: هو اسم للمال الواجب في الجناية على ما دون

النفس. وسمي بذلك لأنه جابر لها عما حصل فيها من النقص، وعلى ذلك عرفه

بعض الفقهاء: دية الجراحة.

انظر: كتاب التعريفات (ص ١٧)، التعريفات الفقهية (ص ١٦٨)، المصباح المنير

(١٢/١)، المطلع (ص ٢٣٧)، معجم المصطلحات (ص ٤٩).

(٢) ونصّ فقهاء الشافعية والحنابلة على أن الزيادة إذا كانت بسبب اضطراب الجاني،

فلا شئء فيها، لأنها حصلت بفعله في نفسه فهدرت. انظر: المهذب (٥/٦٥).

(٣) المائدة (٤٥).

(٤) البقرة (١٩٤).

وجه الدلالة: دلت الآية على أنه يجوز لمن تعدى عليه في مال أو بدن أن يتعدى بمثل ما تعدى عليه<sup>(١)</sup> - إما بالمباشرة إن أمكن وإما بالحكم-<sup>(٢)</sup>، ولا شك أن الزيادة في الاستيفاء فيما دون النفس تُعدّ اعتداءً، فتكون داخلة في عموم الآية، ويجرى في الزيادة القود ما دام ذلك ممكناً.

٣- وأما الدليل على أن الزيادة في الاستيفاء فيما دون النفس خطأ توجب الأرش الزائد -الدية-: فلائنه إذا كانت الدية في قتل الخطأ ثابتة في كتاب الله<sup>(٣)</sup>، فكذلك الدية في الأطراف والجراح<sup>(٤)</sup>، ولثبوتها في السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup>.

كما نص فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٦)</sup> أيضاً: على أن

(١) فتح القدير للشوكاني (٢٨٥/١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢٣٧/٢).

(٣) قال تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةً وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ النساء (٩٢).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٣١/٦).

(٥) انظر: صحيح البخاري (٢٥٢٦/٦)، سنن أبي داود (٦٨٨/٤-٦٩٦)، سنن الترمذي

(٨/٤)، سنن النسائي (٤٢٦/٨-٤٢٨)، سنن ابن ماجه (٢٧٩/٣-٢٨٠). وغير ذلك.

(٦) عقد الجواهر الثمينة (٢٤١/٣)، مواهب الجليل (٣١٤/٨)، بلغة السالك

(٣٨٨/٢)، المهذب (٦٥/٥)، الروضة (٦٤/٧)، الكافي (٤٥/٤)، كشف القناع

(٥٣٩/٥)، حاشية منتهى الإرادات (٣٧/٥).

الزيادة في الاستيفاء فيما دون النفس والطرف، من شجّة<sup>(١)</sup> أو جرح - كما لو وجب له القصاص في موضحة<sup>(٢)</sup> فاستوفى أكثر من حقه كأن زاد على المساحة المطلوبة-، فإن كان عامداً وجب عليه القود في الزيادة، وإن كان خطأً وجب عليه الأرش الزائد -أي دية الخطأ-، لما تقدم من الأدلة السابقة في هذا المبحث، ولعموم قوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحَ

قِصَاصٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

إلا أن يكون ذلك الحاصل زيادة بسبب من الجاني -المقتصر منه- كاضطرابه حال الاستيفاء منه، فلا شيء على المقتصر، لأنه لم يجن عليه، بل هو جنى على نفسه حيث حصل بفعله<sup>(٤)</sup>.

(١) الشجّة: الجراحة، وإنما تسمى بذلك إذا كانت في الوجه أو الرأس، والجمع شجاج. المصباح المنير (٣٠٥/١).

(٢) والموضحة: هي التي توضح العظم وتكشفه. انظر: المصباح المنير (٦٦٢/٢).

(٣) المائدة (٤٥).

(٤) انظر: المهذب (٦٥/٥)، المغني (٥١٥/١١)، كشاف القناع (٥٣٩/٥)، فإن اختلفا -أي المقتصر والمقتصر منه- على قطع الزائد عمداً أو خطأً فالقول قول المقتصر بيمينه، لأن هذا مما يمكن الخطأ فيه، وهو أعلم بقصده. انظر: المغني (٥١٥/١١) و(١٠٤/١٢)، حاشية منتهى الإرادات (٣٧/٥).



وكلّ ما تقدم في هذا المبحث محلّه فيما إذا كان الزائد موجبا للقصاص، كما تقدم في الأمثلة السابقة، فإن كان هذا الزائد لا يجب في مثله القود، مثل من وجبت له موضحة، فاستوفى هاشمة<sup>(١)</sup>، فعليه أرش الزائد، كما لو فعله في غير القصاص<sup>(٢)</sup>.

---

(١) والهاشمة: هي الشجّة التي تمشم العظم -أي تكسره-. انظر: المصباح المنير (٦٣٨/٢).

(٢) انظر: الكافي (٤٥/٤)، كشف القناع (٥٣٩/٥).

المبحث الثالث: الجناية على الأعضاء الزائدة في الجسم:

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: هل يجوز قطع الأصبع الزائدة برضى صاحبها

المطلب الثاني: هل تجوز الزيادة في قدر الجزء المقطوع على سبيل

الاحتياط

المطلب الثالث: ما يجب في إتلاف الأصبع الزائدة

المطلب الأول: هل يجوز قطع الأصبع الزائدة برضى صاحبها؟

قد يولد المولود وفي جسمه عضو زائد، كسنّ أو أصبع ونحوهما، فهل يجوز لوليّ الطفل صاحب العضو الزائد، أن يجري له عملية جراحية لاستئصال ذلك العضو الزائد؟ أو هل يجوز لمن كان في جسمه عضو زائد، وكان مكلفاً، أن يأذن لإجراء مثل هذا العمل الجراحي في جسمه<sup>(١)</sup>؟

والجواب: إن قطع العضو الزائد من أصبع ونحوه له ثلاث حالات:

الحالة الأولى أن لا يوجد في العضو الزائد ألم يدعو إلى قطعه

الحالة الثانية: أن يوجد في العضو الزائد ألم محسوس - لا يحتمل

عادة- يدعو إلى قطعه

الحالة الثالثة: أن يوجد في العضو الزائد ألم نفسي فقط يدعو إلى

قطعه

وإليك تفصيل كل حالة:

الحالة الأولى: أن لا يوجد في العضو الزائد ألم يدعو إلى قطعه

نص فقهاء المالكية والحنابلة<sup>(٢)</sup> على عدم جواز القطع في مثل هذه

(١) مجلة المجمع الفقهي: العدد الثامن: بحث للأستاذ كمال الدين بكر (ص ٢٤٢).

(٢) المفهم (٥/٤٤٥)، الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٥٢)، منح الجليل (٣/٧٧٦)، التاج

والإكليل (٧/٥٤٥)، الفروع (١/١٣٤)، الإنصاف (١/١٢٥)، كشف القناع

(٦/١)، نيل المآرب (١/٤٢).

الحالة.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- ﴿وَأْمُرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرْنَ خَلْقَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.٢- عن عبد الله - ابن مسعود رضي الله عنه -: «لعن الله الواشمات

والمستوشمات والتمتمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله تعالى، مالي

لا ألعن من لعن النبي صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَانَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّهَوْا﴾<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: دلت الآية والحديث على عدم جواز تغيير شيء من

خلق الله بزيادة أو نقصان، بقصد الحسن، ومنه قطع الأصبع الزائدة أو

العضو الزائد بدون ألم يدعو إلى ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) النساء (١١٩).

(٢) الحشر (٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب اللباس: باب المتفلجات للحسن (٢٢١٦/٥) برقم

(٥٥٨٧)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة: باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ...

(١٦٧٨/٣) برقم (١٢٥).

والوشم: أن يغرز في العضو إبرة أو نحوها حتى يسيل الدم ثم يحشى بنورة أو غيرها

فيحضر. والتماص: إزالة شعر الوجه بالمنقاش. والتفليج: هو أن يفرج بين المتلاصقين

بالمبرد ونحوه. انظر: الفتح (٣٨٤/١٠ و٣٨٥ و٣٩٠).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٥٢/٥)، المفهم (٤٤٥/٥)، أحكام الجراحة الطبية

الحالة الثانية: أن يوجد في العضو الزائد ألم محسوس - لا يحتمل عادة - يدعو إلى قطعه

نص فقهاء المالكية وغيرهم<sup>(١)</sup> على جواز القطع في مثل هذه الحالة. واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- إنَّما جاز القطع في هذه الحالة لمكان الحاجة الداعية إليه، وهو الدفع للألم الواقع والناشئ من ذلك العضو، فلا يعتبر القطع تغييراً لخلق

(ص ٣٠٥-٣٠٦)، مجلة المجمع الفقهي: العدد الثامن (ص ٢٤٢).

ومع هذا فقد نقل عن بعض المعاصرين جواز ذلك، ولا شك أن هذا مخالف لنص الكتاب والسنة المقتضي لحرمه تغيير خلقة الله طلباً للحسن. وناهيك أن هذا القول ليس له سلف، ورحم الله الإمام ابن أبي زيد القيرواني إذ يقول في مقدمة كتابه النوادر والزيادات (ص ٥): «إنَّه ليس لأحد أن يحدث قولاً أو تأويلاً لم يسبقه به سلف...»، وقال البرهاري: «فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة فلا تعجلن، ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر: هل تكلم به أصحاب رسول الله ﷺ، أو أحد من العلماء؟ فإن وجدت فيه أثراً عنهم فتمسك به، ولا تجاوزه لشيء، ولا تختار عليه شيئاً، فتسقط في النار». شرح السنة للبرهاري (ص ٦٩)، وانظر: أحكام الجراحة الطبية (ص ٣٠٦-٣٠٧).

(١) الجامع لأحكام القرآن (٢٥٢/٥)، إكمال المعلم (٦/٦٥٦)، منح الجليل (٣/٧٧٦)، التاج والإكليل (٧/٤٤٥)، وانظر: فتح الباري (١٠/٣٩٠)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥/٢٧٣).

الله<sup>(١)</sup>.

٢— وقياسا على قطع الأكلة<sup>(٢)</sup> والسلعة<sup>(٣)</sup> بجامع الألم وخوف الضرر في كل<sup>(٤)</sup>.

الحالة الثالثة: أن يوجد في العضو الزائد ألم نفسي فقط يدعو إلى قطعه

كأن يكون ملفتا لأنظار الآخرين، ومثيرا لتساؤلناهم أحيانا، مما يولد شعورا بالنقص لدى الإنسان المصاب، أو يعوقه عن بعض الأعمال.

نص بعض كبار العلماء المعاصرين كالشيخ محمد بن صالح

(١) انظر: أحكام الجراحة الطبية (ص ٣٠٨)، مجلة المجمع الفقهي: العدد الثامن (ص ٢٤٢).

(٢) الأكلة: داء يقع في الرأس كائنة فيأكل منه. لسان العرب (١/١٠٢).

(٣) السلعة: الشجة في الرأس كائنة ما كانت جمعها سلاع. القاموس المحيط (ص ٩٤٢)، المعجم الوسيط (١/٤٤٣).

(٤) أحكام الجراحة الطبية (ص ٣٠٨)، وانظر: قواعد الأحكام (١/٧٠).

تنبية: إن شرط جواز القطع في هذه الحالة: أن يكون علاج ذلك الألم هو القطع، أما لو أمكن إزالة ذلك الألم بدواء أخف من القطع، فإنه يجب المصير إليه ولا يجوز الإقدام على القطع كما هو الحال في جميع الجراحة الطبية. أحكام الجراحة الطبية (ص ٣٠٨)، وانظر: قواعد الأحكام (١/٩٥)، الذخيرة (٥/٣٩٩).

ابن عثيمين رحمه الله - و الباحثين-<sup>(١)</sup> على جواز القطع في مثل هذه الحالة، لا سيما إذا كان الألم النفسي هو المؤثر الوحيد في مثل هذه الحالة.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن هذا العيب يشتمل على ضرر معنوي، وهو موجب للترخيص بقطعه، لأنه يعتبر حاجة، «والحاجة تزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة»<sup>(٢)</sup> (٣).

٢- قال النووي<sup>(٤)</sup>: في شرحه لحديث ابن مسعود رضي الله عنه - المتقدم - «وأما قوله «المتفلجات للحسن» فمعناه يفعلن ذلك طلبا للحسن، وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن، أما لو احتاجت إليه لعلاج

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية: العدد السابع: المفتى فضيلة الشيخ أحمد هريدي (ص ٢٥٦٩)، مجلة المجمع الفقهي: العدد الثامن (ص ٢٤٣)، وأما فتوى الشيخ العثيمين رحمه الله فقد ذكرت في بعض الأشرطة.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٩١).

(٣) انظر: أحكام الجراحة الطبية (ص ١٨٥).

(٤) هو محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن ... الحازميّ النوويّ، الدمشقيّ الشافعيّ، شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين، والداعى إلى سبيل السالفين، شيخ المذهب وكبير الفقهاء في زمانه، المتفنن في أصناف العلوم فقها ومتون أحاديث وأسماء رجال ولغة ... توفي رحمه الله سنة ست وسبعين وست مائة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/٣٩٥-٣٩٧)، البداية والنهاية (١٣/٢٣٠-٢٣١).

أو عيب في السنّ ونحوه فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

فعبارة الإمام النووي السابقة والتي منها «أو عيب في السنّ» تومىء بجواز نزع العضو الزائد، إذا كان في بقاءه ألم نفساني<sup>(٢)</sup>، حيث بين أن المحرم ما كان المقصود منه التجميل والزيادة في الحسن، وأما ما وجدت فيه الحاجة الداعية إلى فعله فإنه لا يشمل النهي والتحريم<sup>(٣)</sup>، كمن يريد إزالة العيب المعنوي.

٣— ولأنّ هذه الحالة لا تشمل على تغيير الحلقة قصداً، لأنّ الأصل فيه أن يقصد منه إزالة الضرر النفسى، والتجميل والحسن جاء تبعاً، «ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً»<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح مسلم (١٠٧/١٤)، وقال الطبري: «... أو إصبع زائدة تؤلمها أو تؤذيها فيجوز ذلك» أي القطع، فقوله «تؤلمها» ألم حسي، وقوله «تؤذيها» ألم نفسي معنوي. وقال الشوكاني: «ظاهره أنّ التحريم المذكور إنّما هو فيما إذا كان لقصد التحسين لا لداء ولا علة فإنه ليس بمحرم» نيل الأوطار (١٩٢/٦)، وانظر: فتح الباري (٣٨٥/١٠)، إرشاد الساري (٤٧٤/٨).

(٢) مجلة المجمع الفقهي: العدد الثامن (ص ٢٤٣).

(٣) انظر: أحكام الجراحة الطبية (ص ١٨٦).

(٤) انظر الكلام على هذه القاعدة: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨١)، القواعد

والأصول الجامعة (ص ١٠٩ — ١١٠).



المطلب الثاني: هل تجوز الزيادة في قدر الجزء المقطوع على سبيل

### الاحتياط

صورتها: قد يعتمد الأطباء أحيانا إلى زيادة القطع على قدر الجزء المقطوع المحدد، لخوف أن تكون الآفة قد سرت إلى ذلك الجزء المزيد، فيقومون بقطعه على سبيل الاحتياط، ويعتذرون بخوف السريان وصعوبة الفتح للموضع ثانية، فمأحكم ذلك<sup>(١)</sup>؟

نص بعض فقهاء المالكية وغيرهم<sup>(٢)</sup> على أنه لا حرج في هذه الزيادة - بشرط أن يغلب على ظن الطبيب إمكان السريان، وأن يكون الجزء المقطوع في موضع يصعب فتحه ثانية<sup>(٣)</sup> -.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن الأصل في القطع أنه محرم لكونه مفسدة وإتلافا<sup>(٤)</sup>، فلما وجدت الحاجة الداعية إلى فعله من دفع الضرر الموجود في العضو المقطوع

(١) أحكام الجراحة الطبية (ص ٣١٢).

(٢) منح الجليل (٣/٧٧٦)، التاج والإكليل (٥٤٥/٧)، قواعد الأحكام (١/٧٠٧ و٩٧).

(٣) أحكام الجراحة الطبية (ص ٣١٢).

(٤) الذخيرة (٥/٣٩٩).

والجزء المزيد جاز فعلهما<sup>(١)</sup>.

٢— ولأنّ الزيادة في قدر الجزء المقطوع في مثل هذه الحالة، وسيلة إلى درء المفسد وجلب المصالح، لما فيه من حفظ إحدى مقاصد الشريعة الإسلامية ألا وهي النفس، ولا يسمى ذلك إفساد<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أحكام الجراحة الطبية (ص ٣١١).

(٢) انظر: قواعد الأحكام (١/٩٧).

### المطلب الثالث: ما يجب في إتلاف الأصبع الزائدة

إذا جنى على عضو صورته صورة الصحيح في الحلقة، إلا أنه لا منفعة فيه كالأصبع الزائدة<sup>(١)</sup> ونحو ذلك، فهل فيه شيء مقدر أم لا؟  
اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى أربعة أقوال:  
القول الأول: يجب في إتلاف الأصبع الزائدة حكومة عدل<sup>(٢)</sup>.

(١) تكون الأصبع الزائدة إذا كانت غير قوية، أما إذا كانت قوية مثل قوة الأصلية فحكمها حكم السليمة، مع وجود تفصيلات للفقهاء في التمييز بين الأصبع الزائدة وغيرها. انظر: التاج والإكليل (٣٤٣/٨)، العزيز (٣٨٩/١٠).

(٢) والمراد بحكومة العدل عند الفقهاء: ما ذكره ابن المنذر بقوله: «كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن معنى قولهم حكومة: أن يقال إذا أصيب الإنسان بجرح لا عقل له معلوم، كم قيمة هذا المروح لو كان عبداً قبل أن يجرح هذا الجرح، أو يضرب هذا الضرب؟»

فإن قيل: مائة دينار. قيل: كم قيمته وقد أصابه هذا الجرح، وانتهى برؤه؟  
فإن قيل: خمسة وتسعون ديناراً. فالذي يجب للمجني عليه على الجاني نصف عشر الدية.

وإن قالوا: تسعون ففيه عشر الدية. وما زاد أو نقص فعلى هذا المثال.  
انظر: الإشراف (١٨١/٢-١٨٢)، وانظر: المبسوط (٧٤/٢٦)، عقد الجواهر الثمينة (٢٦١/٣)، مجموع الفتاوى (١٧١/٣٤)، المغني (١٧٨/١٢) وقال: «في تفسير الحكومة، قول أهل العلم كلهم، لا نعلم بينهم فيه خلافاً».

وبه قال جماهير الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> ورواية عن أحمد هي المذهب<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: إن الواجب في إتلاف الأصبع الزائدة ثلث الدية. وبه قال أحمد في رواية<sup>(٥)</sup>.

القول الثالث: لا يجب في إتلاف الأصبع الزائدة شيء. وبه قال الحنابلة في قول<sup>(٦)</sup>.

(١) مختصر القدوري مع اللباب (٣/١٥٩)، تبين الحقائق (٦/١٣٤)، الهداية مع تكملة الفتح القدير (١٠/٣١٧)، المختار مع الاختيار (٥/٤٠).

(٢) واشترط المالكية في وجوب حكومة العدل بانفرادها بالقطع، أما إذا قطعت مع غيرها فلا شيء فيها، مع تفصيل سيأتي ذكره في المبحث الرابع. النوادر والزيادات (١٣/٤١٠ و٤١٢)، البيان والتحصيل (١٦٦/١٦١)، الذخيرة (١٢/٣٦٤)، الشرح الكبير (٤/٢٧٨).

(٣) الأم (٦/٧٦ و١٦٦)، الروضة (١٢/٢٨٣—٢٨٤)، الغاية القصوى (٢/٨٩١)، مغني المحتاج (٤/٦٤).

(٤) المغني (١٢/١٥٠)، المحرر (٢/١٣٩)، الفروع (٦/٢٧)، الإنصاف (١٠/٨٩)، كشف القناع (٦/٤٩).

(٥) المسائل الفقهية (٢/٢٨٠)، الكافي (٤/١١٧)، المحرر (٢/١٣٩)، الإنصاف (١٠/٨٩). ونقل ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه كما في المصنف (٩/٣٨٨) برقم (١٧٧١٩) وفيه رجل لم يسم.

(٦) الفروع (٦/٢٧)، المبدع (٨/٣٧٦)، وانظر: المحلى (١٠/٤٣٨).

القول الرابع: يجب في إتلاف الأصبع الزائدة عشر من الإبل كسائر الأصابع الأصلية.

وبه قال الظاهرية<sup>(١)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١- أن العضو الزائد - كالأصبع الزائدة - لم يرد فيه تقدير من الشارع، فما لم يثبت من قبله دية، فالأصل أن فيه حكومة العدل<sup>(٢)</sup>.
- ٢- ولأن الأصبع الزائدة جزء الآدمي فيجب الأرش - حكومة عدل - فيها تشريفاً للآدمي، وإن لم يكن فيها نفع ولا زينة كما في السنّ الزائدة ونحوها<sup>(٣)</sup>.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- ١- قياساً على اليد الشلاء، فكما أن الواجب في إتلاف اليد الشلاء ثلث ديتها فكذلك الأصبع الزائدة، فإن الواجب في إتلافها ثلث دية الأصبع،

(١) المحلى (٤٣٨/١٠).

(٢) انظر: تبين الحقائق (١٣٥/٦).

(٣) تبين الحقائق (١٣٤/٦)، فتح باب العناية (٣٦١/٣).

بجامع أنه ليس في كل منهما جمال<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: بأنه قياس مع الفارق، لأنّ اليد الشلاء يحصل بها الجمال، والإصبع الزائدة لا جمال فيها في الغالب، إنّما هي شين في الحلقة، وعيب يرد به المبيع، وتنقص به القيمة<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: ولأنّ جمال اليد الشلاء لا يكاد يختلف عن جمال اليد السليمة، بخلاف الأصبع الزائدة فإنّها تختلف باختلاف محالّها وصفتها وحسنها وقبحها، فكيف يصح قياسها على اليد الشلاء<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: ولأنّ اليد الشلاء ورد فيها النص<sup>(٤)</sup>، بخلاف اليد الزائدة.

ولم أقف -فيما اطلعت عليه- على أدلة القول الثالث، وسيأتى الرد عليهم عند ذكر سبب الترجيح الثاني.

(١) انظر: المغني (١٢/١٥٠).

(٢) المغني (١٢/١٥٠-١٥١)، المبدع (٨/٣٧٦).

(٣) المغني (١٢/١٥١).

(٤) كما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وفيه «... وفي اليد الشلاء إذا

قطعت بثلاث ديتها» رواه النسائي (٨/٤٢٥) برقم (٤٨٥٥) وحسنه الألباني في

الإرواء (٧/٣٢٨) برقم (٢٢٩٣).

### أدلة القول الرابع:

استدل أصحاب القول الرابع بما يلي:

١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ قال  
«الأصابع كلهنّ سواء، فيهنّ عشر: عشر من الإبل»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إنّ اسم الأصبع يقع أيضا على الأصبع الزائدة، ولم  
يخص عليه الصلاة والسلام أصبعا زائدة من غيرها، وما كان ربك نسيا،  
ولو أراد ذلك لبينه، فواجب أن يكون فيها ما في سائر الأصابع<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الاعتراض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: بآته لا يمكن إيجاب دية كاملة لكونها قد ذهبت  
منفعتها، ولا مقدر فيها، فتجب الحكومة<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: إنّ الشارع فرق بين اليد الصحيحة واليد الشلاء في

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الديات: باب دية الأصابع (٢٨٠/٣) برقم (٢٦٥٣)،  
والحديث رواه أبو داود من طريق آخر عن أبي موسى (٦٨٨/٤) برقم (٤٥٥٦)  
بإسناد جيد كما قال ابن حجر في فتح الباري (٢٣٥/١٢)، وكذا النسائي  
(٤٢٦/٨) برقم (٤٨٥٨ و٤٨٦٠). ورواية ابن ماجه حسنها كل من البوصيري في  
مصباح الزجاجة (٢٨٠/٣) والألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١٠٠/٢) برقم  
(٢١٤٨).

(٢) انظر: المحلى (٤٣٨/١٠).

(٣) انظر: المبدع (٣٧٦/٨).

الحكم<sup>(١)</sup>، مع أن اسم اليد يقع على الصحيحة والشلاء، ولكن لما كانت اليد الشلاء منفعتها في جمالها لا غير، عكس اليد الصحيحة فمنفعتها في الجمال والاستعمال، فرّق الشارع بينهما في الحكم، ومن باب أولى العضو الزائد حيث لا منفعة فيه بل ولا جمال فيه غالباً عكس العضو الأصلي.

الوجه الثالث: إننا لو تمسكنا بظاهر الحديث كما قال الظاهرية، لقلنا: إن ظاهر قوله ﷺ «(فيهنّ عشر)» يفيد حصر عدد الأصابع وأنها عشرة، ووجود الأصبع الزائدة لا مدخل له في هذا الحديث، وإلا صار عدد الأصابع إحدى عشرة لا عشر، وعليه: إن الأصبع الزائدة لم يرد فيها تقدير من الشارع، وما لم يثبت من قبله دية، فالأصل أن فيه حكومة العدل.

#### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو القول الأول وهو: وجوب حكومة عدل في إتلاف الأصبع الزائدة ونحوه.

#### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أن التقدير في أحكام الديات لا يصار إليه إلا بتوقيف، أو

(١) انظر (ص ٧٩١) حاشية رقم (٤).



مماثلة لما فيه توقيف، وليس ذلك ها هنا<sup>(١)</sup>، فوجب المصير إلى حكومة العدل.

٢— ولأنه قد تقرر عصمة الدماء، وأنه لا يحل إراقة شيء منها بغير حقه، ولا الجناية على معصوم الدم، من غير فرق بين أن تكون صغيرة أو كبيرة، ورد في الشرع تقديرها أو لم يرد، فمن جنى على غيره جناية ظاهرة الأثر ولم يرد في الشرع لها تقدير كما في دون الموضحة، فلا يكون عدم ورود الشرع بتقديرها مقتضيا لإهدارها، وعدم لزوم أرشها بلا خلاف، وإلا لزم إهدار ما هو معصوم بعصمة الشرع، واللازم باطل بالإجماع فالملزوم مثله، فالجناية التي لم يرد الشرع بتقديرها لا بد من الرجوع في التقدير إلى شيء يكون على طريقة العدل التي لا حيف فيها على الجاني، ولا على المجني عليه<sup>(٢)</sup> -وهي حكومة العدل-

٣— ولأن العضو الزائد يشين ولا يزين، بخلاف اليد الشلاء حيث يبقى جمالها لبقاء صورتها<sup>(٣)</sup>، ومن باب أولى اليد أو العضو الأصلي.

(١) المغني (١٢/١٥٠)، المتع في شرح المقنع (٥/٥٥٦).

(٢) السيل الجرار (٤/٤٥٠).

(٣) الكافي (٤/١١٦-١١٧).

٤— ولأنه ليس في العضو الزائد جمال كامل ولا منفعة، فلم يجب فيه مقدر كالشارب<sup>(١)</sup>.

٥— وكما أنه لا قصاص في الأصبع الزائدة إذ لا نظير لها<sup>(٢)</sup>، إذ أن المساواة في القيمة شرط لجريان القصاص ولم توجد، ولأن قيمة الأصبع الزائدة حكومة عدل، وقيمة الأصبع غير الزائدة أرش مقدر فلا مساواة بينهما في القيمة<sup>(٣)</sup> من كل الوجوه، وعليه: فلا قصاص فيها ولا دية كاملة. قال الإمام ابن العربي: «وليس في التقدير دليل، فالحكومة أعدل»<sup>(٤)</sup>.

(١) المسائل الفقهية (٢/٢٨٠).

(٢) البيان والتحصيل (١٦٦/١٦١).

(٣) العناية (١٠/٣١٧—٣١٨).

(٤) أحكام القرآن (٢/٦٣٠).

المبحث الرابع: حكم قطع أئمة لها طرفان إحداهما زائدة والأخرى أصلية

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجري القصاص في الزائد مطلقا، وفيه حكومة

-أي ولو كان للقاطع أصبع زائدة المقطوع-.

وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: إن كانت أئمة القاطع ذات طرفين أيضا مماثلة لما جنى

عليها اقتص منها في العمد، وإن لم تكن ذات طرفين، لم يزد على دية

الأئمة شيء، إذا كانت الزائدة ضعيفة، وإن كانت قوية ففيها عشر الدية.

وبه قال المالكية<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: إن كانت أئمة القاطع ذات طرفين أيضا -أي

إحدى الأئمتين أصلية والأخرى زائدة- أخذت بها، وإن لم تكن ذات

طرفين، قطعت الأصلية قصاصا، وعليه حكومة في الزائدة.

(١) انظر: تبين الحقائق (١٣٤/٦-١٣٥)، فتح باب العناية (٣/٣٦١)، الفتاوى

الهندية (١٢/٦)، حاشية ابن عابدين (٦/٥٨٤).

(٢) انظر: النوار والزيادات (١٣/٤١٠ و٤١٢)، البيان والتحصيل

(١٦/١٦١-١٦٢)، الذخيرة (١٢/٣٦٤)، الخرشبي (٨/٤٢)، التاج والإكليل

(٨/٣٤٣)، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٤/٢٧٨).

وبه قال الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- إن المساواة شرط لوجوب القصاص في الطرف، ولم يعلم تساويهما، إلا بالظن، فإذا تعذر القصاص للشبهة وجب أرشها، وليس لها أرش مقدر في الشرع، فيجب فيها حكومة عدل<sup>(٣)</sup>.

ويمكن الاعتراض عليه: بأن إطلاق عدم العلم بالتساوي في الزائد إلا بالظن فيه نظر، إذ يمكن أن يعلم التساوي في الزائد، لا سيما إذا كان المحلّ متحدًا كما قرر فقهاء الشافعية، وهكذا أصل في كل جنائية لا تضبط كميتها، بأن فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم،

(١) الأم (٧٤/٦)، الروضة (٧٤/٧-٧٥ و ٧٧ و ١٤٤)، وانظر: الحاوي (٢٨٣/١٢) — (٢٨٤)، العزيز (٣٧٩/١٠)، المهذب مع تكملة المجموع (٤٢٣-٤٢١/١٨)، واشترط الشافعية في حصول القصاص: إذا اتحد المحلّ، فإن اختلفا في المحلّ لم يكن له أن يقتص من الكف لأنه يأخذ أكثر من حقه. الروضة (٧٤/٧-٧٥)، تكملة المجموع (٤٢٣/١٨).

(٢) المغني (٥٧٤/١١)، وذكر بعض التفاصيل في اليد إذا حصل مثل ذلك فراجعه في (٥٧٣/١١)، وانظر: الإنصاف (٩٢/١٠).

(٣) تبين الحقائق (١٣٥/٦)، وانظر: العناية (٣١٧/١٠).

فتساوى في الدية والقصاص كما في السنّ والأصابع الأصلية<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- أمّا دليل التفريق بين الزائدة الضعيفة -ولا شيء فيها- والقوية -وفيها عشر الدية-: فلأنّ الضعيفة لا نفع فيها، وأمّا القوية فقياساً على الأصلية<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الاعتراض عليه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: إنّ كون الزائدة ضعيفة لا شيء فيها إذ لا نفع فيها، لا يلزم منها إهدار عصمتها، وإلا لزم إهدار ما هو معصوم بعصمة الشرع، واللازم باطل بالإجماع فالملزوم مثله، وعليه: فالواجب فيها حكومة مطلقاً.

الوجه الثاني: قياس الزائدة القوية على الأصلية غير صحيح، إذ الأصل في أحكام الديّات التوقيف، والزائدة القوية غير مقدرة، فوجب

(١) ومما يضعف قول الحنفية ما ذكروه " في قطع الكف وفيه أصعب زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه، وإن كانت لا توهن الكف يجب القصاص " الفتاوى الهندية (١٢/٦)، فجريان القصاص في حالة دون أخرى بسبب الزائد مما يشعر بأنّ القصاص يمكن استيفائه في بعض الحالات والتي هي أيضاً مجرد غلبة الظن لا اليقين.

(٢) انظر: الخرشني (٤٢/٨).

فيها حكومة لا غير<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: قال الإمام الشافعي: «وأخذت له في الأصبع الزائدة حكومة لا أبلغ بها دية أصابع ... لأنها زيادة في الخلق»<sup>(٢)</sup>، والزائد مغاير للأصل فلا بدّ من تغاير الحكم.

### أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- أمّا دليل القصاص -فيما إذا كانت أمثلة القاطع ذات طرفين

أيضاً-: فلتساويهما<sup>(٣)</sup>، وقد قال تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

٢- وأمّا الدليل فيما إذا لم تكن ذات طرفين، قطعت الأصلية قصاصاً،

فالتساوى، ودليل الحكومة في الزائد، فلما تقدم في المبحث الثالث.

### الترجيح:

الذي يترجح -في نظري والله أعلم- هو ما ذهب إليه أصحاب

القول الأخير، مع اشتراط المحلّ في الزائد لجريان القصاص.

(١) انظر: ما تقدم في (ص ٧٩٣) وما بعدها.

(٢) الأم (٦/٧٤).

(٣) تكملة المجموع (١٨/٤٢٣).

(٤) سورة المائدة (٤٥). وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/١٣١).

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١- أن هذا القول يجمع بين الأقوال كلها، إذ أن جريان القصاص يوافق قول الجمهور كما أن اشتراط المحلّ في الزائد لجريان القصاص يضبط لنا ما نخوف منه الحنفية من عدم تيقن المساواة مطلقاً.
- ٢- ولخلوّ هذا القول من الاعتراضات عكس الأقوال الأخرى.
- ٣- ولأنّ اختلاف المحلّ قد يؤدي إلى الحيف في القصاص، فيأخذ أكثر من حقه، فممنوع ويكون فيه حكومة.

المبحث الخامس: إذا كانت الجناية زيادة على جنين واحد  
لا خلاف بين الفقهاء - فيما وقفت عليه-<sup>(١)</sup> في أن المرأة إذا  
طرحت جنينين، فإن كانا ميتين ففي كل واحد منهما غرة<sup>(٢)</sup>، وإن كانا  
حيين في وقت يعيشان في مثله ثم ماتا، ففي كل واحد منهما دية كاملة،  
وإن ألفت أحدهما ميتا والآخر حيا ثم مات، فعليه في الميت الغرة، وفي  
الحي الدية<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام ابن المنذر: «وأجمعوا أن المرأة إذا طرحت أجنة من  
ضربة ضربتها، ففي كل جنين غرة»<sup>(٤)</sup> وقال -أيضا-: «وإذا طرحت  
المرأة أجنة من ضربة ضربتها: ففي كل جنين غرة، وفي الجنينين غرتان،  
وفي الثلاثة ثلاث غرر ... ولم أحفظ عن غيرهم -أي من العلماء الذين

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣٢٦/٧)، الفتاوى الهندية (٣٤/٦-٣٥)، النوادر والزيادات  
(١٣/٤٦٥ و٤٦٨)، الذخيرة (٤٠٨/١٢)، الأم (١٤٠/٦)، مغني المحتاج  
(١٠٤/٤)، المغني (٦٨/١٢)

(٢) والغرة: عبد أو أمة. المصباح المنير (٤٤٥/٢)، وقال الجرجاني: «الغرة من العبيد:  
هو الذي يكون ثمنه نصف عشر الدية» كتاب التعريفات (ص ١٦١)، وانظر:  
النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥٣/٣).

(٣) وانظر ما قاله الماوردي في (ص ٨٠٣). حاشية رقم (٣).

(٤) الإجماع (ص ٧٥).



ذكرهم - خلاف قولهم»<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «قضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: إن كل جنين ولو أهم عشرة فهو جنين، ففي كل جنين غرة عبد أو أمة، فلو قتلوا بعد الحياة ففي كل واحد دية وكفارة<sup>(٣)</sup>.  
٢- ولأن الغرة متعلقة باسم الجنين، فتعددت بتعددته<sup>(٤)</sup>.

٣- وأما دليل - فيما إذا كانا ميتين ففي كل واحد منهما غرة أو حين ففي كل واحد منهما دية-: فلوجود سبب كل واحد منهما وهو الإلتلاف<sup>(٥)</sup>.

٤- وأما دليل وجوب الغرة في الميت ووجوب الدية في الحي:

(١) الإشراف (٢٠٨/٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الديات: باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد (٢٥٣٢/٦) برقم (٦٥١٢)، ومسلم: كتاب القسامة: باب دية الجنين ... (١٣٠٩/٣ - ١٣١٠) برقم (١٦٨١).

(٣) المحلى (٣٢/١١).

(٤) مغني المحتاج (١٠٤/٤).

(٥) انظر: بدائع الصنائع (٣٢٦/٧).

فلأنه وجد سبب وجوب الغرة في الجنين الميت والدية في الجنين الحي،  
فيستوي فيه الجميع في الإلتلاف والإفراد فيه<sup>(١)</sup>.

٥— ولأنها اعتداء على نفوس فلا يمكن إهدارها، فتضمن بتعددها  
كالديّات<sup>(٢)</sup>.

٦— ولأن الجنين إذا سقط حيًا ثم مات، فإنه قد مات من جنائته  
بعد ولادته، في وقت يعيش لمثله، فأشبهه قتله بعد وضعه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: المغني (٦٨/١٢).

(٣) انظر: المغني (٧٤/١٢).

#### فائدة:

قال الماوردي: «فلو ألفت من الضرب جنينين لزمته غرتان وكفارتان، ولو ألفت  
ثلاثة أجنّة لزمه ثلاث غرر وثلاث كفارات ... وهذا كله إذا ألقته ميتا يختص بالغرة  
فيه ذكرا كان أو أنثى، فأما إن ألقته حيا يختص بالغرة فيه ذكرا فمائة من الإبل، وإن  
كان أنثى فخمسون من الإبل، فيستوي في سقوطه ميتا حكم الذكر والأنثى،  
ويفترق في سقوطه حيا حكم الذكر والأنثى»<sup>١</sup>.— الحاربي (٣٨٥/١٢)، وانظر:  
التهذيب (٢١٢/٧).



## الفصل الثاني

### في الديات

وفيه ثلاثة مباحث

- المبحث الأول: زيادة قيمة العبد عن دية الحر
- المبحث الثاني: هل الدية تزيد إذا كانت الجناية في الأشهر الحرم أو كانت في الحرم أو على مُحْرَمٍ أو ذي رحم مُحْرَمٍ؟
- المبحث الثالث: زيادة الدية في صلح القصاص



المبحث الأول: زيادة قيمة العبد عن دية الحر

أجمع أهل العلم على أنّ في العبد يقتل خطأ قيمته، إذا كانت لا تبلغ قيمته دية<sup>(١)</sup> الحر<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا فيما إذا بلغت قيمته دية الحر، أو زادت عليها على قولين:  
القول الأول: يجب فيه قيمته بالغة ما بلغت، وإن زادت على دية الحر.

وبه قال جمهور الفقهاء أبو يوسف<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup> والحنابلة<sup>(٦)</sup>.

(١) والدية في اصطلاح الفقهاء: المال الذي هو بدل النفس. كتاب التعريفات (ص ١٠٦)، وفي المطلع (٣٦٣): الديات جمع، واحدها دية: وهي المال المؤدى إلى المحني عليه، أو إلى أوليائه. وعليه: فإنّ الدية: هي المال الواجب بجناية على الحر في نفس أو فيما دونها.  
(٢) انظر: الإشراف (٢/٢١٢)، المغني (١١/٥٠٤).

(٣) الجامع الصغير (ص ٥١٠)، مختصر الطحاوي (ص ٢٤٣)، المبسوط (٢٧/٢٩)، تبين الحقائق (٦/١٦١).

(٤) المدونة (٤/٦٠٧)، التفریع (٢/٢١١-٢١٢)، الكافي لابن عبد البر (٢/١١٢٨)، القوانين الفقهية (ص ٢٢٧)، جامع الأمهات (ص ٥٠١)، عقد الجواهر الثمينة (٣/٢٥٨).

(٥) الأم (٦/٤١)، الوجيز (٢/١٤١)، المهذب (٥/١٥٨)، التهذيب (٧/١٧٢)، الروضة (٧/١٢١).

(٦) مختصر الخرقني (ص ١١٦)، الهداية (٢/٩٤)، المغني (١١/٥٠٥)، المحرر (٢/١٤٥)، الإنصاف (١٠/٦٦)، كشاف القناع (٦/٢١).

القول الثاني: يجب فيه قيمته، ولا يزداد على دية الحر.

وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup> وأحمد في رواية<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قال تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى

عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إنَّ المثل في الشرع مثلان: مثل في الصورة،

ومثل في القيمة، فإذا لم يعتبر المثل في الصورة اعتبر في القيمة ما

بلغت<sup>(٤)</sup>.

٢- عن عمر وعلي رضي الله عنهما في الحر يقتل العبد قالوا: «ثمنه

(١) وهو قول أبي حنيفة ومحمد، كما أنَّ القيمة عندهم لا تبلغ دية الحر، بل تنقص

بعشرة دراهم في العبد، وكذا الأمة في أصح الروايتين.

انظر: الجامع الصغير (ص ٥١٠)، مختصر القدوري مع اللباب (١٦٨/٣)، بدائع

الصنائع (٢٥٧/٧)، الهداية مع تكملة فتح القدير (٣٨١/١٠).

(٢) الهداية (٩٤/٢)، المغني (٥٠٥/١١)، المحرر (١٤٥/٢)، الإنصاف (٦٦/١٠).

(٣) البقرة (١٩٤).

(٤) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٨١/٢)، الحاوي (٢٠/١٢).

ما بلغ»<sup>(١)</sup>.

٣— ولأنّ حرمة الآدمي أغلظ من حرمة البهيمة، ثم كانت البهيمة مضمونة بجميع قيمتها فكان أولى أن يضمن العبد بجميع قيمته<sup>(٢)</sup>.

٤— ولأنّ ما لم يتقدر أقل قيمته، لم تتقدر كالبهيمة<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ قليل القيمة الواجب فيها بمقابلة الآدمية أيضا، إلا أنّه لا نص فيه فقدّرناه بقيمته رأيا إذ هو الأعدل، وفي كثير القيمة نص<sup>(٤)</sup>.

وأجيب عنه من وجهين:

الوجه الأول: إنّ قولهم: «... فقدّرناه بقيمته رأيا إذ هو الأعدل» مشكل، إذ قد تقرر في علم الأصول وشاع في علم الفروع أيضا: أنّ الرأى والقياس لا يجريان في المقادير، بل إنما تعرف المقادير بالسمع، فكيف يجوز التقدير بالقيمة هنا بالرأى من غير سمع؟ وأيضا أنّ العبيد لا يتفاوتون في

(١) رواه البيهقي: كتاب الجنائيات: باب العبد يقتل فيه قيمته بالغة ما بلغت (٣٧/٨) وقال:

«وهذا إسناد صحيح» وتعقبه ابن التركماني بقوله: «بأنّ في سنده هشيم وهو مدلس

وقد عنعن عن سعيد بن أبي عروبة، كما أنّ هذا الأخير قد اختلط آخره» الجوهر النقي

(٣٧/٨)، وانظر: تهذيب التهذيب (٢/٣٣—٣٥) و(٤/٢٨٠—٢٨٢).

(٢) الحاوي (٢٠/١٢).

(٣) المرجع السابق.

(٤) تبين الحقائق (٦/١٦٢)، الاختيار (٥/٥٣).



نفس الآدمية لا محالة، وعن هذا لا يتفاوتون في شيء من تكاليف الشرع المتوجهة عليهم من حيث الآدمية، كالتكليف بالإيمان والصلاة والصوم وغيرها من شرائع المعاملات والعقوبات كما صرحوا به، فكيف يتم تقدير الواجب عليهم بمقابلة الآدمية فيما نحن فيه بقيمتهم وهم متفاوتون في القيم<sup>(١)</sup>.  
الوجه الثاني: إن قولهم: «وفي كثير القيمة نص» سيأتي الرد عليه عند

ذكر أدلة القول الثاني.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- قال تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ

أَهْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أوجب الله في هذه الآية الدية مطلقاً، من غير فصل بين أن يكون حرّاً أو عبداً، والدية اسم للواجب بمقابلة الآدمية، والعبد آدمي فيدخل تحت النص، وما دام أنّ العبد داخل في حق الكفارة بالإجماع لكونه آدمياً، فكذا في حق الدية، لأنه آدمي<sup>(٣)</sup>.

(١) نتائج الأفكار (١٠/٣٨٢).

(٢) النساء (٩٢).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٧/٢٥٧)، تبيين الحقائق (٦/١٦١)، الاختيار (٥/٥٢).

ويمكن الاعتراض عليه: بأنه لو كان الواجب فيمن قتل العبد أيضاً خطأ هو الدية التي تكون واجبة بمقابلة الآدمية، كان ينبغي أن لا تتفاوت ديات العبيد في المقدار لتساويهم في الآدمية، كما لا تتفاوت ديات الأحرار في القيمة لتساويهم في ذلك، وإن كان بعضهم أشرف من بعض بوجوه شتى، مع أن ديات العبيد تتفاوت في المقدار بحسب تفاوت قيمتهم كما هو المذهب - عند الحنفية - فتأمل<sup>(١)</sup>.

٢- ما روي عن ابن مسعود و عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: قالوا: «لا تبلغ قيمة العبد دية الحر، وينقص منه عشرة دراهم»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: إن مثل هذين الأثرين كالمروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن المقادير لا تعرف بالقياس، فهو نص صريح في موضوعه<sup>(٣)</sup>.  
واعترض عليه: بأن ذلك لا يثبت<sup>(٤)</sup>، كما أنه مخالف لما روي عن عمر

(١) نتائج الأفكار (٣٨١/١٠).

(٢) أما أثر ابن عباس رضي الله عنهما فقد قال عنه الزيلعي: «غريب». وقال ابن حجر: «لم أحده». وأما أثر ابن مسعود رضي الله عنه فالظاهر مثله. قال ابن أبي العز الحنفي: «ولا يعرف ذلك في كتب الحديث لا عن ابن عباس ولا عن غيره من الصحابة». بل المعروف عن الصحابة خلافه كما قال الشوكاني. انظر: نصب الراية (٣٨٩/٤)، الدراية (٢٨٣/٢-٢٨٤)، التنبيه على مشكلات الهداية (٧٠٦/٢)، السيل الجرار (٤٢٧/٤).

(٣) انظر: المبسوط (٣٠/٢٧)، تبين الحقائق (١٦٢/٦)، الاختيار (٥٣/٥).

(٤) التنبيه على مشكلات الهداية (٧٠٦/٢).

وعلي رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>.

٣— ولأنّ الآدمية فيه أصل، والمالية عارض وتبع، والعارض لا

يعارض الأصل، والتبع لا يعارض المتبوع<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الاعتراض عليه: بأنّ ضمان المال بالمال أصل، وضمنان ما

ليس بمال يكون على خلاف الأصل، ومهما أمكن إيجاب الضمان على

موافقة القياس<sup>(٣)</sup>.

٤— ولأنّ في العبد معنى الآدمية حتى كان مكلفاً، وفيه معنى المالية،

والجمع بينهما متعذر، والآدمية أعلى فتعتبر، ويسقط الأدنى، بخلاف

البهائم لأنّها مال محض<sup>(٤)</sup>.

ويمكن الاعتراض عليه: بأننا لا نسلم أنّ الجمع بينهما متعذر، بل

بإيجاب القيمة بالغة ما بلغت يوجد الجمع بينهما<sup>(٥)</sup>.

٥— ولأنّها جناية على نفس آدمي فلا يزيد على الدية كالحرق<sup>(٦)</sup>.

(١) التعليقة الكبرى (٢/٩٧٣٥) (لوحه/٧٥) من الأخير.

(٢) بدائع الصنائع (٢٥٧/٧).

(٣) انظر: المبسوط (٢٩/٢٧).

(٤) تبين الحقائق (١٦٢/٦)، الاختيار (٥٢/٥).

(٥) انظر: العناية (٣٨٢/١٠).

(٦) الاختيار (٥٢/٥)، شرح الزركشي (٨٤/٦).

٦— ولأن المعاني التي في العبد موجودة في الحرّ، وفي الحرّ زيادة الحرية، فإذا لم يجب فيه أكثر من الدية، فلأن لا يجب في العبد مع نقصانه أولى<sup>(١)</sup>.

واعترض على هذا الدليل من خمسة وجوه:

الوجه الأول: إن العبد يخالف الحرّ، فإنه ليس مضمونا بالقيمة، وإنما يضمن بما قدره الشرع، فلم يتجاوز<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: ولأنّ ضمان الحرّ ليس بضمان مال، ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته، وهذا ضمان مال، يزيد بزيادة المالّة وينقص بنقصانها، فاختلفا<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: ولأنّ الأحناف أنفسهم لا يساوونه بالحرّ، لما يعتبرونه من نقصان قيمته عن دية الحرّ<sup>(٤)</sup>.

الوجه الرابع: ولأنّه لما لم يلحق بالحرّ في ضمانه باليد لم يلحق في ضمانه بالجناية، ولما امتنع أن يلحق به إذا نقصت قيمته امتنع أن يلحق به إذا زادت<sup>(٥)</sup>.

(١) الاختيار (٥٢/٥)، اللباب (١٦٩/٣)، وانظر: مختصر اختلاف العلماء (١٩٨/٥)، شرح الزركشي (٨٤/٦).

(٢) المغني (٥٠٥/١١)، معونة أولي النهي (٢٥٧/٨).

(٣) المغني (٥٠٥/١١)، معونة أولي النهي (٢٥٧/٨).

(٤) الحاوي (٢١/١٢).

(٥) المرجع السابق.

الوجه الخامس: كما أن دعواهم «إنَّ العبد ناقص بالرقِّ» فاسد، لأنهم جعلوه كاملاً في القصاص وناقصاً في الدية. وهذا تناقض<sup>(١)</sup>.  
سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى الشبه الموجود في العبد بين البهائم والأحرار، وعليه: هل يملك العبد أو لا يملك<sup>(٢)</sup>.  
فمن رأى تشبيهه بالبهائم أقرب، قال: بزيادة قيمة العبد عن دية الحر، كما هو مذهب الجماهير، ومن رأى تشبيهه بالأحرار أقرب، قال: بعدم زيادة قيمة العبد عن دية الحر، بل ولا تبلغ دية الحر، كما هو مذهب الحنفية.

الترجيح:

الذي يترجح - في نظري - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، وهو إمكان زيادة قيمة العبد عن دية الحر.

أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: شرح الزركشي (٨٤/٦)، وقد رجح الماوردي إلحاقه بالبهيمة بأدلة، فلتراجع

في الحاوي (٢١/١٢).

- ١— لقوة أدلة أصحاب هذا القول، مع قلة الاعتراضات الواردة عليها، عكس أدلة أصحاب القول الثاني.
- ٢— ولأنَّ العبد مال مضمون بالإتلاف، فوجب فيه قيمته بالغة ما بلغت كسائر الأموال<sup>(١)</sup>.
- ٣— ولأنَّ العبد مملوك مضمون، فوجب أن لا تتقدر قيمته كالبهيمة<sup>(٢)</sup>.
- ٤— ولأنَّهم لما أجمعوا على أنَّ ديات الأحرار سواء، وأجمعوا على اختلاف أثمان العبيد، دلَّ ذلك على افتراق أحوالهم، لأنَّهم أموال، وليس كذلك الأحرار<sup>(٣)</sup>.
- ٥— ولعدم وجود نص صحيح صريح في تحديد دية العبد، ورحم الله الإمام الشوكاني إذ يقول: «القاتل للعبد قد أتلَّف مالا من مال مالك العبد، وقد وقع الاتفاق على أنَّ من أتلَّف مالا لغيره أن يضمن قيمته قليلة كانت أو كثيرة، فما بال متلف هذا المال أنَّه لا يضمن من قيمته إلا قدر دية الحر، وما الوجه في هذا فإنَّه لا يطابق رواية ولا دراية، ولا يوافق عقلا ولا نقلا، ومع هذا فالمروي عن الصحابة يقتضي بأنَّه يضمن قيمته بالغة ما بلغت...»<sup>(٤)</sup> ا.هـ.

(١) بداية المجتهد (٤١٥/٢)، المهذب (١٥٨/٥).

(٢) الاختيار (٥٢/٥)، الحاوي (٢٠/١٢)، المقنع في شرح مختصر الخرقى (١٠٥٧/٣).

(٣) الإشراف (٢١٢/٢).

(٤) السيل الحرار (٤٢٧/٤—٤٢٨).

المبحث الثاني: هل الدية تزيد إذا كانت الجناية في الأشهر الحرم أو كانت في الحرم أو على محرم أو ذي رحم محرم

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: الدية لا تزداد مطلقاً، سواء كانت الجناية عمداً أو خطأ، وسواء وقعت في الأشهر الحرم أو في الحرم أو على محرم أو ذي رحم محرم.

وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والحنابلة في قول<sup>(٣)</sup>.

(١) مختصر اختلاف العلماء (٩١/٥)، وانظر: الاستذكار (٢٥/٢٠٢)، بداية المجتهد (٤١٨/٢)، المغني (٢٥/١٢). كما أن فقهاء الحنفية نصوا على أن الدية لا تكون مغلظة إلا في شبه العمدة، ويكون التغليظ بالصفة لا بالعدد. انظر: مختصر القدوري مع الباب (١٥٢/٣)، تبين الحقائق (١٢٦/٦). الاختيار (٣٥/٥).

(٢) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٨٨/٢)، الاستذكار (٢٥/٢٠٢)، الذخيرة (٣٩٧/١٢) وانظر: المدونة (٥٥٨/٤)، النوادر والزيادات (٤٧٣/١٣—٤٧٥)، المنتقى (١٠٧/٧).

كما أن فقهاء المالكية نصوا: على أن الدية لا تكون مغلظة إلا في موضعين: شبه العمدة في قول، وقتل الرجل ولده بدون قصد، ويكون التغليظ بالصفة لا بالعدد. انظر: البيان والتحصيل (٤٣٥/١٥)، عقد الجواهر الثمينة (٢٥٦/٣)، حاشية العدوي على شرح أبي الحسن للرسالة (٢٧٤/٢).

(٣) الكافي (٧٦/٤)، المحرر (١٤٥/٢)، الفروع (١٩/٦)، الإنصاف (٧٥/١٠—٧٦)، كشاف القناع (٣١/٦).

القول الثاني: الدية تزداد في ذلك كله.

وبه قال الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة في المذهب<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قال تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً...﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إن إطلاق لفظ الدية يقتضي الدية المقدرة دون غيرها، وأنها واحدة في كل مكان، وفي كل حال، ويجب حمل الآية على

(١) الأم (١٤٧/٦)، مختصر المزني (ص ٢٥٨)، الوجيز (١٤٠/٢)، المهذب (١٠١/٥)، الروضة (١١٩/٧).

(٢) مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله (١٢٧٠/٣)، الهداية (٩٣/٢)، المحرر (١٤٥/٢)، الفروع (١٨/٦)، الإنصاف (٧٥/١٠)، كشاف القناع (٣٠/٦-٣١).

والقائلون بزيادة الدية اختلفوا فيما يأتي: ١- هل تزداد في حرم مكة أم في مكة والمدينة. ٢- هل تزداد في أشهر الحرم وفي قتل المحرم وفي قتل ذي رحم محرم. ٣- هل تزداد في العمد أم في الخطأ أم فيهما معاً. ٤- مقدار الزيادة هل هو خاص في أسنان الإبل أم يتعداه إلى الدراهم والدنانير والقيمة. ٥- هل تتكرر الزيادة أم لا. انظر: التهذيب (١٣٧/٧-١٣٨)، تكملة المجموع (٤٥/١٩-٤٧)، المغني (٢٦-٢٣/١٢).

(٣) النساء (٩٢).



عمومها إلا ما خصّه الدليل<sup>(١)</sup>.

٢— عن أبي هريرة أنّ خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر النبي ﷺ فركب راحلته فخطب فقال «... فمن قتل فهو بخير النظرين: إمّا أن يُعقل<sup>(٢)</sup>، وإمّا أن يقاد أهل القتل...»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إنّ هذا القتل كان بمكة في حرم الله تعالى، فلم يزد النبي ﷺ على الدية، ولم يفرّق بين الحرم وغيره<sup>(٤)</sup>.

٣— حديث عمرو بن حزم<sup>(٥)</sup> وفيه «... وأنّ في النفس الدية مائة

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء (٩٢/٥)، المنتقى (١٠٧/٧)، المغني (٢٥/١٢).

(٢) قوله ﷺ «إمّا أن يعقل» من العقل وهو الدية. فتح الباري (٢٤٩/١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم: باب كتابة العلم (٥٣/١) برقم (١١٢)، ومسلم: كتاب الحج: باب تحريم مكة، وصيدها وخلاتها وشجرها ولقبتها إلا لمنشد، على الدوام (٩٨٨/٢—٩٨٩) برقم (١٣٥٤).

(٤) المغني (٢٥/١٢).

(٥) وهو أبو الضحّاك عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان ... بن الخزرج الأنصاري، له صحبة، شهد الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة، واستعمله النبي ﷺ على أهل نجران وهو ابن سبع عشرة سنة. توفي ﷺ سنة إحدى أو اثنتين وخمسين وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (٥٨٥/٢١—٥٨٧)، الإصابة (٥٣٢/٢).

من الإبل...»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إن رسول الله ﷺ قدّر الدية بمئة من الإبل، ولم يزد على ذلك<sup>(٢)</sup>.

واعترض على الأدلة السابقة: بأنها مخصّصة بإجماع الصحابة ﷺ كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

٤— عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قتل رجل ابنه عمداً، فرفع إلى عمر بن الخطاب، فجعل عليه مئة من الإبل...»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه النسائي: كتاب القسامة: باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له (٤٢٨/٨—٤٢٩) برقم (٤٨٦٨). قال ابن عبد البر: «وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه المتواتر، في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة» التمهيد (٣٣٨/١٧—٣٣٩)، والحديث صححه الألباني بشاهد آخر كما في الإرواء (٣٠٣/٧) برقم (٢٢٤٣).

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء (٩٢/٥)، المغني (٢٥/١٢).

(٣) الحاوي (٢١٩/١٢)، المتع في شرح المقنع (٥٣٦/٥).

(٤) أخرجه الترمذي: كتاب الدييات: باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا (١٢/٤) برقم (١٤٠٠)، وابن ماجه: كتاب الدييات: باب القاتل لا يرث (٢٧٧/٣) برقم (٢٦٤٦)، وأحمد في المسند (٤٩/١) واللفظ له. والحديث حسن كما قال البوصيري، وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٩٨/٢) برقم (٢١٤١)، وما ذكره رحمه الله في الإرواء (١١٥/٦—١١٧) فيه نظر تين، وانظر: صحيح سنن الترمذي (٥٧/٢) برقم (١١٢٩)، مصباح الرجاجة (٢٧٧/٣)، الموسوعة الحديثية—مسند الإمام أحمد بن حنبل— (٤٢٣/١) برقم (٣٤٦).

وجه الدلالة: إنَّ عمر رضي الله عنه لم يزد على مائة، مع وجود قتل وقع على ذي رحم<sup>(١)</sup>.

٥— ولأنَّ العلماء أجمعوا على أنَّ الكفارة لا تتزايد فيمن قتل في الحرم أو في الشهر الحرام، فالقياس أن تكون الدية كذلك<sup>(٢)</sup>.

وتحرير القياس: هو أنَّ الكفارة حق لله تعالى، والدية حق للآدميين، فإذا لم يزد حق الله تعالى بالحرم والشهر الحرام، فبأن لا تتزايد به الدية وهي حق للآدميين أولى وأحرى<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأنَّ الكفارة لما لم تتزايد بالعمد لم تتزايد بهذه الأسباب، والدية لما زادت بالعمد تزايدت بهذه الأسباب<sup>(٤)</sup>.

٦— ولأنَّه بدل متلف، فلم يختلف بهذه المعاني، كسائر المتلفات<sup>(٥)</sup>.

واعترض عليه: بأنَّ سائر المتلفات لم يختلف فيها غرم العمد والخطأ، فلم يختلف بالزمان والمكان، ولما اختلف في نفوس الأحرار غرم

(١) انظر: الكافي (٧٧/٤).

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء (٩١/٥)، الاستذكار (٢٥٢/٢٥)، بداية المجتهد (٤١٨/٢).

(٣) انظر: المنتقى (١٠٧/٧).

(٤) انظر: الحاوي (٢١٩/١٢).

(٥) الكافي (٧٧/٤).

العمد والخطأ اختلف بالزمان والمكان<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- بالآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، ومنها:

أ- عن ابن أبي نجیح عن أبيه<sup>(٢)</sup>: «أن رجلاً وطىء امرأة بمكة في ذي القعدة فقتلها، فقضی فیها عثمان رضي الله عنه بدية وثلث<sup>(٣)</sup>».

ب- عن مجاهد: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى فيمن قتل في الحرم، أو في الشهر الحرام، أو هو محرم، بالدية وثلث الدية<sup>(٤)</sup>».

(١) انظر: الحاوي (٢٢٠/١٢).

(٢) وهو يسار أبو نجیح المكي، وابنه: عبد الله، كلاهما ثقة. التقريب (ص ٢٦٨ و٥٣٦).

(٣) أخرجه البيهقي: كتاب الديات: باب تغليظ الدية في الخطأ في الشهر الحرام والبلد الحرام وذي محرم (٧١/٨)، وعبد الرزاق: كتاب العقول: باب ما يكون فيه التغليظ (٢٩٨/٩-٢٩٩) برقم (١٧٢٨٢) و(١٧٢٨٣)، وابن أبي شيبة: كتاب الديات: باب الرجل يقتل في الحرم (٣٢٦/٩) برقم (٧٦٥٩)، والأثر احتج به الإمام أحمد في مسأله لابنه عبد الله (١٢٧٠/٣)، وصححه الألباني في الإرواء (٣١٠/٧) برقم (٢٢٥٨).

(٤) أخرجه البيهقي: كتاب الديات: باب تغليظ الدية ... (٧١/٨)، وعبد الرزاق: كتاب العقول: باب ما يكون فيه التغليظ (٣٠١/٩) برقم (١٧٢٩٤)، والأثر إسناده ضعيف. قال ابن حجر: «هو منقطع، وراويه ليث بن أبي أسلم ضعيف» التلخيص الحبير (٣٣/٤) وأقره الألباني في الإرواء (٣١١/٧).

ج — عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «يزاد في دية المقتول في أشهر الحرام أربعة آلاف، وفي دية المقتول في الحرم»<sup>(١)</sup>.  
وجه الدلالة: إن مثل هذه الآثار مما تظهر وتنتشر، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان إجماعاً، وهذا لا يدرك بالاجتهاد، بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

واعترض على هذه الآثار من وجهين:

الوجه الأول: بأن هذا ليس بثابت عنهم، قال الإمام ابن المنذر: «وليس يثبت ما روي عن عمر وعثمان وابن عباس في هذا الباب»<sup>(٣)</sup>.  
ويجاب عنه: بأن أثر عثمان رضي الله عنه صحيح، وحسبك أن الإمام أحمد أخذ به.

الوجه الثاني: إن قولهم: «وهذا لا يدرك بالاجتهاد، ...» فيه نظر،

(١) أخرجه البيهقي: كتاب الديات: باب تغليظ الدية ... (٧١/٨)، وابن أبي شيبة:

كتاب الديات: باب الرجل يقتل في الحرم (٣٢٥/٩) برقم (٧٦٥٧)، والأثر ضعف إسناده الألباني لأجل عبد الرحمن البيلماني وهو ضعيف كما قال ابن حجر. الإرواء

(٣١١/٧) برقم (٢٢٦٠)، التقريب (ص ٢٧٩).

(٢) انظر: الحاوي (٢١٨/١٢)، العزيز (٣١٦/١٠)، مغني المحتاج (٥٤/٤)، المغني

(٢٤/١٢)، معونة أولي النهى (٢٥٤/٨).

(٣) الإشراف (١٣٩/٢).

إذ قد ينقدح في ذلك قياس، لما ثبت في الشرع من تعظيم الحرم واختصاصه بضممان الصيود فيه<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو أنّ الدية لا تزداد إلا في حالة واحدة، وهي فيما إذا كانت الجناية في الأشهر الحرم وفي الحرم معاً، فالإمام مخير في ذلك.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١ - جمعاً بين النصوص: وذلك لأنّ أدلة أصحاب القول الأول بعضها عامّة، وبعضها خاصة في الموضوع، كحديث أبي هريرة رضي الله عنه حيث دلّ على عدم زيادة الدية في القتل الواقع في الحرم، وأثر عمر رضي الله عنه دلّ على عدم زيادة الدية لأجل ذي الرحم، ومن باب أولى عدم الزيادة في الدية لمجرد الأشهر الحرم أو الإحرام فقط، لعدم وجود دليل صحيح في الموضوع مع ضعف الآثار المروية - التي تدل على الزيادة - في ذلك، والأصل بقاء العمل بعموم الآية والسنة.

كما أنّ أثر عثمان رضي الله عنه محمول على زيادة الدية بشرطين: الأول:

القتل في الحرم. الثاني: وقوع ذلك في الأشهر الحرم، والعموم من الآية

(١) بداية المجتهد (٢/٤١٨).

والأخبار لا ينفيه، فوجب العمل به لقوله ﷺ «فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين»<sup>(١)</sup>، ولكونه دليلاً سالماً عن المعارض، وبذلك تجتمع النصوص. والله أعلم

٢— ولأنّ الدّيات توقيفية، فلا يخرج عن المأثور إلا بدليل، قال العلامة ابن رشد: «ولعموم الظاهر في توقيت الدّيات، فمن ادّعى في ذلك تخصيصاً فعليه الدليل»<sup>(٢)</sup>.

٣— ولأنّه قتل خطأ محض كالقتل في غير هذه المواضع والأوقات<sup>(٣)</sup>، وأحكام الله على الناس في جميع البقاع واحدة<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة: باب لزوم السنة (١٣/٥) برقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم: باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتنب البدع (٤٣/٥) برقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب السنة: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٣١—٣٠/١) برقم (٤٢)، والحديث له طرق كثيرة وقد صحح هذا الحديث جمع من أهل العلم منهم الترمذي والحاكم والبرزاري وأبو نعيم وابن عبد البر والذهبي. انظر: سنن الترمذي (٤٤/٥)، مستدرک الحاكم مع تلخيصه (٩٦/١)، جامع العلوم والحكم (١٠٩/٢—١١٠)، الإرواء (١٠٧/٨—١٠٩) برقم (٢٤٥٥)، جامع بيان العلم وفضله (١١٦٤/٢—١١٦٥) وقال: «الخلفاء الراشدون المهديون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وهم أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ».

(٢) بداية المجتهد (٤١٨/٢).

(٣) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١٨٨/٢).

(٤) الإشراف (١٣٩/٢).

### المبحث الثالث: زيادة الذية في صلح القصاص

لو تصالح الولي والجاني عن القصاص زيادة على الذية، كالصلح على مائتي بعير، فما الحكم؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: يصح الصلح عن دم العمد بما يزيد على الذية مطلقاً، سواء كان من جنسها أم غيرها.

وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية في الأصح<sup>(٣)</sup> وهو المذهب عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: لا يصح الصلح عن دم العمد بما يزيد على الذية، إذا كان من جنسها.

وبه قال الشافعية في قول<sup>(٥)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(٦)</sup>.

(١) مختصر القدوري مع اللباب (١٤٩/٣)، المبسوط (١٠٢/٢٦)، بدائع الصنائع (٤٩/٦)، تبيين الحقائق (١١٢/٦)، الاختيار (٢٣/٥).

(٢) المدونة (٣٨٣/٣)، النوادر والزيادات (٤٧٢/١٣)، مختصر خليل مع التاج والإكليل (٣٢٨/٨)، بلغة السالك مع الشرح الصغير (٣٩٤/٢).

(٣) العزيز (٢٩٥/١٠-٢٩٦)، الروضة (١٠٧/٧ و١٠٧)، نهاية المحتاج (٢٩٥/٧)، مغني المحتاج (٥٠٤/٤ و٥٠٤)، وانظر: الوسيط (٣١٩/٦).

(٤) الهداية (١٥٩/٢)، المذهب الأحمد (ص ٩٧)، الكافي (٢٠٨/٢)، الفروع (٢٧٠/٤)، الإنصاف (٢٤٦/٥)، شرح منتهى الإرادات (٢٦٥/٢).

(٥) العزيز (٢٩٥/١٠)، الروضة (١٠٧/٧)، نهاية المحتاج (٢٩٥/٧)، مغني المحتاج (٥٠/٤).

(٦) منهم أبو الخطاب. انظر: الفروع (٢٧٠/٤)، القواعد (ص ٢٩٦)، الإنصاف (٢٤٦/٥).



الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قال تعالى ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ

يَا حَسَانَ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إن قوله عز وجل ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ﴾ أي أعطي له، وقوله

عز شأنه ﴿فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي فليتبع مصدر بمعنى الأمر.

وأما زيادة الدية في صلح شبه العمد وقتل الخطأ: فقد نص فقهاء الحنفية والحنابلة: على صحة ذلك فيما إذا كان من غير جنسها، وأما إذا كان من جنسها فلا يصح، وقال ابن تيمية من الحنابلة: "يصح".

وذهب فقهاء المالكية: إلى أن حكمه حكم بيع الدين، في كل تفاصيله.

وأما فقهاء الشافعية: فلم أجد -فيما وقفت عليه- نصاً صريحاً في ذلك، إلا ما فهمته من ظاهر كلام النووي في الروضة (٤٣٠/٣) حيث صرح بعدم جواز الصلح مطلقاً في الجراحة التي لا توجب القود ومنها الخطأ كما يفهم من سياق كلامه. والله أعلم

انظر: البناية (١٥٢/١٢)، تحفة الفقهاء (٤٢٦/٣)، الفتاوى الهندية (٢٠/٦)، الفروع (٢٦٤/٤)، الإنصاف (٢٣٧/٥-٢٣٨)، الاختيارات الفقهية (ص ١٣٤)، النوازل والزيادات (١٢٦/١٤)، مختصر خليل مع شرحه التاج والإكليل (٣٢٨/٨).

(١) البقرة (١٧٨).

فقد أمر الله تبارك وتعالى في هذه الآية الولي بالاتباع بالمعروف إذا أعطي له شيء، واسم الشيء يتناول القليل والكثير، فدلّت الآية على جواز الصلح من القصاص على القليل والكثير<sup>(١)</sup>، سواء كان زائدا عن الدية أو غير زائد، وسواء كان من جنسها أو من غير جنسها.

٢— عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل مؤمنا متممدا دُفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة<sup>(٢)</sup> وثلاثون جذعة<sup>(٣)</sup> وأربعون خلفه<sup>(٤)</sup>، وما صالحوا عليه فهو لهم، وذلك لتشديد العقل»<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: إن النبي ﷺ لما ذكر الدية المقدرة للقتل العمد، وأن أولياء القتيل بالخيار بين القود والدية المقدرة، قال النبي ﷺ: «وما صالحوا عليه فهو لهم» وهو على إطلاقه، مما يحصل الصلح عليه بأكثر من الدية أو

(١) بدائع الصنائع (٤٩/٦)، تبين الحقائق (١١٣/٦).

(٢) وهو الذي دخل في السنة الرابعة من الإبل، وعند ذلك يُمكن من ركوبه وتحميله. النهاية (٤١٥/١).

(٣) وهو الذي دخل في السنة الخامسة من الإبل. النهاية (٢٥٠/١).

(٤) الخلفة: بفتح الخاء وكسر اللام: الحامل من التوق. النهاية (٦٨/٢).

(٥) أخرجه الترمذي: كتاب الدييات: باب ولي العمد يرضى بالدية (٦٤٦/٤) برقم (٤٥٠٦)،

وابن ماجه: كتاب الدييات: باب من قتل عمدا، فرضوا بالدية (٢٦٧/٣) برقم (٢٦٢٦).

والحديث حسنه الترمذي والألباني وصححه أحمد شاكر. سنن الترمذي (٦/٤)، الإرواء

(٢٥٩/٧) برقم (٢١٩٩)، المسند بتحقيق: أحمد شاكر (٢٦٤/٦) برقم (٦٧١٧).

أقلّ منها، من جنسها أو من غير جنسها<sup>(١)</sup>.

٣- عن عائشة: أن النبي ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة<sup>(٢)</sup> مصدقا فلاجّه<sup>(٣)</sup> رجل في صدقته، فضربه أبو جهم، فشجه، فأتوا النبي ﷺ فقالوا: القود يا رسول الله، فقال النبي ﷺ «لكم كذا وكذا، فلم يرضوا، فقال: لكم كذا وكذا، فلم يرضوا، فقال: لكم كذا وكذا، فلم يرضوا، فقال النبي ﷺ: «إني خاطب العشية على الناس، ومخيرهم برضاكم، فقالوا: نعم، فخطب رسول الله ﷺ: إن هؤلاء اللّيثيين أتوني يريدون القود، فعرضت عليهم كذا وكذا فرضوا، أرضيتم؟ قالوا: لا، فهمّ المهاجرون بهم، فأمرهم النبي ﷺ أن يكفوا عنهم، فكفوا، ثم دعاهم فزادهم، فقال: أرضيتم؟ فقالوا: نعم، قال: إني خاطب على الناس، ومخيرهم برضاكم،

(١) انظر: المغني (٥٦٦/١١)، أحكام الجناية على النفس وما دونها عند ابن قيم الجوزية (ص ٧٤).

(٢) وهو أبو جهم، قيل اسمه عامر بن حذيفة، وقيل عبيد بن حذيفة بن غانم بن عامر ابن عبد الله... القرشي العدوي، أسلم عام الفتح وصحب النبي ﷺ وكان مقدما في قريش معظما، ومن أقواله ﷺ الدالة على سلامة فطرته: «لقد تركت الخمر في الجاهلية وما تركتها إلا خشية على عقلي وما في الفساد»، وهو أحد الأربعة الذين تولوا دفن عثمان. مات ﷺ في آخر خلافة معاوية، وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (٣٢/٤-٣٣)، الإصابة (٣٥/٤-٣٦).

(٣) قال السندي: «قوله «فلاجّه» بتشديد الجيم أي نازعه وخاصمه، أو بتشديد الحاء المهملة قريب منه». حاشية السندي على سنن النسائي (٤٠٣/٨).

قالوا: نعم، فخطب النبي ﷺ فقال: أَرْضَيْتُمْ؟ قالوا: نعم»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: دلت هذه القصة على جواز إرضاء المشحوج بأكثر من دية الشَّحَّة مطلقاً إذا طلب المشحوج القصاص<sup>(٢)</sup>.

٤— ولأنَّ القصاص عوض من غير مال، فجاز الصلح عنه بما اتفقوا عليه كالصداق<sup>(٣)</sup>.

٥— ولأنَّه صلح عمّا لا يجري فيه الربا، فأشبهه الصلح عن العروض<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— أن المصالحة على أكثر من الدية من جنسها زيادة على

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الدييات: باب العامل يصاب على يديه خطأ (٦٧٢/٤—٦٧٣) برقم (٤٥٣٤)، والنسائي: كتاب القسامة: باب السلطان يصاب على يده (٤٠٣/٨—٤٠٤) برقم (٤٧٩٢)، وابن ماجه: كتاب الدييات: باب الجراح يفتدى بالقود (٢٧٣/٣—٢٧٤) برقم (٢٦٣٨)، والحديث صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٩٦/٢) برقم (٢١٣٣).

(٢) انظر: معالم السنن (١٩/٤)، وانظر: أحكام الجناية على النفس وما دونها عند ابن قيم الجوزية (ص ٧٥).

(٣) المغني (١١/٥٦٦).

(٤) المرجع السابق.

الواجب، نازل منزلة الصلح من ألف على ألفين<sup>(١)</sup> - أي فيكون ربا فلا يجوز-<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: بأن فيه نظر، لأن المال المتصلح عليه إذا كان أكثر من الدية ومن جنسها فالزائد عن مقدار الدية معاوضة للولي، لأن الخيرة بيده بين القود والدية، فالزيادة في مقابل الخيرة، فلا شبهة ربوية إذا فيه<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: ولأن بدل الصلح عن القصاص عوض عن القصاص، والقصاص ليس من جنس المال حتى يكون البديل عنه زيادة على المال المقدر فلا يتحقق الربا<sup>(٤)</sup> - إذ لا ربا بين ما ليس بمال وبين ما هو مال-<sup>(٥)</sup>.

(١) العزيز (٢٩٥/١٠)، وانظر: القواعد لابن رجب (ص ٢٩٦).

(٢) أحكام الحناية على النفس وما دونها عند ابن قيم الجوزية (ص ٧٧)، وانظر: العزيز

(٢٩٦/١٠).

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) بدائع الصنائع (٤٩/٦).

(٥) المبسوط (١٠٢/٢٦).

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، من جواز زيادة الدية في صلح القصاص مطلقاً، سواء كان من جنسها أم غيرها.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- لقوة أدلة أصحاب القول الأول وسلامتها من المعارض، عكس أدلة أصحاب القول الآخر.

٢- ولعموم قوله ﷺ «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا أحلّ حراماً أو حرّم حلالاً»<sup>(١)</sup>، وهذا صلح ليس فيه تحريم حلال، ولا تحليل حرام، بل الصلح في هذا يتلقى مع مبدأ العفو عن القصاص المرغوب فيه شرعاً<sup>(٢)</sup>.

٣- ولأنّ الصلح ليس فيه نص مقدّر، فيفوّض إلى اصطلاحهما

(١) تقدم تخريجه في (ص ٩٥).

(٢) أحكام الجناية على النفس وما دونها عند ابن قيم الجوزية (ص ٧٦)، وانظر:

الاختيار (٢٣/٥)، أعلام الموقعين (١/٨٤).

كالخلع على مال<sup>(١)</sup> - فكما أن الخلع ليس فيه شيء مقدر، بل يرجع ذلك إلى رضى الزوجين عن القليل والكثير - فكذلك الصلح عن القصاص بين الولي والجانبي<sup>(٢)</sup>.

٤- ولأنّ القول بجواز زيادة الدية في صلح القصاص فيه مراعاة لمقاصد الشريعة من وجهين:

الوجه الأول: إنّ الشارع يدعو إلى صيانة النفوس والدماء، وعدم إشاطتها فرغّب في قبول الدية، وفي العفو. ففي جواز زيادة الدية في صلح القصاص تحقيق لهذا المقصد في التشريع<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: إنّ المقصود من التشريع للقصاص هو الحياة، وإذا تراضى الطرفان على مال يزيد عن نصاب الدية، وقيل بجوازه يحصل المقصود، وهو الحياة لكل من الطرفين بإحتمام الفتنة وإطفائها<sup>(٤)</sup>.

فائدة:

قال العلامة الشوكاني: « قوله -وله أن يصلح ولو بفوقها- فهذا

(١) تبين الحقائق (١١٣/٦)، الباب (١٤٩/٣)، وانظر: العزيز (٢٩٦/١٠)، المغني (٢٤/٧) و(٥٩٦/١١).

(٢) البناية (١٥٢/١٢).

(٣) أحكام الجناية على النفس وما دونها عند ابن قيم الجوزية (ص ٧٥).

(٤) المرجع السابق، وانظر: بدائع الصنائع (٢٥٠/٧).

مقيد برضا الجاني، فإن رضي بذلك فله أن يفتدي نفسه ولو بأضعاف الدية، وأمّا إذا لم يرض فليس للولي إلا طلب الدية فقط، ولم يخيره الشارع إلا بين الدية الشرعية والقصاص والعفو، ولا سبيل له إلى طلب زيادة على الدية، كما أنه لا سبيل له لو طلب أن يقتل القاتل قتلة لم يباحها الشرع، أو يمثل به، أو نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) السيل الجرار (٤/٤٠٤).





## الفصل الثالث

### في الحد والتعزير

وفيه ثلاثة مباحث

- المبحث الأول: الحكم فيما إذا سرق صاحب الدين  
زائدا على قدر حقه
- المبحث الثاني: زيادة التعزير عن الحد
- المبحث الثالث: زيادة الجلد مع الرجم



المبحث الأول: الحكم فيما إذا سرق صاحب الدين زائدا على قدر حقه التمهيد: إذا سرق صاحب الدين من مال المدين زائدا على قدر حقه: فلا يخلو الزائد من أن يكون نصابا أو أقلّ من النصاب. فإن كان أقلّ من النصاب: فإنّ حكمه عند الجمهور: لا يختلف عن حكم مقدار حقه<sup>(١)</sup>.

(١) وبيان ذلك فيما يلي:

أما الحنفية: فإنّ العبرة عندهم بالجنس وغير الجنس كما سيأتي موضحا عند ذكر قولهم -وهو القول الأول- من هذا المبحث. وأما المالكية: فقد نصوا على أنّه لا قطع على من سرق حقه ممن هو عليه مماطل له فيه، سواء كان ما سرقه من جنس حقه أم لا -ولو أزيد من حقه بدون نصاب-. وأما الشافعية: فقد نصّ الشافعي على أنّه لا قطع مطلقا، والصحيح من المذهب: أنّه إن أخذه لا بقصد استيفاء الحق، أو بقصده، والمدين غير جاحد ولا مماطل، قطع، وإن قصده وهو جاحد أو مماطل، فلا تقطع. ولا فرق بين أن يأخذ من جنس حقه، أو من غيره، وقيل: يختص بمن أخذ جنس حقه، والصحيح الأول. وأما الحنابلة: فقد نصوا على أنّه لا قطع على الغريم إذا جحده غريمه أو منعه، ولم يقدر على استيفاء دينه فأخذ بقدره في أحد الوجهين. والوجه الآخر: عليه القطع. وأما إذا كان غريمه باذلا له: قطع على كل حال.

وأما الظاهرية: فقد نصوا على وجوب القطع إذا أخذ زائدا على مقدار حقه، سواء بلغ نصابا أو لم يبلغ، بناء على أصلهم في عدم اشتراط النصاب -عدا الذهب-، إلا إذا كان لا يستطيع أن يأخذ قدر حقه خالصا إلا بأخذ الزائد على قدر حقه فلا قطع عليه، وإتاما

وإن كان الزائد على قدر حقه نصابا فأكثر: فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: العبرة بالجنس: فإذا سرق من جنس حقه - كأن سرق من الذهب الذهب ومن الفضة الفضة ومن المكيل المكيل ومن الموزون الموزون - لا يقطع، ولو كان سرق زيادة على حقه.

وإن سرق من غير جنس حقه فعليه القطع - ولو كان سرق قدر حقه فقط -<sup>(١)</sup>.

وبه قال الحنفية<sup>(٢)</sup>.

---

عليه أن يزيد الزائد لأنه مضطر إلى أخذ ما أخذ إذا لم يقدر على تخلص مقدار حقه.

انظر: الهداية مع البناية (٤٠٧/٦)، حاشية العدوي مع الخرشبي (٩٦/٨)، الروضة (٣٣٥/٧)، الكافي (١٨١/٤)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥٨٤/٦)، طرح التثريب (٢٢٦/٨ - ٢٢٧)، المحلى (٣٢٨/١٠ - ٣٢٩).

(١) إلا إذا كان نقدا فلا قطع على الصحيح، لاتحاد الجنس، وكذا إذا قال: أخذته رهنا بحتمي أو قضاء به فلا يقطع، لشبهة اختلاف العلماء رحمهم الله، وذهب أبو يوسف إلى عدم القطع مطلقا لاختلاف العلماء فيه. انظر: المبسوط (١٧٨/٩)، تبين الحقائق (٢١٨/٣).

(٢) وسواء كان المدين مأملا أو غير مأملا. انظر: المبسوط (١٧٨/٩)، بدائع الصنائع (٧٢ - ٧١/٧)، الهداية مع البناية (٤٠٧/٦)، البحر الرائق (٦٠/٥)، النقاية مع فتح باب العناية (٢٤٦/٣)، الاختيار (١٠٩/٤).

القول الثاني: عليه القطع، إذا كان الزائد نصاباً فأكثر.

وبه قال المالكية<sup>(١)</sup> والحنابلة في وجه هو الأصح عندهم<sup>(٢)</sup> والشافعية في وجه - فيما إذا كانت الزيادة مستقلة -<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: ليس عليه القطع.

وبه قال الشافعية في الأصح<sup>(٤)</sup> والحنابلة في وجه<sup>(٥)</sup>.

الأدلة:

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥٨٤/٦)، جامع الأمهات (ص ٥٢٠)،

حاشية العدوي مع الخرشبي (٩٦/٥-٩٧)، منح الجليل (٢٢٥/٤-٢٢٦).

(٢) المغني (٤٣٤/١٢)، المحرر (١٥٩/٢)، الفروع (١٣٤/٦)، المبدع (١٣٦/٩)، شرح المنتهى (٣٧١/٣).

(٣) الحاوي (٣١١/١٣)، العزيز (١٩٠/١٠)، الروضة (٣٣٥/٧)، وانظر: المغني (٤٣٤/١٢).

(٤) بشرط إذا كان المدين ماطلاً وإلا قطع، وفي اشتراط الجنس وجهان: أصحهما لا فرق بين أن يأخذ من جنس حقه أو غيره.

انظر: الحاوي (٣١١/١٣)، التهذيب (٣٩٩/٧)، العزيز (١٩٠/١٠)، الروضة (٣٣٥/٧)، مغني المحتاج (١٦٢/٤).

(٥) المبدع (١٣٦/٩)، الممتع في شرح المقنع (٧٣٧/٥)، وانظر: المغني (٤٣٤/١٢)، المحرر (١٥٩/٢)، الفروع (١٣٤/٦)، واشترط الحنابلة لعدم القطع: أن يكون غريمه ماطلاً أو مانعاً له وإلا قطع، وفي اشتراط الجنس وجهان. انظر: المغني (٤٣٤/١٢)، كشف القناع (١٤٣/٦).

### أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— أمّا الدليل على قولهم: «إذا سرق من جنس حقه، ولو كان سرق زيادة على حقه لا يقطع»: فلأنّ بعض المأخوذ حقه على الشيوع - فاستوفاه- ولا قطع فيه، فكذا في الباقي - الزائد-<sup>(١)</sup>، إذ أنّه بمقدار حقه يصير شريكاً فيه فتتحقق الشبهة<sup>(٢)</sup>، والحدود<sup>(٣)</sup> تدرأ بالشبهات.

٢— وأمّا الدليل على قولهم: «إذا سرق من غير جنس حقه فعليه القطع»: فلأنّه ليس باستيفاء، وإنّما هو استبدال فلا يتمّ إلا بالتراضي<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— أنّ صاحب الدين أخذ نصاباً من حرز المدين لا شبهة له فيه، وإنّما يجوز له أخذ قدر ماله إذا عجز عن أخذ ماله، وهذا أمكنه أخذ

(١) انظر: بدائع الصنائع (٧١/٧-٧٢)، الاختيار (١٠٩/٤).

(٢) انظر: البناء (٤٠٧/٦)، فتح باب العناية (٢٤٦/٢).

(٣) والحدود جمع حد وهو في اصطلاح الفقهاء: «عقوبة مقدّرة وجبت حقاً لله تعالى».

كتاب التعريفات (ص ٨٣)، المصباح المنير (١٢٥/١)، المطلع (ص ٣٧٠).

(٤) البحر الرائق (٦٠/٥)، تبين الحقائق (٢١٨/٣).

ماله، فلم يجوز له أخذ غيره<sup>(١)</sup> - لأنّ الزائد لا شبهة له فيه -<sup>(٢)</sup>.

٢- ولأنّ الزيادة المستقلة تميّزت، فلا شبهة له في أخذها<sup>(٣)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- أنّ الدائن إذا تمكّن من الدخول في ملكه، وأخذ قدر حقه منه،

لم يكن المال الذي يوجد في الحرز محرزا عنه، فحكمه كحكم السارق من غير حرز، فلا يقطع<sup>(٤)</sup>.

٢- ولأنّ له شبهة في أخذ قدر ماله، لذهاب بعض أهل العلم إلى

جواز أخذ الإنسان قدر دينه من مال من هو عليه<sup>(٥)</sup>.

### سبب الخلاف:

لعلّ سبب الخلاف في هذه المسألة هو اعتبار قيام الشبهة التي يدرأ

بها الحدّ، فمن رأى أنّ ولاية استيفاء الإنسان على حقه، وثبوت الحق على

(١) المغني (٤٣٤/١٢).

(٢) المتع في شرح المقنع (٧٣٧/٥).

(٣) انظر: الحاوي (٣١١/١٣)، المغني (٤٣٤/١٢).

(٤) انظر: التهذيب (٣٩٩/٧)، الروضة (٣٣٥/٧)، المغني (٤٣٤/١٢)، المتع في شرح

المقنع (٧٣٧/٥).

(٥) الحاوي (٣١١/١٣)، المغني (٤٣٤/١٢)، المتع في شرح المقنع (٧٣٧/٥).



الغريم في المال يعتبر كالشريك له في ماله شبهة يدرأ بها الحدّ عن السارق مطلقا سواء كان الغريم باذلا أو مماطلا، قال بعدم القطع.  
ومن رأى: أن هذه الشبهة لا تعتبر إلا إذا كان المدين جاحدا أو مماطلا، قال بوجوب القطع على السارق<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو عدم قطع صاحب الدين فيما إذا سرق من المدين زائدا على قدر حقه إلا بشرطين:  
الأول: إذا كان المدين باذلا له ولم يحلّ الأجل.  
الثاني: إذا كانت الزيادة مستقلة.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١ - جمعا بين الأقوال، وبين الأدلة الدالة على إيجاب القطع على السارق إذا بلغ نصابا وبين قاعدة «ادرأوا الحدود بالشبهات».
- ٢ - ولأنّ الفرق بين أن يكون المال المأخوذ من جنسه أو لا فرق فيه نظر، لأنّه ما دام أنّ لربّ الدّين حقا في أخذ مال. لولايته عليه - كما

(١) جريمة السرقة وعقوبتها في الشريعة الإسلامية (ص ١٨٢).

قالوا-، فليس هناك ثمة فرق بين أن يكون المال المأخوذ هو نفس ماله أو غير جنسه، لأنّ الحق ثابت له فلا يزول بزوال أصله، مادام وجود الشبهة الدائرة للحدّ وهي ثبوت حق للشارق موجودة في مسألتنا<sup>(١)</sup>. والله أعلم

٣- ولأنّ سبب الاستحقاق يورث شبهة في درء الحدّ عنه ما لم يكن المدين باذلاً له ولم يحلّ الأجل، إذ محلّ الدّين الذمّة ولا تعلق له بالمال خصوصاً في حالة صحة المديون الباذل حتى يملك التصرف في ماله كيف شاء ومع من شاء ببدل أو بغير بدل، وإنّما تعلق الدّين بالمال من حيث أنّ قضاء الدّين يكون به، فأما قبل القضاء فلا حق لصاحب الدّين في مال المديون<sup>(٢)</sup>.

٤- ولأنّ اشتراط الزيادة كونها مستقلة لتمييزها فلا شبهة له في السرقة، لإمكان التوصل إلى حقه، وأمّا لو كانت مختلطة بماله غير متميِّزة منه فلا قطع، لأنّه أخذ ماله الذي له أخذه، وحصلّ غيره مأخوذاً ضرورة أخذه، ولأنّ له في أخذه شبهة، والحدّ يدرأ بالشبهات<sup>(٣)</sup>، وعليه ردّ

(١) ولهذا خالفهم أبو يوسف رحمه الله. انظر: جريمة السرقة وعقوبتها في الشريعة

الإسلامية (ص ١٨٤).

(٢) انظر: المبسوط (١٧٨/٩).

(٣) انظر: المغني (٤٣٤/١٢).

الزائد ما أمكن<sup>(١)</sup>.

٥— وسدًا للذرائع: إذ أنّ القول بعدم القطع مطلقا يفضي إلى فتح باب كبير للناس في أخذ أموال الناس بالباطل سرقة باسم الدين، وقد يجدون حيلة في ذلك، فإذا أراد الرجل أن يسرق رجلا أقرضه ثم سرقه.

٦— كما أنّ القول بالقطع مطلقا يفضي إلى ترك قاعدة «ادرأوا الحدود بالشبهات»، إذ أنّ الواجب الاحتياط فيما يستباح به قطع العضو المحرم. والله أعلم

---

(١) انظر: المحلى (١١/٣٢٩).

المبحث الثاني: زيادة التعزير عن الحدّ

وتحتّه مطلبان:

المطلب الأول: حكم الزيادة في التعزير على عشر جلدات

المطلب الثاني: حكم زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ

لا يختلف قول جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> في أن التعزير<sup>(٢)</sup> بالجلد يقع ولو بجلدة، وأنه ليس لأقل التعزير حدًا مقدرًا<sup>(٣)</sup>.

(١) إلا ما ذهب إليه بعض الحنفية كالقدوري، إذ قدر أقل التعزير بثلاث جلدات، معللاً بأن ما دونها لا يقع به الزجر.

وهو مرجوح، لأن التقدير لا يكون إلا بنص من الشارع يجب المصير إليه، ولا نص على التعزير لأقله، ولأنه لو قدر لكان حدًا، ولأن ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس وباختلاف جرائمهم، وعليه: فيبقى على التفويض بحسب ما يراه الحاكم زاجرا ورادعا. قال ابن دقيق العيد: «وهذا تحديد يبعد إقامة الدليل المبين عليه، ولعله يأخذه من أن الثلاثة اعتبرت في مواضع وهو أول حدّ الكثرة وفي ذلك ضعف».

انظر: مختصر القدوري مع الباب (٣/١٩٨—١٩٩)، المبسوط (٧١/٩)، إكمال المعلم (٥٤٨/٥)، المغني (٥٢٥/١٢)، إحكام الأحكام (١٣٩/٤)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٦٦).

(٢) والتعزير أصله العزر وهو المنع لغة، والمراد به في اصطلاح الفقهاء: التأديب دون الحد. التعريفات الفقهية (ص ٢٣١)، طلبة الطلبة (ص ١٣٣)، المصباح المنير (٤٠٧/٢)، المطلع (ص ٣٧٤).

وعرف بعض الباحثين التعزير اصطلاحاً بقوله: التأديب في كل معصية لا حدّ فيها ولا كفارة. مجلة البحوث الإسلامية: العدد السابع والخمسون: زيادة الجلد في التعزير على المقدر في جرائم الحدود: بحث للدكتور محمد المنيعي (ص ٣٤٦)، وانظر: الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٥٩—٤٦٢).

(٣) انظر: الهداية مع فتح القدير (٥/٣٣٤—٣٣٥)، عقد الجواهر الثمينة (٢/٣٤٩)، الوجيز (٢/١٨٢)، المغني (٥٢٥/١٢)، المحلى (٤٠٤/١١).

ثم اختلفوا في زيادة التعزير عن الحدّ.

المطلب الأول: حكم الزيادة في التعزير على عشر جلدات

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: جواز الزيادة على عشر جلدات.

وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> ورواية عن أحمد<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: لا يزداد في التعزير على عشر جلدات.

وبه قال بعض المالكية<sup>(٥)</sup> ووجه عند الشافعية<sup>(٦)</sup> وهو المذهب عند الحنابلة<sup>(٧)</sup> والظاهرية<sup>(٨)</sup>.

(١) بدائع الصنائع (٦٤/٧)، حاشية ابن عابدين (٦٠/٤).

(٢) جامع الأمهات (ص ٥٢٥)، مختصر خليل (ص ٢٩١).

(٣) المهذب (٤٦٣/٥)، الروضة (٣٨٢/٧).

(٤) مختصر الخرقى (ص ١٢٧)، شرح الزركشي (٤٠٨/٦).

(٥) القوانين الفقهية (ص ٢٣٥).

(٦) العزيز (٢٩٠/١١)، الروضة (٣٨٢/٧)، مغني المحتاج (١٩٣/٤).

(٧) الهداية (١٠٢/٢)، المقنع في شرح مختصر الخرقى (١١٤٧/٣)، الكافي (٢٤٢/٤)،

الفروع (١٠٧/٦)، الإنصاف (٢٤٤/١٠)، شرح المنتهى (٣٦١/٣).

واستثنى بعض الحنابلة ثلاثة أشياء: الأول: إذا شرب مسكرا في نهار رمضان، فإنّه يعزر بعشرين سوطا مع الحدّ. الثاني: من وطئ أمة امرأته التي أحلتها له، فإنّه يجلد مائة إن علم التحريم. الثالث: من وطئ أمة له فيها شرك، فإنّه يعزر بمائة سوط إلا سوطا.

انظر: المغني (٥٢٥/١٢-٥٢٦)، شرح المنتهى (٣٦١/٣).

(٨) المحلى (٤٠٢/١١).

## الأدلة:

## أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— عن أنس بن مالك «أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بمجريدتين نحو أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانين فأمر به عمر»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إن الأربعين التي زادها عمر ﷺ باستشارة الصحابة ﷺ كانت تعزيراً لا حداً<sup>(٢)</sup>، إذ لو كانت الزيادة حداً لم يتركها النبي ﷺ وأبو بكر ﷺ، ولم يتركها عليّ ﷺ بعد فعل عمر، وكذا عثمان ﷺ<sup>(٣)</sup>. ولا شك أن القصة اشتهرت بين الصحابة ﷺ وفقهائهم، كما في قوله: «استشار الناس»، ولا يعلم إنكار أحد منهم في ذلك، فدلّ على جواز زيادة التعزير فوق عشر جلدات بلا خلاف بين الصحابة ﷺ<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود: باب حدّ الخمر (٣/١٣٣٠) برقم (١٧٠٦).

(٢) على الراجح، وانظر: الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، فقد بحث هذه المسألة وأجاد وأفاد (ص ٢٩٩—٣٠٥).

(٣) كما ثبت في صحيح مسلم: كتاب الحدود: باب حدّ الخمر (٣/١٣٣١—١٣٣٢) برقم (١٧٠٧)، وانظر: صحيح سنن أبي داود برقم (٣٧٦٧)، شرح مسلم (١١/٢١٧—٢١٨).

(٤) انظر: التلخيص الحبير (٤/٧٩).

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— عن أبي بردة رضي الله عنه <sup>(١)</sup> قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حدّ من حدود الله» <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: إنّ هذا الحديث نص في محل النزاع، حيث دل على أنه لا يزداد في التعزير على عشر جلدات <sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: إنّ المراد بحدود الله ما حرم لحق الله، فإنّ الحدود في لفظ الكتاب والسنة يراد بها الفصل بين الحلال والحرام، مثل آخر الحلال

(١) أبو بردة هو هاني بن نيار بن عمرو بن عبيد ... البلويّ القضاعيّ الأنصاريّ، من حلفاء الأوس، وهو خال البراء بن عازب، شهد العقبة وبدرا والمشاهد النبوية، وكان أحد الرّماة الموصوفين، قيل: توفي رضي الله عنه سنة اثنتين وأربعين. انظر: طبقات ابن سعد (٣/٤٥١—٤٥٢)، سير أعلام النبلاء (٢/٣٥—٣٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة: باب كم التعزير والأدب (٦/٦٤٥٦) برقم (٦٤٥٦)، ومسلم: كتاب الحدود: باب قدر أسواط التعزير (٣/١٣٣٢—١٣٣٣) برقم (١٧٠٨).

(٣) انظر: الهداية (٢/١٠٢)، المسائل الفقهية (٢/٣٤٥)، العزيز (١١/٢٩٠)، المحلى (١١/٤٠٤).



وأول الحرام، فيقال من الأول قوله تعالى ﴿تلك حدود الله فلا تعتدوها﴾<sup>(١)</sup>،  
ويقال في الثاني قوله تعالى ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾<sup>(٢)</sup>.

أما تسمية العقوبة المقدرة حدًا، فهو عرف حادث، ومراد الحديث: أن من ضرب لحق نفسه - كضرب الرجل امرأته في الشوز، وعبده، وولده، وأجيرَه - فإنه لا يزيد على عشر جلدات<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عنه بثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: إن هذا القول خروج في لفظة الحدّ عن العرف فيها، وهذا يوجب النقل، والأصل عدمه<sup>(٤)</sup>.

وردّ على هذا الجواب: بأن تفسير الحدّ بما حرم لحق الله قد جاء به النقل كما تقدم<sup>(٥)</sup>.

الجواب الثاني: أنا إذا حملناه على ذلك، وأجزنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد، لم يبق لنا شيء يختص المنع فيه بالزيادة على عشرة

(١) البقرة (٢٢٩).

(٢) البقرة (١٨٧).

(٣) انظر: المعلم (٢/٣٩٨)، إكمال المعلم (٥/٥٤٧)، السياسة الشرعية (٩٤-٩٥)، أعلام الموقعين (٢/٢٣).

(٤) إحكام الأحكام (٤/١٣٩).

(٥) مجلة البحوث الإسلامية: العدد السابع والخمسون: زيادة الجلد في التعزير ...

(ص ٣٥٤).

أسواط، إذ ما عدا المحرمات كلها التي لا تجوز فيها الزيادة ليس إلا ما ليس بمحرم، وأصل التعزير فيه ممنوع، فلا يبقى لخصوص منع الزيادة معنى<sup>(١)</sup>.

وردّ على هذا الجواب بأمرين:

الأول: بأنّ الجلد بالعشرة فما دون محمول على التأديب الصادر من غير الولاية، فمن ضرب لحق نفسه كضرب السيد عبده والرجل امرأته ونحوه لا يزيد على عشر جلدات<sup>(٢)</sup>.

الثاني: إنّ المعاصي على ثلاث مراتب هي: أ — معصية فيها عقوبة مقدّرة فهذه لا يزداد على المقدّر فيها. ب — معصية من الكبائر ليس فيها عقوبة مقدّرة، فتحوز الزيادة فيها على عشر جلدات لدخولها في حقوق الله. ج — معصية صغيرة ليس فيها عقوبة مقدّرة فهذه لا تجوز الزيادة فيها على عشر جلدات وهي المقصودة في الحديث<sup>(٣)</sup>.

الجواب الثالث: إنّ الشارع يطلق الحدود على العقوبات المقدّرة، ومنه قول النبي ﷺ لأسماء «أتشفع في حدّ من حدود الله»<sup>(٤)</sup> يعني: في القطع في السرقة، وقول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه -المتقدم-: «أخفّ الحدود

(١) إحكام الأحكام (١٣٩/٤).

(٢) أعلام الموقعين (٢٣/٢).

(٣) فتح الباري (١٢/١٨٥)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٧٧).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الحدود: باب كراهية الشفاعة في الحدّ إذا رفع إلى سلطان

(٢٤٩١/٦) برقم (٦٤٠٦)، ومسلم: كتاب الحدود: باب قطع السارق الشريف وغيره،

والنهي عن الشفاعة في الحدود (٣/١٣١٥) برقم (١٦٨٨).

ثمانين»، فلو كان مراد الصحابة بالحدود حقوق الله تعالى، لكان أقلّ حدودها -على رأي- تسعة وثلاثين، ولعينه عبد الرحمن في جوابه لعمراً<sup>(١)</sup>. وردّ على هذا الجواب: بأنّ الحدّ في لسان الشارع أعمّ منه في اصطلاح الفقهاء، فإنّه يراد به هذه العقوبة تارة، ويراد به نفس الجناية تارة، كقوله تعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ وقوله ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ فالأول حدود الحرام، والثاني حدود الحلال<sup>(٢)</sup>، ويراد به جنس العقوبة وإن لم تكن مقدّرة كما في حديثنا<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: إنّ إجماع الصحابة ﷺ على خلاف العمل به<sup>(٤)</sup>،

(١) انظر: إحكام الأحكام (٤/١٣٩)، جامع العلوم والحكم (٢/١٦٢-١٦٣)، العدة

للصنعاني (٤/٣٨٣)، نيل الأوطار (٧/١٥٠).

(٢) ومنه قوله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تَضِعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا»

أخرجه الدارقطني (٤/١٨٣-١٨٤)، والبيهقي (١٠/١٢-١٣)، وغيرهما. وهو

حديث حسن بمجموع طرقه، وقد حسّنه النووي وابن السمعاني والهيتمي وغيرهم.

انظر: جامع العلوم والحكم (٢/١٥٠-١٥١)، مجمع الزوائد (١/١٧١)، أعلام

الموقعين (٢/٢٣).

(٣) أعلام الموقعين (٢/٢٣)، وانظر: جامع العلوم والحكم (٢/١٦٠-١٦٣).

(٤) ومن نقل الإجماع: ابن الهمام والقاضي عبد الوهاب والأصيلي والرافعي والنووي.

انظر: فتح القدير (٥/٣٣٥)، المعونة (٣/١٤٠٦)، العزيز (١١/٢٩٠)، الروضة (٧/٣٨٢)،

التلخيص الحبير (٤/٧٩).

فعرزروا ﷺ بأكثر من عشر جلدات وتنوعت تعازيرهم في ذلك من غير تكبير<sup>(١)</sup>.

### سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى اختلافهم في دلالة قوله ﷺ «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حدّ من حدود الله».

فمن رأى العمل بظاهر الحديث. قال: بعدم جواز الزيادة في التعزير على عشر جلدات. وهم أصحاب القول الثاني.

ومن رأى تأويل الحديث وأنّ المراد بحدود الله جنس محارم الله، قال: بجواز الزيادة في التعزير على عشر جلدات. وهم الجمهور أصحاب القول الأول<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو جواز الزيادة في التعزير على عشر جلدات و هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول.

(١) كآثر عمر واستشارته الناس وقول عبد الرحمن مع عدم وجود الإنكار، وسيأتي زيادة توضيح في المطلب الثاني.

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (١٦٣/٢)، مجلة البحوث الإسلامية: العدد السابع والخمسون: زيادة الجلد في التعزير ... (ص ٣٥٠-٣٥١).

## أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- لقوة أدلتهم وصراحتها، مع سلامتها من الاعتراضات، عكس أدلة أصحاب القول الثاني<sup>(١)</sup>.

وهناك أسباب أخرى قوية سيأتى ذكرها من خلال عرض الأدلة في المطلب الآتى.

وعليه: ندخل الآن إلى البحث في المطلب الثاني -بناء على ما رجحناه-.

---

(١) قال القونوي الشافعي: "وحمله -أي حديث أبي بردة- على الأولوية بعد ثبوت العمل بخلافه، أهون من النسخ ما لم يتحقق" مغني المحتاج (٤/١٩٣)، وانظر: مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (٢/٢٧٣).

المطلب الثاني: حكم زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تجوز زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ.

والقائلون بهذا القول يختلفون حسب اختلافهم في أدنى الحدود بين

الأحرار والعبيد، وهل الاعتبار بأدنى الحدود في الأحرار أم العبيد -على

تفصيل في ذلك-<sup>(١)</sup>.

(١) وتفصيل مذاهبهم في هذا على ما يلي:

فعند أبي حنيفة ومحمد وبعض الحنابلة: أن أكثره تسعة وثلاثون سوطا، لأن أدنى الحدود حدّ الرقيق، وحدّه أربعون جلدة في القذف، وأربعون في الخمر على النصف من الحر فيهما.

وعند أبي يوسف: أن أكثره خمسة وأربعون سوطا، وفي رواية عنه: أن أكثره تسعة وسبعون سوطا، لأن أقل الحدّ في الأحرار ثمانون، والحرية هي الأصل، ثم نقص سوطا، وهو قول زفر من الحنفية أيضا.

وعند الشافعية - في الأصح - وبعض الحنابلة: يجب النقص في أكثره عن عشرين في حق عبد وعن أربعين جلدة في حق حر.

وعند بعض الشافعية أيضا: يعتبر أدنى الحدود على الإطلاق، فلا يزداد على حر ولا عبد على تسع عشرة.

انظر: الهداية مع فتح القدير (٣٣٣/٥ - ٣٣٤)، الروضة (٣٨٢/٧)، المغني (٥٢٤/١٢).

وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup> وبعض المالكية<sup>(٢)</sup> وهو قول الشافعية في الأصح<sup>(٣)</sup>  
وأكثر الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: لا تجوز زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ في كل جناية  
حدًا مشروعًا في جنسها، ويجوز أن يزيد على حدّ غير جنسها<sup>(٥)</sup>.  
وبه قال الشافعية في قول<sup>(٦)</sup> والحنابلة في قول<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) مختصر القدوري مع اللباب (١٩٨/٣)، المبسوط (٧١/٩)، البحر الرائق (٥١/٥)،  
التقاية مع فتح باب العناية (٢٣٢/٣)، حاشية ابن عابدين (٦٠/٤).
- (٢) المفهم (١٣٩/٥)، إكمال المعلم (٥٤٧/٥).
- (٣) الإشراف (٣٠/٢)، المهذب (٤٦٣/٥)، الوسيط (٥١٥/٦)، العزيز (٢٩٠/١١)،  
الروضة (٣٨٢/٧)، نهاية المحتاج (٢٠/٨).
- (٤) مختصر الخرقي (ص ١٢٧)، الهداية (١٠٢/٢-١٠٣)، المسائل الفقهية (٣٤٥/٢)،  
المذهب الأحمد (ص ١٨٩)، شرح الزركشي (٤٠٨/٦).
- (٥) فتعزير الزنا بأن فاخذ أو باشر أجنبيّة فيما دون الفرج -يجوز أن يزداد على حدّ  
القذف ولا يبلغ مائة، وتعزير القذف، أن شتم أو رماه بخيانة- لا يبلغ ثمانين، ويجوز  
أن يزداد على حدّ الشرب -وهو أربعون عندهم-، وهكذا. انظر: التهذيب  
(٤٢٩/٧)، السياسة الشرعية (ص ٩٢).
- (٦) الوسيط (٥١٥/٦)، العزيز (٢٨٩/١١-٢٩٠)، الروضة (٣٨٢/٧)، نهاية المحتاج  
(٢٠/٨).
- (٧) المسائل الفقهية (٣٤٤/٢)، المغني (٥٢٤/١٢)، الفروع (١٠٨/٦)، القواعد  
لابن رجب (ص ٣٠٠)، شرح الزركشي (٤٠٨/٦).

القول الثالث: تجوز زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ، شريطة أن لا يأتي على النفس.

وبه قال بعض الحنفية<sup>(١)</sup> والمشهور عند المالكية<sup>(٢)</sup> ورواية عن أحمد<sup>(٣)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- عن النعمان بن بشير<sup>(٤)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ «من بلغ حدًا

(١) روي ذلك عن أبي يوسف واختاره الطحاوي. مختصر اختلاف العلماء (٣/٣٠٥)، وانظر: فتح القدير (٥/٣٣٥).

(٢) المدونة (٤/٤٩٣)، المعونة (٣/١٤٠٦)، المفهم (٥/١٣٩)، القوانين الفقهية (ص ٢٣٥)، عقد الجواهر الثمينة (٣/٣٤٩)، جامع الأمهات (ص ٥٢٥)، مختصر تحليل (ص ٢٩١)، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٤/٣٥٥).

(٣) المقنع في شرح مختصر الخرقى (٣/١١٤٧).

(٤) هو أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، الأمير العالم، صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه، عدّ من الصحابة الصبيان باتفاق. توفي ﷺ سنة أربع وستين، وقيل خمس وستين. انظر: الإستيعاب (٣/٥٥٠-٥٥٥)، الإصابة (٣/٥٥٩).



في غير حدّ فهو من المعتدين»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: دلّ الحديث على أنّه من توجه إليه تعزير وجب على الحاكم أن لا يزيد به الحدّ، بأن ينقص عن أقلّ حدود المعزر، فمتى جاوز ذلك فهو من المعتدين الآثمين<sup>(٢)</sup>.

كما أن لفظ «الحدّ» جاء منكراً، فيتناول أي حد من الحدود، ولهذا صار اختلاف القائلين بهذا على الوجوه المتقدمة - حسب التفصيل المذكور-<sup>(٣)</sup>.

ويعترض عليه: بأنّ الحديث ضعيف، لا تقوم به حجة.

٢- ولما ثبت أنّ علياً ضرب النجاشي الحارثي الشاعر<sup>(٤)</sup>، شرب

(١) أخرجه البيهقي: كتاب الأشربة والحدّ فيها: باب ما جاء في التعزير وأنه لا يبلغ به أربعين (٣٢٧/٨) وقال: « والمخفوظ هذا الحديث مرسل » وأقره المناوي، وضعفه أيضاً كل من السيوطي والألباني. انظر: فيض القدير (٩٥/٦)، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير (١٦٨/٢)، ضعيف الجامع وزيادته (ص ٧٩٣) برقم (٥٥٠٣).  
(٢) فيض القدير (٩٥/٦)، وانظر: بدائع الصنائع (٦٤/٧)، الحاوي (٤٢٦/١٣)، المغني (٥٢٦/١٢).

(٣) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٧٢-٤٧٣).

(٤) وهو أبو الحارث قيس -وقيل اسمه سمعان- بن عمرو بن مالك بن معاوية ... ابن كعب، وكان في عسكر عليّ بصفين ... عمّر طويلاً. توفي رحمه الله باليمن. انظر: الإصابة (٥٨٢/٣-٥٨٣).

الخمير في رمضان، فضربه ثمانين، ثم حبسه، فأخرجه الغد فضربه عشرين، ثم قال له: «إنما جلدتك هذه العشرين لجرأتك على الله، وإفطارك في رمضان»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: دلّ الأثر على عدم زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ، إذ ضربه عليّ عليه السلام عشرين ولم يتجاوز الحدّ<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأن غاية ما في هذا الأثر أنّه حكاية فعل عن صحابي، فليس فيه تحديد من الخليفة الراشد، أو توقيف في جلد التعزير لا تصح الزيادة عليه، بل هو اجتهاد رآه في كفاية تأديب من هذه الحالة<sup>(٣)</sup>.

٣— ولأنّه مجتهد فيه، فلا يزداد به على المقدّر شرعاً، كالحكومة لا تبلغ دية العضو<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه عبد الرزاق: باب من شرب الخمر في رمضان (٣٨٢/٧) برقم (١٣٥٥٦)، وابن أبي شيبة: كتاب الحدود: باب في الرجل يوجد شارباً في رمضان، ما حده؟ (١٠/٥٢—٥٣) برقم (٨٧٤٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الحدود: باب حد الخمر (٣/١٥٣)، والبيهقي: كتاب الأشربة والحد فيها: باب ما جاء في عدد حدّ الخمر (٨/٣٢١)، والأثر حسنه الألباني في الإرواء (٨/٥٧) برقم (٢٣٩٩).

(٢) انظر: المسائل الفقهية (٢/٣٤٥).

(٣) مجلة البحوث الإسلامية: العدد السابع والخمسون: زيادة الجلد في التعزير ... (ص ٣٧٥).

(٤) التهذيب (٧/٤٢٨).

## أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه في الرجل الذي رفع إليه، وقد وقع على جارية امرأته فقال: «لأقضينّ فيك بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة، وإن لم تكن أحلتها لك رجمتك بالحجارة» فوجدوه قد أحلتها له، فجلده مائة<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: دلّ الحديث على أنّ المواقع للجارية كان محصنا، وحدّ المحصن الرجم، فلما وجدت الشبهة الدارئة للحدّ جلده النعمان رضي الله عنه مائة جلدة تعزيرا، فلم يبلغ بالتعزير قدر الحدّ في المحصن، وقد ذكر أنّ هذا

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الحدود: باب في الرجل يزني بجارية امرأته (٦٠٤/٤) برقم (٤٤٥٨)، والترمذي: كتاب الحدود: باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته (٤٤/٤) برقم (١٤٥١)، والنسائي: كتاب النكاح: باب إحلال الفرج (٤٣٣/٦) برقم (٣٣٦٠)، وابن ماجه: كتاب الحدود: باب من وقع على جارية امرأته (٢٢٤/٣) برقم (٢٥٥١)، والحديث حكم عليه الترمذي والنسائي بالاضطراب، وضعفه الخطابي والألباني وغيرهما.

انظر: الجامع الصحيح - سنن الترمذي - (٤٤/٤)، تحفة الأشراف (١٨/٩)، معالم السنن (٢٨٥/٣)، ضعيف سنن ابن ماجه (ص ٢٠٣) برقم (٥٥٦)، الموسوعة الحديثية - مسند الإمام أحمد - (٣٠٠/٣٤٦-٣٤٨) برقم (١٨٣٩٧)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ١٣٨-١٤٠) وقد أحسن الردّ على ابن القيم في تحسينه لهذا الحديث.

هو قضاء رسول الله ﷺ، فكان في هذا دلالة على أن التعزير في عقوبة في جنسها حدّ مقدر لا يزداد بما الحدّ المقدر<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: إن الحديث مضطرب فلا يصح الاحتجاج به<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: وعلى فرض ثبوته، فإن هذه واقعة عين يختص حكمها

بمن وقع على جارية امرأته، فلا تفيد العموم<sup>(٣)</sup> - إذ هي مجرد حكاية واقعة لا يستلزم منها التحديد-.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

(١) انظر: المغني (١٢/٥٢٤-٥٢٥)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٧٠).

(٢) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٧٠).

قلت: ومثله ما ذكره ابن قدامة في المغني (١٢/٥٢٥) عن عمر رضي الله عنه. ولفظه: «أن رجلاً وقع على جارية له فيها شرك، فأصابها، فجلده عمر مائة سوط إلا سوطاً» رواه عبد الرزاق (٧/٣٥٨)، وفيه انقطاع بين ابن جريج وعمر رضي الله عنه، ورواه ابن أبي شيبة من طريق سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه (٩/١٠) وفيه خلاف في سماعه. انظر: تهذيب التهذيب (٢/٤٤-٤٥) و(٢/٦١٦-٦١٧)، التكميل (ص ١٧٨)، وعلى فرض ثبوته يحمل على ما ذكر في الوجه الثاني من الاعتراض على حديث النعمان لأصحاب هذا القول.

(٣) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٧٠)، وانظر: المغني (١٢/٥٢٥).

١- ما روي ((أنَّ معن بن زائدة<sup>(١)</sup>)، عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال، ثم جاء به صاحب بيت المال، فأخذ منه مالا، فبلغ عمر -ﷺ- فضربه مائة، وحبسه، وكَلَّم فيه، فضربه مائة أخرى، فكَلَّم فيه من بعد، فضربه مائة، ونفاه<sup>(٢)</sup>).

وجه الدلالة: إنَّ عمر ﷺ زاد عن الحدِّ، وذلك بمحض من العلماء ولم ينكر عليه أحد فكان ذلك إجماعاً<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: بأنَّ هذا الأثر لم يثبت، فلا يصح الاستدلال به<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثاني: وعلى فرض ثبوته، فيحتمل أنَّه كانت له ذنوب

(١) معن بن زائدة أمير العرب، أبو الوليد الشيباني، أحد أبطال الإسلام، وعين الأجواد، له أخبار شهيرة في الشجاعة والكرم. سير أعلام النبلاء (٩٧/٧)، الإصابة (٥٢٨/٣).

(٢) قال ابن حجر: ((لم أجده)) التلخيص الحبير (٨١/٤)، وقال أيضاً: ((لكن معن بن زائدة لم يدرك ذلك الزمان، وإنما كان في آخر دولة بني أمية وأول دولة بني العباس، وولي امرة اليمن)) الإصابة (٥٢٨/٣)، وانظر: وفيات الأعلام (٢٥٤-٢٤٤/٥).

(٣) نقله ابن حجر عن ابن القصار المالكي في الإصابة (٥٢٨/٣)، وانظر: المعونة (٣/١٤٠٦-١٤٠٧)، الذخيرة (١٢٠/١٢-١٢١).

(٤) مجلة البحوث الإسلامية: العدد السابع والخمسون: زيادة الجلد في التعزير ... (ص ٣٧٥).

كثيرة، فأدب على جميعها، أو تكرر منه الأخذ، أو كان ذنبه مشتملا على جنائيات، أحدها: تزويره، والثاني: أخذه لمال بيت المال بغير حقه، والثالث: فتحه باب هذه الحيلة لغيره<sup>(١)</sup>.

٢— ولأنّ الله تعالى جعل الحدود مختلفة بحسب الجنائيات، فالزنا أعظم جناية وعقوبة من القذف، والسرقه أعظم منها، والحراة أعظم من الكل، فوجب أن تختلف التعازير، وتكون على قدر الجنائيات في الزجر، فإن زادت على موجب الحدّ، زاد التعزير<sup>(٢)</sup>.

٣— ولأنّه ضرب رآه الإمام محتاجا إليه في ردع المعزر، فجاز أن يبلغ الحدّ ويزيد عليه، أصله ما دون الحدّ<sup>(٣)</sup>.

واعترض على ما تقدم: بأنّ ما قالوه يؤدي إلى أن من قبل امرأة حراما، يضرب أكثر من حدّ الزنى، وهذا غير جائز، لأنّ الزنى مع عظمه وفحشه، لا يجوز أن يزداد على حدّه، فما دونه أولى<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح القدير (٣٣٤/٥)، المغني (٥٢٦/١٢).

(٢) الذخيرة (١٢١/١٢).

(٣) المعونة (١٤٠٧/٣).

(٤) فتح القدير (٣٣٤/٥)، المغني (٥٢٦/١٢).

## الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو جواز زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ حيث لم يحصل الردع إلا بها.

## أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١- لعدم وجود نص صريح صحيح يدل على عدم جواز زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ - سواء في جنسها أو في غير جنسها -، «ولو كان في شيء من ذلك حدّ لنقل ولم يجز خلافه»<sup>(١)</sup>.
- ١- ولمراعاته لحكم الشريعة ومقاصدها<sup>(٢)</sup>، لأنّ المقصود بالتعزير الردع والزجر، ولا يحصل ذلك إلا باعتبار أحوال الجنايات والجنات<sup>(٣)</sup>، لذا كان التعزير مفوضاً إلى ما يؤديه - الإمام - اجتهاده أن مثله يردع، ولو زاد عن الحدّ، وإلا لم يكن للتحديد فيه معنى<sup>(٤)</sup>.
- ورحم الله الإمام ابن القيم إذ يقول: «ثمّ لما كانت مفسدات الجرائم

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٨٧/٨) نقله عن المهلب.

(٢) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ٤٨٣).

(٣) المفهم (١٣٩/٥).

(٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٨٧/٨)، المعونة (١٤٠٧/٣).

بعدُ متفاوتة غير منضبطة في الشدّة والضعف والقلّة والكثرة - وهي ما بين النظرة والخلوة والمعانقة - جعلت عقوبتها راجعة إلى اجتهاد الأئمة وولاية الأمور، بحسب المصلحة في كل زمان ومكان، وبحسب أرباب الجرائم في أنفسهم، فمن سوى بين الناس في ذلك وبين الأزمنة والأمكنة والأحوال لم يفقه حكمة الشرع، واختلفت عليه أقوال الصحابة، وسير الخلفاء الراشدين وكثير من النصوص، ورأى عمر قد زاد في حدّ الخمر على أربعين والنبي ﷺ إنّما جلد أربعين، وعزر بأمور لم يعزر بها النبي ﷺ، وأنفذ على الناس أشياء عفا عنها النبي ﷺ، فيظن ذلك تعارضا وتناقضا، وإنّما أتى من قصور علمه وفهمه وبالله التوفيق»<sup>(١)</sup>.

٣- وأما ما ذكره من اعتبار التعزير بالحدّ، وآنه لا يكون أكثر منه، فقد أجاب الإمام الطحاوي رحمه الله عنه مرجحا ما ذكرناه بقوله: «لا يصلح اعتبار العقوبات قياسا، ألا ترى أنه من زنى مائة مرة، ومن زنى مرة، ومن زنى ثالثة، محرمة، ومن زنى بأجنبية، ومن زنى في رمضان وهو صائم، محرّم، حدودهم سواء، لا يزداد على واحد منهم عقوبة لأجل زيادة انتهاك الحرمة ... ومن قذف رجلا بالزنا حدّ، ولو قذفه بالكفر، لم

(١) أعلام الموقعين (٢/٨٤).



يحدّ ... فدلّ على أنّه لا يجوز أن يعتبر بما غيرها من العقوبات ولا يزداد إليها، فلم يجوز اعتبار التعزير بالحدّ، والتعزير لم يختلفوا في أنّه موكول إلى اجتهاد الإمام، فيخفف تارة، ويشدّ تارة، فلا معنى لاعتبار الحدّ فيه، وجاز مجاوزته إياه<sup>(١)</sup>.

(١) مختصر اختلاف العلماء (٣/٣٠٥).

تنبيه: قال إمام الحرمين: «متى كان الجاني يترجر بالكلمة أو بالضربة الواحدة لم تجز الزيادة، لأنّ الأذية مفسدة يقتصر منها على ما يدرأ المفسد، وإن كان لا يترجر بالعقوبة اللائقة بتلك الجناية بل بالمخوفة، حرم تأديبه مطلقاً...» الذخيرة (١٢/١١٩-١٢٠).

وقال الصنعاني: «تخيير - أي الإمام في التعزير في قدر أسوأه - راجع إلى الاجتهاد في النظر في المصلحة زيادة ونقصاناً، لا أنّه تخيير يتشهى معه ما شاء، وكذلك كل أمر خير فيه الشارع الولاية ليس راجعاً إلى شهواتهم وأهوائهم بل إلى الاجتهاد والنظر».

العدة (٤/٣٨٤).

## المبحث الثالث: زيادة الجلد مع الرجم

أجمع أهل العلم<sup>(١)</sup> على وجوب الرجم<sup>(٢)</sup> على الزاني<sup>(٣)</sup> المحصن<sup>(٤)</sup>

حتى يموت.

ثم اختلفوا هل يزداد إلى الرجم الجلد قبله على قولين<sup>(٥)</sup>:

- (١) قال ابن رشد: «أجمعوا على أن حدّهم الرجم إلا فرقة من أهل الأهواء فإنهم رأوا أن حدّ كل زان الجلد». بداية المجتهد (٤٣٤/٢) وقال الشوكاني: «... إلا ما يروى عن الخوارج وهم كلاب النار وليسوا ممن يعتدّ بخلافهم ولا يلتفت إلى أقوالهم...». السيل الجرار (٣٢٨/٤) وانظر: الاختيار (٨٤/٤)، الإجماع (ص ٦٩)، المغني (٣٠٩/١٢)، فتح الباري (١٢٠/١٢).
- (٢) والرجم في اصطلاح الفقهاء: القتل وأصله الرمي بالحجارة، والرجم بالتحريك: القبر. أنيس الفقهاء (ص ١٧٥)، وانظر: الحاوي (٣٨٥/٩)، المطلع (ص ٣٧١).
- (٣) والزنا في اصطلاح الفقهاء: «كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك يمين». قال ابن رشد: «وهذا متفق عليه بالجملة من علماء الإسلام» بداية المجتهد (٤٣٣/٢).
- (٤) والمحصن في اصطلاح الفقهاء: «هو كل مكلف مسلم وطئ بنكاح صحيح» كتاب التعريفات (ص ٢٠٥).

(٥) وهناك قول ثالث روي عن أبي بن كعب وأبي ذر رضي الله عنهما ومسروق -والله أعلم بصحة النقل عنهم- : أنهم قالوا: «إنّ الثيب إن كان شيخا جلد ورجم، فإن كان شابا رجم ولم يجلد» المحلى (٢٣٤/١١)، فتح الباري (١٢٢/١٢) وقال: «ومن المناهب المستغربة - ونقل شذوذه عن القاضي عياض<sup>٦</sup>»، وقال النووي: «وهذا مذهب باطل لا أصل له». وانظر: أضواء البيان (٣٠/٦) و (٣٢)، شرح صحيح مسلم (١٨٩/١١)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ١٣٢-١٣٣).

القول الأول: لا يزداد الجلد مع الرجم، بل الواجب الرجم فقط.  
وبه قال الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> وهو المذهب عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: يزداد الجلد مع الرجم.  
وبه قال ابن المنذر من الشافعية<sup>(٥)</sup> ورواية عن أحمد اختارها بعض الحنابلة<sup>(٦)</sup> وهو مذهب الظاهرية<sup>(٧)</sup>.

(١) مختصر الطحاوي (ص ٢٦٢)، المبسوط (٣٧/٩)، مختصر القدوري مع اللباب (٨٣/٣)، بدائع الصنائع (٣٣/٧)، تبيين الحقائق (١٦٧/٣)، الهداية مع البناية (٢٠٤/٦).

(٢) المدونة (٤٨٣/٤ و٤٨٥)، الرسالة (ص ١٤٤)، التلقين (ص ٤٩٧)، التفرغ (٢٢١/٢)، الكافي لابن عبد البر (١٠٧٠/٢)، مختصر خليل (ص ٢٨٦).

(٣) الأم (٢١٦/٦)، مختصر المزني (ص ٢٧٦)، المهذب (٣٧٣/٥)، الوسيط (٤٣٥/٦)، العزيز (١٢٩/١١)، نهاية المحتاج (٤٠٦/٧).

(٤) مسائل الامام أحمد لابنه صالح (١١٩/٣)، الهداية (٩٨/٢)، مختصر الخرقي (ص ١٢٤)، المذهب للأحمد (ص ١٨٣)، الإنصاف (١٧٠/١٠)، كشاف القناع (٩٠/٦).

(٥) الإشراف (٨/٢)، العزيز (١٢٩/١١)، شرح مسلم للنووي (١٨٩/١١).

(٦) مختصر الخرقي (ص ١٢٤)، الهداية (٩٨/٢)، المسائل الفقهية (٣١٣/٢)، المقنع في مختصر الخرقي (١١١٥/٣)، المحرر (١٥٢/٢)، الفروع (٦٧/٦).

(٧) المحلى (٢٣٤/١١).

## الأدلة:

### أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١— عن جابر رضي الله عنه : «أن رجلا من أسلم<sup>(١)</sup> جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أبك جنون؟ قال: لا. قال: آحصنت؟ قال: نعم، فأمر به فرجم بالمصلى...»<sup>(٢)</sup>.

٢— عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم في الزنى يهوديين رجلا وامرأة زنيا»<sup>(٣)</sup>.

٣— عن عمران بن حصين رضي الله عنه: «أن امرأة من جهينة<sup>(٤)</sup> أتت نبي الله صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنى، فقالت: يا نبي الله أصبت حدًا فأقمه عليّ

(١) الرجل: هو ماعز بن مالك رضي الله عنه كما جاء مصرّحًا في بعض الروايات.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة: باب الرجم بالمصلى (٢٥٠٠/٦) برقم (٦٤٣٤)، ومسلم: كتاب الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى (١٣١٩/٣) برقم (١٦٩٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المحاربين من أهل الكفر و الردة: باب الرجم في البلاط (٢٥٠٠—٢٤٩٩/٦)، ومسلم: كتاب الحدود: باب رجم اليهود، أهل الذمة في الزنى (١٣٢٦/٣) برقم (١٦٩٩) واللفظ له.

(٤) المرأة: هي الغامدية رضي الله عنها كما جاء مصرّحًا في بعض الروايات.

فدعا نبي الله ﷺ وليها ... ثم أمر بما فرجت ثم صلى عليها ...»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إن إقامة الحد أمر يشتهر بين الناس، ولم يأت في الروايات المذكورة -وغيرها- أنه ﷺ جلد واحدا منهم، ولو كان شيء من ذلك لنقل إلينا كما نقل الرجم ولو في رواية واحد منهم، فإن هذا مما تتوفر المهمم والدواعي على نقله، فلما لم يكن شيء من ذلك علمنا أن النبي صلى الله عليه لم يزد الجلد مع الرجم لأحد منهم، وعليه: فلا يزداد الجلد مع الرجم<sup>(٢)</sup>.

٤- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ: إن الله قد بعث محمدا ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ... وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء ...»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى (١٣٢٤/٣) برقم (١٦٩٦).

(٢) انظر: المبسوط (٣٧/٩)، المعونة (١٣٧٦/٣)، الأم (٢١٥/٦-٢١٦)، المغني (٣١٣/١٢)، فتح الباري (١٢٢/١٢)، زاد المعاد (٣٤/٥)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ١٣٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المحاربن من أهل الكفر والردة: باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت (٢٥٠٣/٦-٢٥٠٤) برقم (٦٤٤٢)، ومسلم: كتاب الحدود: باب رجم الثيب في الزنى (١٣١٧/٣) برقم (١٦٩١).

وفي رواية: «أنّ عمر رجم ولم يجلد»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: إنّ عمر رضي الله عنه رجم المحصن ولم يزد على ذلك، وذكر أنّ ذلك قضاء النبي صلى الله عليه وآله والمسلمين إلى يومه رضي الله عنه، ففيه دلالة واضحة على عدم زيادة الجلد مع الرجم<sup>(٢)</sup>.

٥— ولأنّ الحدود إذا اجتمعت وفيها قتل، سقط ما سواه، فالحدّ الواحد أولى<sup>(٣)</sup>.

٦— ولأنّه حدّ فيه قتل، فلم يجتمع معه جلد، كالردّة<sup>(٤)</sup>.

٧— ولأنّ الرّتا جناية واحدة، فلا يوجب إلا عقوبة واحدة، والجلد والرجم كل واحد منهما عقوبة على حدة، فلا يجتمعان لجناية واحدة<sup>(٥)</sup>.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله «خذوا عني

(١) رواها أحمد كما في مسائل ابنه صالح واحتج بها (١١٩/٣)، وذكر ابن حزم طريقا آخر في المحلى (٢٣٥/١١) وجوّد إسناده.

(٢) انظر: الأم (٢١٦/٦)، مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (١١٩/٣)، المغني (٣١٣/١٢)، شرح الزركشي (٢٧٤/٦).

(٣) المغني (٣١٤/١٢).

(٤) المغني (٣١٣/١٢)، وانظر: الحاوي (١٩٢/١٣)، المسائل الفقهية (٣١٤/٢).

(٥) بدائع الصنائع (٣٩/٧).

خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا: الثيب بالثيب والبكر بالبكر، الثيب جلد مائة ثم رجم بالحجارة، والبكر جلد مائة ثم نفي سنة<sup>(١)</sup>.  
وجه الدلالة: إن هذا نص صحيح صريح في محلّ النزاع، فلا يعدل عنه إلا بمثله<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأن حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه متأخر كما قال الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، وكما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم «قد جعل الله لهن سبيلا»، حيث يدل على أن حديث عبادة هو أول نص ورد في حدّ الزنى كما هو ظاهر من الغاية في قوله تعالى ﴿حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>.

ومن أصرح الأدلة على نسخه -أيضا-، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قصة العسيف<sup>(٥)</sup> الذي زنى بامرأة الرجل الذي كان أجييرا عنده «والذي نفسي بيده

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود: باب حد الزنا (٣/١٣١٦-١٣١٧) برقم (١٩٦٠).

(٢) انظر: العزيز (١١/١٢٩)، المقنع في شرح مختصر الخرقى (٣/١١١٥)، المحلى (٢/٣١٤)، السيل الجرار (٤/٣٣٠).

(٣) نقله عنه ابن قدامة في المغني (١٢/٣١٣).

(٤) النساء (١٥).

(٥) والعسيف الأجير. كما قال الإمام مالك. الموطأ (٢/٨٢٢).

لأقضيّن بينكما بكتاب الله»<sup>(١)</sup> وهذا قسم منه ﷺ أنّه يقضي بينهما بكتاب الله، ثم قال -ﷺ- في هذا الحديث الذي أقسم أنّه قضاء بكتاب الله «اغد يا أنيس»<sup>(٢)</sup> إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» جزء هذا الشرط، فدل الربط بين الشرط وجزائه على أنّ جزء اعترافها هو الرجم وحده، وأنّ ذلك قضاء بكتاب الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

وعليه: لو كان الجلد واجبا عليها لقال له: «اجلدها وارجمها»<sup>(٤)</sup>.

٢— عن الشعبي<sup>(٥)</sup> قال: أتى عليّ بزان محصّن، فجلده يوم الخميس

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط: باب الشروط التي لا تحلّ في الحدود (٩٧١/٢) برقم (٢٥٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى (١٣٢٤/٣—١٣٢٥) برقم (١٦٩٧) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما.

(٢) وأنيس: هو ابن الضحاك، وقيل: ابن مرثد. فتح الباري (١٢/١٤٤)، وانظر: الاستيعاب (١/٦١-٦٢)، الإصابة (١/٧٦-٧٧).

(٣) انظر: أضواء البيان (٦/٣١)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ١٣٥).

(٤) انظر: المبسوط (٩/٣٧)، المقدمات (٣/٢٤٥)، الحاوي (١٣/١٨٧—١٨٨)، المسائل الفقهية (٢/٣١٤).

(٥) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الهمداني ثم الشعبي، الإمام علامة العصر، كوفي تابعي جليل القدر وافر العلم، من أقواله الدالة على ورعه وإخلاصه: «إنا لسنا بالفقهاء، ولكننا سمعنا الحديث فروينا، ولكنّ الفقهاء من إذا علم عمل». توفي رحمه الله سنة أربع ومئة، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٩٤—٣١٨)، وفيات الأعيان (٣/١٢).



مئة، ثم رجمه يوم الجمعة، فقيل له: جمعت عليه حدّين؟ فقال: «جلدته بكتاب الله، ورجمته بسنة رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: دلّ هذا الأثر على أنّ علياً رضي الله عنه زاد الجلد مع الرجم، فوافق قضاء عليّ رضي الله عنه قول النبي ﷺ في حديث عبادة رضي الله عنه، فوجب العمل به<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: إنّ ما نقل عن عليّ رضي الله عنه، يخالف بما ثبت عن عمر رضي الله عنه كما تقدم<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: إنّ فعل عليّ رضي الله عنه ظاهر أنّه اجتهاد منه، لقوله «جلدته بكتاب الله ورجمته بسنة رسول الله ﷺ» فإنّه ظاهر أنّه عمل باجتهاده

(١) أخرجه أحمد في مسنده بهذا اللفظ (١١٦/١)، وذكره في مواضع عديدة في المسند. منها (٩٣/١ و ١٠٧ و ١٢١...). وأصله مختصراً في صحيح البخاري: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة: باب رجم المحسن (٢٤٩٨/٦) برقم (٦٤٢٧). وانظر: سنن الدارقطني (١٢٣/٣-١٢٤)، سنن البيهقي (٢٢٠/٨)، والحاكم في المستدرک (٣٦٤/٤) وصححه ووافقه الذهبي. وقال أحمد أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح» كما في تحقيقه للمسند (١٢/٢) برقم (٩٤١)، وانظر: التلخيص الحبير (٥٢/٤)، الموسوعة الحديثية - مسند الإمام أحمد - (٢٥٥/٢) برقم (٩٤١).

(٢) انظر: العزيز (١٢٩/١١)، المغني (٣١٤/١٢).

(٣) انظر: العزيز (١٣٠/١١)، التلخيص الحبير (٥٢/٤).

بالجمع بين الدليلين، فلا يتمّ القول بأنه توقيف<sup>(١)</sup> - وإلا قال: جلده بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ورجمته بسنة رسول الله ﷺ. وما دام ثبت أنه مجرد اجتهاد منه ﷺ، «فالعصمة في نص المعصوم ﷺ، وقد تكاثرت الوقائع على أنه ﷺ رجم، وليس فيها الجلد»<sup>(٢)</sup>.

٣- ولأنه زنا يوجب عقوبة -الجلد- فجاز أن يوجب عقوبتين. دليله: الزاني البكر، يجب زيادة على الجلد النفي، وكذلك ها هنا يجب أن يجب مع الرجم معنى آخر وهو الجلد<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ المعنى في الرجم: أنه عام دخل فيه ما دونه، والجلد خاص جاز أن يقترن إليه التغريب الذي لا يدخل فيه<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح -في نظري والله أعلم- هو القول بعدم زيادة الجلد مع الرجم، وهو قول جمهور العلماء.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

(١) سبل السلام (٨/٤).

(٢) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم (ص ١٣٦).

(٣) المسائل الفقهية (٢/٣١٥)، المنقح في شرح مختصر الخرقمي (٣/١١١٦).

(٤) الحاوي (١٣/١٩٣).

١— لقوة أدلة أصحاب القول الأول وقلة الاعتراضات الواردة عليها، عكس القول الآخر، «لا سيما أنّ القول الأول هو قول جمهور أهل العلم»<sup>(١)</sup>.

٢— أنّ روايات الاقتصار على الرجم في -الوقائع المتقدمة- كلها متأخرة بلا شك عن حديث عبادة، وقد يبعد أن يكون في كل منها الجلد مع الرجم، ولم يذكره أحد من الرواة مع تعدد طرقها -التي يبلغ مجموعها التواتر المعنوي بلا ريب-<sup>(٢)</sup>.

٣— إنّ قوله ﷺ الثابت «... وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام. اغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» دلّ على وجوب الرجم بدون زيادة الجلد من وجهين:

أحدهما: أنّه ﷺ أمره أن يرميها ولم يأمره بالجلد، وقد علم أنّه إنّما أنفذه ليقيم الحدّ لا لغير ذلك.

والثاني: أنّه فرق بين ابنه وبينها، فدلّ أنّ الجلد في خير ابنه دونها<sup>(٣)</sup>.

٤— ولأنّ هذا القول موافق لمقاصد الشريعة، إذ المعنى المراد من

(١) أضواء البيان (٣٢/٦).

(٢) شرح الزركشي (٢٧٢/٦-٢٧٣). وانظر: مختصر اختلاف العلماء (٢٧٨/٣)، الحاوي (١٩١/١٣).

(٣) المعونة (١٣٧٦/٣)، وانظر: الحاوي (١٨٩/١٣)، المغني (٣١٢/١٢).

إقامة الحدود هو الزجر والردع، وزيادة الجلد مع الرجم لا تأثير له، فلا يكون لشريعته إذا معنى. قال العلامة ابن رشد: «إنّ الحد الأصغر ينطوي في الحدّ الأكبر، وذلك لأنّ الحدّ إنّما وضع للزجر فلا تأثير للزجر بالضرب مع الرجم»<sup>(١)</sup>، وقال العلامة السرخسي<sup>(٢)</sup>: «ولأنّ المقصود الزجر عن ارتكاب السبب، وأبلغ ما يكون من الزجر بعقوبة تأتي على النفس بأفحش الوجوه، فلا حاجة إلى الجلد، والاشتغال به اشتغال بما لا يفيد، وما لا فائدة فيه لا يكون مشروعاً حدّاً»<sup>(٣)</sup>.

٥— ولأنّ الخطأ في ترك عقوبة لازمة أهون من الخطأ في عقوبة غير لازمة<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد (٢/٤٣٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، شمس الأئمة الإمام الكبير كان إماماً علامة حجة أصولياً، من طبقة المجتهدين في المسائل، أحد الفحول الأئمة الكبار أصحاب الفنون. توفي رحمه الله في حدود التسعين والأربعمائة. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣/٧٨—٨٢)، الفوائد البهية (ص ١٥٨—١٥٩).

(٣) المبسوط (٩/٣٧).

(٤) أضواء البيان (٦/٣٢).



## الفصل الرابع

### في القسامة والقضاء

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: هل للأولياء أن يقسموا زيادة على

قتل واحد؟

المبحث الثاني: الزيادة في الشهادة

المبحث الثالث: زيادة العدالة أو العدد في الشهادة



## المبحث الأول: هل للأولياء أن يقسموا زيادة على قتل واحد

صورتهما: إذا وجد قتيل في موضع، فادّعى أولياؤه على قوم بينهم عداوة ظاهرة، فأنكر المدّعى عليه، ولم يكن للأولياء بينة، فأرادوا أن يقسموا<sup>(١)</sup> خمسين يمينا على المدّعى عليه أنه قتله كي يستحقوا القود -فيما إذا كانت الدّعوى عمدا-<sup>(٢)</sup>، فهل لهم أن يقسموا زيادة على قتل

(١) القسامة بالفتح اليمين، والمراد بها في اصطلاح الفقهاء: «الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادّعوا الدّم». المصباح المنير (٢/٥٠٣)، وانظر: أنيس الفقهاء (ص ٢٩٥)، شرح حدود ابن عرفة (٢/٦٢٦)، المطلع (ص ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) واقتصر بعض الفقهاء على ذلك وقالوا: لا قسامة فيما لا قود فيه، لظاهر النص -الآتي ذكره في هذا المبحث من حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة- فيقتصر عليه، ولا يقاس عليه قتل الخطأ إذ لا يقاس على القسامة في القود -ولو كانت معقولة المعنى- لأنها لا نظير لها في الأحكام. إذ الحكم والظنون تختلف ولا تأتلف، وتختلف باختلاف القرائن والأحوال والأشخاص، كما أنه لا سبيل إلى يقين التساوي بين الظنّين مع كثرة الاحتمالات وترددها. وبه قال مالك في قول واختاره بعض الحنابلة وهو مذهب الظاهرية.

وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: إلى جريان القسامة فيما لا قود فيه.

انظر: بدائع الصنائع (٧/٢٨٦)، المفهم (٥/١٢)، الذخيرة (١٢/٢٨٩-٢٩٠)، الحاوي (١٣/١٤)، فتح الباري (١٢/٢٤٦)، المغني (١٢/٢١٨-٢١٩)، المحلى (١١/٧٤ و٩٣).



واحد معيّن ويطلبون دمهم، أم لا بدّ أن يقسموا على قتل واحد معيّن فقط ويطلبون دمه ولا يزيدون عليه؟

اختلف الفقهاء<sup>(١)</sup> في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: ليس لهم أن يقسموا زيادة على قتل واحد معيّن، ولا يستحقون إلا دمه.

وبه قال المالكية في المشهور<sup>(٢)</sup> وهو قول عند الشافعية<sup>(٣)</sup> والمذهب

(١) أمّا فقهاء الحنفية فلا يدخلون معنا في هذه المسألة، لأنهم يرون أنّ الذين يقسمون هم المدعى عليهم فقط - لا الأولياء: المدعي-، فيستحلف خمسون رجلاً من أهل الخلة التي وجد فيها القتيل: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً، ويغرّمون الدية. انظر: بدائع الصنائع (٢٨٦/٧)، فتح باب العناية (٣٨٥/٣-٣٨٦)، اللباب (١٧٢/٣).

ولا شك أنّ هذا قول مرجوح مخالف لرواية الصحيحين - الآتي ذكرها من حديث رافع وسهل-، وعلى احتمال صحة أدلة الحنفية فإنّها لا تقوى على ما استدل به الجمهور لأنّها أصح، حتى قال الإمام مالك: "والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث: أن يبدأ بالأيمان، المدعون في القسامة". الموطأ (٨٧٩/٢)، وانظر: تفصيل ذلك مع بيان الراجح وأسبابه: الذخيرة (٢١٢/١٢-٢١٣)، الحاوي (٤/١٣-٧)، المغني (٢٠٢/١٢-٢٠٤)، فتح الباري (٢٤٠/١٢ و٢٤٥-٢٤٧).

(٢) الموطأ (٨٧٩/٢)، المدونة (٦٤٩/٤)، النوادر والزيادات (١٧١/١٤)، الرسالة (ص ١٣٧)، جامع الأمهات (ص ٥١٠)، حاشية الرهوني على الزرقاني (٧٦/٨-٧٧).

(٣) الحاوي (١٣/١٣ و١٥ و٣٤)، التهذيب (٣٣٣/٧)، البيان (٢٢٤/١٣ و٢٣٤).

عند الحنابلة بلا نزاع<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: لهم أن يقسموا زيادة على قتل واحد معيّن،

ويستحقون دمهم كلهم.

وبه قال المالكية في قول<sup>(٢)</sup> والشافعية في الأصح<sup>(٣)</sup> والظاهرية<sup>(٤)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

- (١) مختصر الخرقى (ص ١٢٢)، المذهب الأحمد (ص ١٨١)، المغني (٢١٨/١٢)، المحرر، (١٥١/٢)، الفروع (٤٧/٦)، الإنصاف (١٤٥/١٠)، كشف القناع (٧٢/٦).
- (٢) المفهم (١٣/٥)، بداية المجتهد (٤٣٢/٢)، عقد الجواهر الثمينة (٢٩١/٣)، جامع الأمهات (ص ٥١٠)، حاشية الرهوني على الزرقاني (٧٧/٨).
- (٣) الأم (١٢١/٦)، الحاوي (١٣/١٣ و١٥ و٣٤)، التهذيب (٢٣٣/٧)، العزيز (٢٤/١١)، شرح صحيح مسلم (١٤٩/١١)، مغني المحتاج (١١٣/٤).
- (٤) المحلى (٩٣/١١).

تنبيه: هناك قول ثالث في المسألة حجه العلماء، وهو قول أشهب حيث قال: "لهم أن يقسموا زيادة على قتل واحد معيّن، ولكن لا يستحقّون إلا دما واحدا، ثم يضرب كل واحد ممن بقي مائة ويحبس سنة - أي تعزيرا-".

وقال ابن رشد: "وهو ضعيف"، وقال ابن حجر: "وهو قول لم يسبق إليه".

انظر: عقد الجواهر الثمينة (٢٩١/٣)، بداية المجتهد (٤٣٢/٢)، فتح الباري (٢٤٧/١٢)، العدوي على الخرشي (٧٧/٨).

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة<sup>(١)</sup> : «أن عبد الله بن سهل<sup>(٢)</sup> ومحبيصة بن مسعود<sup>(٣)</sup> أتيا خيبر ففترقا في التخل، فقتل عبد الله بن سهل، فجاء عبد الرحمن بن سهل<sup>(٤)</sup> وحوبيصة<sup>(٥)</sup> ومحبيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم، ... فقال النبي ﷺ:

(١) وهو أبو عبد الرحمن سهل بن عامر -وقيل اسم أبيه عبد الله- بن ساعدة بن عامر ... الأنصاري الأوسي، وقيل كان لسهل عند موت النبي ﷺ سبع سنين أو ثمان سنين، وقد حدث عنه بأحاديث. توفي ﷺ في أول خلافة معاوية ﷺ. انظر: الاستيعاب (٩٧/٢)، الإصابة (٨٦/٢).

(٢) وهو عبد الله بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر بن عديّ ... الأنصاري الحارثي، وهو المقتول بخيبر. انظر: الاستيعاب (٣٨٧/٢)، الإصابة (٣٢٢/٢).

(٣) وهو أبو سعيد محبيصة -بتشديد الياء وتخفيفها- بن مسعود بن كعب بن عامر ابن عديّ بن مجدعة الأنصاريّ الخزرجي، المدني له صحبة، شهد أحدا والخندق وما بعدهما من المشاهد. انظر: الاستيعاب (٤٩٨/٣-٥٠١)، تهذيب الكمال (٣١٣-٣١٢/٢٧).

(٤) وهو عبد الرحمن بن سهل بن زيد بن كعب ... الأنصاريّ الحارثي، كان له فهم وعلم. انظر: الاستيعاب (٤٢٠/٢)، الإصابة (٤٠٢/٢).

(٥) وهو حويصة بن مسعود بن كعب بن مالك ... الخزرجي، شهد أحدا والخندق والمشاهد، وهو أسنّ من أخيه محبيصة. انظر: الاستيعاب (٣٩٣/١-٣٩٤)، الإصابة (٣٦٤-٣٦٣/١).

أتستحقون قتلكم - أو قال صاحبكم - بأيمان خمسين منكم؟ قالوا: يا رسول الله، قوم كفار، فوداهم رسول الله ﷺ من قبله»<sup>(١)</sup> وفي رواية «... يُقسم خمسون منكم على رجل منهم فيُدفع برُمته، قالوا: أمر لم نشهده، كيف نخلف. قال: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم...»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: دل الحديث على أن القسامة إتما تكون على واحد<sup>(٣)</sup>، إذ أنه لو قتل زيادة على واحد لم يتعين أن يقسم على واحد منهم<sup>(٤)</sup>.

٢- ولأنه لا يعلم هل قتله الكل أو البعض، فالمتحقق منهم واحد، والزائد عليه مشكوك فيه فترك، وقتل المتحقق<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب: باب إكرام الكبير، ويبدأ بالكلام والسؤال (٢٢٧٥/٥) برقم (٥٧٩١)، ومسلم: كتاب القسامة: باب القسامة (١٢٩٢/٣-١٢٩٥) برقم (١٦٦٩).

(٢) رواه مسلم: كتاب القسامة: باب القسامة (١٢٩٢/٣) برقم (١٦٦٩).

(٣) المفهم (١٢/٥)، وانظر: المعونة (٣/١٣٥٠)، المقنع في شرح مختصر الخرقى (٣/١١٠١)، المغني (١٢/٢١٨).

(٤) انظر: إحكام الأحكام (٤/٩٢).

(٥) عقد الجواهر الثمينة (٣/٢٩٠)، الفواكه الدواني (٢/١٩٦)، المقنع في شرح مختصر الخرقى (٣/١١٠١).

٣— ولأنها بيّنة ضعيفة<sup>(١)</sup>، خولف بما الأصل في قتل الواحد، فيقتصر عليه، ويبقى على الأصل فيما عداه. وبيان مخالفة الأصل بما: أنها تثبت باللوث<sup>(٢)</sup>، واللوث شبهة مغلبة على الظنّ صدق المدعي، والقود يسقط بالشبهات، فكيف يثبت بما! ولأنّ الأيمان في سائر الدعاوي تثبت ابتداء في جانب المدعى عليه، وهذه بخلافه. وبيان ضعفها: أنها تثبت بقول المدعي ويمينه، مع التهمة في حقه، والشكّ في صدقه، وقيام العداوة المانعة من صحّة الشهادة عليه في إثبات حقّ غيره، فلأنّ يمنع من قبول قوله وحده في إثبات حقه لنفسه أولى وأحرى<sup>(٣)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١— إنّ القسامة في استحقاق القود تجري مجرى البيّنة<sup>(٤)</sup>، فاستوى

فيها الواحد والجماعة.

(١) المغني (٢١٨/١٢)، وانظر: المهذب (٥٧٣/٥).

(٢) واللوث بالفتح والمراد بما في اصطلاح الفقهاء: البيّنة الضعيفة غير الكاملة. المصباح المنير (٥٦٠/٢)، وانظر: شرح حدود ابن عرفة (٦٢٩/٢). وعرفها سعد أبو جيب بقوله: «شبه الدلالة على حدث من الأحداث، ولا يكون بيّنة تامّة». القاموس الفقهي (ص ٣٣٤).

(٣) المغني (٢١٨/١٢)، معونة أولي النهى (٣٤٠/٨).

(٤) الحاروي (١٥/١٣)، وانظر: المهذب (٥٧٣/٥).

واعترض عليه: بأن القسامة تفارق البيّنة من وجوه: فإن البيّنة قويت بالعدد وعدالة الشهود، وانتفاء التهمة في حقهم من الجهتين، في كونهم لا يثبتون لأنفسهم حقاً ولا نفعاً، ولا يدفعون عنها ضرراً، ولا عداوة بينهم وبين المشهود عليه، ولهذا يثبت بما سائر الحقوق والحدود التي تنتفي بالشبهات<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو منع الأولياء من أن يقسموا زيادة على قتل واحد معيّن، ولا يستحقون إلا دم المقسم عليه.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

- ١- لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول مع قلة الاعتراضات عليه، عكس القول الآخر.
- ٢- ولأننا إنّما أوجبنا القتل في القسامة لحصول الردع والزجر، وبقتل الواحد من الجماعة يحصل ذلك، لأنّ كل واحد يتخوّف أن يكون هو الذي يختاره الأولياء، والخوف أشدّ من القتل، فإذا كان المعنى موجوداً في الواحد، لم يجز أن يزداد عليه، لأنّه شبهة فيه<sup>(٢)</sup>.

(١) المغني (٢١٨/١٢)، شرح الزركشي (٢٠٥/٦).

(٢) المقنع في شرح مختصر الخرقى (١١٠١/٣-١١٠٢)، وانظر: المعونة (١٣٥٠/٣).

- ٣— ولأنَّ المقتول له قاتل لا بدَّ منه، والواحد متيقن، والزائد مشكوك فيه<sup>(١)</sup> فيترك، ويقتل الواحد المتيقن منه.
- ٤— ولأنَّه موافق لمقاصد الشريعة الإسلامية، إذ أنَّ من مقاصد الشريعة العظمى حفظ النَّفوس، والقول بقتل الواحد وعدم الزيادة عليه في القسامة فيه حفظ للنَّفوس وحقن للدماء، وتحذير من أخذ أنفُس بنفس واحدة، بيَّنة ضعيفة، ووجود شبهة قائمة.

(١) انظر: المقنع في شرح مختصر الخرقى (١١٠١/٣).

### المبحث الثاني: الزيادة في الشهادة

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: أن يكون الحاكم قد حكم بشهادته

المطلب الثاني: أن يكون الحاكم لم يحكم بشهادته



صورتها: إذا غير العدل شهادته<sup>(١)</sup> بحضرة الحاكم فزاد فيها، كأن يشهد الشاهد أولاً بخمسمائة ريال، ثم يرجع عن شهادته ويقول: بل ألف ريال. فما الحكم؟

وتحتة مطلبان:

**المطلب الأول: أن يكون الحاكم قد حكم بشهادته**

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

**القول الأول: عدم قبول شهادته الثانية - التي ذكرت فيها الزيادة -**

ويحكم بشهادته الأولى.

وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup>

(١) والمراد بالشهادة عند الفقهاء: إخبار عن عيان، بلفظ الشهادة، في مجلس القضاء، بحق للغير على الآخر. كتاب التعريفات (ص ١٢٩)، وانظر: المصباح المنير (١/٣٢٤-٣٢٥)، المطلع (ص ٤٠٦)، طرائق الحكم في الشريعة الإسلامية (ص ٣٤-٤١).

(٢) كما هو الظاهر من نصوصهم. انظر: مختصر القدوري مع اللباب (٤/٧٢)، مختصر اختلاف العلماء (٣/٣٦٣-٣٦٤)، المبسوط (١٦/١٧٨).

(٣) كما هو الظاهر أيضاً من نصوصهم. انظر: النوار والزيادات (٨/٤٣٨)، المعونة (٣/١٥٦٠)، جواهر الإكليل (٢/٢٥٣).

(٤) كما هو الظاهر أيضاً من نصوصهم. انظر: المهذب (٥/٦٦٠)، الحاوي (٤/٤٥٦-٤٥٧).

والحنابلة<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: قبول شهادته الثانية، وفسخ شهادته الأولى.

وبه قال الظاهرية<sup>(٢)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول: بأن زيادة الشاهد هنا لا تقبل لثبوت الحق بالحكم<sup>(٣)</sup>، إذ أن الحكم قد تمّ فلا ينقض بعد تمامه<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز أن يكون نسيه<sup>(٥)</sup>.

واعترض عليه: بأنه لا معنى لثبوت الحكم بعد معرفة بطلان سنده<sup>(٦)</sup>، لا سيما والشاهد عدل معرض للخطأ والنسيان.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني: بأن العبرة بصحة رجوع الشاهد العدل، فما دام أنه ثبت رجوعه بوجه من الوجوه، تبطل شهادته الأولى

(١) الكافي (٥٣٣/٤)، شرح الزركشي (٣٩١/٧)، كشف القناع (٤٤٢/٦).

(٢) انظر: المحلى (٤٢٩/٩).

(٣) شرح الزركشي (٣٩١/٧).

(٤) فتح باب العناية (١٤٩/٣)، مغني المحتاج (٤٥٦/٤)، كشف القناع (٤٤٢/٦).

(٥) الكافي (٥٣٣/٤).

(٦) انظر: السيل الجرار (١٩٣/٤).

وتقبل شهادته الثانية<sup>(١)</sup>.

الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو عدم قبول شهادته الأولى وإبطال الحكم بها، كما هو مذهب الظاهرية.

أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- لقوة أدلة أصحاب هذا القول، لا سيما -فإن أقل الأحوال- أن لا يُدرى أن الشاهد صدق في الأولى أو في الثانية، فلا يبقى ظنّ الصدق، ولم يحكم مع الشك، كما لو جهل عدالة الشهود.

٢- ولأنّ تعليل أصحاب القول الأول بأنه قد تمّ الحكم فلا يمكن نقضه قول فيه نظر بيّن، قال العلامة الشوكاني: «المعتبر صحة الرجوع بوجه من الوجوه، ومع الرجوع تبطل شهادته من غير فرق بين كونها قبل الحكم أو بعده، وأيّ تأثير للحكم مع بطلان سنده، فإنّ هذا من أعجب ما يقرع سمع من يتعقل الحقائق فضلا عمّن هو عالم بالأسباب الموجبة لثبوت أحكام الشرع» اهـ<sup>(٢)</sup>.

(١) السيل الجرار (٤/١٩٣).

(٢) السيل الجرار (٤/١٩٣).

وبناء عليه: يلزم الشاهد -الذي رجع عن شهادته- أن يضمن ما أتلفه بشهادته -على تفصيل في ذلك بين الفقهاء-.

كما أنه ينبغي أن يعلم بأن الكل متفقون على وجوب الضمان إذا رجع الشاهد، ولكن الخلاف في فسخ الحكم أو عدمه<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: اللباب (٧٢/٣-٧٧)، المعونة (١٥٦٠/٣-١٥٦٣)، مغني المحتاج (٢٥٧/٤-٢٦٠)، الفروع (٥٩٨/٦-٦٠١).

المطلب الثاني: أن يكون الحاكم لم يحكم بشهادته

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى أربعة أقوال:

القول الأول: إن شهادته ساقطة لا يجوز الحكم بها، إلا أن يكون ميرزا في

العدالة. فإن ذلك لا يكون مانعا من قبول شهادته الثانية -التي ذكرت فيها الزيادة-

وبه قال المالكية<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: قبول رجوعه، فتبطل شهادته الأولى ويتم الحكم

بشهادته الثانية بزيادتها.

وبه قال الحنابلة في المذهب<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: عدم قبول شهادته مطلقا -أي لا تقبل في الحالين

الأولى والثانية-.

وهو قول عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

(١) تبصرة الحكام (١/١٦٨ و١٨١)، المعيار العرب (١٠/١٦٣)، الشرح الصغير مع بلغة

السالك (٢/٣٢٥)، وانظر: النوادر والزيادات (٨/٤٣٩)، المقدمات (٣/٢٨٧).

(٢) مختصر الخرقى (ص ١٤٧)، المحرر (٢/٣٥٤)، الفروع (٦/٥٩٨)، الإنصاف

(١٢/١٠٤)، كشف القناع (٦/٤٤١)، المغني (١٤/٢٦٤) وقال: " وبهذا قال

أبو حنيفة ". ولم أجد نصا عنه رحمه الله -فيما وقفت عليه من كتب الأحناف- ولا

عن أصحابه وكذا بالنسبة لفقهاء الشافعية. والله أعلم

(٣) الفروع (٦/٥٩٨)، الإنصاف (١٢/١٠٤).

القول الرابع: عدم قبول رجوعه، فتبطل شهادته الثانية بزيادتها، ويتم الحكم بشهادته الأولى.

وهو قول آخر عند الحنابلة<sup>(١)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- أن ميرز العدالة لا يُّتهم عكس غير ميرز العدالة لاحتماله التهمة، وعليه فيختلف الحكم بينهما، فيقبل ميرز العدالة دون غيره<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأن التفريق بين أن يكون ميرزا في العدالة أو لم يكن أمر نسبي غير منضبط، لكون العدالة صفة قائمة بالعدل لا يمكن لأحد إدراك نسبتها<sup>(٣)</sup>.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- أن شهادته الأخيرة - الثانية التي ذكرت فيها الزيادة - شهادة

(١) المرجعان السابقان.

(٢) انظر: تبصرة الحكام (١/١٦٨ و١٨١).

(٣) مدى صلاحية الشهادة في إثبات الأحكام (ص ٣٠٧).

من عدل غير متهم، لم يرجع عنها، فوجب الحكم بها، كما لو لم يتقدمها ما يخالفها<sup>(١)</sup>.

٢— ولأن الشهادة شرط الحكم، فيجب استمراره على شهادته إلى تمامه، لأن ما ذكره محتمل لاحتمال سبق اللسان<sup>(٢)</sup>. وذلك لاحتمال دخول السهو والغلط عليه الذي لا يسلم منه إنسان، والفرض أنه عدل غير متهم، قبلت زيادته، كما لو تم على الأولى<sup>(٣)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١— أن كل واحدة من الشهادتين ترد الأخرى وتعارضها، فتبطل شهادته مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

٢— ولأن الأولى مرجوع عنها، والثانية غير موثوق بها، لأنها من مقرّ بغلظه وخطئه في شهادته، فلا يؤمن أن يكون في الغلط كالأولى<sup>(٥)</sup>. واعترض عليه: بأن الأولى لا تعارض الثانية، لأنها قد بطلت

(١) المغني (٢٦٤/١٤)، كشف القناع (٤٤١/٦).

(٢) حاشية ابن مفلح على المحرر (٣٥٤/٢).

(٣) شرح الزر كشي (٣٩٠/٧).

(٤) المغني (٢٦٤/١٤).

(٥) المرجع السابق.

برجوعه عنها، ولا يجوز الحكم بها، لأنها شرط الحكم، فيعتبر استمرارها إلى القضاء به، ويفارق ذلك رجوعه بعد الحكم، لأن الحكم قد تمّ باستمرار شرطه، فلا ينقض بعد تمامه<sup>(١)</sup>.

وأما أدلة القول الرابع فلم أقف عليها - فيما اطلعت عليه -.

الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو قبول شهادته الثانية بزيادتها، مع بطلان شهادته الأولى، كما هو المذهب عند الحنابلة.

أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١ - لقوة أدلة أصحاب هذا القول مع قلة الاعتراضات عليها، عكس أدلة الأقوال الأخرى.

٢ - ولقوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: إن الله قبل شهادتها بعد إثبات الضلال والتسيان في حقها، فوجب أن يُقبل قول العدل فيما نسيه ثم ذكره بعد ذلك - ولو بزيادته -<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني (١٤/٢٦٤-٢٦٥)، معونة أولي النهى (٩/٤٤١).

(٢) البقرة (٢٨٢).

(٣) انظر: معونة أولي النهى (٩/٤٤١-٤٤٢).



٣- ولأنّ الإنسان معرّض للخطأ والنسيان، فلو لم يقبل منه ما ذكره بعد أن نسيه لضاعت الحقوق بتقادم العهد عنها<sup>(١)</sup> - وسواء كان ذلك الذكر عن أمر زائد أو ناقص-.

٤- ولأنّ الشاهد برجوعه عن شهادته الأولى قد أصدر حكماً بإبطالها، فكانت الثانية ناسخة لها لكونه عدلاً غير متهم في شهادته، فيتعين المصير إلى ما شهد به ثانياً<sup>(٢)</sup>، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإذا كان يعلم أنه قد غلط وجب عليه أن يرجع، ولا يقدر ذلك في دينه ولا عدالته»<sup>(٣)</sup>، اللهم إلا أن يكون متهماً في العدالة فلا يجوز الحكم بشهادته حينئذ للتهمة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) مدى صلاحية الشهادة في إثبات الأحكام (ص ٣٠٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٤١٥/٣٥).

(٤) مدى صلاحية الشهادة في إثبات الأحكام (ص ٣٠٧).

### المبحث الثالث: زيادة العدالة أو العدد في الشهادة

صورتها: إذا أقام كل واحد من المتداعيين بينة على ما تنازعاها من العين، ولم يكن لواحد منهما يد، وترجحت بينة أحدهما على بينة الآخر، بزيادة العدد، وكانت بينة أحدهما شاهدين، وبينة الآخر عشرة، أو ترجحت بزيادة العدالة، فكانت بينة أحدهما أظهر زهدا، وأوفر ترجحا، فهل يغلب الحكم بالبينة الزائدة في العدالة أو العدد أو لا ترجيح بينهما؟  
اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

**القول الأول:** لا يرجح الحكم بالبينة الزائدة في العدالة أو العدد.  
وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup> والمذهب عند الشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> والمالكية في قول - فيما إذا كانت الزيادة في العدد-<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** يرجح الحكم بالبينة الزائدة في العدالة أو العدد.

(١) مختصر القدوري مع اللباب (٣٧/٤)، الهداية مع فتح القدير والعناية (٢٨٨/٨)،  
تبيين الحقائق (٣٢٢/٤)، الاختيار (١١٩/٢).

(٢) مختصر المزني (ص ٣٣٠)، الوجيز (٢٦٨/٢)، المهذب (٥٤٧/٥-٥٤٨)، الروضة  
(٣٣٥/٨)، مغني المحتاج (٤٨٢/٤).

(٣) الهداية (١٤٠/٢)، المغني (٢٨٧/١٤)، المحرر (٢٢٨/٢)، الفروع  
(٥٣٦-٥٣٧)، الإنصاف (٣٨٧/١١)، كشف القناع (٣٩٣/٦).

(٤) المدونة (٤٦/٤)، الكافي لابن عبد البر (٩١٣/٢)، جامع الأمهات (ص ٤٨٧)،  
عقد الجواهر الثمينة (٢١٥/٣)، الذخيرة (١٧٨/١٠).

وبه قال المالكية في المشهور<sup>(١)</sup> - فيما إذا كانت زيادة العدد تفيد العلم واختاره أيضا بعض الحنفية<sup>(٢)</sup>، وهناك قول آخر للمالكية أيضا يرى زيادة العدد تعدّ مرجّحا مطلقا كالعدالة<sup>(٣)</sup> - والشافعي في القديم - وهو قول عند بعض الشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة في قول<sup>(٥)</sup>.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

(١) المدونة (٤/٤٦)، الرسالة (ص ١٥٠)، القوانين الفقهية (ص ٢٠٠)، الفواكه الدواني (٢/٢٤٩)، الشرح الصغير مع بلغة السالك (٢/٣٦٤).

تنبيه: قال الشيخ الدردير: «واعلم أنّ الترجيح بما مرّ إنّما يكون في الأموال وما آل إليها خاصة وهو ما يثبت الحق فيه بالشاهد واليمين على المذهب وأما غيرها مما لا يثبت إلا بعدلين كالنكاح والطلاق والعتق والحدود فلا يقع الترجيح في شيء من ذلك بزيادة العدالة لأنّها بمترلة الشاهد الواحد وهو لا يفيد في غير الأموال. وقيل: زيادة العدالة بمترلة شاهدين فيثبت الترجيح بما في كل شيء». الشرح الصغير مع بلغة السالك (٢/٣٤٦).

(٢) تكملة حاشية ابن عابدين (٨/٤٠).

(٣) القوانين الفقهية (ص ٢٠٠)، جامع الأمهات (ص ٤٨٧)، الذخيرة (١٠/١٧٩)، بلغة السالك (٢/٣٤٦).

(٤) الحاوي (١٧/٣٠٧)، البيان (١٣/١٦٥-١٦٦)، العزيز (١٣/٢٣٢).

(٥) المحرر (٢/٢٢٨)، الفروع (٦/٥٣٦-٥٣٧)، الإنصاف (١١/٣٨٧-٣٨٨).

- ١- إن الشهادة مقدّرة بالشرع فلا تختلف بالزيادة<sup>(١)</sup>.
- ٢- ولأنّ شهادة كل شاهدين علة تامّة كما في حالة الانفراد، والترجيح لا يقع بكثرة العلل<sup>(٢)</sup>.
- ٣- ولأنّ ما يصلح دليلاً مستقلاً لا يصلح للترجيح، وإنّما يرجح بالوصف<sup>(٣)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

- ١- أنّ الشهادة إنّما اعتُبرت لغلبة الظنّ بالمشهود به، وإذا كثر العدد أو قويت العدالة، كان الظنّ به أقوى<sup>(٤)</sup>، والقلب إلى قولهم أميل<sup>(٥)</sup>.
- ٢- ولأنّ الشهادة تقف صحتها على العدالة وهي مبنية على الاجتهاد فكانت الزيادة فيها مغلوبة لأنّها أبلغ في التوثيق وأقرب إلى صحة ما يشهد به<sup>(٦)</sup>.

(١) كشف القناع (٣٩٣/٦)، وانظر: الحاوي (٣٠٧/١٧).

(٢) الهداية مع فتح القدير (٢٨٨/٨).

(٣) تبيين الحقائق (٣٢٣/٤).

(٤) المغني (٢٨٨/١٤).

(٥) العزيز (٢٣٢/١٣).

(٦) المعونة (١٥٦٨/٣).

واعترض على ما تقدم: بأن عدد الشهود أمر مقدّر في الشرع، وما قدّر في الشرع لا يدخل الاجتهاد فيه كالذية لما قدّرت في الشرع لم يجوز أن يدخل فيها الاجتهاد<sup>(١)</sup>، وكذا زيادة العدالة إذ شرطها أصل العدالة وقد استويا فيه<sup>(٢)</sup> - أي في العدالة المعتبرة - فكانتا متعارضتين<sup>(٣)</sup>.

٣- ولأنّ الشهادة أقوى من الخبر لآته نصّ فيها على العدد، فلم يقبل فيها قول العبد ولا المرأة بانفرادهما، وفي الخبر لم ينصّ على عدد ولم يمنع فيه العبد ولا المرأة، ثم كانت صفة العدالة يقع بها الترجيح في الخبر، فمن كان أعدل وأوثق كان أولى بأن يصار إلى خبره، فكان في الشهادة أولى<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه: بأنّ الشهادة تخالف الخبر، فإنّ ما تقدّر بالشرع لم يختلف حكمه بالزيادة والنقصان كدية الحر، وما تقدّر بالاجتهاد، اختلف حكمه بالزيادة والنقصان، كقيمة العبد، وبهما فرقنا في الأخبار المتعارضة بين زيادة العدد أو العدالة ونقصانهما، لعدم النصّ، وسوينا في الشهادات المتعارضة بين الزيادة والنقصان، لورود النصّ، وفيما ذكرناه انفصال عمّا استدلوا به<sup>(٥)</sup>.

(١) البيان (١٦٥/١٣)، المغني (٢٨٨/١٤)، المتع في شرح المقنع (٢٨٦/٦).

(٢) الاختيار (١١٩/٢).

(٣) البيان (١٦٦/١٣).

(٤) المعونة (١٥٦٨/٣)، وانظر: المغني (٢٨٨/١٤).

(٥) انظر: الحاوي (٣٠٧/١٧).

ولهذا لو شهد التّساء منفردات، لا تقبل شهادتهنّ، وإن زدن - في العدد أو العدالة - حتى صار الظنّ بشهادتهنّ أغلب من شهادة الذكّرين<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الذي يترجح - في نظري والله أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول وهو عدم ترجيح الحكم بالبيّنة الزائدة في العدالة أو العدد.

### أسباب الترجيح:

ترجع أسباب الترجيح إلى الأمور الآتية:

١- أن الله تعالى نصّ على عدد الشهادة بقوله ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ويقول تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فمنع النصّ من الاجتهاد في الزيادة والنقصان<sup>(٤)</sup>.

٢- ولأنّ الشرط أصل العدالة وقد استويا فيه، ولا اعتبار بما زاد لأنّه لا ضابط له<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني (٢٨٨/١٤)، وانظر: تكملة حاشية ابن عابدين (٤٠/٨).

(٢) البقرة (٢٨٢).

(٣) الطلاق (٢).

(٤) الحاوي (٣٠٧/١٧).

(٥) الاختيار (١١٩/٢).

٣— ولأنّ لما جاز الاقتصار على الشاهدين مع وجود من هو أكثر، وعلى قبول العدل مع من هو أعدل، دلّ على أن لا تأثير لزيادة العدد، وزيادة العدالة<sup>(١)</sup>.

٤— ولأنّ القصد من القضاء قطع النزاع، والترجيح بزيادة العدد أو العدالة يفضي إلى طول النزاع، بأن يسعى الخصم الآخر في الزيادة فيزيد الأول ويتسلسل الحال.

#### فائدة:

ذهب جماهير الفقهاء<sup>(٢)</sup> إلى أنه لو ادّعى رجل ألفين على رجل، وأقام شاهدين: شهد أحدهما بألف، والآخر بألفين -أي زاد ألفاً- ثبت الألف بشهادتهما. قال الطحاوي: «لم يختلفوا أنه لو شهد أربعة: اثنان بأربعة آلاف، واثنان بألفين منهما، أنه يحكم بألفين بشهادة الجميع ... فدلّ على أن شهادتهم بأربعة آلاف قد أوجبت بألفين، كذلك ألف وألفان»<sup>(٣)</sup>.

(١) الحاروي (٣٠٧/١٧).

(٢) التهذيب (٣٤٣/٨) وقال: «إذا أراد المدعي إثبات الألف الأخرى -الزائد-، حلف مع شاهده، وأخذ الكلّ، وكذلك لو كانت شهادتهما على الإقرار»، وانظر: الذخيرة (١٧٦/١٠)، الإنصاف (٤٠٨/١١).

(٣) مختصر اختلاف العلماء (٣٤٨/٣-٣٤٩)، وانظر: المغني (٢٦٦/١٤-٢٦٧).

الخاتمة





الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره، وبعد:

فإني أحمد الله وَعَلَى على ما يسر لي من إتمام هذه الرسالة، ورزقني خلال هذه المدة الصحة والسلامة، وأمدّ لي يد العون والمساعدة، طوال فترة البحث بلا ملل ولا سئامة، ويسّر لي الإطلاع على جلّ مباحثها ومطالبها، والوقوف على العديد من قواعدها وأصولها، والعثور على معظم أدلتها وتعليقاتها، وبذلك ظفرت - بحمد الله ومَنّه - على مسائل عزيزة، وفوائد غزيرة، وترجيحات سديدة، ونتائج سليمة.

وإنّ من أهم تلك النتائج التي توصلت إليها - بتوفيق من الله وفضله - ما سأذكره في هذه الخاتمة، التي تضم خلاصة معتصرة، وزبدة عطرة، تكسوها حلة نضرة، لما هو موجود بين دفتي هذه الرسالة المتواضعة، لأضعها أمام القارئ في بضع صحائف معدودة، وأسطر محدودة، يقف عليها بيسر وسهولة، دون كلفة وصعوبة، تكمن في نتائج عامة كلية، تبين لنا عظمة الأحكام الشرعية، وتعلقها بالمقاصد المرعية، المشتمة نفعها في كافة الطبقات الاجتماعية، حاضرة وبادية.

وأخرى نتائج جزئية، تلخص لنا غالب أحكام الزيادة في غير العبادة أو الأمور التعبدية، خالية من أدلتها التفصيلية، سواء كانت نقلية أو عقلية، بعيدة عن ذكر الخلافات المذهبية، مقتصرًا على ما ظهر لي - والعلم عند الله - من الآراء الترجيحية، خلال كل مباحث هذه الرسالة العلمية.

## أولاً: النتائج العامة

١— ازدادت إيماننا وبقينا بسعة كمال الشريعة الإسلامية، ومدى صلاحيتها في كل زمان ومكان، وملائمتها لكل إنس وجان، وأن العمل بها يوجب للبشرية، السعادة الدنوية والأخروية، فلا غرو بعد ذلك أن تكون هي الوحيدة خالدة، وأحكامها سائدة، وعقيدتها ثابتة، وأصولها وقواعدها راسية.

٢— ازدادت حبا لله عزجل ولرسوله ﷺ، لما رأيت من سعة رحمته ولطفه جلّ وعلا بعباده، حين بين سبحانه كل ما تقوم به الحجّة، وأوضح الطريق والحجّة، وما هذا البحث والآيات المتناثرة فيه إلا علامة من علاماته.

ولما رأيت من أنه ﷺ تركنا على الحجّة البيضاء، لا يزيغ عنها إلا هالك، وما هذا البحث والأحاديث الواردة فيه إلا أمانة من أمانتها. وأثلّت بالمحبة والعرفان، والشكر الجميل والإمتنان، على الصحابة رضي الله عنهم ومن اتبعهم من أهل المعرفة والإحسان، حيث بذلوا الغالي والرخيص، والنفس والتفيس، من أجل إبلاغ هذا الدين، وإيضاح أحكامه بأحسن تبيين، ومهدوا الطريق لمن بعدهم ممن أراد الفقه في الدين، والاستضاءة بأنوار الوحي المبين، فجزاهم الله عنّي وعن أمة محمد ﷺ خير ما جزى سلفا عن خلف آمين.

٣— أن علماء الإسلام لم يختلفوا سدى، ولا لأجل حظوظ نفس أو اتباع هوى، ومن اعتقد ذلك فهو على غير هدى، كما أنه لا يعني خلافهم السكوت عن الحق، والجمود والتعصب لأيّ أحد من الخلق، وأن أقواله صائبة وكلها صدق، وترك ما سطره أهل العلم والفضل والسبق، بل الواجب السعي والجدّ والإجتهد بقوة، والبحث عن أقربها للكتاب والسنة، دون انتقاص أحد من علماء السنة، أو إحداث قول لم يكن في سلف الأمة، أو حكم عليه بالشذوذ أكثر أهل العلم وكبار الأئمة.

### ثانيا: النتائج الخاصة

١- ينحصر استعمال الفقهاء لمباحث الزيادة فيما يلي: الزيادة، التّماء، الغلة، المنفعة، الكثرة، الفضل، الفائدة، الربح.

وبذلك يمكن تلخيص مراد الفقهاء بالزيادة: بأنها هي كل ما انضمّ إلى ما عليه الشيء، سواء كان من جنسه أو من غيره.

٢- أنّ الزوائد مطلقا في المبيع في مدة الخيار -خيارى الشرط والمجلس- تكون للمشتري، إلا إذا كان المبيع أمة فولدت زمن الخيار وفسخ البيع رجع الولد مع أمه إلى البائع مع دفع القيمة للمشتري.

٣- أنّ زيادة المبيع المتصلة المتولدة لا تمنع الرد بالعيب، ويرجع المشتري على البائع بقيمة الزيادة عند الرد. وفي حكمها زيادة المبيع المتصلة غير المتولدة.

وأما زيادة المبيع المنفصلة المتولدة فلا تمنع الرد، ويرد الأصل بدون زيادة ما عدا الولد مطلقا والثمرة التي آبرت يوم البيع.

كما أنّ زيادة المبيع المنفصلة غير المتولدة لا تمنع الرد وتكون للمشتري بلا خلاف.

٤- أنّه لا يجوز التصرف في زوائد المبيع مطلقا قبل القبض.

٥- أنّه تجوز الزيادة على ثلاثة أيام في خيار الشرط إذا كانت المدة

معلومة.

- ٦- أن الزيادة لأجل تأجيل الدين لا تجوز بالإجماع.  
 كما أن جريان الزيادة في غير الأصناف الربوية الستة، حكمها حكم الأصناف الستة إذا اتحدت العلة.
- ٧- أنه يجوز منع الزيادة على سعر السوق إذا كانت هناك مصلحة.
- ٨- أن كل شرط خالف الكتاب والسنة، أو ما يناهق مقصود العقد، فهو باطل كائنا ما كان، وزيادة الشروط عليها تكون باطلة من باب أولى، وكل شرط ولو زاد حتى بلغ إلى مائة شرط، ولم يكن مخالفا للكتاب والسنة، ولا مناهيا لمقصوده، فهو لازم وجب الوفاء به.
- ٩- إذا أثبت كل واحد من المتبايعين الزيادة في حقه، فبيّنة كل واحد منهما على ما أثبت من الزيادة في حقه مقبولة.
- ١٠- أن النجش محرم بالإجماع، إلا أن البيع صحيح، ويثبت الخيار للمشتري مطلقا.
- ١١- أن الزيادة في الثمن لأجل التيسير تجوز باتفاق العلماء فيما إذا كان غرض المشتري الإنتفاع، و كذا إذا كان غرضه مجرد الدرهم -وهي مسألة التورق-.
- ١٢- أن الزيادة في الثمن أو المبيع إن كانت في زمن الخيارين -خيار المجلس أو خيار الشرط- فإنها تلتحق بالعقد، وتأخذ الزيادة حكم الثمن.

وأما إذا كانت الزيادة في الثمن أو المبيع بعد لزوم العقد فلا تلحق بالعقد وتكون هبة.

١٣- أن زيادة بيع العرايا على خمسة أوسق -فيما إذا كان صفقة واحدة- لا تجوز.

كما أن زيادة بيع العرايا على خمسة أوسق -فيما زاد على صفقة- لا تجوز أيضا.

١٤- أن زيادة الجائحة على الثلث ليست شرطا في كونها من ضمان البائع.

١٥- أن اشتراط الزيادة في المساقاة لأحدهما على الآخر كأن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة دراهم أو دنانير لا تجوز باتفاق، و كذا فيما لو كانت الزيادة يسيرة.

١٦- أنه يجوز دخول الأرض البيضاء مع النخل في عقد المساقاة، ولا فرق -في كون الأرض البيضاء- كانت دون الثلث أو زادت عليه.

١٧- أنه يجوز لأحد المتزارعين طلب الزيادة على نصيبه في المحصول مطلقا.

١٨- أن المشتري بالخيار فيما إذا علم أن البائع أخرج بالزيادة في الثمن في المراجعة، كما أن له أن يترك أو يمسك ببقية الثمن مع الحط -أي حط الزيادة وحصلتها من الربح-.

١٩- إن بيع المزايدات جائز بالإجماع.

٢٠- أن إخبار البائع بالزيادة الحادثة في المبيع في المراجعة راجعة إلى العرف الجار بين التجار، فينبغي مراعاة العرف من بلد إلى بلد.  
كما أن الزوائد المنفصلة لا تجب أن يخبر بذلك ولا يسقطها من الثمن.

٢١- أن زيادة الدراهم في مقابلة زيادة القدر في السلم جائزة.

٢٢- أن زيادة المرهون المتصلة في الرهن الحادثة بعد العقد تتبع الأصل بالإجماع.

كما أن الزيادة المنفصلة بأنواعها لا تدخل في الرهن، وتكون ملكاً للراهن.

٢٣- أن الزيادة في الرهن جائزة.

وكذلك الزيادة في الدين - المرهون به -، فيما لو جعله بالعقد الأول، ولو فسخ العقد الأول ثم أنشئ مكانه عقد جديد لكان أحب إليّ، لأن ذلك جائز بالإجماع كما فيه خروج من الخلاف.

٢٤- أن زيادة المبيع متصلة عند المفلس لا تمنع الرجوع، إلا أن البائع يرد قيمة الزيادة الحادثة في ملك المفلس للمفلس.

كما أن الزيادة المنفصلة لا تمنع الرجوع، وتكون الزيادة للمشتري - المفلس - ما عدا الولد مطلقاً والثمرة التي آبرت يوم البيع.



٢٥— أنه يجوز تصرف الزوجة فيما زاد على ثلث مالها، ولو بدون إذن الزوج.

٢٦— أن زيادة الوكيل المطلق في البيع والشراء يعتبر فيها السداد ومصلحة الموكل.

كما أن زيادة الوكيل المقيد في الشراء زيادة فاحشة - لا فيما يتغابن الناس بمثله- أو أكثر من الذي حدّده الموكل يقع -الشراء- على الموكل مع ضمان الوكيل الزيادة إذا فرط وإلا فلا.

وأما إذا كانت الزيادة إلى ما هو أفضل مما أمره الموكل فالشراء صحيح وتقع الزيادة للموكل.

٢٧— أن زيادة الوكيل في البيع إذا كانت من جنس الثمن المأمور به، جائزة والبيع صحيح.

وكذلك فيما إذا كانت الزيادة ليست من جنس الثمن المأمور به.

٢٨— لا يجوز للوكيل الإقتصار على البيع بثمن المثل مع وجود طالب بالزيادة، ما لم يكن ذلك في زمن الخيار.

٢٩— إذا أقرّ الرجل بشيء ثم استثنى فيما زاد على النصف، صح استثنأؤه.

٣٠— أن زوائد المغصوب تضمن مطلقا، سواء كانت متصلة أو منفصلة.

وكذلك منافع المغصوب مضمونة مطلقا على الغاصب، وعليه أجر المثل.

٣١— إذا تغيّرت صفات المغصوب بالزيادة، فإنّ الغاصب لا حق له في شيء من الزيادة التي حصلت بفعله، إلا إذا أمكن فصلها بلا ضرر على المالك، وأما لو نقصت قيمة العين -المغصوب منه- بسبب هذه الزيادة فيضمنها مع بقاء العين للمالك.

٣٢— أن زيادة المبيع في يد المشتري زيادة متصلة بعد البيع، وقبل الحكم بالشفعة لصاحبها، تكون للشفيع -فيأخذ المبيع مع زيادته-، وأما الزيادة المنفصلة فتكون للمشتري.

كما أن زيادة المشتري في الثمن بعد لزوم العقد لا تلزم الشفيع، بخلاف زمن الخيار -أي قبل لزوم العقد-.

٣٣— أن زيادة المستأجر في تأجير العين على مثل الأجر تجوز مطلقاً.

٣٤— أن المستأجر إذا جاوز المسافة وتعدى الموضع، أو زاد في الحمل، فعليه الأجر المسمّى، وأجر المثل للزيادة، وعليه الضمان إذا تلفت.

٣٥— أن زيادة الغنم تؤثر في أجره الراعي، ما لم يكن الاستئجار على رعي غير معيّنة.

٣٦— إن زيادة الصانع على العدد الذي أمر به توجب الخيار، إن شاء ضمنه مثل غزله وصار الثوب للصانع ولا أجره له، وإن شاء أخذ الثوب -معمولاً- وأعطاه الأجر المسمّى.

مالم يتمكن الصانع من إتمامه على الصفة المحدودة، فلا إشكال أنه يستحق الأجر كاملاً.

٣٧— أن زيادة إجارة الدور على سنة جائزة.

٣٨— أنه لا بأس بأن يحدّد أجرة لزمان معيّن، ويجعل أجرة إضافية على زيادة الإنتاج عن حدّ معيّن في ذلك الزمن المحدّد.

٣٩— أنه يجوز لوليّ الأمر أن يجعل للأعمال أجر أدنى لا يجوز للطرفين أن يتزلا عنه عند إجراء العقد بينهما، إذا كانت هناك مصلحة.

٤٠— إذا دفع رجل إلى رجل سلعة ما وقال: بعها بكذا، فما ازددت فهو لك، أن ذلك جائز.

إلا أنني أرى ترك مثل هذه المعاملة خروجاً من الخلاف لقوته، وأن يعيّن الأجرة وهو الأولى.

٤١— أن الزيادة الحادثة في العين المؤجرة إذا كانت كثيرة، لا يجبر المؤجر على إصلاحها بالإجماع، وكذا فيما إذا كانت الزيادة يسيرة.

٤٢— أن اشتراط الزيادة في القرض حرام بالإجماع.

وأما الزيادة من المقترض بلا شرط فمستحبة فيما إذا كانت عند الوفاء أو بعده، بخلاف فيما لو كانت قبل الوفاء فلا تجوز، ما لم تكن هناك عادة جارية بينهما قبل القرض فيجوز.

٤٣— أن تغير العين المقترضة بزيادة لا تؤثر عند الرد، ويجب رد المثل لا القيمة مهما أمكن.

٤٤— أن الزيادة في الجعالة قبل الشروع في العمل أو بعده جائزة.

٤٥— أن الزيادة على الثمن الأول عند إرجاع المبيع على البائع لا تجوز.

كما أن زيادة المبيع زيادة منفصلة عند الرجوع لا تمنع الرد، وتكون الإقالة صحيحة، والزيادة للمشتري ما عدا الولد مطلقا، والثمرة التي آبرت يوم البيع.

وأما الزيادة المتصلة فلا تمنع من صحة الإقالة، ويرجع المشتري على البائع بقيمة الزيادة.

٤٦— أن زيادة هبة المريض عن الثلث لا تجوز مطلقا.

٤٧— أن الزيادة المتصلة لا تمنع رجوع الواهب في هبته، مع دفع قيمة الزيادة للموهوب له.

كما أن الزيادة المنفصلة أيضا لا تمنع رجوع الواهب في هبته، وتكون للموهوب له، ما عدا الولد مطلقا يردّ مع أمه للواهب، وكذا الثمرة التي آبرت عند العقد.

٤٨— أن الوصية نافذة فيما زاد على الثلث إذا أجاز ذلك الورثة.

كما أن الوصية ليست نافذة فيما زاد على الثلث إذا لم يكن للموصى وارث.

٤٩— أنّ الزوائد المنفصلة إذا حصلت قبل موت الموصي تكون للموصي -ورثته- بلا خلاف، وكذا إذا حصلت بعد موت الموصي وبعد قبول الموصى له تكون للموصى له.

كما أنّ الزوائد المنفصلة الحاصلة بعد موت الموصي وقبل قبول الموصى بها، فإنّها تكون للموصي.

وأما الزوائد المتصلة فحكمها حكم الزوائد المنفصلة في كل ما تقدم.

٥٠— أنّ زيادة التركة الحاصلة بعد الوفاة قبل الوفاء بالدين تكون للوارث ينفرد بها، ولا يتعلق بها حق الغرماء.

٥١— أنّ العول يعمل به فيما إذا زادت سهام الفروض عن أصل المسألة.

٥٢— أجمع العلماء على أنّ الحر لا يزيد في النكاح على أربع حرائر، كما أنّ العبد لا يزيد على اثنتين على الصحيح.

وأما المشرك إذا أسلم وعنده زيادة على أربع نسوة فلا يملك إمساك زيادة على أربع نسوة بلا خلاف أيضا.

٥٣— أنّ الزيادة المتصلة -بعد القبض- لا تنتصف مع الأصل إذا كان الطلاق قبل الدخول، وتكون كلها للزوجة، وعليها نصف قيمة الأصل يوم العقد.

وأما الزيادة المنفصلة فكذلك تكون كلها للمرأة، وعليه: يرجع الزوج في نصف الأصل فقط أو قيمته إن تعذر.

٥٤— كما أن الزيادة المتصلة -قبل القبض- حكمها حكم الزيادة المتصلة -بعد القبض-، وكذلك الزيادة المنفصلة.

٥٥— أن الزيادة في الصداق بعد العقد إذا كانت على أنها من الصداق تلحق به، وما ليس كذلك كهدية ونحوها فلا تلحق به ولها حكم الهبة.

٥٦— لا يجوز للوكيل أن يزيد في المهر المسمى بلا خلاف.

٥٧— لا يجوز لولي الأمر تحديد الصداق حدًا لا يزداد عليه.

٥٨— إذا اتفق الأولياء على مهر في السر وأظهرها مهرا في العلانية زيادة على مهر السر، فإن العبرة بما عقد عليه النكاح أولا -عند التنازع-، غير أنني أرى أن الزوج يؤخذ بالعلانية حكما -لا فيما بينه وبين الله-.

٥٩— أن الزيادة على الصداق في الخلع مكروهة مع الصحة.

٦٠— أنه يجوز بدل خلع المرأة في مرض موتها بمقدار ميراثه منها فأقل، وأما الزيادة على ذلك فموقوفة على إجازة الورثة.

٦١— أن الزيادة في الطلاق على الثلاث عدوان ووزر ومعصية،

وأنه من اتخاذ آيات الله عزوجل هزوا، وفاعله يعزّر بالضرب.

كما أن الثلاث منها تحرّمها عليه بالإجماع.

٦٢— أن زيادة الإحداد على ثلاثة أيام لا تجوز إلا على الزوج ووجهه بلا خلاف.

٦٣— أن الزيادة في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها على أربعة أشهر وعشر في الإحداد واجب إلى حين الوضع.

٦٤— أن زيادة الحلف على الترك شرط في إلحاقها بحكم الإيلاء.

كما أنه لا يكون الرجل موليا إلا إذا حلف على ترك الوطاء أزيد من أربعة أشهر.

٦٥— أن المرأة المرضعة إذا احتاجت ولدها وهي في حبال والده -سواء كانت منكوحه أو مطلقة طلاقا رجعيا- زيادة النفقة، فإنه يلزم الأب ذلك.

وأما إذا كانت المرأة المرضعة في غير حبال والده -أي مطلقة طلاقا بائنا- وطلبت أجره إرضاع ولدها زيادة عن أجره المثل، فإن الأب لا يلزمه ذلك.

٦٦— أن أكثر مدة الحمل سنة، ولا يزداد عليها.

٦٧— أن الحامل الزائدة على واحد تنقضي عدتها بوضع آخر الحمل.

٦٨— أنه لا يجوز ثبوت التحريم بالرضاع فيما زاد -زيادة غير يسيرة- على الحولين.

كما أن الزيادة اليسيرة حكمها حكم الزيادة غير اليسيرة.

٦٩- أنه لا يجوز للرجل إذا جعلت إحدى نسائه جعلاً له بأن يزيدا في القسم.

٧٠- أن زيادة مستوفي القصاص في النفس على حقه لا تجوز بلا خلاف، ويترتب على ذلك وجوب الدية -أي في العضو الزائد المقطوع مثلاً- سواء عفا عنه -أي بعد قطع العضو الزائد- أو قتله.

٧١- أن الزيادة في الإستيفاء فيما دون النفس توجب القود للمتعمّد، والأرش الزائد -الدية- للمخطيء.

كما أن الزيادة في الإستيفاء فيما دون النفس والطرف حكمها حكم الزيادة في الإستيفاء فيما دون النفس.

٧٢- يجوز قطع العضو الزائد إذا كان هناك ألم محسوس يدعو إلى قطعه، وكذلك يجوز قطعه إذا كان هناك ألم نفسي فقط يدعو إلى قطعه. كما أنه لا يجوز قطع العضو الزائد إذا لم يكن هناك ألم يدعو إلى قطعه.

٧٣- تجوز الزيادة في قدر الجزء المقطوع على سبيل الإحتياط، إذا كانت هناك حاجة.

٧٤- أنه يجب في إتلاف الأصبع الزائدة ونحوها حكومة عدل.

٧٥- أن الجاني إذا قطع أئمة لها طرفان إحداها زائدة والأخرى أصلية، فإن كانت أئمة القاطع ذات طرفين أيضاً أخذت بها، وإن لم تكن ذات طرفين، قطعت الأصلية قصاصاً -إذا اتحد المحلّ- وعليه حكومة في الزائدة.



٧٦— أن الجناية إذا كانت زيادة على جنين واحد، ففي كل جنين غرة، وإن كانت زيادة على حيّ واحد - في وقت يعيشون في مثله ثم ماتوا-، ففي كل واحد دية بلا خلاف.

٧٧— أن زيادة قيمة العبد عن دية الحر جائزة.

كما أن الدية لا تزداد إلا في حالة واحدة، وهي فيما إذا كانت الجناية في الأشهر الحرم والحرم معاً، فالإمام مخير في ذلك.

٧٨— أنه تجوز زيادة الدية في صلح القصاص مطلقاً.

٧٩— أن صاحب الدين إذا سرق من المدين زائداً على قدر حقه، لا تقطع يده إلا إذا كان المدين باذلاً له ولم يحلّ الأجل، وكانت الزيادة مستقلة.

٨٠— أن الزيادة في التعزير على عشر جلدات جائزة.

كما أن زيادة التعزير بالجلد عن الحدّ تجوز حيث لم يحصل الردع إلا بها. وأما زيادة الجلد مع الرجم فغير مشروعة، والواجب الرجم فقط.

٨١— أنه يمنع الأولياء من أن يقسموا زيادة على قتل واحد معين، ولا يستحقون إلا دم المقسم عليه.

٨٢— أن الزيادة في الشهادة مقبولة، سواء كان الحاكم لم يحكم بشهادته، أو كان الحاكم قد حكم بشهادته الأولى فتفسخ، وتقبل شهادته الثانية بزيادتها.

٨٣— أن زيادة العدالة أو العدد في الشهادة لا ترجح في الحكم بها.

وفي الختام ..

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، موجبا للفوز  
بجَنّات النعيم، معينا على الوصول إلى رضوانه العظيم، وأن ينفع به كل  
متعلّم فهيم، متبعا سبيل صراطه المستقيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ  
العظيم، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا  
محمد وآله وصحبه على مدى الأوقات، -أمين-.



## الفهارس

الآيات القرآنية	فهرس
الأحاديث النبوية	فهرس
الآثار	فهرس
الأعلام	فهرس
الكلمات الغريبة والمصطلحات	فهرس
المصادر والمراجع	فهرس
الموضوعات	فهرس



فهرس الآيات القرآنية

البقرة

الصفحة	رقمها	طرف الآية
٨٢٦	١٧٨	{ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مَنْ أَحْبَبَهُ ... }
٤٩٢	١٨٠	{ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ... }
٨٥٢، ٨٥٠	١٨٧	{ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا }
٨٠٨، ٧٧٥، ٣٦٧	١٩٤	{ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ... }
٦٨٨، ٦٩٣، ٧٠١	-٢٢٦	{ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ... }
	٢٢٧	
٦٨٣	٢٢٨	{ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ }
٦٩٣	٢٢٩	{ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ... }
٦٣٠	٢٢٩	{ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا }
٦٣١	٢٢٩	{ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ }
٨٥٢، ٨٥٠، ٦٣١	٢٢٩	{ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ... }
٦٨٣	٢٣١	{ وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا }
٧٣١، ٧١١	٢٣٣	{ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ }
٧٤٥، ٧٤٣		{ كَامِلَيْنِ ... }
٧٥٦		
٧٠٧	٢٣٣	{ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ ... }

الصفحة	رقمها	طرف الآية
٧١١	٢٣٣	{ لَأَنْصَارًا وَالذَّةَ بِوَالِدَيْهَا ... }
٧٤٨	٢٣٣	{ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا ... }
٦٩٤	٢٣٥	{ وَلَا تَعْرُزُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ... }
٥٧٠، ٥٧٣، ٥٩	٢٣٧	{ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ... }
٦٠٢، ٥٩٩، ٦		
١٠٠، ١٠٥	٢٧٥	{ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ }
١٧٠، ١٧٣		
٢٣١، ١٧٦		
١١٢، ١٠٥	٢٧٥	{ وَحَرَّمَ الرِّبَا }
١٧٦، ١٧٣	٢٨٢	{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ ... }
٩٠٣	٢٨٢	{ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ }
٨٩٧	٢٨٢	{ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى }
٢٧٥، ٢٧٠	٢٨٣	{ فَرِهَانَ مِقْبُوْضَةٍ }

### آل عمران

٦٢٦	٨١	{ أَأَقْرَبُكُمْ }
٦٦١	١١٠	{ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ... }
١٠٠	١٣٠	{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ... }
٤٩٢	١٤٣	{ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَتَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ... }

### النساء

٥٦٣، ٥٥٦	٣	{ وَإِنْ حِفْظُكُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى }
٥٦٢، ٥٥٥	٣	{ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... }

الصفحة	رقمها	طرف الآية
٥٦٣		
٥٦٣	٣	{ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ... }
٦١٣، ٥٧٥	٤	{ وَأَثَرُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً }
٣٠٦، ٢٩٧	٦	{ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ... }
٥٤٠	١١	{ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ }
٥٣٥، ٥٢٧	١١	{ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ }
٥٣٩	١٢	{ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ }
٨٧٢	١٥	{ حَتَّىٰ يَتَّوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا }
٧٥٩	١٩	{ عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ }
٦١٣، ٦١٠	٢٠	{ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا }
٧٥١، ٧٣٥	٢٣	{ وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ... }
٦١٢	٢٤	{ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ... }
٥٩٦، ١٨٨	٢٤	{ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ
٥٩٨، ٥٩٧		{ الْفَرِيضَةِ }
٦٢١		
١٢٠، ٦٣	٢٩	{ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ }
١٧٣، ١٥٨		
٣٠٠	٣٤	{ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ }
٨١٧، ٨١٠	٩٢	{ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٌ ... }
٧٨١	١١٩	{ وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلَيعَبَّرْنَ خَلْقَ اللَّهِ }
٥٤٠	١٧٦	{ إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَكْدٌ لَهُ أُنْحَتَ فَلَهَا نِصْفُ ... }



الصفحة	رقمها	طرف الآية
المائدة		
١٥٧، ٩٥	١	{أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}
٤٢٨		
٦١٢	٥	{وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ...}
٧٧٥	٤٥	{وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ...}
٧٩٩، ٧٧٧	٤٥	{وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ}
الأنعام		
١٥٨، ١١٠	١١٩	{وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ}
الأعراف		
٣٣٩	١٤	{أُنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}
٣٣٩	١٥	{قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ}
الأنفال		
١٠٢	٣-٢	{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ ...}
يونس		
٣٤	٢٦	{لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ}
الحجر		
٧	٩	{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ...}
٣٣٩، ٣٣٨	٤٠-٣٩	{قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ ...}

الصفحة	رقمها	طرف الآية
٧٣٣	٦٦	{ لَبِئْسَ خَالِصًا سَائِعًا لِلشَّارِبِينَ }
		الإسراء
١٥٢	٧	{ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا }
٧٦٦	٣٣	{ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِوَالِيهِ سُلْطَانًا ... }
١٥٧	٣٤	{ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا }
		الأنبياء
٣٣٨	٢٦	{ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ }
		الحج
٤٩٥	٧٧	{ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ }
		النور
٧٤٠	٣١	{ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ... }
		القصص
٤٢٢	٢٧	{ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ ... }
		الروم
٥٦٤	٢٨	{ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ ... }
		لقمان
٧٥٦، ٧٥١	١٤	{ وَفِصَالُهُ فِي عَمَيْنِ }
		الأحزاب
٧٣٩	٥	{ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ... }
٣٠٦	٣٥	{ وَالْمُتَّصِدِّقِينَ وَالْمُتَّصِدِّقَاتِ }

الصفحة	رقمها	طرف الآيه
٣٣٨	٢٤	{إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ} الأحقاف
٧٥٠، ٧٤٩	١٥	{وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} النجم
٥٢٦	٦٩	{وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} الحشر
٧٨١	٧	{وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}
		الطلاق
٦٥٠	١	{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ...}
٩٠٣	٢	{وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ}
٦٥٤	٢	{وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا}
٧٢٤	٤	{وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ ...}
٧١٠	٦	{وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَاسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى}

فهرس الاحاديث النبوية

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٧٠١	أنس بن مالك	آلى رسول الله ﷺ من نسائه
٦٣٤	ابن عباس	أتردين عليه حديثه
٦٣٤	عطاء	أتردين عليه حديثه
٨٨٥	رافع، وسهل	أستحقون قتيلكم ...
٨٥١	أسامة	أتشفع في حدّ من حدود الله
٧٣٦	عائشة	أرضعيه
٧٣٧	أم سلمة	أرضعيه حتى يدخل عليك
٧٩٢	عبد الله بن عمرو	الأصابع كلّهنّ سواء
٢١٧	ابن عمر	أعطى خبير اليهود على أن يعملوها
١٨٩	جابر	أعطيه أوقية من ذهب
٥٤٠	ابن عباس	ألقوا الفرائض بأهلها
٢٩٨	ميمونة	أما أنك لو أعطيتها
٨٤	ابن عباس	أما الذي فهمى عنه النبي ﷺ الطعام
٢٠٢	جابر	أمر بوضع الجوائح
٨٤٨	أنس بن مالك	أنّ النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر
٣٢٤	عروة البارقي	أنّ النبي ﷺ أعطاه دينارا يشتري ..
٧٣٢	عائشة	أنّ النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل
٥١٦، ٤٩١	عمران	أنّ رجلا أعتق ستة مملوكين ...

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٧٦	عبد الله بن عمرو	أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا
١٠٩	أبو سعيد	أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خير
٨٦٩	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ رجم في الزنى يهوديين
٢١٢	ابن عباس	أن يمنح أحدكم أخاه خير
٥١٨	المقدام	أنا وارث من لا وارث له
٤٥٣	أنس بن مالك	إذا أقرض أحدكم قرضا فأهدى له
١٨١	ابن عمر	إذا تبايعتم بالعينة
٨١	حكيم بن حزام	إذا شترت بيبعا فلا تبعه حتى تقبضه
٥٧٦	سهل بن سعد	إن أعطيتها إياه — أي إزارك — جلست
٤٩٣، ٤٩٧،	أبو هريرة	إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم
٥١٥		
١٢١	أنس بن مالك	إن الله هو المسعر
٤٥٠	أبو رافع	إن خيار الناس أحسنهم قضاء
٤٤٩	أبو هريرة	إن خياركم أحسنكم قضاء
٨١	زيد بن ثابت	إن رسول الله ﷺ هبى أن تباع السلع ...
٥١١، ٥١٣،	سعد بن أبي	إنك إن تذر وراثتك أغنياء
٥١٦	وقاص	
٧٥٣، ٧٥٦	عائشة	إنما الرضاة من الجماعة
٥٥٧	قيس بن الحارث	اختر منهن أربعاً
١٥٣	عائشة	اشترىها ودعاهم يشترطون ما شاؤوا ...
٨٧٣	أبو هريرة	اغد يا أنيس

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٤٣، ١٤١	جابر	بعنيه بأوقية
٦٣١	أبو سعيد الخدري	تردين عليه حديثه ويطلقك
٣٠٨	أسماء	تصدقى
٣٠٣	أبو هريرة	تنكح المرأة لأربع
٦٦٩	أبو هريرة	ثلاث جدّهنّ جدّ، وهزلهنّ جدّ
٢٩٧	ابن عباس	ثم أتى — يعنى النبي ﷺ — النساء ومعه
٥٥٦	ابن عمر	خذ منهنّ أربعاً
٧٨١	عبادة بن الصامت	خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهنّ
٥٤٧	أبو سعيد	خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك
١٥١	عائشة	خذيها فأعتقها ...
٦٤، ٥٩، ٥٤	عائشة	الخراج بالضمآن
٧٠، ٦٩، ٦٨		
٢٨٦، ٧٢		
٢٩٠، ٢٨٩		
٣٦٤، ٢٩١		
٣٧٨، ٣٧٠		
٤٨٤		
٩٣	ابن عمر	الخيار ثلاثة أيام
١١٦، ١٠٤	عبادة بن الصامت	الذهب بالذهب، والفضة بالفضة
١٠٥	أبو سعيد	الذهب بالذهب، والفضة بالفضة
١٩٨	أبو هريرة	رخص في بيع العرايا

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٨٣١	عمرو بن عوف	الصلح جائز بين المسلمين
١١٤، ١٠٧	معمر	الطعام بالطعام مثلاً بمثل
٢١٣، ٢٠٧	عبد الله بن عمر	عامل النبي ﷺ خير بشرط
٦٣٤	ابن عباس	فأمره ﷺ أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد
٦٥١	سهل بن سعد	فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ
٩٠	ابن عمر	فجعل رسول الله ﷺ له الخيار
٨٧٠	عمران بن حصين	فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها
٦٥٢	سهل بن سعد	فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله ﷺ
٨٢٤	العرباض	فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء ...
٨٦٩	جابر	فقال له النبي ﷺ أبك جنون
٨١٨	أبو هريرة	فمن قتل فهو بخير النظرين
٤٥٧	أبو حميد	فهلاً جلست في بيت أبيك وبيت أمك
٨٠٢	أبو هريرة	قضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة
٦٥٧	ابن عباس	كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ...
٥٦	ابن عمر	كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا
١٥٨	عائشة	كل شرط ليس في كتاب الله
٨٦٠	النعمان بن بشير	لأقضين فيك بقضية رسول الله ﷺ
١٠٨	ابن عمر	لا تبيعوا الدينار بالدينارين
٦٧٣	أم عطية	لا تحذ امرأة على ميت فوق ثلاث
١٦٦	أبو هريرة	لا تناجشوا ...
١٠١	أسامة	لا ربا إلا في النسيئة

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٧٣٣	ابن عباس	لا رضاع إلا ما كان في الحولين
٦٢٤ ، ٣٢١	عبادة بن الصامت	لا ضرر ولا ضرار
٨٥٣ ، ٨٤٩	أبو بردة	لا يجلد فوق عشر جلدات
٣٠٢	عبد الله بن عمرو	لا يجوز لامرأة أمر في مالها
٣٠١	عبد الله بن عمرو	لا يجوز لامرأة في مالها
٣٠٠	خيرة	لا يجوز للمرأة في مالها إلا بإذن زوجها
٣٩٨ ، ٨٦	عبد الله بن عمرو	لا يحل بيع ما ليس عندك، ولا ربح ما لم
١٦٢	عبد الله بن عمرو	لا يحل سلف وبيع
٣٧٣ ، ١٢٠	عم أبي حرة	لا يحل مال امرىء إلا بطيب نفس منه
٢٥٦	أبو هريرة	لا يغلن الرهن
١٥٣ ، ١٤٦	عائشة	لا يمنعك ذلك ...
٥٠٩ ، ٤٩٣	سعد	لا، الثلث، والثلث كثير
٧٥٤ ، ٧٣٢	أم سلمة	لا يحرم من الرضاة إلا ما فتق الأمعاء
٦٧٤	أم حبيبة	لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم
٧٨١	ابن مسعود	لعن الله الواشحات والمستوشحات ...
٤٤	أبو هريرة	لك الحمد
٨٢٨	عائشة	لكم كذا وكذا، فلم يرضوا
٢٠٣	جابر	لو بعت من أخيك ثمرا
٣٦٨ ، ٣٦٠	سعيد بن زيد	ليس لعرق ظالم حق
٣٧١ ، ٣٧٠		
٣٨٨ ، ٣٨١		



الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٥٠	عائشة	ما بال رجال يشترطون شروطا ...
١٤٧	عائشة	ما كان من شرط ليس في كتاب الله
٥٦	ابن عمر	المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على
١٣٦، ٩٨، ٩٥	عمرو بن عوف	المسلمون على شروطهم
١٨٦، ١٥٧		
٤١٨، ٢٦٣		
٢٨٥، ٢٨٠	أبو هريرة	من أدرك ماله بعينه
٢٩٠	أبو هريرة	من أدرك ماله عند رجل أو إنسان
١٢٧	ابن عمر	من أعتق شركا له في عبد
٤٧٩	أبو هريرة	من أقال مسلما أقال الله عشرته
٥٦	ابن عمر	من ابتاع عبدا وله مال، فماله للذي باعه
٩٢	أبو هريرة	من اشترى شاة مصراة
١٧٨	أبو هريرة	من باع بيعتين في بيعة
٢٠٣	جابر	من باع ثمرا فأصابته جائحة
١٤٤، ٧١	ابن عمر	من باع نخلا قد آبرت فثمرتها للبائع ...
٨٥٧	النعمان بن بشير	من بلغ حدا في غير حد
٣٥٧	عائشة	من ظلم قيد شبر
٧٠، ٦٨، ٥٩	أبو أيوب	من فرق بين والدته وولدها ...
٨٢٧	عبد الله بن عمرو	من قتل مؤمنا متعمدا دُفع إلى أولياء المقتول
٧٥٩	أبو هريرة	من كانت له امرأتان، فمال إلى إحدهما
٢٣١	جابر	من يشتريه مني

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٠٧	أبو سعيد	نعم. ولها أجران: أجر القرابة
١٩٩	جابر	نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر
١٧٨	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة
٢١١	رافع بن خديج	نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض
١٤٣، ١٤٠	جابر	نهى عن الثنيا
١١٤	ابن عمر	نهى عن المزابة
١٦٦	ابن عمر	نهى عن النجش
١٨٠	علي	نهى عن بيع المضطر
١٤٧، ١٣٨	عبد الله بن عمرو	نهى عن بيع وشرط
٤٣٢	أبو هريرة	نهى عن بيع وغرر
٨١٨	عمرو بن حزم	وأن في النفس الدية مائة من الإبل
٨٧٢	أبو هريرة	والذي نفسى بيده لأقضى بينكما
١٠٢	جابر	وربا الجاهلية موضوع
٨٧٦	أبو هريرة	وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام
٤٥٢	جابر	وكان لي عليه — أي على النبي ﷺ — ...
٤٤	أبو هريرة	ولك الحمد
٥٣٦	أبو هريرة	ومن ترك مالا فلورثته
٣٥٨	الأشعث	يا رسول الله، إن أرضي اغتصبتها أبو هذا
٨٨٥	رافع، وسهل	يُقسم خمسون منكم على رجل منهم



## فهرس الآثار

الصفحة	القائل	طرف الأثر
٧٣٧	أم سلمة	أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهنّ
٥٦١	الحكم	أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أنّ المملوك
٨٥١	عبد الرحمن	أخف الحدود ثمانين
٦٩٦	سليمان بن يسار	أدركت بضعة عشر رجلا من الصحابة، كلهم يوقف المولي
٦٥٥	ابن عمر	أما أنت طلقتها ثلاثا، فقد عصيت ربك
٤٣٣	عطاء	أنّ ابن عباس كان لا يرى بأسا أن يعطي الرجل
٤٨١	عكرمة	أنّ ابن عباس كره أن يبتاع البيع ثم يرده
٥٦٠	ابن سيرين	أنّ عمر بن الخطاب سأل الناس: كم يحلّ
٨٢١	بجاهد	أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى فيمن قتل في الحرم
٨٧١	ابن عباس	أنّ عمر رجم ولم يجلد
٢٥٤	طاووس	أنّ معاذ بن جبل قضى فيمن ارتقى نخلا
٤٢٢	عبد الرحمن	أنّه تكارى أرضا
١٢٣	عمر	أنّه مرّ بمحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلى
١٢٨	عمر	أنّه مرّ بمحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيباً
٥٤١	ابن عباس	أول من أعمال الفرائض عمر
٧٢١	عمر	أيما رجل طلق امرأته فحاضت حيضة
٦٩٠	ابن مسعود	إذا آلى الرجل من امرأته فمضت الأربعة الأشهر
٦٩٧	عليّ	إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع به طلاق

الصفحة	القائل	طرف الأثر
٨٧٠	عمر	إن الله قد بعث محمدا ﷺ بالحق
٦٦٢	ابن عباس	إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كان لهم فيه
٥٤٨	عطاء	إن الناس لا يأخذون بقولي ولا بقولك
٤٤٥	ابن سلام	إنك في أرض الربا فاش
٦٥٠	ابن عباس	إنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجاً
٥١٣	ابن مسعود	إنكم من أحرى حيّ بالكوفة أن يموت
٨٥٩	عليّ	إنما جلدتك هذه العشرين لجرأتك على الله
٧٢٧	أم سلمة	إنه يدخل عليك غلام الأيفع
٦٦٦	ابن عباس	بانت منك بثلاث، وسائرهنّ وزر
٦٥٣	عثمان	ثلاث تحرمها عليك، وسبعة وتسعون عدوان
١١٥	عمر	ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا
٨٠٨	عمر وعليّ	ثمنه ما بلغ
٨٧٤	عليّ	جلدته بكتاب الله ورجمته بسنة رسول الله ﷺ
٦٥٣	ابن مسعود	حرمتها ثلاث، وسبعة وتسعون عدوان
٦١٠	مسروق	ركب عمر بن الخطاب منير رسول الله ﷺ
٦٩٦	أبو صالح السّمّان	سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ عن المولى
٧٢٠	عمر	ضرب لامرأة المفقود أجلاً أربع سنين
٦٩١	ابن عباس	عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر
٨١٩	ابن عمرو	فجعل عمر عليه مئة من الإبل

الصفحة	القائل	طرف الأثر
٨٦٢	عمر	فضربه عمر مائة وحيسه
٦٥٣	زيد	فعلا عمر رأسه بالدرة و فرق بينهما
٨٢١	يسار	فقضى فيها عثمان <small>رضي الله عنه</small> بدية وثلاث
٦٥٤	ابن إياس	فكلهم قالوا: لا تحلّ له حتى تنكح زوجا غيره
٦٩٠	ابن عمر	في الإيلاء الذي سمى الله تعالى
٤٤٦	ابن عباس	قاصه بما أهدى لك
٢٨١	سعيد	قضى عثمان فيمن اقتضى من حقه
٢٥٣	ابن دينار	كان معاذ بن جبل يقول في النخل
١٥٨	عمر	كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل
٤٤٥	أبو موسى	كما تقول فعلت ما فعلت وهي صحيحة
٤٤٦	ابن عباس	لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم
٨١١	ابن مسعود	لا تبلغ قيمة العبد دية الحر
	وابن عباس	
٧٣٥	أبو موسى	لا تسألونا وهذا الخبر فيكم
١٥٤	عمر	لا تقر بها وفيها شرط لأحد
٧٣٤	عمر	لا رضاع إلا في الحولين في الصّغر
٧٣٤	ابن عمر	لا رضاعة إلا لمن أرضع في الصّغر
٦٣٦	عليّ	لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما
٩٢	عمر	ما أجد لكم شيئا
٢١٨	أبو جعفر	ما بالمدينة أهل بيت هجرة
٧١٧	عائشة	ما تزيد المرأة في الحمل على ستين

الصفحة	القائل	طرف الأثر
١٥٧	عمر	مقاطع الحقوق عند الشروط
٥٤٧	ابن عباس	هبته والله
٤٩٦	أبو موسى	هي كما تقول فعلت
٦٣٢	البخاري	وأجاز عثمان الخلع دون عقاص
٥٤٢	ابن عباس	وايم الله لو قدم من قدم الله وأخر
٨٤	ابن عباس	ولا أحسب كل شيء إلا مثله
٨٢٢	ابن عباس	يزاد في دية المقتول في أشهر الحرام
٦٥٤	ابن عباس	ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول
٥٦٠	عمر	ينكح العبد امرأتين

## فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلم
٣٣	أبو البقاء الكفوي
٨٤٩	أبو بردة - هانيء بن نيار -
٤٤٥	أبو بردة بن أبي موسى الأشعري
٦٥٧	أبو بكر الصديق
٦٧٠	أبو بكر بن العربي
٢١٨	أبو جعفر - محمد بن علي -
٨٢٨	أبو جهم بن حذيفة
٨٥٨	أبو الحارث قيس بن عمرو
٧٣٦	أبو حذيفة
٤٥٧	أبو حميد الساعدي
٨٧	أبو حنيفة
٤٤٩	أبو رافع
١٠٥	أبو سعيد الخدري
٦٩٧	أبو صالح ذكوان السمان
٦١٣	أبو عبيد
٤٤٥	أبو موسى الأشعري
٨٢١	أبو نجيح



الصفحة	اسم العلم
٩٢	أبو هريرة
٢٢٧	أبو يوسف
١٥٠	أحمد
٦٦٧	أحمد شاکر
٨٠	أحمد بن عبد الحلیم - ابن تیمیة -
٦٣٧	أحمد بن علي - ابن حجر -
٤٠٤	أحمد بن محمد - الطحاوي -
١٠١	أسامة
٣٠٨	أسماء
٣٥٨	الأشعث بن قيس
٦٧٣	أم حبيبة
٧٣١	أم سلمة
٦٧٣	أم عطية
١٢١	أنس بن مالك
٨٧٣	أنيس
٣٣	أيوب بن موسى - أبو البقاء الكفوي -
٧٨	ابن القيم
٤٠٣	ابن المنذر
٧٤٥	ابن بطلال
٨٠	ابن تیمیة
٦٣٨	ابن جرير الطبري

الصفحة	اسم العلم
٣٨	ابن جزى
٦٣٧	ابن حجر
٣٦٥	ابن حزم
٤١٣	ابن رجب
١٩١	ابن رشد
٤٢٧	ابن رشد - الجلد -
٤٤٣	ابن عبد البر
٤٢٤	ابن قدامة
٦٣٢	البخاري
١٤٦	بريرة
١٧٩	الترمذي
٦٣٤	ثابت بن قيس
١٠٢	جابر
٦٣٣	جميلة بنت سلول
٨٥٨	الحرثي - قيس بن عمرو -
١٢٣	حاطب بن أبي بلعة
٨٩	حبان بن منقذ
٦٩٩	الحسن البصري
٥٦١	الحكم بن عتيبة
٣٠٣	حمد بن محمد - الخطابي -
٨٨٤	حويسة بن مسعود

الصفحة	اسم العلم
٣٠٣	الخطابي
٣٠٠	خيرة - امرأة كعب بن مالك -
٢١١	رافع بن خديج
٦٦٣	ركانة
٣٠٨	الزبير
٨٧	زفر
٨٢	زيد بن ثابت
٦٥٢	زيد بن وهب
١٥٤	زينب الثقفية - امرأة ابن مسعود -
٧٣٦	سالم
٤٢٨	السبكي
٤٢٧	سحنون
٨٧٧	السرخسي
٤٩٢	سعد بن أبي وقاص
٢٨١	سعيد بن المسيب
٦٩٦	سليمان بن يسار
٨٨٤	سهل بن أبي حثمة
٦٥١	سهل بن سعد الساعدي
٧٣٦	سهلة بنت سهيل
٦٩٦	سهيل بن أبي صالح
٩٨	الشافعي

الصفحة	اسم العلم
٨٧٣	الشعبي
١٣٨	شعيب بن محمد
٤٥	الشوكاني
٨٤	طاووس
٤٠٤	الطحاوي
١٤٦	عائشة
٨٧٣	عامر بن شراحيل - الشعبي -
١٠٤	عبادة بن الصامت
١٠٢	عباس بن عبد المطلب
٤١٣	عبد الرحمن بن أحمد - ابن رجب -
٢٩١	عبد الرحمن السعدي
٢٩١	عبد الرحمن بن سهل
٤٢٢	عبد الرحمن بن عوف
٦٥٥	عبد السلام بن تيمية
٤٦٢	عبد العزيز بن عبد الله بن باز
٤٢٤	عبد الله بن أحمد - ابن قدامة -
٤٤٤	عبد الله بن سلام
٨٨٤	عبد الله بن سهل
٨٤	عبد الله بن عباس
٨٩	عبد الله بن عمر
٨٥	عبد الله بن عمرو بن العاص

الصفحة	اسم العلم
١٥٤	عبد الله بن مسعود
٢٨٢	عثمان بن عفان
٣٢٤	عروة - ابن أبي الجعد البارقي -
٥٤٧	عطاء بن أبي رباح
١٨٠	علي بن أبي طالب
٣٦٥	علي بن أحمد - ابن حزم -
٧٤٥	علي بن خلف - ابن بطال -
٥٤٤	علي بن سليمان - المرداوي -
٤٢٨	علي بن عبد الكافي - السبكي -
٩١	عمر بن الخطاب
٤٩١	عمران بن الحصين
٨١٨	عمرو بن حزم
٢٥٣	عمرو بن دينار
١٣٨	عمرو بن شعيب
٦٥١	عويمر
٥٥٦	غيلان بن سلمة
٢٤١	القراقي
٥٥٧	قيس بن الحارث
٣٠٠	كعب بن مالك
١٢٠	مالك
٦٥٤	مجاهد بن جبير

الصفحة	اسم العلم
٦٦٢	محمد الأمين الشنقيطي
٤٠٣	محمد بن إبراهيم - ابن المنذر -
٧٨	محمد بن أبي بكر - ابن القيم -
١٩١	محمد بن أبي القاسم - ابن رشد الحفيد -
٣٨	محمد بن أحمد - ابن جزري -
٤٢٧	محمد بن أحمد - ابن رشد الجد -
٨٧٧	محمد بن أحمد - السرخسي -
٦٣٢	محمد بن إسماعيل - البخاري -
٤٥	محمد بن علي - الشوكاني -
١٧٩	محمد بن عيسى - الترمذي -
٦٥٤	محمد بن إياس
١١٨	محمد بن الحسن الشيباني
٧١٧	محمد بن الحكم
٤٦٣	محمد بن صالح بن عثيمين
٦٦٥	محمد بن عبد الوهاب
٧١٨	محمد بن عجلان
٦٣٨	محمد بن يزيد - ابن جرير الطبري -
٨٨٤	محيصة بن مسعود
٥٤٤	المرداوي
٦١٠	مسروق
٢٥٣	معاذ

الصفحة	اسم العلم
٦٥٣	معاوية بن أبي يحيى
٦٣	معمر بن عبد الله
٨٦٢	معن بن زائدة
٨٩	منقذ بن عمرو
٢٩٨	ميمونة
٨٥٧	النعمان بن بشير
٧٨٤	النوي
٧٨٤	يحيى بن شرف -النوي-
٤٤٣	يوسف بن عبد الله -ابن عبد البر-

## فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات

الصفحة	الكلمة
٦٦	أبر
٩٧	الأجل
٧٧٥ ، ٧٠	الأرش
٧٨٣	الأكلة
٣٤	أمناء
١٤١	أوقية
٧٣٧	الأيفع
٣٩٥	الإجارة
١٣١	الإحتكار
٦٧٣	الإحداد
٢٠٩	إصلاح الظفيرة
٤٧٤	الإقالة
٣٣٦	الإقرار
٦٧٩	الإيلاء
١٩١	الاستحقاق
١٩٢	الاستصناع
٦٥٢	بطل
٥٣	البيع



الصفحة	الكلمة
٧٩	التحيل
٢٠٢	التخلية
٦٩	التدبير
٥٣٢	التركة
١١٧	التسعير
٨٤٦	التعزيز
٧٨١	التفلج
١٧٢	التقسيط
١٧٤	التورق
٢٠٢	الجائحة
٢٠٢	الجزاذ
٨٢٧	الجزعة
٤٧٠	الجمالة
١٠٩	الجمع
٧٦٥	الجنايات
٣٤	الجنس
١٠٩	الجنيب
٢٩٥	الحجر
٨٤٠	الحدود
٨٢٧	الحقّة
٧٨٨	حكومة عدل

الصفحة	الكلمة
٦٥٤	الحموقة
٧٩	الحيلة
٥٤	الخراج
٢٩٧	الخرص
٦٢٩	الخلع
٨٢٧	الخلفة
٥١	الخيار
٥١	خيار الشرط
٦٢	خيار العيب
٥٩	خيار المجلس
٨٠٧	الدية
٨٣	الربا
٨٦٧	الرجم
٧٢٩	الرّضاع
٢٥٠	الرهن
٨٦٧	الزاني
٣٣	الزيادة
٢٩٧	السنخاب
٢٠٩	سدّ الحظار
١٢٩	سدّ الذرائع
٧٨٣	السلعة

الصفحة	الكلمة
٢٤٥	السلم
٤٤٩	السنّ
٧٧٧	الشجّة
٤٩٥	شذبت
٥١	الشرط
١٢٨	الشرك
٣٨٥	الشفعة
٨٩٠	الشهادة
٤٠٣	الصاع
٥٧٠	الصدّاق
٦٤٩	الطلاق
٣٥٧	طوّق
٧١٧	ظلّ عود المغزل
٤٥٥	العاريّة
٣٧-٣٦	العبادة
٧١٥	العدة
١٩٧	العرايا
٨٧٣	العسيف
٣٠١	عصمت
٧٥	العقار
٦٣٢	عقاص

الصفحة	الكلمة
٨١٨، ٥١٨	العقل
٨٠	علة
٦٨٥	العَيْن
٣٣٢	العول
٢٦٣	العينة
١٢٤	غرارة
٨٠١	الغرة
٣٥٢	الغصب
٣٥	الغلة
٢٥٦	غلق الرهن
٣٦	فائدة
٣٦	فضل
٨٢٨	فلاجه
٣٧٤	فلته
٢٧٩	فلس
٤٢	القاعدة الفقهية
٤٤٤	القرض
٨٨١	القسامة
٧٥٨	القسم
٧٦٥	القصاص
٤١١	القفيز

الصفحة	الكلمة
١٧٦	قلاص
٣٥٧	قيد شبر
٥٧	القيمة
٦٩	الكتابة
٣٥	كثرة
٨٨٦	اللوث
٩٠	مأمومة
٦٨٥	المحبوب
٣١٦	المحابة
٨٦٧	المحصن
١٢٤	المدّ
٢٢٥	المراجعة
١١٤	المزابنة
٢١٧	المزارعة
٢٣١	المزايدات
٢٠٧	المساقاة
١٢١	المسعر
٩٢	المصرأة
٣٨	المعاملات
٣٥	منفعة
٧٧٧	موضحة

الصفحة	الكلمة
١٦٦	النحش
٧٠٦	النفقة
٥٥٥	النكاح
٣٥	النماء
٧٨١	التماص
٧٧٨	هاشمة
٤٨٩	الهبة
١٩٧	الوسق
٧٨١	الوشم
٥٠٨	الوصية
١٦٥	الوصيف
٣١٤	الوكالة
٣١٤	الوكيل المطلق
٣١٦	الوكيل المقيد



## فهرس المصادر والمراجع

- ١- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية: الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.
- ٢- الأجير الخاص: حقوقه وواجباته: إعداد محمد يعقوب محمد يوسف الدهلوي، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.
- ٣- أحكام الإحداد: لخالد بن عبد الله المصلح، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)، دار الوطن - الرياض.
- ٤- أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: للدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطي، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، الناشر مكتبة الصحابة - جدة.
- ٥- أحكام الجناية على النفس وما دونها عند ابن قيم الجوزية دراسة وموازنة: لبكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٦- أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية: للدكتور عامر سعيد الزبياري، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار ابن حزم - بيروت.
- ٧- أحكام الرضاع في الفقه الإسلامي: إعداد نايف بن عامر ضيف الله العمري، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.



- ٨- الأحكام الشرعية الصغرى -الصحيح-: لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (ت ٥٨١هـ-)، تحقيق أم محمد بنت محمد الهليس، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، مكتبة ابن تيمية -القاهرة-.
- ٩- أحكام الشفعة في الفقه الإسلامي: لعبد الله بن عبد العزيز الدرعان، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، مكتبة التوبة -الرياض-.
- ١٠- أحكام الصداق في الفقه الإسلامي: إعداد سليمان بن عبد الله الدخيل، رسالة ماجستير بالمعهد العالي للقضاء بالرياض عام (١٤٠٠هـ - ١٤٠١هـ) -مطبوعة بالآلة الكاتبة-.
- ١١- أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية: لمصطفى بن العدوي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، مكتبة ابن تيمية -القاهرة-.
- ١٢- أحكام العدة في الفقه الإسلامي: إعداد سامي بن محمد بن حسن دَيُولي، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠١هـ - ١٤٠٢هـ) -مطبوعة بالآلة الكاتبة-.
- ١٣- أحكام الغصاب في الشريعة الإسلامية: إعداد إبراهيم يوسف محمد إبراهيم، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠٢هـ - ١٤٠٣هـ) -مطبوعة بالآلة الكاتبة-.
- ١٤- أحكام الغصب في الفقه الإسلامي: لعبد الجبار حمد شرارة، الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -بيروت- ومكتبة دار التربية -بغداد-.
- ١٥- أحكام القرآن: لعماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيا الهراسي (ت ٥٠٤هـ-)، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، الناشر دار الكتب العلمية -بيروت-.

- ١٦- أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية، -بيروت-.
- ١٧- أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٤٥٣هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة -بيروت-.
- ١٨- أحكام المزارعة في الشريعة الإسلامية: إعداد محمد بن عبد الله الزاحم، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٤٠١هـ - ١٤٠٢هـ) -مطبوعة بالآلة الكاتبة-.
- ١٩- أحكام عقد الإجارة في الشريعة الإسلامية: إعداد صالح سعد السحيمي، رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) -مطبوعة بالآلة الكاتبة-.
- ٢٠- الأحوال الشخصية: لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي -القاهرة-.
- ٢١- الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية: لعبد العزيز محمد السلطان، الطبعة العاشرة (١٤١٢هـ)، طبع على نفقة المحسنين.
- ٢٢- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: لزين العابدين ابن إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية -بيروت-.
- ٢٣- الأشباه والنظائر في الفروع: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر.
- ٢٤- الأشباه والنظائر: لعبد الوهاب بن علي بن عبد لكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، دار الكتب العلمية -بيروت-.

- ٢٥- أصول السرخسي: لأبي بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) - ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٦- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، تخريج الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٧- أعلام الموقعين عن رب العالمين: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٨- الأعلام: قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، الطبعة الثانية عشر (١٩٩٧م)، دار العلم للملايين - بيروت.
- ٢٩- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد: لسعيد الخوري اللبناني الشرتوني، طبعة (١٨٨٩م)، مطبعة المرسلني اليسوعية - بيروت.
- ٣٠- الأمام: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تعليق محمود مطرجي، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ) - ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية - بيروت، وفي آخره مختصر المزني: للمزني، وفي آخره أيضا اختلاف الحديث: للإمام محمد ابن إدريس الشافعي، وفي آخره أيضا مسند الشافعي: للإمام محمد بن إدريس الشافعي.

- ٣١- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: للشيخ قاسم القنوني (ت ٩٧٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، الناشر دار الوفاء - جدة.
- ٣٢- الإجماع في شرح المنهاج: لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة.
- ٣٣- الإجارة الواردة على عمل الإنسان دراسة مقارنة: للدكتور شرف ابن علي الشريف، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، دار الشروق.
- ٣٤- الإجماع: للإمام ابن المنذر (ت ٣١٨هـ)، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لعلي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣٦- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لأبي الفتح الشهير بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٧- إحكام الفصول في أحكام الأصول: لأبي الوليد الباجي (ت ٤٩٤هـ): تحقيق عبد المجيد التركي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٣٨- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي الحسن علي بن أبي علي ابن محمد الآمدي: ضبطه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٣٩- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، دار الحديث.
- ٤٠- الإرشاد إلى معرفة الأحكام: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، طبعة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، مكتبة المعارف - الرياض.
- ٤١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، تحقيق أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٢- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٣٢هـ)، الطبعة السادسة (١٤٠٣هـ)، دار الفكر.
- ٤٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٤٤- الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق محمد علي فركوس، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ٤٥- الإشراف على مذاهب أهل العلم: لمحمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨هـ)، تحقيق محمد نجيب سراج الدين، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر. أما جزء النكاح فقد حققه أبو حمّاد صغير أحمد، دار طيبة - الرياض.

- ٤٦- الإشراف على مسائل الخلاف: للقاضي عبد الوهاب بن علي ابن نصر البغدادي (ت ٤٢٢هـ-)، مكتبة -تونس-.
- ٤٧- الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ-)، الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ-)، دار إحياء التراث العربي، وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (ت ٤٦٣هـ-).
- ٤٨- إعانة الطالبين على حلّ ألفاظ فتح المعين: لأبي بكر المشهور بالسيد البكري بن محمد شفا الدمياطي، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- ٤٩- إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ-)، تحقيق الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، طبعة جامعة أمّ القرى.
- ٥٠- إغاثة اللهفان من مصادب الشيطان: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهرير بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ-)، تحقيق محمد حامد الفقهي، الطبعة الثانية (١٣٩٥هـ-)، دار المعرفة -بيروت-.
- ٥١- الإفصاح عن معاني الصحاح في الفقه على المذاهب الأربعة: لأبي المظفر يحيى بن محمد ابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ-)، تحقيق أبي عبد الله محمد حسن، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية -بيروت-.
- ٥٢- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: لموسى الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨هـ-)، تعليق عبد اللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة -بيروت-.

- ٥٣- إكمال المعلم بفوائد مسلم: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، دار الوفاء - المنصورة.
- ٥٤- الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: للحافظ ابن مأكولا، دار الكتاب الإسلامي.
- ٥٥- إمام العصر سماحة الشيخ الإمام العلامة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز: للدكتور ناصر ابن مسفر الزهراني، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٥٦- الإمام زفر وآراؤه الفقهية: للدكتور أبي اليقظان عطية الجبوري، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، دار الندوة الجديدة - بيروت.
- ٥٧- الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز: لعبد الرحمن بن يوسف ابن عبد الرحمن الرّحمة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، مؤسسة الجريسي - الرياض.
- ٥٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل: لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥٩- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك: لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤هـ)، تحقيق أحمد بو طاهر الخطابي، طبع بإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- ٦٠- ابن عثيمين الإمام الزاهد: للدكتور ناصر بن مسفر الزهراني، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، دار ابن الجوزي -الدمام-.
- ٦١- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى: لأبي يوسف يعقوب ابن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، الطبعة الأولى (١٣٥٧هـ)، الناشر لجنة إحياء المعارف النعمانية -الهند-.
- ٦٢- اختلاف الحديث: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز = انظر: الأم.
- ٦٣- الاختيار لتعليل المختار: لعبد الله بن محمود بن مولود الموصلني الحنفي (ت ٦٨٣هـ)، تعليق الشيخ محمد أبو دقيقة، الطبعة الثالثة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، الناشر دار المعرفة -بيروت-.
- ٦٤- الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: للشيخ أبي الحسن علي البعلي (ت ٨٠٣هـ)، دار الفكر.
- ٦٥- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والأخبار: لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، دار قتيبة -دمشق- ودار الوعي -حلب-.
- ٦٦- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (ت ٤٦٣هـ) = انظر: الإصابة.



- ٦٧- البحر الرائق شرح كتر الدقائق: لزين العابدين بن إبراهيم ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ)، طبع سنة (١٣١١هـ)، المطبعة العلمية - مصر- وبهامشه: منحة الخالق على البحر الرائق، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، وفي آخره تكملة البحر الرائق شرح كتر الدقائق: لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري.
- ٦٨- البحر المحيط: لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، دار الخاني - الرياض.
- ٦٩- بحوث في الربا: لمحمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي - القاهرة.
- ٧٠- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٧١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، الطبعة العاشرة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٢- البداية والنهاية: لأبي الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٣- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر دار الكتاب الإسلامي - القاهرة- وطبع معه ملحق البدر الطالع: لمحمد بن محمد بن يحيى زبارة اليميني (ت ١٣٨١هـ).

- ٧٤- بذل المجهود في حلّ أبي داود: لخليل أحمد السّهارنفوري (ت ١٣٤٦هـ)، تعليق العلامة محمد زكريّا بن يحيى الكاندهلوي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٥- البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق عبد العظيم الديب، الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ)، دار الأنصار - القاهرة.
- ٧٦- بلغة السالك لأقرب المسالك: لأحمد بن محمد الصاوي المالكي، الطبعة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، دار المعرفة - بيروت، ومعه الشرح الصغير: لأحمد بن محمد الدردير (ت ١٢٠١هـ).
- ٧٧- بلوغ المرام من أدلة الأحكام: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تعليق محمد حامد الفقي، الطبعة الثالثة (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- ٧٨- البناية في شرح الهداية: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، الطبعة الثانية (١٤١١هـ - ١٩٩٠م)، دار الفكر - بيروت.
- ٧٩- بيان الدليل على بطلان التحليل: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور فيحان بن شالي بن عتيق المطيري، الطبعة الثانية (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، مكتبة لينة - مصر - ومكتبة أضواء المنار - المدينة المنورة.
- ٨٠- البيان في مذهب الإمام الشافعي شرح كتاب المهذب: لأبي الحسين يحيى العمراني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، اعتنى به قاسم محمد الثوري، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، الناشر دار المنهاج.

- ٨١- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة:  
لأبي الوليد ابن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد  
حجّي، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار الغرب الإسلامي  
-بيروت-.
- ٨٢- بيع التقييط تحليل فقهي واقتصادي: للدكتور رفيق يونس المصري،  
الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار القلم -دمشق-.
- ٨٣- التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة ممن لهم رواية عنهم  
في الكتب الستة - من حرف الألف إلى حرف الزاي -: إعداد  
مبارك بن يوسف الهاجري، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة  
المنورة عام (١٤١١هـ) -مطبوعة بالآلة الكاتبة-.
- ٨٤- تاج العروس من جواهر القاموس: لأبي فيض محمد مرتضى الحسيني  
الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الفكر -بيروت-.
- ٨٥- التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق  
(ت ٨٩٧هـ) = انظر: مواهب الجليل.
- ٨٦- التاريخ الكبير: لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت  
٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-.
- ٨٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب  
البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي -بيروت-.
- ٨٨- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام: لأبي الرفاء  
إبراهيم بن محمد بن فرحون اليعمرى المالكي (ت ٧٩٩هـ)، الطبعة  
الأولى (١٣٠١هـ)، المطبعة العامرة الشرفية -مصر- ودار الكتب  
العلمية -بيروت-.

- ٨٩- تبين الحقائق شرح كتر الدقائق: لعثمان بن علي الزيلعي الحنفي، الطبعة الأولى (١٣١٥هـ)، مطبعة الكبرى الأميرية ببولاق -مصر-، وبهامشه حاشية الشلي على تبين الحقائق: لأحمد الشلي.
- ٩٠- تحفة الأحوذى بشرح الترمذى: لأبي العلى محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، الطبعة الثانية (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، مطبعة المعرفة.
- ٩١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج يوسف المزى (ت ٧٤٢هـ)، تعليق عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الأولى، الناشر الدار القينة -الهند-.
- ٩٢- التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية: لإبراهيم بن محمد بن أحمد الباحورى الشافعى (ت ١٢٧٧هـ)، طبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده -مصر-.
- ٩٣- تحفة الفقهاء: لعلاء الدين محمد السمرقندى، تحقيق الدكتور محمد زكى عبد البر، الطبعة الثانية، طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامى -قطر-.
- ٩٤- تحفة المحتاج بشرح المنهاج: لشهاب الدين أحمد بن حجر الميتمى الشافعى، طبعة (١٢٨٢هـ)، المطبعة الوهبة -القاهرة-.
- ٩٥- التحقيق فى أحاديث الخلاف: لأبى الفرج بن الجوزى (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدى، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية -بيروت-.
- ٩٦- التحقيقات المرصية فى المباحث الفرضية: لصالح بن فوزان ابن عبد الله الفوزان، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، مكتبة المعارف -الرياض-.

- ٩٧- تخرّيج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس: للدكتور الطاهر محمد الدرديري، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، طبعة جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة.
- ٩٨- تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٩٩- ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباتها في المذاهب الأربعة: للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) - (١٩٨٨م)، طبعة جامعة أمّ القرى.
- ١٠٠- تصحيح الفروع: لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الخبلي (ت ٨٨٥هـ) = انظر: الفروع.
- ١٠١- التصحيح والترجيح على القدوري: لزين العابدين قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق الطالب شوكت كراسنيش، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤١٦هـ - ١٤١٧هـ) - مطبوع بالكمبيوتر.
- ١٠٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: لأبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري والأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠٣- التعريفات الفقهية: لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، مطبوع ضمن كتاب القواعد الفقهية لنفس المؤلف، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، سلسلة مطبوعات لجنة النقابة والنشر والتأليف رقم (٦) بباكستان.

- ١٠٤- التعليق المغني على الدارقطني: لأبي الطيب محمد آبادي = انظر: سنن الدارقطني.
- ١٠٥- التعليقات الرضية على الروضة الندية: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ-)، تحقيق علي بن عبد الحميد، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، دار ابن عفان - القاهرة-.
- ١٠٦- التعليقة الكبرى في الفروع وهي شرح مختصر المزني: للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري (ت ٤٥٠هـ-)، مخطوط بالجامعة الإسلامية برقم (٢/٩٧٣٥).
- ١٠٧- التفريع: لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب البصري (ت ٣٧٨هـ-)، تحقيق الدكتور حسين بن سالم الدهماني، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، دار الغرب الإسلامي - بيروت -.
- ١٠٨- تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لأبي السعود العمادي (ت ٩٨٢هـ-)، دار الفكر - بيروت-.
- ١٠٩- تفسير التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور، طبعة (١٩٨٤م)، الدار التونسية.
- ١١٠- تفسير الخازن الجليل المسمى: بمدارك التزيل وحقائق التأويل: لأبي البركات عبد الله ابن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١هـ-)، دار المعرفة - بيروت-.
- ١١١- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير: خرج أحاديثه الشيخ مقبل ابن هادي الوادعي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، دار الراهة - الرياض-.
- ١١٢- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ-)، طبعة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة-.

- ١١٣ — تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،  
بعناية عادل مرشد، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ — ١٩٩٦م)، مؤسسة  
الرسالة - بيروت.
- ١١٤ — تكملة البحر الرائق شرح كثر الدقائق: لمحمد بن حسين بن علي  
الطوربي الحنفي القادري = انظر: البحر الرائق.
- ١١٥ — تكملة المجموع بشرح المهذب: لأبي الحسن علي بن عبد الكافي  
السيكي (ت ٦٥٧هـ) = انظر: المجموع بشرح المهذب.
- ١١٦ — تكملة المجموع: لمحمد نجيب المطيعي = انظر: المجموع شرح المهذب.
- ١١٧ — تكملة حاشية ابن عابدين المسماة: قرّة عيون الأخبار تكملة رد  
المختار على الدر المختار: لعلاء الدين أفندي = انظر: حاشية  
ابن عابدين.
- ١١٨ — تكملة فتح القدير المسمى نتائج الأفكار في كشف الرموز  
والأسرار: لمحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده = انظر: فتح القدير.
- ١١٩ — التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل: لصالح بن عبد العزيز  
ابن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، دار العاصمة  
- الرياض -.
- ١٢٠ — التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأبي الفضل أحمد  
ابن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تصحيح السيد عبد الله  
هاشم اليماني المدني، طبعة (١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م)، شركة الطباعة  
الفنية - القاهرة -.
- ١٢١ — تلخيص المستدرک: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٨٤٨هـ)  
= انظر: مستدرک الحاكم.

- ١٢٢- التلقين في الفقه المالكي: للقاضي أبي محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي، تحقيق محمد ثالث سعيد الغاني، طبعة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الفكر - بيروت.
- ١٢٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد: لأبي عمر يوسف بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق سعيد أحمد أعراب، المطبعة الملكية - المغرب.
- ١٢٤- التنبيه على مشكلات الهداية: للقاضي علي بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢م)، تحقيق الطالب عبد الحكيم محمد شاکر - من أول الكتاب إلى نهاية كتاب الطلاق -، وأما باقي الكتاب فقد حققه الطالب أبو صالح أبو زيد، كلاهما رسالتان علميتان لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٤١٦هـ - ١٤١٧هـ) - مطبوعتان بالكمبيوتر.
- ١٢٥- تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢٦- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٢٧- تهذيب السنن: وهو شرح سنن أبي داود بتلخيص المنذري: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) = انظر: عون المعبود.
- ١٢٨- تهذيب الفروق والقواعد السنية: لمحمد علي بن الحسين المالكي = انظر: الفروق.
- ١٢٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الخامسة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.



- ١٣٠- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.
- ١٣١- التهذيب في فقه الإمام الشافعي: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٣٢- التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح: لأحمد بن محمد بن أحمد الشويكي (ت ٩٣٩هـ)، تحقيق ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميمان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، المكتبة المكيّة - مكة المكرمة.
- ١٣٣- تيسر التحرير شرح كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية: لمحمد أمين المعروف بأمر بادشاه الحسينى الحنفى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٣٤- تيسر الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، مركز صالح بن صالح الثقافي - عنيزة - القصيم.
- ١٣٥- الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: لصالح عبد السميع الآبي الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ١٣٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول: لأبي السعادات المبارك بن محمد: ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، طبعة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، مكتبة الحلواني.

- ١٣٧- جامع الأمهات: لجمال الدين بن عمران بن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، اليمامة للطباعة - دمشق.
- ١٣٨- جامع البيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، الطبعة الأولى (١٣٢٣هـ)، مطبعة الكبرى الأميرية - مصر.
- ١٣٩- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، الطبعة الرابعة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.
- ١٤٠- الجامع الصغير: لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) = انظر: النافع الكبير.
- ١٤١- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم: لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي المشهور بابن رجب (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، الطبعة الخامسة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٤٢- جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، دار ابن الجوزي - الرياض.
- ١٤٣- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، طبعة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٤٤ — جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: لأبي عبد الله محمد بن فتوح ابن عبد الله الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق محمد بن ثاوين الطنجي، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ١٤٥ — الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ — ١٩٥٢م)، الناشر دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- ١٤٦ — جريمة السرقة وعقوبتها في الشريعة الإسلامية: إعداد علي أحمد القليص، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠٠هـ) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.
- ١٤٧ — جواهر الإكليل شرح العلامة خليل في مذهب الإمام مالك: لصالح عبد السميع الآبي الأزهري، طبعة (١٤١٥هـ — ١٩٩٥م)، دار الفكر - بيروت.
- ١٤٨ — الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لأبي محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥م)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ — ١٩٩٣م)، هجر للطباعة - حيزة.
- ١٤٩ — الجواهر النقي: لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني (ت ٧٤٥هـ) = انظر: السنن الكبرى.
- ١٥٠ — حاشية ابن عابدين = حاشية رد المحتار على الدر المختار: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، الطبعة الثانية (١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م)، دار الفكر - بيروت، ومع الدر المختار: وفي آخره تكملة حاشية ابن عابدين المسماة قرّة عيون الأخبار تكملة رد المحتار على الدر المختار: لعلاء الدين أفندي.

- ١٥١- حاشية البناني: ل محمد البناني = انظر: شرح الزرقاني لمختصر خليل.
- ١٥٢- حاشية الجمل على شرح المنهج: لسليمان الجمل، المكتبة التجارية الكبرى مطبعة مصطفى محمد - مصر.
- ١٥٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ل محمد عرفة الدسوقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى الباجي الحلبي وشركاه -، ومعه الشرح الكبير: لأحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ).
- ١٥٤- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل: ل محمد بن أحمد ابن محمد الرهوني = انظر: شرح الزرقاني لمختصر خليل.
- ١٥٥- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع: لعبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي (ت ١٣٩٢هـ)، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ)، المطابع الأهلية.
- ١٥٦- حاشية السندي على النسائي: لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨هـ) = انظر: سنن النسائي.
- ١٥٧- حاشية الشبراملسي على فهاية المحتاج: لأبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت ١٠٨٧هـ) = انظر: فهاية المحتاج.
- ١٥٨- حاشية الشلي على تبين الحقائق: لأحمد الشلي = انظر: تبين الحقائق.
- ١٥٩- حاشية العدوي على الخرشي: لعلي العدوي = انظر: الخرشي على مختصر سيدي خليل.
- ١٦٠- حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: لعلي الصعيدي العدوي المالكي، دار الفكر.

- ١٦١- حاشية القليوبي وعميرة على منهاج الطالبين: لأحمد بن أحمد ابن سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، الطبعة الرابعة (١٣٩٤هـ) - (١٩٧٤م)، شركة مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد بن نبهان وألاده.
- ١٦٢- حاشية منتهى الإرادات: لعثمان بن أحمد النجدي الشهير بابن قائد (ت ١٠٩٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٦٣- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وهو شرح مختصر المزني: لأبي الحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٦٤- الحدود والتعزيرات عند ابن القيم - دراسة وموازنة - ليكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ)، دار العاصمة - الرياض.
- ١٦٥- حكم التسعير في الشريعة الإسلامية: إعداد عبد الله بن إبراهيم الزاحم، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٤٠٥هـ - ١٤٠٦م) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.
- ١٦٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٤٣٠هـ)، الطبعة الثانية (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٦٧- حواشي الشرواني وابن القاسم على تحفة شرح المنهاج: لعبد الحميد الشرواني وأحمد ابن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٦٨- خبايا الزوايا: لبدر الدين محمد بن بھادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق عبد القادر عبد الله اليعاني، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت.
- ١٦٩- الخرشبي على مختصر سيدي خليل: للخرشي (ت ١١٠١هـ)، دار الفكر، ومعه حاشية العدوي: لعللي العدوي.
- ١٧٠- خيار المجلس والعيب في الفقه الإسلامي: لعبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار المسير - الرياض.
- ١٧١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تعليق عبد الله هاشم اليعاني، دار المعرفة - بيروت.
- ١٧٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٧٣- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لإبراهيم بن علي ابن محمد بن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧٤- الذخيرة: لأحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد حجّي، الطبعة الأولى (١٩٩٤م)، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ١٧٥- الربا وأضراره على المجتمع الإنساني: إعداد سالم سقاف الجفري، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٣٩٩-١٤٠٠هـ) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.

- ١٧٦- الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية: لعمر بن عبد العزيز المترك (ت ١٤٠٥هـ)، اعتنى بإخراجه الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ)، دار العاصمة - الرياض.
- ١٧٧- الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية - بيروت.
- ١٧٨- الرعاية الكبرى في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن حمدان الحنبلي (ت ٦٩٥هـ)، تحقيق علي بن عبد الله حمدان الشهري، رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية (١٤١١هـ) - مطبوع بالآلة الكاتبة.
- ١٧٩- الرهن في الشريعة الإسلامية: لفرج توفيق الوليد، طبعة (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، مطبعة القضاء - النجف - العراق.
- ١٨٠- الروض المربع بشرح زاد المستقنع: لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، تحقيق بشير محمد عيون، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م)، مكتبة دار البيان - دمشق - ومكتبة المؤيد - الطائف.
- ١٨١- روضة الطالبين: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨٢- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تعليق الدكتور محمد بكر إسماعيل، وبمأمله نزهة الخاطر العاطر: للشيخ عبد القادر بن أحمد بن بدران الدومي (ت ١٣٤٦هـ)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

- ١٨٣- الروضة الندية شرح الدرر البهية: لأبي الطيب صديق بن حسن القنوجي البخاري، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، المكتبة العصرية - بيروت.
- ١٨٤- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٨٥- زاد المعاد في هدي خير العباد: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، الطبعة الثالثة عشر (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٨٦- زوائد الكافي والمحرم على المقنع: لعبد الرحمن بن عبيدان الحنبلي (ت ٧٣٤هـ)، الطبعة الثانية، الناشر المؤسسة السعيدية - الرياض.
- ١٨٧- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: لمحمد ابن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨٨- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: لمحمد بن عبد الله بن حميد (ت ١٢٩٥هـ)، تحقيق الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٨٩- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، مكتبة المعارف - الرياض.



- ١٩٠ — سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ — ١٩٦٩م)، إعداد وتعليق عزت عبید دعاس، دار الحديث — سوريا.
- ١٩١ — سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ — ١٩٩٦م)، دار المعرفة — بيروت، وبذيله شرح سنن ابن ماجه: لأبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي (ت ١١٣٨هـ)، ومصباح الزجاججة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري (ت ٨٤٠هـ).
- ١٩٢ — سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية — بيروت.
- ١٩٣ — سنن الدارقطني: لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وبهامشه التعليق المغني على الدارقطني: لأبي الطيب، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ — ١٩٨٢م)، عالم الكتب — بيروت.
- ١٩٤ — السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، وبذيله الجوهر النقي: لعلاء الدين ابن علي ابن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت ٧٤٥هـ).
- ١٩٥ — سنن النسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ — ١٩٩٢م)، دار المعرفة — بيروت، وبذيله حاشية السندي على سنن النسائي: لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨هـ).

- ١٩٦- السنن: للحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م)، الناشر الدار السلفية - الهند.
- ١٩٧- السياسة الشرعية: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، طبعة (١٤١٩هـ)، مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية.
- ١٩٨- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الطبعة الحادية عشرة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٩٩- سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن الحسن ابن عبد الهادي الحنبلي المعروف بابن المبرّد (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد العزيز بن محمد ابن عبد الله الحجيلان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار ابن الجوزي - الدمام.
- ٢٠٠- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٠١- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، الطبعة الأولى (١٣٤٩هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢٠٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩م)، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، دار المسيرة - بيروت.

- ٢٠٣- شرح الحاوي الصغير: لأبي الحسين القونوي الشافعي، دراسة وتحقيق: من أول باب الجنائيات إلى نهاية باب الجهاد، رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية الماجستير، إعداد الطالب: أحمد ن عايش المزيني، سنة ١٤١٨-١٤١٩هـ.
- ٢٠٤- شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل: لعبد الباقي الزرقاني، دار الفكر - بيروت، -، ومعه حاشية البناني: لمحمد البناني.
- ٢٠٥- شرح الزركشي على مختصر الخرقى في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لمحمد عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الطبعة الثانية: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، دار أولى النهى - بيروت.
- ٢٠٦- شرح السنة: لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البرهاري (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق خالد بن قاسم الراددي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.
- ٢٠٧- شرح السنة: لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٠٨- شرح العلامة زروق على متن الرسالة: لأحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق (ت ٨٩٩هـ)، طبعة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، دار الفكر - بيروت.
- ٢٠٩- الشرح الكبير: لأحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ) = انظر: حاشية الدسوقي.

- ٢١٠- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: لمحمد بن أحمد ابن عبد العزيز بن علي الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ)، طبع بمطابع جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة.
- ٢١١- الشرح الممتع على زاد المستقنع: لمحمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، مؤسسة آسام - الرياض.
- ٢١٢- شرح تنقيح الفصول في اختصار الحصول في الأصول: لأبي العباس أحمد بن إدريس القراني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، منشورات دار الفكر ومكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- ٢١٣- شرح حدود ابن عرفة الموسوم بالهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية: لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرّصاع (ت ٨٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الأحنان والطاهر المعموري، الطبعة الأولى (١٩٩٣م)، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢١٤- شرح خليل المسمى نصيحة المرابط: لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الجكنى الشنقيطي (ت ١٣٢٥هـ)، تعليق الحسين بن عبد الرحمن ابن محمد الأمين أحمد زيدان، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢١٥- شرح سنن ابن ماجه: لأبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي (ت ١١٣٨هـ) = انظر: سنن ابن ماجه.

- ٢١٦- شرح صحيح البخاري: لأبي الحسين علي بن خلف بن عبد الملك المعروف بابن بطلال، تعليق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، مكتبة الرشد - الرياض.
- ٢١٧- شرح مختصر الروضة: لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ٧١٦هـ): تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢١٨- شرح مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، الطبعة الأولى (١٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢١٩- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٢٠- شرح منتهى الإرادات: لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، الناشر المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
- ٢٢١- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل: للشيخ محمد عيش، الناشر مكتبة النجاح - ليبيا.
- ٢٢٢- الشروط في النكاح في الشريعة الإسلامية: إعداد عبد الرحمن ابن عوف كوني، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.
- ٢٢٣- صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ضبط وترقيم الدكتور مصطفى ديب البغا، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، دار القلم ودار الإمام البخاري - دمشق.

- ٢٢٤- صحیح سنن أبي داود: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)،  
الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) الناشر مكتب التربية العربي  
لدول الخليج - الرياض.
- ٢٢٥- صحیح سنن ابن ماجه: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت  
١٤٢٠هـ)، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، المكتب  
الإسلامي - بيروت.
- ٢٢٦- صحیح سنن النسائي: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)،  
الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، الناشر مكتب التربية العربي  
لدول الخليج - الرياض.
- ٢٢٧- صحیح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري  
(ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى  
(١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، دار الحديث - القاهرة.
- ٢٢٨- صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك  
تراها: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى  
(١٤١١هـ - ١٩٩١م)، مكتبة المعارف - الرياض.
- ٢٢٩- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثهم وفقهائهم  
وأدبائهم: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن شكوال (ت  
٥٧٨هـ)، تحقيق عزت العطار الحسيني، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ -  
١٩٩٤م)، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٢٣٠- ضعيف الجامع الصغير وزيادته: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت  
١٤٢٠هـ)، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، المكتب  
الإسلامي - بيروت.

- ٢٣١- ضعيف سنن أبي داود: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)،  
الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٣٢- ضعيف سنن ابن ماجه: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة  
الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٣٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لمحمد بن عبد الرحمن السنخاوي  
(ت ٩٠٢هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، دار الجيل  
- بيروت.
- ٢٣٤- طبقات الشافعية الكبرى: لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي  
السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد  
الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٣٥- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.
- ٢٣٦- طرائق الحكم المتفق عليها والمختلف فيها في الشريعة الإسلامية:  
للدكتور سعيد بن درويش الزهراني، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ -  
١٩٩٤م)، مكتبة الصحابة - جدة.
- ٢٣٧- طرح التريب في شرح التقريب: لأبي الفضل عبد الرحيم العراقي (ت  
٨٠٦هـ)، ولولده أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت  
٨٢٦هـ)، الناشر أم القرى للطباعة والنشر - القاهرة.
- ٢٣٨- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر  
ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، الطبعة  
الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٣٩- طلاق الثلاث بلفظ واحد حكمه ووقوعه: للدكتور شرف بن علي  
الشريف، مطابع الصفا.

- ٢٤٠- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: لأبي حفص عمر بن محمد التسنفي (ت ٥٣٧هـ-)، تعليق الشيخ خالد عبد الرحمن العك، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، دار النفائس - بيروت.
- ٢٤١- عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذى: لابن العربى المالكى (ت ٥٤٣هـ-)، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار إحياء التراث العربى - بيروت.
- ٢٤٢- العبادات الإسلامية مقارنة على المذاهب الأربعة: لبدران أبى العينين بدران، الطبعة الأولى (١٩٦٩م)، الناشر: المعارف - الإسكندرية.
- ٢٤٣- العبادات: أحكامها، وبيان آثارها فى بناء المجتمع الإسلامى: للدكتور رفعت فوزى، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، مطبعة السعادة - القاهرة.
- ٢٤٤- العبودية: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرانى الدمشقى (ت ٧٢٨هـ-)، تحقيق على حسن عبد الحميد، الطبعة الثالثة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، دار الأصالة - الإسماعيلية.
- ٢٤٥- العدة - حاشية العلامة الصناعى على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لمحمد ابن إسماعيل الأمير الصناعى، تحقيق على ابن محمد الهندى، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ-)، الناشر المكتبة السلفية - القاهرة.
- ٢٤٦- العذب الفائض شرح عمدة الفارض: لإبراهيم بن عبد الله ابن إبراهيم الفرضى، طبع بأمر ملك المملكة العربية السعودية - الملك فيصل.



- ٢٤٧- العزيز شرح الوجيز: المعروف بالشرح الكبير: لأبي القاسم عبد الكريم ابن محمد الرافعي الشافعي (ت ٦٢٣هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٤٨- عقد الإجارة وتدخل الدولة فيه: إعداد عبد الله بن عبد الواحد الخميس، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام (١٣٩٩م) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.
- ٢٤٩- عقد الرهن في الشريعة الإسلامية: للدكتور الشافعي عبد الرحمن السيد عوض، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، دار الأنصار - القاهرة.
- ٢٥٠- العقد المنظوم في الخصوص والعموم: لأبي العباس أحمد بن إدريس القراني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق الأستاذ محمد علوي بنصر، طبعة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.
- ٢٥١- عقد جواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: لعبد الله بن نجم بن شاس (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد أبو الأحفان وعبد الحفيظ منصور، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢٥٢- علماء نجد خلال ستة قرون: لعبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ)، طبعة النهضة الحديثة - مكة المكرمة.
- ٢٥٣- عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير: اختصار وتحقيق أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ)، طبعة (١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م)، دار المعارف - مصر.
- ٢٥٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر.

- ٢٥٥- العناية: محمد بن محمود بن أحمد الحنفي = انظر: فتح القدير لابن الهمام.
- ٢٥٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية - بيروت-، وبهامشه تهذيب السنن: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ).
- ٢٥٧- الغاية القصوى في دراية الفتوى: لعبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق علي محي الدين علي القره داغي، دار الإصلاح -الدمام-.
- ٢٥٨- غاية المطلب في معرفة المذهب: لأبي بكر بن زيد الجراعي الحنبلي (ت ٨٨٣هـ)، تحقيق الطالب أيمن بن محمد بن عمر بن محمود -من أول الكتاب إلى باب الهبة-، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤١٦هـ - ١٤١٧هـ)، مطبوع بالكمبيوتر.
- ٢٥٩- الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية: العدد السابع: لمجموعة من أعلام المفتين، طبع وزارة الأوقاف -القاهرة-.
- ٢٦٠- فتاوى السبكي: لأبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، طبعة (١٣٥٦هـ)، مكتبة القدسي -القاهرة-.
- ٢٦١- الفتاوى السعدية: للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، مطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي -عنيزة- القصيم.
- ٢٦٢- الفتاوى الكبرى: لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، قدم له المفتي حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة -بيروت-.

- ٢٦٣— الفتاوى الهندية: مجموعة من علماء الهند، الطبعة الثالثة (١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٦٤— الفتاوى: لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ — ١٤١٥هـ)، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية - الرياض.
- ٢٦٥— فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفرج ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، حققه جماعة من المحققين، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ — ١٩٩٦م)، الناشر مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.
- ٢٦٦— فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م)، دار الريان - القاهرة.
- ٢٦٧— الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني: لأحمد بن عبد المنعم الدّمهوري (ت ١١٩٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار والدكتور عبد العزيز الحجيلان، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)، دار العاصمة - الرياض.
- ٢٦٨— فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد ابن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، تحقيق سيد إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ — ١٩٩٣م)، دار زمزم - الرياض.
- ٢٦٩— فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي: لمحمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٦٨١هـ)، تعليق عبد الرزاق غالب المهدي، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ — ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية - بيروت، وبهامشه العناية: لمحمد بن محمود ابن أحمد الحنفي، وفي آخره تكملة فتح القدير المسمى نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار: لأحمد ابن قودر المعروف بقاضي زاده.

- ٢٧٠- فتح باب العناية بشرح التَّقَاية: لأبي الحسن علي بن سلطان محمد  
المروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ) -  
١٩٩٧م)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ومعها التَّقَاية:  
لعبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧هـ).
- ٢٧١- الفروع: لأبي عبد الله محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، الناشر مكتبة  
ابن تيمية - القاهرة - وبهامشه تصحيح الفروع: لأبي الحسن علي ابن  
سليمان المرادوي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ).
- ٢٧٢- الفروق: لأبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي  
المشهور بالقرافي، عالم الكتب - بيروت - ومعها تهذيب الفروق  
والقواعد السنية: لمحمد علي بن حسين المالكي.
- ٢٧٣- فقه الإسلام شرح بلوغ المرام: لعبد القادر شيبه الحمد، الطبعة  
الأولى، مطابع الرشيد - المدينة المنورة -.
- ٢٧٤- الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد: لمصطفى أحمد الزرقاء، الطبعة السابعة  
(١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م)، مطبعة جامعة دمشق.
- ٢٧٥- الفقه الإسلامي وأدلته: للدكتور وهبة الزحيلي، الطبعة الثانية  
(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، دار الفكر - دمشق -.
- ٢٧٦- الفقه على المذاهب الأربعة: لعبد الرحمن الجزيري، دار الفكر - بيروت -.
- ٢٧٧- فقه وفتاوى البيوع: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء وبعض  
العلماء: اعتنى بها ورتبها أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الثانية  
(١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، أضواء السلف - الرياض -.
- ٢٧٨- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي  
الهندي، دار المعرفة - بيروت -.

- ٢٧٩— الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: لأحمد بن غنيم  
النراوي المالكي (ت ١١٢٥هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٢٨٠— الفواكه العديدة في المسائل المفيدة: لأحمد بن محمد المنقور التميمي (ت  
١٣٢٥هـ)، الطبعة الأولى (١٣٨٠هـ)، المكتب الإسلامي - دمشق.
- ٢٨١— فيض الباري على صحيح البخاري: لمحمد أنور الكشميري  
الديوبندي (ت ١٣٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- ٢٨٢— فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبد الرؤوف المناوي، دار إحياء  
السنة النبوية.
- ٢٨٣— القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: سعدي أبو جيب، الطبعة الأولى  
(١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، دار الفكر.
- ٢٨٤— القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، الطبعة  
الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٨٥— قواطع الأدلة في أصول الفقه: لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني  
الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن حافظ بن أحمد  
الحكمي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، مكتبة التوبة.
- ٢٨٦— قواعد الأحكام في مصالح الأنام: لأبي محمد عز الدين عبد العزيز  
ابن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠هـ)، طبعة جديدة (١٤١٠هـ -  
١٩٩٠م)، مؤسسة الريان - بيروت.
- ٢٨٧— القواعد الفقهية: لعلي أحمد التدوي، قدم له مصطفى الزرقا، الطبعة  
الثالثة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، دار القلم - دمشق.
- ٢٨٨— القواعد النورانية الفقهية: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت  
٧٢٨هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الندوة الجديدة - بيروت.

- ٢٨٩— القواعد في الفقه الإسلامي: لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٩٠— القواعد للمقري: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري (ت ٧٥٨هـ)، تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد، طبعة جامعة أم القرى.
- ٢٩١— القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقسيم البديعة النافعة: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، الناشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٢٩٢— القوانين الفقهية: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى (ت ٧٤١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٩٣— الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق الدكتور محمد أحمد أحمد، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، الناشر مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- ٢٩٤— الكافي في فقه الإمام المجلل أحمد بن حنبل: لأبي محمد عبد الله ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق زهير الشاويش، الطبعة الخامسة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٩٥— كتاب التعريفات: لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٩٦— كتاب الحجّة على أهل المدينة: لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تعليق العلامة مهدي حسن الكيلاني القادري، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، عالم الكتب - بيروت.
- ٢٩٧— كشف اصطلاحات الفنون: لمحمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع، طبعة (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، المؤسسة المصرية العامة.

- ٢٩٨- كشاف القناع عن متن الإقناع: لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، تعليق هلال مصيلحي مصطفى هلال، الناشر مكتبة النصر الحديثة - الرياض.
- ٢٩٩- كفاية الطالب الرباني شرح الرسالة: لعلي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، طبعة (١٣٠٤هـ)، المطبعة الخيرية - القاهرة.
- ٣٠٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفقهية: لأبي البقاء أيوب ابن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤)، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة (١٩٧٤م)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق.
- ٣٠١- اللباب في الفقه الشافعي: لأبي الحسين أحمد بن محمد المحاملي الشافعي (ت ٤١٥هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم بن صنيان العمري، دار البخاري - المدينة المنورة.
- ٣٠٢- اللباب في شرح الكتاب: لعبد الغني الغنيمي الحنفي، طبعة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، المكتبة العلمية - بيروت - وطبع معه مختصر القدوري: لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي (ت ٤٢٨هـ).
- ٣٠٣- لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ)، تحقيق عبد الله علي الكبير وغيره، دار المعارف.
- ٣٠٤- لسان الميزان: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

- ٣٠٥— المبدع في شرح المقنع: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن محمد بن منفلح المؤرخ الحنبلي (ت ٨٨٤هـ-)، الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م) -دمشق-.
- ٣٠٦— المبسوط: لشمس الدين السرخسي (ت ٤٩٠هـ-)، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ — ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية -بيروت-.
- ٣٠٧— مجلة البحوث الإسلامية: العدد (الرابع والسادس والسابع والثلاثون والرابع والأربعون والسابع والخمسون)، مجلة دورية تصدر عن رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء -الرياض-.
- ٣٠٨— مجلة الحكمة: العدد الثاني.
- ٣٠٩— مجلة الرابطة: العدد الثاني والثلاثون والأربع مئة، الإدارة العامة للإعلام برابطة العالم الإسلامي -مكة المكرمة-.
- ٣١٠— مجلة المجمع الفقهي الإسلامي: العدد الثامن، رابطة العالم الإسلامي، الأمانة العامة -مكة المكرمة-.
- ٣١١— مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ-)، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م)، منشورات دار الكتاب العربي -بيروت-.
- ٣١٢— مجمع بحار الأنوار في غريب التترييل ولطائف الأخبار: لمحمد طاهر الصديقي الهندي (ت ٩٨٦هـ-)، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ — ١٩٩٤م)، مكتبة دار الإيمان -المدينة المنورة-.
- ٣١٣— المجموع شرح المهذب: لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ-)، دار الفكر. وفي آخره تكملة السبكي ثم تكملة المطيعي.



- ٣١٤ — مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي (ت ١٣٩٢هـ)، مكتبة ابن تيمية.
- ٣١٥ — محاسن التأويل: لمحمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، (١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م)، دار الفكر — بيروت.
- ٣١٦ — المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لمجد الدين أبي البركات (ت ٦٥٣هـ)، الناشر دار الكتاب العربي، ومعه النكت والفوائد السنوية على مشكل المحرر: لمحمد بن مفلح الحنبلي المقدسي (ت ٧٦٣هـ).
- ٣١٧ — المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة — بيروت.
- ٣١٨ — المختارات الجلية من المسائل الفقهية: لعبد الرحمن الناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، الناشر المؤسسة السعيدية — الرياض.
- ٣١٩ — مختصر اختلاف العلماء: لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله نذير أحمد، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ — ١٩٩٥م)، دار البشائر الإسلامية — بيروت.
- ٣٢٠ — مختصر الخرقى من مسائل الإمام المبجل أحمد بن محمد بن حنبل: لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقى (ت ٣٣٤هـ)، تحقيق زهير الشاويش، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ)، المكتب الإسلامي — بيروت.
- ٣٢١ — مختصر الطحاوي: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م)، دار إحياء العلوم — بيروت.

- ٣٢٢- مختصر القدوري: المشهور باسم الكتاب: لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي (ت ٤٢٨هـ) = انظر: اللباب في شرح الكتاب.
- ٣٢٣- مختصر المزني على الأم: للمزني = انظر: الأم.
- ٣٢٤- مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس: لخليل بن إسحاق المالكي (ت ٧٦٩هـ)، تعليق الشيخ أحمد نصر، الطبعة الأخيرة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، دار الفكر.
- ٣٢٥- مدخل الفقه الإسلامي: لمحمد سلام مذكور، طبعة (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، الناشر الدار القومية - القاهرة.
- ٣٢٦- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس: رواية سحنون بن سعيد التوخجي (ت ٢٥٦هـ) عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم (ت ١٩١هـ)، تحقيق أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٢٧- مدى صلاحية الشهادة في إثبات الأحكام: إعداد فيحان بن شالي عتيق المطيري، رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام (١٤٠٢هـ - ١٤٠٣هـ) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.
- ٣٢٨- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر: لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار القلم - بيروت.
- ٣٢٩- المذهب الأحمدي في مذهب الإمام أحمد: ليوسف بن أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (ت ٦٥٦هـ)، الطبعة الثانية، منشورات مؤسسة السعيدية - الرياض.
- ٣٣٠- مرآة الجنان وسيرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: لأبي محمد بن سعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

٣٣١- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣٢- المراسيل: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٣٣- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق علي محمد البحوي، الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م)، الناشر دار المعرفة - بيروت.

٣٣٤- مرض الموت وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي: إعداد أحمد بن عبد الله بن حميد، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز عام (١٣٩٧هـ - ١٣٩٨هـ) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.

٣٣٥- المريض مرض الموت: وأحكام تبرعاته وإقراره في الفقه الإسلامي: إعداد: آدم سنكري، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.

٣٣٦- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق زهير الشاويش، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت.

٣٣٧- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية ابنه أبي الفضل صالح (ت ٢٦٦هـ)، تحقيق الدكتور فضل الرحمن دين محمد، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الدار العلمية - الهند.

- ٣٣٨- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية ابنه عبد الله (ت ٢٩٠هـ)،  
تحقيق الدكتور علي سليمان المهنا، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ -  
١٩٨٦م)، مكتبة الدار - المدينة المنورة.
- ٣٣٩- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه: رواية إسحاق بن منصور الكوسج  
- (ت ٢٥١هـ) قسم المعاملات -، تحقيق الدكتور صالح بن محمد الفهد،  
الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، مطبعة المدني - مصر.
- ٣٤٠- مسائل الإمام أحمد: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت  
٢٧٥هـ)، الطبعة الأولى (١٣٥٣هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- ٣٤١- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين: للقاضي أبي يعلى،  
تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد اللاحم، الطبعة الأولى  
(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، مكتبة المعارف - الرياض.
- ٣٤٢- مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة: لأبي الفيض أحمد بن محمد  
ابن الصديق، دار الفكر.
- ٣٤٣- المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله  
المعروف بالحاكم (ت ٤٠٥هـ)، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية  
- حلب -، وبذيله التلخيص على المستدرک: لأبي عبد الله محمد  
ابن أحمد الذهبي (ت ٨٤٨هـ).
- ٣٤٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل: للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٠٤هـ)،  
المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٣٤٥- مسند الشافعي: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت  
٢٠٤هـ) = انظر: الأم.

- ٣٤٦- المسند للإمام أحمد بن حنبل: شرحه ووضع فهارسه أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، دار الحديث -القاهرة-.
- ٣٤٧- المسودة في أصول الفقه: لآل تيمية، جمع أحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد الله الغني الحراني (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر دار الكتاب العربي -بيروت-.
- ٣٤٨- مشاهير علماء نجد وغيرهم: لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ: الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ)، دار اليمامة.
- ٣٤٩- مشكاة المصابيح: لمحمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الأولى (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م)، المكتب الإسلامي -بيروت-.
- ٣٥٠- مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية -بيروت-.
- ٣٥١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري (ت ٨٤٠هـ) = انظر: سنن ابن ماجه.
- ٣٥٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: لأحمد بن محمد ابن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية -بيروت-.
- ٣٥٣- مصنف عبد الرزاق: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر مدير المجلس العلمي -إبراهيم ميا- الهند.

- ٣٥٤- المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق عامر العمري الأعظمي، الناشر الدار السلفية - الهند.
- ٣٥٥- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: لمصطفى السيوطي الرحيباني (ت ١٢٤٣هـ)، الطبعة الأولى (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٣٥٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، الناشر مؤسسة قرطبة.
- ٣٥٧- المطلع على أبواب المقنع: لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي (ت ٧٠٩هـ)، الطبعة الأولى (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م)، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٣٥٨- معالم السنن شرح سنن أبي داود: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٥٩- المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، طبعة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، الناشر دار الحرمين - القاهرة.
- ٣٦٠- معجم البلدان: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٦١- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ٣٦٢- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء: للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، الدار العالمية للكتاب الإسلامي - الرياض -.
- ٣٦٣- معجم المقائيس في اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق شهاب الدين أبو عمر، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، دار الفكر - بيروت -.
- ٣٦٤- المعجم الوسيط: إخراج إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، وعطية الصّوّاحيّ ومحمد خلف الله أحمد، إشراف حسن علي عطية ومحمد شرقي أمين، الطبعة الثانية، دار الفكر - بيروت -.
- ٣٦٥- معجم لغة الفقهاء: للدكتور محمد رواس قلعة جي والدكتور حامد صادق قنيبي، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار النفائس - بيروت -.
- ٣٦٦- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق الدكتور معظم حسين، الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م)، المكتبة العلمية - المدينة المنورة -.
- ٣٦٧- المعلم بفوائد مسلم: لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت ٥٣٦هـ)، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، دار التونسية للنشر - تونس -.
- ٣٦٨- معونة أولى النهي شرح المنتهى: لمحمد بن أحمد الفتوح الحنبلي الشهير بابن النجّار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، دار خضر - بيروت -.

- ٣٦٩- المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب:  
لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤هـ-)، إشراف الدكتور محمد  
حجّي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية-.
- ٣٧٠- معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: لمحمد الشربيني الخطيب،  
دار إحياء التراث العربي - بيروت-، ومعه المنهاج: لأبي زكريا يحيى بن  
شرف النووي (ت ٦٧٦هـ-).
- ٣٧١- المغني: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي  
(ت ٦٢٠هـ-)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي  
والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ -  
١٩٨٦م)، هجر للطباعة - القاهرة-.
- ٣٧٢- المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب  
الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ-)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت-.
- ٣٧٣- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر  
بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦هـ-)، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ -  
١٩٩٦م)، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب - دمشق-.
- ٣٧٤- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لمحمد  
ابن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ-)، تعليق عبد الله محمد الصديق،  
الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية - بيروت-.
- ٣٧٥- المقدمات الممهّدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيّات  
والتحصيلاات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلاات: لأبي الوليد محمد  
ابن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ-)، تحقيق الدكتور محمد حجّي،  
الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار الغرب الإسلامي - بيروت-.



- ٣٧٦- المقنع في شرح مختصر الخرقى: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البتا (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العزيز بن سليمان ابن إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الناشر مكتبة الرشد - الرياض.
- ٣٧٧- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه: للموفق عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، الطبعة الثانية، المطبعة السلفية.
- ٣٧٨- ملحق البدر الطالع: لمحمد بن محمد بن يحيى زبارة اليميني (ت ١٣٨١هـ) = انظر: البدر الطالع.
- ٣٧٩- من فقه السنة دراسة فقهية لبعض الأحاديث في البيوع: للدكتور حمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، مكتبة الدار - المدينة المنورة.
- ٣٨٠- المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه: لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي (ت ٤٩٤هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- ٣٨١- المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم: لأبي البركات عبد السلام بن تيمية الحراني (ت ٦٥٣هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى (١٣٥٠هـ - ١٩٣١م)، المطبعة الرحمانية - مصر.
- ٣٨٢- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: للحافظ أبي محمد عبد الله ابن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

- ٣٨٣- المتقى من فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان: جمع وإعداد عادل بن علي بن أحمد الفريدان، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.
- ٣٨٤- المنثور في القواعد: لمحمد بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، طباعة شركة دار الكويت للصحافة.
- ٣٨٥- منحة الخالق على البحر الرائق: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) = انظر: البحر الرائق.
- ٣٨٦- المنخول من تعليقات الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر - بيروت.
- ٣٨٧- المنهاج: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) = انظر: مغني المحتاج.
- ٣٨٨- منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، مطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي - الجزء الثاني، - مركز صالح بن صالح الثقافي - عنيزة - القصيم.
- ٣٨٩- المهذب في فقه الإمام الشافعي: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، دار القلم - دمشق.
- ٣٩٠- الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، دار الفكر العربي.

- ٣٩١— مواهب الجليل شرح مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن محمد المعروف بالخطاب (ت ٩٥٤هـ)، تخريج الشيخ زكريا عميرات، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ — ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية — بيروت — وبهامشه التاج الإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد المواق (ت ٨٩٧هـ).
- ٣٩٢— موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي: سعدي أبو جيب، الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ — ١٩٩٦م)، دار المختار.
- ٣٩٣— الموسوعة الحديثية — مسند الإمام أحمد بن حنبل —: المشرف العام الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيقه مجموعة من العلماء، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م)، مؤسسة الرسالة — بيروت —.
- ٣٩٤— موطأ الإمام مالك — رواية محمد بن الحسن الشيباني —: لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الرابعة (١٤١٤هـ — ١٩٩٤م)، لجنة إحياء التراث — القاهرة —.
- ٣٩٥— الموطأ: للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة (١٤٠٦هـ — ١٩٨٥م)، دار إحياء التراث العربي — بيروت —.
- ٣٩٦— الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدعري، طبعة (١٤١٣هـ — ١٩٩٢م)، مكتبة الثقافة الدينية.
- ٣٩٧— النافع الكبير شرح الجامع الصغير: لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، طبعة (١٤١١هـ — ١٩٩٠م)، إدارة القرآن — باكستان —، وفي أعلاه الجامع الصغير: لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ).

- ٣٩٨— نزهة الخاطر العاطر: لعبد القادر بن أحمد بدران الدومي (ت ١٣٤٦هـ). انظر: روضة الناظر.
- ٣٩٩— نشر البنود على مراقبي السعود: لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٠٠— نصب الراية لأحاديث الهداية: لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، مطبعة دار الحديث.
- ٤٠١— نظام الطلاق في الإسلام: لأحمد محمد شاكر، (ت ١٣٧٧هـ)، طبعة (١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م)، مكتبة السنة - القاهرة.
- ٤٠٢— نظام نفقة الأقارب في الإسلام: إعداد سعيد بن درويش بن سعيد الزهراني، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية عام (١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م) - مطبوعة بالآلة الكاتبة.
- ٤٠٣— النقاية: لعبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧هـ) = انظر: فتح باب العناية.
- ٤٠٤— النكت والفوائد السنوية على مشكل المحرر: لمحمد بن مفلح الحنبلي (ت ٧٦٣هـ) = انظر: المحرر.
- ٤٠٥— نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي: لمحمد بن أبي العباس أحمد الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، الناشر المكتبة الإسلامية، ومعه حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج: لأبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت ١٠٨٧هـ).
- ٤٠٦— النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الظناحي، المكتبة العلمية - بيروت.

- ٤٠٧— نوادر الفقهاء: لمحمد بن الحسين التميمي الجوهري (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد فضل عبد العزيز المراد، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) — ١٩٩٣م)، دار القلم — دمشق — ودار الشامية — بيروت.
- ٤٠٨— النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: لأبي عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي — بيروت.
- ٤٠٩— نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار: لمحمد ابن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، دار الحديث — القاهرة.
- ٤١٠— نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب: لعبد الله بن عبد الرحمن آل بسام، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة — مكة المكرمة.
- ٤١١— نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر: لمحمد ابن محمد بن يحيى زبارة اليمني (ت ١٣٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ — ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية — بيروت.
- ٤١٢— الهداية شرح بداية المبتدي: لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، الطبعة الأخيرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده — مصر.
- ٤١٣— هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة (١٩٥١م)، دار إحياء التراث العربي — بيروت.
- ٤١٤— الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة — بيروت.

- ٤١٥ — الوساطة التجارية في المعاملات المالية: لعبد الرحمن بن صالح الأطرم،  
الطبعة الأولى (١٤١٦هـ — ١٩٩٥م)، مركز الدراسات والإعلام /  
دار إشبيليا - الرياض -.
- ٤١٦ — الوسيط في المذهب: لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)،  
تحقيق أحمد محمود إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ — ١٩٩٧م)،  
دار السلام.
- ٤١٧ — الوصف المناسب لشرع الحكم: للدكتور أحمد محمود عبد الوهاب  
الشنقيطي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤١٥هـ).
- ٤١٨ — وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد  
ابن أبي بكر بن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان  
عبّاس، طبعة (١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م)، دار صادر - بيروت -.
- ٤١٩ — الوكالة في الشريعة والقانون: لمحمد رضا عبد الجبار العاني، طبعة  
(١٤٠٣هـ — ١٣٩٥م)، مطبعة العاني - بغداد -.
- ٤٢٠ — الوكالة في الفقه الإسلامي: إعداد محمد بن علي السبهين، رسالة  
ماجستير من المعهد العالي للقضاء بالرياض عام (١٣٩٢هـ —  
١٣٩٣هـ) - مطبوعة بالآلة الكاتبة -.
- ٤٢١ — الوكالة في الفقه الإسلامي: لقائد مقبل، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ —  
١٩٨٣م)، دار اللواء - الرياض -.



## فهرس الموضوعات

٧.....	المقدمة.....
٩.....	سبب اختيار الموضوع.....
١١.....	خطة البحث.....
٢٤.....	منهج البحث.....
٢٨.....	شكر وتقدير.....
٣١.....	التمهيد: في التعريف بالزيادة وأقسامها والقواعد المتعلقة بها.....
٣٣.....	المبحث الأول: تعريف الزيادة.....
٣٣.....	الزيادة لغة.....
٣٣.....	الزيادة اصطلاحا.....
٣٣.....	فائدة.....
٣٦.....	تعريف العبادة.....
٣٦.....	العبادة لغة.....
٣٧.....	العبادة اصطلاحا.....
٣٧.....	اختلاف الفقهاء في تعداد العبادات.....
٤٠.....	المبحث الثاني: أقسام الزيادة.....
٤٠.....	أ - أقسامها من حيث الاتصال والانفصال.....
٤٠.....	ب - أقسامها من حيث التمييز وعدمه.....



- ج — أقسامها من حيث كونها من جنس الأصل ..... ٤١
- المبحث الثالث: في القواعد الفقهية المتعلقة بالزيادة..... ٤٢
- القاعدة الأولى: الزيادة المتصلة تتبع الأصل في سائر الأبواب ..... ٤٢
- القاعدة الثانية: الزيادة اليسيرة على ثمن المثل ..... ٤٢
- القاعدة الثالثة: الزيادة على العدد ..... ٤٢
- القاعدة الرابعة: الشك في الزيادة كتحققها ..... ٤٣
- القاعدة الخامسة: زيادة العدالة هل هي كالشاهد أو كالشاهدين ..... ٤٣
- القاعدة السادسة: الزيادة في الكيف هل هي كالزيادة المستقلة ..... ٤٣
- القاعدة السابعة: زيادة اللفظ لزيادة المعنى ..... ٤٤
- الباب الأول: الزيادة في المعاملات ..... ٤٧
- الفصل الأول: الزيادة في البيع والخيار وما يتعلق بهما ..... ٤٩
- المبحث الأول: الزيادة في المبيع في مدة خيار الشرط ..... ٥١
- الأقوال ..... ٥٢
- الأدلة ..... ٥٣
- المناقشة ..... ٥٥
- سبب الخلاف ..... ٥٨
- الترجيح ..... ٥٩
- أسباب الترجيح ..... ٥٩

- ٥٩.....تنبيه
- ٦١.....المبحث الثاني: زيادة المبيع وأثرها في الرد بالعيب
- ٦٢.....تمهيد
- ٦٢.....المطلب الأول: زيادة المبيع المتصلة المتولدة
- ٦٢.....جمهور الفقهاء على أنها لا تمنع الرد
- ٦٣.....الأدلة
- ٦٣.....مذهب بعض الخنابلة في هذه المسألة مع ذكر دليلهم
- ٦٥.....تنبيه: حكم الزيادة المتصلة غير المتولدة
- ٦٦.....المطلب الثاني: زيادة المبيع المنفصلة المتولدة
- ٦٦.....الأقوال
- ٦٧.....الأدلة
- ٧٠.....الترجيح
- ٧٢.....المطلب الثالث: زيادة المبيع المنفصلة غير المتولدة
- ٧٢.....لا خلاف بين الفقهاء في أنها لا تمنع الرد مع ذكر دليلهم
- ٧٣.....المبحث الثالث: تصرف المشتري في زوائد المبيع قبل القبض
- ٧٣.....صورة المسألة
- ٧٣.....عرض مذاهب العلماء
- ٨١.....الترجيح

٨٧.....	المبحث الرابع: زيادة خيار الشرط على ثلاثة أيام.....
٨٧.....	الأقوال.....
٨٩.....	الأدلة.....
٩٧.....	سبب الخلاف.....
٩٨.....	الترجيح.....
٩٩.....	المبحث الخامس: في الربا.....
١٠٠.....	المطلب الأول: حكم الزيادة لأجل تأجيل الدين.....
١٠٠.....	صورتها.....
١٠٠.....	حكمها مع ذكر الدليل.....
١٠٣.....	المطلب الثاني: حكم جريان الزيادة في غير الأصناف الربوية الستة.....
١٠٤.....	الأقوال.....
١٠٦.....	الأدلة.....
١١٢.....	المناقشة.....
١١٤.....	الترجيح.....
١١٧.....	المبحث السادس: حكم منع الزيادة على سعر السوق.....
١١٧.....	صورتها.....
١١٨.....	الأقوال.....
١٢٠.....	الأدلة.....
١٣٠.....	الترجيح.....

- المبحث السابع: حكم البيع إذا علق أزيد من شرط ..... ١٣٣
- المطلب الأول: حكم البيع إذا علق بشرط ..... ١٣٤
- القسم الأول ..... ١٣٤
- حكمه مع ذكر الدليل ..... ١٣٤
- القسم الثاني ..... ١٣٤
- الحالة الأولى ..... ١٣٤
- حكمها مع ذكر الدليل ..... ١٣٥
- الحالة الثانية ..... ١٣٥
- حكمها مع ذكر الدليل ..... ١٣٥
- القسم الثالث ..... ١٣٦
- الحالة الأولى: البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة ..... ١٣٧
- الأقوال ..... ١٣٧
- الأدلة ..... ١٣٨
- الترجيح ..... ١٤٤
- الحالة الثانية: البيع بشرط العتق ..... ١٤٥
- الأقوال ..... ١٤٥
- الأدلة ..... ١٤٦
- الترجيح ..... ١٤٨

- ١٤٨ ..... القسم الرابع
- ١٤٩ ..... الأقوال
- ١٥٠ ..... الأدلة
- ١٥٥ ..... سبب الخلاف
- ١٥٦ ..... الترجيح
- ١٦٠ ..... المطلب الثاني: حكم البيع إذا علق أزيد من شرط.....
- ١٦٥ ..... المبحث الثامن: حكم إذا أثبت كل واحد من المتبايعين الزيادة .....
- ١٦٦ ..... المبحث التاسع: النجش وأثره في البيع .....
- ١٦٦ ..... إجماع العلماء على تحريم النجش مع ذكر الدليل .....
- ١٦٧ ..... خلاف الفقهاء في وقوعه .....
- ١٦٧ ..... الأقوال
- ١٦٨ ..... الأدلة
- ١٦٩ ..... سبب الخلاف
- ١٧٠ ..... الترجيح
- ١٧٢ ..... المبحث العاشر: حكم الزيادة في الثمن لأجل التقييط .....
- ١٧٣ ..... أولاً: إذا كان غرض المشتري التجارة أو الإنتفاع .....
- ١٧٤ ..... إجماع العلماء على جواز ذلك مع ذكر الدليل .....
- ١٧٤ ..... ثانياً: إذا كان غرض المشتري مجرد الدرهم.....

١٧٥	الأقوال
١٧٦	الأدلة
١٨٢	الترجیح
١٨٤	فائدة
١٨٥	المبحث الحادي عشر: الزيادة في الثمن والمبيع
١٨٥	صورتهما
١٨٦	الأقوال
١٨٨	الأدلة
١٩٠	سبب الخلاف
١٩١	فائدة الخلاف
١٩١	الترجیح
١٩٢	فائدة
١٩٥	الفصل الثاني: في العرايا وبيع الأصول والثمار والمساقاة والمزارعة
١٩٧	المبحث الأول: زيادة بيع العرايا على خمسة أوسق
١٩٨	الأقوال
١٩٨	الأدلة
١٩٨	سبب الخلاف
٢٠٠	الترجیح

٢٠٢	المبحث الثاني: زيادة الجائحة على الثلث
٢٠٢	صورة المسألة
٢٠٤	الأقوال
٢٠٤	الأدلة
٢٠٦	الترجيح
٢٠٧	المبحث الثالث: زيادة الشروط على أصل عقد المساقاة
٢٠٨	صورتها
٢٠٨	حكمها
٢١٠	المبحث الرابع: الفرق بين الثلث وما زاد عليه في المساقاة
٢١٠	الأقوال
٢١١	الأدلة
٢١٥	الترجيح
٢١٧	المبحث الخامس: الزيادة في نصيب الطرفين في محصول المزارعة
٢١٩	الأقوال
٢٢٠	الأدلة
٢٢١	الترجيح
٢٢٣	الفصل الثالث : في المراجعة
٢٢٥	المبحث الأول: الزيادة في إخبار البائع بالثمن في المراجعة

٢٢٦	الأقوال
٢٢٨	الأدلة
٢٢٩	الترجیح
٢٣١	المبحث الثاني: حكم بيع المزادات
٢٣١	إجماع العلماء على جوازه مع ذكر الدليل
٢٣٣	المبحث الثالث: الزيادة الحادثة في المبيع وحكم إخبار البائع بها
٢٣٣	صورتها
٢٣٣	المذاهب
٢٣٧	الأدلة
٢٤١	الترجیح
٢٤٣	الفصل الرابع: في السلم والرهن
٢٤٥	المبحث الأول: الزيادة في مقابلة الجودة في السلم
٢٤٥	صورتها
٢٤٥	الجمهور على جواز طلب زيادة دراهم في مقابلة زيادة القدر
٢٤٦	حكم طلب زيادة دراهم في مقابلة الجودة في السلم
٢٤٦	الأقوال
٢٤٧	الأدلة
٢٤٧	الترجیح



٢٤٩	المبحث الثاني: أثر زيادة المرهون في الرهن
٢٤٩	المطلب الأول: زيادة متصلة
٢٤٩	إجماع العلماء على أنها تتبع الأصل مع ذكر الدليل
٢٥١	المطلب الثاني: زيادة منفصلة
٢٥١	الأقوال
٢٥٢	الأدلة
٢٦٣	الترجيح
٢٦٥	المبحث الثالث: حكم الزيادة على الرهن
٢٦٥	صورتهما
٢٦٥	الأقوال
٢٦٦	الأدلة
٢٦٨	الترجيح
٢٦٨	المبحث الرابع: الزيادة على الدين المرهون به
٢٦٩	صورتهما
٢٦٩	الأقوال
٢٦٩	الأدلة
٢٧٥	الترجيح
٢٧٧	الفصل الخامس: في التفليس والحجر
٢٧٧	التمهيد

٢٨٢.....	المبحث الأول: زيادة المبيع زيادة متصلة عند المفلس
٢٨٢.....	الأقوال
٢٨٤.....	الأدلة
٢٨٤.....	سبب الخلاف
٢٨٥.....	الترجيح
٢٨٧.....	المبحث الثاني: زيادة المبيع زيادة منفصلة عند المفلس
٢٨٧.....	الأقوال
٢٨٨.....	الأدلة
٢٩٠.....	الترجيح
٢٩٢.....	فوائد
٢٩٥.....	المبحث الثالث: تبرع الزوجة فيما زاد على ثلث مالها
٢٩٥.....	الأقوال
٢٩٦.....	الأدلة
٣٠٦.....	الترجيح
٣١١.....	الفصل السادس: في الوكالة والإقرار بالحقوق
٣١٣.....	المبحث الأول: زيادة الوكيل والإقرار بالحقوق
٣١٤.....	تمهيد
٣١٤.....	تنبيه: حكم الوكيل المطلق في الزيادة
٣١٨.....	المطلب الأول: زيادة الوكيل في الشراء

- المسألة الأولى: فيما لو كانت الزيادة فاحشة ..... ٣١٨
- الأقوال ..... ٣١٨
- الأدلة ..... ٣١٩
- الترجيح ..... ٣٢٠
- المسألة الثانية: فيما لو كانت الزيادة إلى ما هو أفضل ..... ٣٢٣
- الأقوال ..... ٣٢٣
- الأدلة ..... ٣٢٤
- الترجيح ..... ٣٢٦
- المطلب الثاني: زيادة الوكيل في البيع ..... ٣٢٧
- المسألة الأولى: الزيادة من جنس الثمن ..... ٣٢٧
- جمهور الفقهاء على صحة البيع مع ذكر الدليل ..... ٣٢٧
- المسألة الثانية: الزيادة من غير جنس الثمن ..... ٣٢٨
- الأقوال ..... ٣٢٨
- الأدلة ..... ٣٢٩
- الترجيح ..... ٣٣٠
- المبحث الثاني: هل للوكيل الإقتصار على البيع بثمن المثل ..... ٣٣٢
- نص فقهاء الشافعية والحنابلة على أنه ليس له ذلك مع الدليل ..... ٣٣٢
- فائدتان ..... ٣٣٣

٣٣٦	المبحث الثالث: حكم ما إذا زاد في الإستثناء على النصف
٣٣٦	الأقوال
٣٣٧	الأدلة
٣٤٢	الترجيح
٣٤٤	المبحث الرابع: إذا أنكر المشتري زيادة العيب في يده
٣٤٤	صورتهما
٣٤٤	حكمها
٣٤٥	فائدة
٣٤٩	الفصل السابع: في الغصب والشفعة
٣٥١	المبحث الأول: حكم ضمان زوائد ومنافع المصوب
٣٥١	التمهيد
٣٥٤	المطلب الأول: حكم ضمان زوائد المصوب
٣٥٤	الأقوال
٣٥٥	الأدلة
٣٥٦	سبب الخلاف
٣٥٧	المناقشة
٣٥٩	الترجيح
٣٦٢	المطلب الثاني: حكم ضمان منافع المصوب وغلته
٣٦٢	الأقوال

الأدلة	٣٦٢
سبب الخلاف	٣٧٠
الترجيح	٣٧٠
المبحث الثاني: تغير صفات المغصوب بالزيادة	٣٧٤
تمهيد	٣٧٤
الأقوال	٣٧٤
الأدلة	٣٧٦
الترجيح	٣٧٩
تنبيه	٣٨١
فائدة	٣٨٢
المبحث الثالث: زيادة المشفوع فيه	٣٨٤
المطلب الأول: زيادة متصلة	٣٨٥
جمهور الفقهاء على أنها تكون للشفيع مع ذكر الدليل	٣٨٥
المطلب الثاني: زيادة منفصلة	٣٨٥
الأقوال	٣٨٦
الأدلة	٣٨٦
الترجيح	٣٦٧
تنبيه	٣٨٨
المبحث الرابع: زيادة المشتري في الثمن هل تلزم الشفيع	٣٩٠

- الأقوال ..... ٣٩٠
- الأدلة ..... ٣٩٠
- الترجيح ..... ٣٩٢
- الفصل الثامن: في الإجارة والقرض ..... ٣٩٣
- المبحث الأول: حكم زيادة المستأجر في تأجير العين ..... ٣٩٥
- الأقوال ..... ٣٩٥
- الأدلة ..... ٣٩٦
- الترجيح ..... ٤٠١
- المبحث الثاني: العطب الناشئ عن الزيادة في المسافة أو الحمل ..... ٤٠٣
- صورة المسألة ..... ٤٠٣
- مذهب الحنفية ..... ٤٠٥
- مذهب المالكية ..... ٤٠٦
- مذهب الشافعية والحنابلة ..... ٤٠٧
- خلاصة الأقوال ..... ٤٠٨
- الأدلة ..... ٤٠٩
- الترجيح ..... ٤١٢
- المبحث الثالث: زيادة الغنم هل يؤثر في أجره الراعى ..... ٤١٥
- جمهور الفقهاء على عدم لزوم رعي العدد الزائد مع ذكر الدليل ..... ٤١٥

- ٤١٧.....المبحث الرابع: زيادة الصانع على العدد الذي أمر به
- ٤١٧..... صورتها
- ٤١٧..... الأقوال
- ٤١٨..... الأدلة
- ٤١٨..... الترجيح
- ٤٢٠.....المبحث الخامس: إجارة الدور إذا زادت على سنة
- ٤٢٠..... الأقوال
- ٤٢١..... الأدلة
- ٤٢٤..... سبب الخلاف
- ٤٢٤..... الترجيح
- المبحث السادس: أن يحدد أجرة لزمان معين، ويجعل أجرة إضافية
- ٤٢٦..... على زيادة الإنتاج عن حد معين في ذلك الزمن المحدد
- ٤٢٦..... صورتها
- ٤٢٦..... حكمها مع ذكر الدليل
- ٤٢٨..... فائدة
- المبحث السابع: حكم مطالبة الأجير زيادة على الأجرة
- ٤٢٩..... المحددة بتسعير الإمام
- ٤٢٩..... تمهيد
- ٤٢٩..... حكمها

٤٣١	المبحث الثامن: حكم ما لوقال: بع بكذا، فما زاد فهو لك.....
٤٣١	الأقوال.....
٤٣١	الأدلة.....
٤٣٥	الترجيح.....
٤٣٧	المبحث التاسع: الزيادة الحادثة في العين المؤجرة.....
٤٣٩	الأقوال.....
٤٤٠	الأدلة.....
٤٤١	الترجيح.....
٤٤٢	فائدة.....
٤٤٣	المبحث العاشر: اشتراط الزيادة في القرض.....
٤٤٣	إجماع العلماء على عدم جواز ذلك مع ذكر الدليل.....
٤٤٨	المبحث الحادى عشر: الزيادة من قبل المقترض بلا شرط.....
٤٤٨	الأقوال.....
٤٤٩	الأدلة.....
٤٥٥	سبب الخلاف.....
٤٥٥	الترجيح.....
٤٥٩	فائدة.....
٤٥٩	فائدة أخرى.....



٤٦٠	المبحث الثاني عشر: تغير العين المقترضة بزيادة وأثرها عند الرد
٤٦٠	صورتها
٤٦٠	الأقوال
٤٦١	الأدلة
٤٦٢	الترجيح
٤٦٥	فائدة
٤٦٧	الفصل التاسع: في الجعالة والإقالة
٤٦٩	المبحث الأول: حكم الزيادة في الجعالة
٤٧٠	المطلب الأول: قبل الشروع في العمل
٤٧٠	صورتها
٤٧٠	حكمها مع ذكر الدليل
٤٧٢	المطلب الثاني: بعد الشروع في العمل
٤٧٢	صورتها
٤٧٢	حكمها مع ذكر الدليل
٤٧٣	المبحث الثاني: الزيادة وأثرها في الإقالة
٤٧٤	المطلب الأول: زيادة الثمن وأثرها في الرجوع
٤٧٤	صورتها
٤٧٥	الأقوال
٤٧٦	الأدلة

- ٤٧٧ ..... سبب الخلاف
- ٤٧٧ ..... خلاف الفقهاء في كون الإقالة فسخا أو بيعا
- ٤٧٨ ..... الأقوال
- ٤٧٩ ..... الأدلة
- ٤٨١ ..... الترجيح
- ٤٨٣ ..... المطلب الثاني: زيادة المبيع وأثرها في الرجوع
- ٤٨٣ ..... صورتها
- ٤٨٣ ..... الأقوال
- ٤٨٤ ..... الأدلة
- ٤٨٤ ..... الترجيح
- ٤٨٥ ..... الزيادة المتصلة
- ٤٨٧ ..... الفصل العاشر: في الهبة والوصية والفرائض
- ٤٨٩ ..... المبحث الأول: زيادة هبة المريض عن الثلث
- ٤٩٠ ..... الأقوال
- ٤٩١ ..... الأدلة
- ٤٩٧ ..... الترجيح
- ٤٩٨ ..... فائدة
- ٥٠٠ ..... المبحث الثاني: زيادة الموهوب وأثرها في الرجوع في الهبة
- ٥٠١ ..... المطلب الأول: زيادة متصلة

- الأقوال ..... ٥٠١
- الأدلة ..... ٥٠٢
- الترجيح ..... ٥٠٤
- المطلب الثاني: زيادة منفصلة ..... ٥٠٥
- جمهور الفقهاء على أنها تكون للموهوب له مع ذكر الدليل ..... ٥٠٥
- المبحث الثالث: الوصية بما زاد على الثلث ..... ٥٠٧
- المطلب الأول: فيما إذا أجاز ذلك الورثة ..... ٥٠٨
- الأقوال ..... ٥٠٨
- الأدلة ..... ٥٠٩
- الترجيح ..... ٥١١
- المطلب الثاني: فيما إذا لم يكن له وارث ..... ٥١٢
- الأقوال ..... ٥١٢
- الأدلة ..... ٥١٣
- سبب الخلاف ..... ٥١٦
- الترجيح ..... ٥١٧
- فائدة ..... ٥١٩
- المبحث الرابع: حكم الزوائد الموصى بها بعد الموت ..... ٥٢٠
- المطلب الأول: زيادة منفصلة ..... ٥٢١
- الأقوال ..... ٥٢٢

- الأدلة ..... ٥٢٣
- سبب الخلاف ..... ٥٢٤
- خلاف الفقهاء في وقت حصول الملك للموصى له المعين ..... ٥٢٥
- الأقوال ..... ٥٢٥
- الأدلة ..... ٥٢٦
- الترجيح ..... ٥٢٩
- المطلب الثاني: الزيادة المتصلة ..... ٥٣١
- المبحث الخامس: زيادة التركة بعد الوفاة قبل الوفاء بالدين ..... ٥٣٢
- صورتها ..... ٥٣٢
- الأقوال ..... ٥٣٢
- سبب الخلاف ..... ٥٣٣
- أقوال الفقهاء في التركة قبل وفاء الدين هل تنتقل إلى الورثة أم لا ..... ٥٣٤
- الأدلة ..... ٥٣٥
- الترجيح ..... ٥٣٦
- المبحث السادس: زيادة السهام ..... ٥٣٩
- جماهير الفقهاء على القول بالعول مع ذكر الدليل ..... ٥٣٩
- قول الظاهرية مع ذكر دليلهم ..... ٥٤٢
- الترجيح ..... ٥٤٥

- ٥٤٨ ..... تنبيه
- ٥٥١ ..... الباب الثاني: الزيادة في النكاح
- ٥٥٣ ..... الفصل الأول: ما يحرم الجمع بينه من النساء
- ٥٥٥ ..... المبحث الأول: هل للحر أن يزيد على أربع نسوة
- ٥٥٥ ..... إجماع العلماء على عدم جواز الزيادة على ذلك مع ذكر الدليل
- ٥٥٩ ..... المبحث الثاني: هل للعبد أن يزيد على اثنتين
- ٥٥٩ ..... الأقوال
- ٥٦٠ ..... الأدلة
- ٥٦٤ ..... سبب الخلاف
- ٥٦٤ ..... الترجيح
- ٥٦٦ ..... المبحث الثالث: إذا أسلم المشرك وعنده زيادة على أربع نسوة
- ٥٦٦ ..... إجماع العلماء على عدم إمساك أكثر من أربع نسوة مع الدليل
- ٥٦٧ ..... الفصل الثاني: في الصداق
- ٥٦٩ ..... المبحث الأول: زيادة الصداق وحكمها في الطلاق قبل الدخول
- ٥٧٠ ..... المطلب الأول: زيادة متصلة
- ٥٧١ ..... الأقوال
- ٥٧٢ ..... الأدلة
- ٥٧٤ ..... سبب الخلاف

- ٥٧٤ ..... خلاف الفقهاء في استقرار الملك بالعقد على الكل وعدم استقراره
- ٥٧٥ ..... الأقوال
- ٥٧٥ ..... الأدلة
- ٥٧٧ ..... الترجيح
- ٥٨٠ ..... المطلب الثاني: زيادة منفصلة
- ٥٨٠ ..... الأقوال
- ٥٨١ ..... الأدلة
- ٥٨٣ ..... سبب الخلاف
- ٥٨٣ ..... الترجيح
- ٥٨٥ ..... المبحث الثاني: حكم الزيادة في الصداق قبل القبض
- ٥٨٦ ..... المطلب الأول: زيادة متصلة
- ٥٨٦ ..... الأقوال
- ٥٨٧ ..... الأدلة
- ٥٨٨ ..... الترجيح
- ٥٩٠ ..... المطلب الثاني: زيادة منفصلة
- ٥٩٠ ..... الأقوال
- ٥٩١ ..... الأدلة
- ٥٩٢ ..... الترجيح
- ٥٩٤ ..... المبحث الثالث: الزيادة في الصداق بعد العقد

٥٩٤	..... الأقوال
٥٩٤	..... الأدلة
٥٩٤	..... سبب الخلاف
٦٠٠	..... الترجيح
٦٠١	..... المبحث الرابع: إذا زاد الوكيل في المهر المسمى
٦٠٣	..... لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز ذلك مع بعض التفاصيل
٦٠٣	..... المبحث الخامس: هل للولي تحديد الصداق قبل القبض بدون زيادة
٦٠٥	..... الأقوال
٦٠٥	..... الأدلة
٦٠٦	..... الترجيح
٦١٢	..... المبحث السادس: الاتفاق على مهر في السر وإعلان الزيادة
٦١٦	..... مذهب الحنفية
٦١٦	..... مذهب المالكية
٦١٧	..... مذهب الشافعية
٦١٨	..... مذهب الحنابلة
٦١٨	..... الأدلة
٦١٩	..... الترجيح
٦٢٤	..... الفصل الثالث: في الخلع والطلاق

- ٦٢٩ .....المبحث الأول: الزيادة على الصداق في الخلع.
- ٦٢٩ .....الأقوال
- ٦٣٠ .....الأدلة
- ٦٣٦ .....سبب الخلاف
- ٦٣٧ .....الترجيح
- ٦٣٩ .....المبحث الثاني: خلع المرأة في مرض موتها بزيادة من ميراثه منها.
- ٦٤٠ .....الأقوال
- ٦٤٢ .....الأدلة
- ٦٤٧ .....الترجيح
- ٦٤٩ .....المبحث الثالث: الزيادة في الطلاق على الثلاث
- ٦٤٩ .....الجماهير على وقوعه بلفظ واحد ثلاثاً مع ذكر الدليل
- ٦٥٧ .....الجواب عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
- ٦٦٥ .....الحكم فيما زاد في الطلاق على الثلاث
- ٦٦٥ .....آثار الصحابة فيما يترتب على الزيادة في الطلاق على الثلاث
- ٦٦٧ .....تنبيه هام
- ٦٧١ .....الفصل الرابع: في الإحداد
- ٦٧٣ .....المبحث الأول: حكم زيادة الإحداد على ثلاثة أيام
- ٦٧٣ .....عدم جواز ذلك إلا الزوج وحده بلا خلاف مع ذكر الدليل
- ٦٧٥ .....المبحث الثاني: الزيادة في عدة الحامل المتوفى عنها



- ٦٧٦ ..... جمهور الفقهاء على استمرار الإحدااد إلى حين الوضع
- ٦٧٧ ..... الفصل الخامس: في الإيلاء والنفقة
- ٦٧٩ ..... المبحث الأول: زيادة الحلف على ترك الوطاء
- ٦٨٠ ..... الأقوال
- ٦٨١ ..... الأدلة
- ٦٨٢ ..... الترجيح
- ٦٨٦ ..... المبحث الثاني: هل من شرط الإيلاء الحلف على ترك الوطاء
- ٦٨٧ ..... الأقوال
- ٦٨٨ ..... الخلاف في الفية هل هي مطلوبة خارج الأربعة الأشهر أو فيها؟
- ٦٨٨ ..... الأدلة
- ٦٩٩ ..... القول الثالث
- ٦٩٩ ..... القول الرابع
- ٧٠٠ ..... الأدلة
- ٧٠٢ ..... الترجيح
- ٧٠٦ ..... المبحث الثالث: إذا احتاجت المرضعة زيادة النفقة فمالحكم
- ٧٠٦ ..... صورتها
- ٧٠٦ ..... الأقوال
- ٧٠٧ ..... الأدلة
- ٧٠٨ ..... الترجيح

٧٠٩	تنبيه
٧١٣	الفصل السادس: في العدة
٧١٥	المبحث الأول: حكم ما إذا زادت مدة الحمل على سنتين
٧١٦	الأقوال
٧١٧	الأدلة
٧٢٢	الترجيح
٧٢٤	المبحث الثاني: الحامل الزائدة على واحد ثم تنقضي عدتها
٧٢٤	مذهب جماهير الفقهاء مع ذكر الدليل
٧٢٧	الفصل السابع: في الرضاع والقسم
٧٢٩	المبحث الأول: حكم مراعاة الزيادة على الحولين
٧٢٩	الأقوال
٧٣٠	الأدلة
٧٤١	سبب الخلاف
٧٤٢	الترجيح
٧٤٦	المبحث الثاني: حكم مراعاة الزيادة اليسيرة
٧٤٦	الأقوال
٧٤٨	الأدلة
٧٥٥	سبب الخلاف
٧٥٦	الترجيح

- المبحث الثالث: حكم جعل إحدى نساته ليزيدها في القسم..... ٧٥٨
- حكمها مع ذكر الدليل..... ٧٥٨
- الباب الثالث: الزيادة في الجنایات والحدود والقضاء..... ٧٦١
- الفصل الأول: في القصاص..... ٧٦٣
- المبحث الأول: زيادة مستوفي القصاص في النفس على حقه..... ٧٦٥
- صورتها..... ٧٦٥
- الأقوال..... ٧٦٦
- الأدلة..... ٧٦٨
- الترجيح..... ٧٧١
- المبحث الثاني: الزيادة في الاستيفاء فيما دون النفس..... ٧٧٤
- صورتها..... ٧٧٤
- مذهب جمهور الفقهاء مع ذكر الدليل..... ٧٧٤
- المبحث الثالث: الجنایة على الأعضاء الزائدة في الجسم..... ٧٧٩
- المطلب الأول: هل يجوز قطع الأصبع الزائدة برضى صاحبها..... ٧٨٠
- الحالة الأولى: أن لا يوجد في العضو الزائد ألم يدعو إلى قطعه..... ٧٨٠
- حكمها مع ذكر الدليل..... ٧٨٠
- الحالة الثانية: أن يوجد في العضو الزائد ألم محسوس..... ٧٨٢
- حكمها مع ذكر الدليل..... ٧٨٢
- الحالة الثالثة: أن يوجد في العضو الزائد ألم نفسى فقط..... ٧٨٣

- ٧٨٤ ..... حكمها مع ذكر الدليل
- ٧٨٦ ..... المطلب الثاني: هل تجوز الزيادة في قدر الجزء المقطوع للاحتياط
- ٧٨٦ ..... صورتها
- ٧٨٦ ..... حكمها مع ذكر الدليل
- ٧٨٨ ..... المطلب الثالث: ما يجب في إتلاف الأصبع الزائدة
- ٧٨٨ ..... الأقوال
- ٧٩٠ ..... الأدلة
- ٧٩٣ ..... الترجيح
- ٧٩٦ ..... المبحث الرابع: حكم قطع أنملة لها طرفان إحداهما زائدة
- ٧٩٦ ..... الأقوال
- ٧٩٧ ..... الأدلة
- ٧٩٩ ..... الترجيح
- ٨٠١ ..... المبحث الخامس: إذا كانت الجنابة زيادة على جنين واحد
- ٨٠١ ..... لا خلاف بين الفقهاء أنّ في كل جنين غرة مع ذكر الدليل
- ٨٠٥ ..... الفصل الثاني: في الديات
- ٨٠٧ ..... المبحث الأول: زيادة قيمة العبد عن دية الحر
- ٨٠٧ ..... الأقوال
- ٨٠٨ ..... الأدلة
- ٨١٤ ..... سبب الخلاف

٨١٤	الترجيح
٨١٦	المبحث الثاني: زيادة الدية إذا كانت الجناية في الحرم ونحوه
٨١٦	الأقوال
٨١٧	الأدلة
٨٢٣	الترجيح
٨٢٥	المبحث الثالث: زيادة الدية في صلح القصاص
٨٢٥	الأقوال
٨٢٦	الأدلة
٨٣١	الترجيح
٨٣٢	فائدة
٨٣٥	الفصل الثالث: في الحدّ والتعزير
٨٣٧	المبحث الأول: إذا سرق صاحب الدين زائدا على قدر حقه
٨٣٧	التمهيد
٨٣٨	الأقوال
٨٤٠	الأدلة
٨٤١	سبب الخلاف
٨٤٢	الترجيح
٨٤٥	المبحث الثاني: زيادة التعزير عن الحدّ
٨٤٦	المطلب الأول: حكم الزيادة في التعزير على عشر جلدات
٨٤٦	الأقوال

٨٤٨	الأدلة
٨٥٣	سبب الخلاف
٨٥٣	الترجيح
٨٥٥	المطلب الثاني: حكم زيادة التعزير بالجلد عن الحد
٨٥٥	الأقوال
٨٥٧	الأدلة
٨٦٤	الترجيح
٨٦٧	المبحث الثالث: زيادة الجلد مع الرجم
٨٦٨	الأقوال
٨٦٩	الأدلة
٨٧٥	الترجيح
٨٧٩	الفصل الرابع: في القسامة والقضاء
٨٨١	المبحث الأول: هل للأولياء أن يقسموا زيادة على قتل واحد
٨٨١	صورتهما
٨٨٢	الأقوال
٨٨٣	الأدلة
٨٨٧	الترجيح
٨٨٩	المبحث الثاني: الزيادة في الشهادة
٨٩٠	صورتهما
٨٩٠	المطلب الأول: أن يكون الحاكم قد حكم بشهادته

٨٩٠	..... الأقوال
٨٩١	..... الأدلة
٨٩٢	..... الترجيح
٨٩٤	..... المطلب الثاني: أن يكون الحاكم لم يحكم بشهادته
٨٩٤	..... الأقوال
٨٩٥	..... الأدلة
٨٩٧	..... الترجيح
٨٩٩	..... المبحث الثالث: زيادة العدالة أو العدد في الشهادة
٨٩٩	..... صورتها
٨٩٩	..... الأقوال
٩٠٠	..... الأدلة
٩٠٣	..... الترجيح
٩٠٤	..... فائدة
٩٠٥	..... الخاتمة
٩٢٥	..... الفهارس
٩٢٧	..... فهرس الآيات القرآنية
٩٣٣	..... فهرس الأحاديث النبوية
٩٤١	..... فهرس الآثار
٩٤٥	..... فهرس الأعلام

- 
- ٩٥٣ ..... فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات
- ٩٦١ ..... فهرس المصادر والمراجع
- ١٠١٧ ..... فهرس الموضوعات